

الذهب والنفط ودولار يلفظ أنفاسه الأخيرة والصهاينة
وعلاقتهم
بانهيار العملات وتجويع الشعوب وفساد أنظمة الحكم

~ ۲ ~

الذهب والنفط ودولار يلفظ أنفاسه الأخيرة والصهاينة
وعلاقتهم
بانهيار العملات وتجويع الشعوب وفساد أنظمة الحكم

تأليف

المهندس م: محمد شريف مظلوم

جوال: ٠٩٤٩٧٩٢٥٦٤

تقديم

الدكتور المهندس: عبد القادر مكي الكتاني

الدكتور الشيخ: عبد اللطيف فرفور

الدكتور المغترب: محمود صالح خرنوب

الكاتب: زكريا سعدية

طبعة رابعة مزيدة لعام ٢٠١١

دمشق — سورية

الذهب والنفط ودولار يلفظ أنفاسه الأخيرة والصهاينة
وعلاقتهم بانهيار العملات ... / تأليف محمد شريف مظلوم ؛
تقديم عبد القادر مكي الكتاني ... [وآخرون]. - ط ٤ ، مزيدة
- دمشق: [د.ن.]، ٢٠١١-٢٢٤ ص ؛ ٢٤ سم .

١-٣٣٢,٤ م ظل ذ ٢-٣٢٠,٥٦ م ظل ذ
٣- العنوان ٤- مظلوم
مكتبة الأسد ○

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ ليس لها من دون الله كاشفة ﴾

اللهم اشهد بأني قد بلغت وأعلمت

بأن الذهب والنفط ومدخرات النفط والعملات النقدية العالمية قد أكلها الصهاينة بدولار منتهية صلاحيته منذ عام ١٩٨٦ م ، عندما بلغت خسارته ٩٠% من قيمته الذهبية حتى وصلت خسارته عام ٢٠١١ م إلى ٩٨% .

والنتيجة :

تجويع الشعوب ، وإفساد أنظمة الحكم ، وإفقار أغنياء الأمم ، وإغناء أغنياء اليوم بأرقام إلكترونية لحساباتهم الدولاراتية التي ستشطب عندما سيتم التوقف عن التعامل بالدولار .
وعندما سيستولي الصهاينة على المصارف العالمية المفلسة وما فيها من ديون على الحكومات والأفراد سيتم تسديد هذه الديون من ممتلكات العقارات والشركات للأفراد ، والأصول الثابتة للمؤسسات الحكومية عند خصخصتها أي بيعها للصهاينة بأبخس الأسعار .

الإهداء

إلى كل مؤمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.
أهدي كتابي هذا إلى سيادة الرئيس بشار الأسد وإلى كل قائد مؤمن وقف مع شعبه
ضد الصهاينة وأذئابهم وإلى كل من يجاهد بكلمة حق.
كما أخص بالشكر والتقدير سيادة الرئيس أميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية
الأسبق ، ، وسيادة العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية كما أخص بالشكر
الدكتور المهندس عبد القادر الكتاني، والدكتور مطانيوس حبيب أستاذ الاقتصاد في
جامعة دمشق والدكتور محمود صالح خرنوب من الأرجنتين والمؤلف زكريا سعدية
وإلى كل من عرف حقيقة الصهيونية ففضح مخططاتها وجرائمها ضد البشرية
بجرأة ودون خوف.
إلى السادة الوزراء والعلماء وأساتذة الاقتصاد والضباط الشرفاء الذين وصل كتابي
إليهم فغمروني بالتأييد والثناء والدعاء.
إلى السيد العقيد لؤي يوسف الذي أكن له احترام خاص.
إلى من هجر وظيفة رئيس قسم في بنك ربوي خوفاً من حساب الله ﷻ يوم القيامة
فكان لخطوته المؤمنة الجريئة هذه فضل إخراج هذا الكتاب.
إلى كل من هجر الدولار واحتقره ورماه في وجه من سلب رصيده الذهبي وامتنص
٩٨% من قيمته الشرائية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١.
إلى زوجتي وأولادي وبناتي وأهلي وأحبابي وجيراني الذين أزروني.
إلى جميع الأطياف السياسية والدينية والمذهبية في العالم التي تسعى إلى خير
الإنسان لتتحد معاً ضد الصهاينة الذين سلبوا ٩٨% من القيمة الشرائية والذهبية للأجور
والدخل، فقلبوا حياة العامل والفلاح والتاجر والموظف الشريف من الغنى المتصاعد إلى
حياة المديونية والفقر والعوز. وزرعوا العداوة بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل غيور على مصلحة الأمة...

في خضم المعركة الاقتصادية الشرسة التي أوقدت لهيبتها اليهودية العالمية منذ عشرات بل مئات السنين لإيصال دول العالم إلى ما وصلت إليه اليوم ، وذلك منذ إقامة أول بورصة مالية في لندن وتكبير الشعب الانكليزي بدين عام ابتداءً من ١٢٥٠٠٠٠ جنيه ووصل اليوم إلى مئات المليارات من الجنيهات ليستولي اليهود بموجبه على حق إصدار النقد الورقي الانكليزي ثم ضغطوا به على الحكومة البريطانية للحصول على حق إصدار النقد الأمريكي قبل أن يحرر الشعب الأمريكي نفسه بقيادة الرئيس بنيامين فرانكلين من السيطرة البريطانية ، لتبقى كل من بريطانيا وأمريكا في قبضة العائلات اليهودية الثرية ، ولم تكن دول أوروبا في منأى عن السيطرة الغير مباشرة لتلك العائلات ، ولكي تصبح جميع دول العالم في دائرة السيطرة غير المباشرة للصهيونية ، لا بد للصهاينة من بعث علم اقتصادي يرخي بنيره على جميع دول العالم من خلال جامعاتها ، فكان علم الاقتصاد السياسي الذي استطاع الصهاينة من خلاله تشكيل جيش من الاقتصاديين الربويين المضللين ينخر أوصال جميع الدول ، ويسيطر على القوى السياسية في العالم من خلال الخبراء الاقتصاديين الدوليين والمستشارين المحليين الذين درسوا علم الاقتصاد الصهيوني الربوي في جامعات الدول المتقدمة الغربية والشرقية ليشكلوا في بلادهم مع خريجي كليات ومعاهد الاقتصاد والتجارة والصيرفة في الجامعات الوطنية جيشاً اقتصادياً يسيطر على جميع مؤسسات الدولة .

وقد تزامن تشكيل هذا الجيش من الاقتصاديين المضللين تشكيل جيوش من العسكر وتسليحها لحماية الحدود من العدو الخارجي ، وقد آلت لتبقى حارساً وحامياً للأنظمة السياسية رغم انه سُحِقَ لرموز الجيش من الضباط الشرفاء ٩٧,٥% من لقمة عيش أطفالهم ،

وعندما بسط جيش الاقتصاديين المضللين نفوذه الفعلي على البلاد عند استلام رموزه للمفاصل الاقتصادية في الدولة ، أفتع هؤلاء الاقتصاديون القادة السياسيين من المدنيين والعسكر بأهمية فك ارتباط عملة البلاد الوطنية عن الذهب انصياعاً للرغبات الأمريكية والصهيونية من خلال الخبراء الدوليين أساتذة الاقتصاديين المحليين ،

ومع فك الليرة والعملات الوطنية الأخرى ارتباطها عن الذهب ، بدأ تحطيم جيش العسكر ورجال الأنظمة (وهم من العاملين في الدولة ومن ذوي الدخل المحدود) بيد جيش الاقتصاديين عندما ساهموا في انهيار القيمة الذهبية للرواتب والأجور مع كل ارتفاع لأسعار الذهب والانخفاض المقابل للدولار الورقي الذي فقد رصيده الذهبي حيث كان قيمة المليون دولار قبل عام ١٩٧١ = ١٠٠٠ كغ ذهب أصبح في عام ٢٠٠٩ قيمة المليون دولار = ٢٥ كغ ذهب بخسارة ٩٧٥ كغ من ١٠٠٠ كغ ذهب أي بخسارة ٩٧,٥% حسب ما جاء

مفصلاً في كتابنا "الذهب والدولار المزيف والنفط" وكذلك تضليل الاقتصاديين المضللين للسياسيين بضرورة ربط الليرة بالدولار نيابة عن الذهب وقد استجابت القيادة لاستشاراتهم المضللة

والى سيادتكم التوضيح التالي بالأرقام مبيناً فيه زيف علم الاقتصاد السياسي واستشارات الخبراء والاقتصاديين الدوليين والمحليين لتحطيم الشعب والجيش و تخريبهما للنظام السياسي ،

في دائرة الافتراض العلمي : إذا افترضنا إن القيادة السياسية والعسكرية لسورية الحبيبة لم تستجب (للهرطقات القاتلة للاقتصاديين الدوليين والمحليين) وتمسكت هذه القيادة الوطنية بارتباط الليرة بالذهب وبقي راتب الملازم ثابتاً على ٤٢٠ ليرة سورية والذي كان يعادل من الذهب ١١٥ غراماً ذهبياً عام ١٩٧١ قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز التي كانت تربط الدولار بالذهب وأجرينا حساباً دقيقاً لرواتب هذا الملازم وترفيعاته خلال ثلاثين عاماً مقدره بالذهب حتى وصوله إلى رتبة لواء وقابلنا رواتبه قبل وبعد التقاعد لوجدنا

| ملاحظات | الراتب مقدر بالدولار المزيف | الراتب مقدر بالذهب (غرام ذهب) | الراتب بالليرة المدعومة بالذهب | مقدار الترفيعة (ل،س) قديمة | عام الترفيع |
|--|-----------------------------|-------------------------------|--------------------------------|----------------------------|-------------|
| قيمة الغرام الذهبي عام ١٩٧١ = ٣,٦٥ ل.س وقيمته عام ٢٠٠٩ = ٤٠ دولار | $٥٠٦٠ = ٤٠ \times ١٢٦,٥$ | $١٢٦,٥ = ٣,٦٥ \div ٤٦٢$ | $٤٦٢ = ٤٢ + ٤٢٠$ | $٤٢ = ١٠\% \times ٤٢٠$ | ١٩٧٣ |
| | $٥٦٠٠ = ٤٠ \times ١٤٠$ | $١٤٠ = ٣,٦٥ \div ٥٠٨$ | $٥٠٨ = ٤٦ + ٤٦٢$ | $٤٦ = ١٠\% \times ٤٦٢$ | ١٩٧٥ |
| | $٦١٢٠ = ٤٠ \times ١٥٢$ | $١٥٢ = ٣,٦٥ \div ٥٥٩$ | $٥٥٩ = ٥١ + ٥٠٨$ | $٥٠,٨٠ = ١٠\% \times ٥٠٨$ | ١٩٧٧ |
| | $٦٤٠٠ = ٤٠ \times ١٦٠$ | $١٦٠ = ٣,٦٥ \div ٦١٥$ | $٦١٥ = ٥٦ + ٥٥٩$ | $٥٥,٩٠ = ١٠\% \times ٥٥٩$ | ١٩٧٩ |
| | $٧٤٠٠ = ٤٠ \times ١٨٥$ | $١٨٥ = ٣,٦٥ \div ٦٧٦,٥$ | $٦٧٦,٥ = ٦١,٥ + ٦١٥$ | $٦١,٥٠ = ١٠\% \times ٦١٥$ | ١٩٨١ |
| | $٨١٦٠ = ٤٠ \times ٢٠٤$ | $٢٠٤ = ٣,٦٥ \div ٧٤٥$ | $٧٤٥ = ٦٨ + ٦٧٧$ | $٦٧,٧٠ = ١٠\% \times ٦٧٧$ | ١٩٨٣ |
| | $٨٩٨٠ = ٤٠ \times ٢٢٤,٥$ | $٢٢٤,٥ = ٣,٦٥ \div ٨٢٠$ | $٨٢٠ = ٧٥ + ٧٤٥$ | $٧٤,٥٠ = ١٠\% \times ٧٤٥$ | ١٩٨٥ |
| | $٩٨٨٠ = ٤٠ \times ٢٤٧$ | $٢٤٧ = ٣,٦٥ \div ٩٠٢$ | $٩٠٢ = ٨٢ + ٨٢٠$ | $٨٢ = ١٠\% \times ٨٢٠$ | ١٩٨٧ |
| | $١٠٨٦٠ = ٤٠ \times ٢٧١,٥$ | $٢٧١,٥ = ٣,٦٥ \div ٩٩٢$ | $٩٩٢ = ٩٠ + ٩٠٢$ | $٩٠ = ١٠\% \times ٩٠٢$ | ١٩٨٩ |
| | $١١٩٦٠ = ٤٠ \times ٢٩٩$ | $٢٩٩ = ٣,٦٥ \div ١٠٩١$ | $١٠٩١ = ٩٩ + ٩٩٢$ | $٩٩ = ١٠\% \times ٩٩٢$ | ١٩٩١ |
| | $١٣١٤٠ = ٤٠ \times ٣٢٨,٥$ | $٣٢٨,٥ = ٣,٦٥ \div ١٢٠٠$ | $١٢٠٠ = ١٠٩ + ١٠٩١$ | $١٠,٩ = ١٠\% \times ١٠٩١$ | ١٩٩٣ |
| | $١٤٤٨٠ = ٤٠ \times ٣٦٢$ | $٣٦٢ = ٣,٦٥ \div ١٣٢٠$ | $١٣٢٠ = ١٢٠ + ١٢٠٠$ | $١٢,٠ = ١٠\% \times ١٢٠٠$ | ١٩٩٥ |
| | $١٥٩٢٠ = ٤٠ \times ٣٩٨$ | $٣٩٨ = ٣,٦٥ \div ١٤٥٢$ | $١٤٥٢ = ١٣٢ + ١٣٢٠$ | $١٣,٢ = ١٠\% \times ١٣٢٠$ | ١٩٩٧ |
| | $١٧١٠٠ = ٤٠ \times ٤٢٧,٥$ | $٤٢٧,٥ = ٣,٦٥ \div ١٥٧٩$ | $١٥٧٩ = ١٤٥ + ١٤٥٢$ | $١٤,٥ = ١٠\% \times ١٤٥٢$ | ١٩٩٩ |
| $١٩٢٤٠ = ٤٠ \times ٤٨١$ | $٤٨١ = ٣,٦٥ \div ١٧٥٧$ | $١٧٥٧ = ١٦٠ + ١٥٧٩$ | $١٦,٠ = ١٠\% \times ١٥٧٩$ | ٢٠٠١ | |

نلاحظ من هذا الجدول كيف تحطمت حياة كل ضابط شريف عندما انخفض راتبه بعد خدمته ٣٠ عاماً من ٤٨١ غرام الى ١٥ غرام فقط ، فكيف سيبقى الضابط السوري نزيهاً وجيش الاقتصاديين في الحكومة يحطمون لقمة عيش أطفاله ؟ فبدلاً من أن يزيد راتبه أربع أضعاف عما كان عليه ساعة تعيينه ينخفض ٨ أضعاف عن أول راتب له عام ١٩٧١، وينخفض أيضاً ٣٢ ضعف

عن آخر راتب يستحقه قبل التقاعد حسب ٤٨١ غرام ÷ ١٥ غرام = ٣٢ ضعف
 وإذا أجرينا حساباً دقيقاً آخر لرواتب الموظفين الجامعيين بعد ٣٠ عاماً من
 الخدمة الفعلية في الدولة أي بعد ١٥ ترفيعة مقدرة بالذهب الذي يعتبره الناس
 المقياس الحقيقي للاجور والارباح والاسعار، وقارنا هذه الرواتب بالليرة
 السورية القديمة المدعومة بالذهب وبالذهب والدولار المزيف لعرفنا حجم
 الجريمة التي ارتكبتها جيش الاقتصاديين المضللين بالعلم الاقتصادي الذي تعلموه
 في الخارج ثم مارسوه على الموظفين المدنيين أيضاً ،

حيث كان راتب الموظف الجامعي يتدرب ٣٦٠ ل،س عام ١٩٧١
 قيمتها الذهبية ٩٩ غراماً ذهبياً وبعد سنتين من الخدمة فسيرتفع حسب ما هو
 أت:

| ملاحظات | الراتب مقدر بالدولار المزيف | الراتب مقدر بالذهب (غرام ذهب) | الراتب بالليرة المدعومة بالذهب | مقدار الترفيعة (ل،س) قديمة | عام الترفيع |
|--|--------------------------------|------------------------------------|-----------------------------------|-------------------------------|----------------|
| قيمة الغرام الذهبي عام ١٩٧١ = ٣,٦٥ ل.س وقيمه عام ٢٠٠٩ يساوي ٤٠ دولار | ٤٣٤٠ = ٤٠ × ١٠٨,٥ | ١٠٨,٥ = ٣,٦٥ ÷ ٣٩٦ | ٣٩٦ = ٣٦ + ٣٦٠ | ٣٦ = ١٠% × ٣٦٠ | ١٩٧٣ |
| | ٤٨٠٠ = ٤٠ × ١٢٠ | ١٢٠ = ٣,٦٥ ÷ ٤٣٦ | ٤٣٦ = ٤٠ + ٣٩٦ | ٤٠ = ١٠% × ٣٩٦ | ١٩٧٥ |
| | ٥٢٦٠ = ٤٠ × ١٣٦,٥ | ١٣٦,٥ = ٣,٦٥ ÷ ٤٨٠ | ٤٨٠ = ٤٤ + ٤٣٦ | ٤٤ = ١٠% × ٤٣٦ | ١٩٧٧ |
| | ٥٨٠٠ = ٤٠ × ١٤٥ | ١٤٥ = ٣,٦٥ ÷ ٥٢٨ | ٥٢٨ = ٤٨ + ٤٨٠ | ٤٨ = ١٠% × ٤٨٠ | ١٩٧٩ |
| | ٦٣٦٠ = ٤٠ × ١٥٩ | ١٥٩ = ٣,٦٥ ÷ ٥٨١ | ٥٨١ = ٥٣ + ٥٢٨ | ٥٣ = ١٠% × ٥٢٨ | ١٩٨١ |
| | ٧٠٠٠ = ٤٠ × ١٧٥ | ١٧٥ = ٣,٦٥ ÷ ٦٣٩ | ٦٣٩ = ٥٨ + ٥٨١ | ٥٨ = ١٠% × ٥٨١ | ١٩٨٣ |
| | ٧٧٢٠ = ٤٠ × ١٩٣ | ١٩٣ = ٣,٦٥ ÷ ٧٠٣ | ٧٠٣ = ٦٤ + ٦٣٩ | ٦٤ = ١٠% × ٦٣٩ | ١٩٨٥ |
| | ٨٤٨٠ = ٤٠ × ٢١٢ | ٢١٢ = ٣,٦٥ ÷ ٧٧٣ | ٧٧٣ = ٧٠ + ٧٠٣ | ٧٠ = ١٠% × ٧٠٣ | ١٩٨٧ |
| | ٩٣٢٠ = ٤٠ × ٢٣٣ | ٢٣٣ = ٣,٦٥ ÷ ٨٥٠ | ٨٥٠ = ٧٧ + ٧٧٣ | ٧٧ = ١٠% × ٧٧٣ | ١٩٨٩ |
| | ١٠٢٤٠ = ٤٠ × ٢٥٦ | ٢٥٦ = ٣,٦٥ ÷ ٩٣٦ | ٩٣٥ = ٨٥ + ٨٥٠ | ٨٥ = ١٠% × ٨٥٠ | ١٩٩١ |
| | ١١٢٨٠ = ٤٠ × ٢٨٢ | ٢٨٢ = ٣,٦٥ ÷ ١٠٢٩ | ١٠٢٩ = ٩٤ + ٩٣٥ | ٩٤ = ١٠% × ٩٣٥ | ١٩٩٣ |
| | ٢١٤٠٠ = ٤٠ × ٣١٠ | ٣١٠ = ٣,٦٥ ÷ ١١٣٢ | ١١٣٢ = ١٠٣ + ١٠٢٩ | ١٠٣ = ١٠% × ١٠٢٩ | ١٩٩٥ |
| | ١٣٦٤٠ = ٤٠ × ٣٤١ | ٣٤١ = ٣,٦٥ ÷ ١٢٤٥ | ١٢٤٥ = ١١٣ + ١١٣٢ | ١١٣ = ١٠% × ١١٣٢ | ١٩٩٧ |
| | ١٥٠٠٠ = ٤٠ × ٣٧٥ | ٣٧٥ = ٣,٦٥ ÷ ١٣٧٠ | ١٣٧٠ = ١٢٥ + ١٢٤٥ | ١٢٥ = ١٠% × ١٢٤٥ | ١٩٩٩ |
| ١٦٥٢٠ = ٤٠ × ٤١٣ | ٤١٣ = ٣,٦٥ ÷ ١٥٠٧ | ١٥٠٧ = ١٣٧ + ١٣٧٠ | ١٣٧ = ١٠% × ١٣٧٠ | ٢٠٠١ | |

نلاحظ من هذا الجدول كيف تحطمت حياة الموظف الجامعي بعد
 ثلاثين عاماً من خدمة الدولة عندما انخفض راتبه من ٤١٣ غرام ذهبي إلى
 ١٢,٥ غرام فقط ، فكيف سيبقى هذا الموظف المدني نزيهاً و نظيف اليد وجيش
 الاقتصاديين في الحكومة يحطم لقمة عيش أطفاله ومستقبلهم فبدلاً من أن يزيد
 راتبه أكثر من أربع أضعاف ينخفض راتبه ثمانية أضعاف عما كان عليه راتبه
 عام ١٩٧١، وينخفض أيضاً ٣٣ ضعف عن آخر راتب يستحقه قبل التقاعد
 حسب ٤١٣ غرام ÷ ١٢,٥ غرام = ٣٣ ضعف .

وهناك شريحة كبيرة من العاملين الفنيين في القطاع العام والخاص

الحاصلين على شهادة المعهد المتوسط حيث كان راتبهم الأساس ٢٩٠ ل س عام ١٩٧١ يعادل آنذاك ٨٠ غراماً ذهبياً، (لنرى دخله بعد ثلاثين عاماً من الخدمة الفعلية إن لم تستجب القيادة السياسية للاقتراءات العلمية الكاذبة لجيش الاقتصاديين في الحكومة وتمسكت القيادة بارتباط الليرة السورية بالذهب) بعد ١٥ ترفيعة إلى أين يجب أن تصل رواتبهم مقدرة بالليرة السورية القديمة وبالذهب وبالدولار الحالي المزيف، لبيان الظلم الذي أحقه جيش الاقتصاديين والصهاينة بهم وبعائلاتهم عندما قيّمت حكومات العالم عملاتها الورقية بدولار فاقد ل ٩٧,٥% من قيمته الذهبية بدلاً من تقييم أجورهم بالذهب، وبذلك ساهمت جيوش الاقتصاديين في العالم نيابة عن الصهاينة من خلال هذا التقييم بإفساد أخلاق شعوبهم عندما دمرت حياتهم وحياة عائلاتهم عند تدني القيمة الذهبية والشرائية للدخول الشهرية التي يتقاضاها العاملون في الدولة عندما تفتشت بينهم ظاهرة الرشاوى والفساد وظهور جيوش المفسدين في الحكومات وبين الأغنياء والمستثمرين والمصدرين الذين استفادوا من التدني المفتعل للرواتب والأجور للعمال في القطاع العام والخاص،

| ملاحظات | الراتب مقدر (بالدولار المزيف) | الراتب مقدر بالذهب (غرام ذهب) | الراتب بالليرة المدعومة بالذهب | مقدار الترفيعة (ل س) قديمة | عام الترفيع |
|--|-------------------------------|-------------------------------|--------------------------------|----------------------------|-------------|
| قيمة الغرام الذهبي عام ١٩٧١ = ٣,٦٥ ل س وقيّمته عام ٢٠٠٩ يساوي ٤٠ دولار | ٣٤٩٦ = ٤٠ × ٨٧,٤ | ٨٧,٤ = ٣,٦٥ ÷ ٣١٩ | ٣١٩ = ٢٩ + ٢٩٠ | ٢٩ = ٠%١٠ × ٢٩٠ | ١٩٧٣ |
| | ٣٨٤٠ = ٤٠ × ٩٦ | ٩٦ = ٣,٦٥ ÷ ٣٥١ | ٣٥١ = ٣٢ + ٣١٩ | ٣٢ = ٠%١٠ × ٣١٩ | ١٩٧٥ |
| | ٤٢٢٨ = ٤٠ × ١٠٥,٧ | ١٠٥,٧ = ٣,٦٥ ÷ ٣٨٦ | ٣٨٦ = ٣٥ + ٣٥١ | ٣٥ = ٠%١٠ × ٣٥١ | ١٩٧٧ |
| | ٤٦٥٦ = ٤٠ × ١١٦,٤ | ١١٦,٤ = ٣,٦٥ ÷ ٤٢٥ | ٤٢٥ = ٣٩ + ٣٨٦ | ٣٩ = ٠%١٠ × ٣٨٦ | ١٩٧٩ |
| | ٥١٢٠ = ٤٠ × ١٢٨ | ١٢٨ = ٣,٦٥ ÷ ٤٦٧,٥ | ٤٦٧,٥ = ٤٢,٥ + ٤٢٥ | ٤٢,٥ = ٠%١٠ × ٤٢٥ | ١٩٨١ |
| | ٥٦٤٠ = ٤٠ × ١٤١ | ١٤١ = ٣,٦٥ ÷ ٥١٥ | ٥١٥ = ٤٧ + ٤٦٨ | ٤٧ = ٠%١٠ × ٤٦٨ | ١٩٨٣ |
| | ٦٢٠٠ = ٤٠ × ١٥٥ | ١٥٥ = ٣,٦٥ ÷ ٥٦٦,٥ | ٥٦٦,٥ = ٥١,٥ + ٥١٥ | ٥١,٥ = ٠%١٠ × ٥١٥ | ١٩٨٥ |
| | ٦٨٤٠ = ٤٠ × ١٧١ | ١٧١ = ٣,٦٥ ÷ ٦٢٤ | ٦٢٤ = ٥٧ + ٥٦٦ | ٥٧ = ٠%١٠ × ٥٦٦ | ١٩٨٧ |
| | ٧٦٠٠ = ٤٠ × ١٩٠ | ١٩٠ = ٣,٦٥ ÷ ٦٨٦ | ٦٨٦ = ٦٢ + ٦٢٤ | ٦٢ = ٠%١٠ × ٦٢٤ | ١٩٨٩ |
| | ٨٣٢٠ = ٤٠ × ٢٠٨ | ٢٠٨ = ٣,٦٥ ÷ ٧٥٥ | ٧٥٥ = ٦٩ + ٦٨٦ | ٦٩ = ٠%١٠ × ٦٨٦ | ١٩٩١ |
| | ٩١٠٠ = ٤٠ × ٢٢٧,٥ | ٢٢٧,٥ = ٣,٦٥ ÷ ٨٣٠,٥ | ٨٣٠,٥ = ٧٥,٥ + ٧٥٥ | ٧٥,٥ = ٠%١٠ × ٧٥٥ | ١٩٩٣ |
| | ١٠٠٠ = ٤٠ × ٢٥٠ | ٢٥٠ = ٣,٦٥ ÷ ٩١٤ | ٩١٤ = ٨٣ + ٨٣١ | ٨٣ = ٠%١٠ × ٨٣١ | ١٩٩٥ |
| | ١١٠٠ = ٤٠ × ٢٧٥ | ٢٧٥ = ٣,٦٥ ÷ ١٠٠٥ | ١٠٠٥ = ٩١ + ٩١٤ | ٩١ = ٠%١٠ × ٩١٤ | ١٩٩٧ |
| | ١٢١٢٠ = ٤٠ × ٣٠٣ | ٣٠٣ = ٣,٦٥ ÷ ١١٠٦ | ١١٠٦ = ١٠١ + ١٠٠٥ | ١٠٠,٥ = ٠%١٠ × ١٠٠٥ | ١٩٩٩ |
| | ١٣٣٢٠ = ٤٠ × ٣٣٣ | ٣٣٣ = ٣,٦٥ ÷ ١٢١٧ | ١٢١٧ = ١١١ + ١١٠٦ | ١١١ = ٠%١٠ × ١١٠٦ | ٢٠٠١ |

نلاحظ من هذا الجدول كيف تحطمت حياة عائلات خريجي المعاهد المتوسطة الفنية على يد جيش الاحتلال الاقتصادي وجيوش الاقتصاديين المحليون عندما انخفضت رواتب خريجي المعاهد المتوسطة ثمانية أضعاف عند أول راتب لهم عام ١٩٧١ بدلاً من أن تتضاعف رواتبهم أربعة أضعاف بعد ثلاثين عاماً من الخدمة الفعلية في الدولة أي انخفضت رواتبهم من ٣٣٣ غرام إلى ١٠ غرامات فقط ، وانخفضت أيضاً ٣٣ ضعف عن آخر راتب يستحقونه قبل التقاعد حسب المعادلات :

$$\begin{aligned} 80 \text{ غ} \div 10 \text{ غ} = 8 \text{ أضعاف انخفاض الراتب عن أول راتب له عن عام } 1971 \\ 80 \text{ غ} \times 4.16 = 333 \text{ غرام آخر راتب كان يجب أن يقبضه قبل وبعد التقاعد.} \\ 333 \div 10 \text{ غرام} = 33.3 \text{ ضعف انخفاض راتبه عن الراتب الذي يستحقه عند التقاعد.} \end{aligned}$$

مؤلف كتاب الذهب والدولار المزيف والنفط

المهندس محمد شريف مظلوم

دمشق ٢٠١٠/٤/٨

معلومات هامة يمكن من خلالها أن تتعرف على أسعار الذهب بأي عملة تريد :

علماً بأن وزن الأونصة الذهبية عيار ٢٤ = ٣١ غرام من الذهب .

$$\begin{aligned} \text{سعر الأونصة الذهبية بالليرة السورية} &= \text{سعر الأونصة بالدولار} \times \text{سعر الدولار بالليرة السورية} \\ \text{سعر غرام الذهب عيار ٢٤ بالدولار} &= \text{سعر الأونصة بالدولار} \div 31 \text{ غرام (وزن الأونصة) .} \\ \text{سعر غرام الذهب عيار ٢٤ بالليرة السورية} &= \text{سعر الغرام بالدولار} \times \text{سعر الدولار بالليرة السورية} \\ \text{سعر غرام الذهب عيار ٢١ بالليرة السورية} &= \frac{\text{سعر الغرام عيار ٢٤ بالليرة السورية} \times 21}{24} \\ \text{سعر غرام الذهب عيار ١٨ بالليرة السورية} &= \frac{\text{سعر الغرام عيار ٢٤ بالليرة السورية} \times 18}{24} \end{aligned}$$

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أمراء المقاومة المؤمنة في غزة وفلسطين ولبنان ... السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته... وبعد:

مع أزيز الطائرات الصهيونية في سماء فلسطين ودوي القنابل المدمرة
والمحركة التي تقصف على أطفال غزة ونسائها وشيوخها، وصعود أرواح
الشهداء إلى جنات عدن، ومع صمود أبطال المقاومة الباسلة الذي أذهل العدو
وكشف المتخاذلين، فلن يركع الشعب الفلسطيني بل سيقظ بصموده هذا
الشعوب والحكومات عما سببه ويسببه الصهاينة للعالم من فوضى ودمار.

إن هذه الحرب الصهيونية تقتل الشهداء مرة واحدة فتنقلهم من حياة الشقاء
إلى حياة الخلود والفوز بالجنة، ولكن هناك حرباً أخرى أشد هولاً لأنها تقتل
الشرفاء والفقراء كل يوم ألف مرة، ليس في غزة وفلسطين فقط بل في جميع
أنحاء العالم، إنها الحرب الاقتصادية التجويعية التي شنها الصهاينة على شعوب
الأرض لامتصاص لقمة عيش الشعوب منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم بأسلحة
الربا والقمار في البنوك والبورصات التي تحركها الأصابع الخفية بمعركة لا
هوادة فيها للسيطرة على العالم مدفوعين بالتعليمات الشريرة لتلمودهم وتوصيات
بروتوكولات أشرارهم وأخبارهم.

حيث قضت هذه الحرب الاقتصادية على كل أمل للشعوب في التقدم
والنمو، عندما قضت القيمة الشرائية لدخل كل شريف يعمل في جهاز دولته أو
في القطاعات الخاصة والعامة حيث حطمت أرباح المصانع والشركات
والمزارع وأجور عمالها، ولم يغتني من هذه الحرب إلا الصهاينة المرابون
المقامرون وأذئابهم عندما خلقت أزمت اقتصادية مرعبة منها الأزمة المالية عام
١٩٨٦ التي أفقدت الدولار ٩٠% من قيمته الذهبية التي كان عليها قبل إلغاء
معاهدة بريتون وودز حيث كانت قيمة المليون دولار قبل عام ١٩٧١ تساوي
١٠٠٠ كغ ذهب، ثم أصبحت قيمة هذا المليون عام ١٩٨٦ تساوي ١٠٠ كغ فقط
ليقتضم الصهاينة من مداخل الفقراء ٩٠٠ كغ ذهب من كل ١٠٠٠ كغ، لتحطم
(بهذا الدولار الميت المنهار) القيمة الذهبية للعملات الورقية التي أصبحت بلا
رصيد ذهبي وحطمت معها الأجور والأرباح وآخرها الأزمة المالية الحالية التي
امتص فيها الصهاينة ولا يزالون ترليونات الدولارات الورقية من الحسابات
الدولارية للدول والمؤسسات وصغار المستثمرين وتجميعها في إسرائيل تمهيداً
لحرقها عند بعث الشيكل اليهودي الذهبي على أنقاض الدولار الميت الذي فقد
حتى الآن ٩٨% من قيمته الذهبية عندما ستصبح قيمة المائة ألف دولار تساوي
٢ كيلو غرام من الذهب، وقد كانت قبل عام ١٩٧١ تساوي ١٠٠ كيلو غرام.

لقد كانت الحرب الإسرائيلية على المقاومة الإسلامية في لبنان والمقاومة
في غزة لهدف القضاء عليهما ليحقق الصهاينة مع المتصهينين المتواطئين معهم

الهيمنة المطلوبة لقيام الإمبراطورية الصهيونية العالمية تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد وفرض شيكلها الذهبي عن طريق مبيعات النفط العربي بالشيكال المزعوم بدلاً من الدولار.

إن فضح هذه الحرب الاقتصادية الصهيونية هو فرض عين على كل مجاهد مؤمن حر من القادة والمجاهدين والكتاب والصحفيين الأحرار ومحترفي الدخول على شبكات الانترنت، لأننا لا نملك اليوم من سلاح فتاك ضد الصهاينة في فضحهم أمام شعوب العالم إلا كشف خفايا حربهم الاقتصادية المدمرة، لتنقض كل الشعوب كما انقضت شعوب أوروبا سابقاً على الصهاينة، عندها يتحقق الوعد الإلهي باليهود، عندما يقول الحجر والشجر (والجدران والأبواب والنوافذ): "يا عبد الله ورائي يهودي تعال فاقتله" يا رب حقق وعيدك هذا باليهود لقد تعبت الشعوب من شرورهم، حققه يا رب عاجلاً غير أجل إنك لا تخلف الميعاد.

مؤلف كتاب الذهب والدولار
المهندس. م محمد شريف مظلوم

In the name of Allah, most gracious, most merciful

Your majesty, your highness, kings, princes and president of Arab, Islamic and friendly countries who have the free will, Pease be upon you.

I address you in the name of Allah, and on behalf of your people who are crushed by the weapons of an economic war (usury, the false US dollar, fear of American and Zionist terrorism and, above all, forgetting the Holy Qur'an versus "Do you fear them? Allah has more right than you should fear Him if you are believers.") by which Zionists have taken control over the world's gold as well as the purchase power of your countries cash and the bread and butter of your people. All this happened according to the following design.

Before the treaty of Bretton Woods was cancelled in 1971, Zionists had given the US dollar gold back up in 1944 through the aforementioned treaty. This back up gave it credence by stock dealers and bank accounts holders. As a result, capitals and gold coins heads to America, and were exchanged for the US dollars.

After Zionists had abolished the treaty, debts accumulated on the majority of the world's countries. Eventually, these countries' gold reserves headed again to America in payment for debts and interests which were sky rockets. Due to the Zionist control over the world's gold, the US dollar lost 98% of its value. This could be illustrated by the following equation :

$$\frac{\text{Gold ounce's value}}{\text{Gold ounce's weight}} = \frac{1550 \text{ dollars}}{31 \text{ gm}} \text{ by 2010} = 50 \text{ dollar/gm}$$

This was when the gold ounce equaled 35 dollars according to the above treaty. However, as today's gold ounce has come to equal 1550 US dollars, one gram of gold equals 50 dollars. In other words, before abolishing the treaty, one million dollars equaled one million gm of gold (1000kg) whereas in 2010 one million dollars equaled 20 kg of gold according to the following equation :

$$\frac{\text{Today's value of one million US dollars}}{\text{Today's 1 gold gm value per US dollar}} = \frac{1 \text{ million dollars}}{50 \text{ dollars/gm}} = 20,000 \text{ gm} = 20 \text{ kg of gold}$$

In other words, this resulted in a loss of 980 kg out of 1000kg of gold. Indeed, all worlds' countries have become under the mercy of Zionists who raise and lower gold prices in order to crush world's cash by means of a US dollars which has lost 98 % of its gold value. This US dollar invades all worlds' markets with extreme free, and no country can, by itself, stop it or ban it from entering their markets, banks and wealthy people's accounts. Thus, the collective front onto the Zionist designs which against them, but by receiving all accumulated US dollars in your banks to American and European who exported them to you as easy loans, and by keeping your businessmen, national banks and the youth aware of the danger of dealing with it. They have also to believe in the necessity of replacing it for Euro till they gather their powers in order to receive the Islamic or Arab Dinar before the gold Zionist shekel is launched.

This book Gold and the US dollar and the Game of the Stock shares and their Involvements in the World's Collapse, which uncovers the devastating effects of the Zionist economic war on the Zionist economic war on all world's people since 1943 and 1971 till the present day, is the best weapon you can use against your enemy and the enemy of all humanity as well.

May Allah bear witness that I have revealed all what I have known.

Peace be upon you.

BY: Engineer Mohammad Shareef Mazloum.

First: the reasons leading to the fall and death of Dollar

Brighton and Woods Treaty decided in 1944 to make the price of the golden ounce 35 Dollars, i.e. the price of one Dollar is about 1 gr. Of Gold
 In 1971, the death of dollar started when the treaty was canceled based on strong pressure by the Jewish and the American government had no private federal financial establishments. Therefore, they did not own the reserve gold for the golden Dollar, but rather owned by the Jewish.

When the American President John Kennedy issued a decision in 1963 to establish Federal banks which ownership are related to the American government so that the flowing gold coming to American, the Zionists got angry and the president was killed and consequently, the decision was cancelled.

Second: The responsible parties about the fall and death of Dollar

1- World Governments, Economic consultants and Parliaments' representatives
 Is Supporting the Dollar by the World Governments is collusion or an ignorance ??

Yes, the governments were the biggest contributor to stare and impoverish their people when they assisted the Zionists to absorb 97% of the golden value of money, fees and profits compared to their value before 1971, and when they helped the Americans to protect their dollar from depression whenever the Zionists increase the golden ounce - as such protection will decrease the prices of national money and fees against gold.

2- The gamblers of the rich people and princes of the Gulf countries as well as the non Jewish rich people:
 Have these people carried the Dollar's coffin by ignorance or stupidity? Did not they realize that the Zionists had spoiled their beliefs and views towards lawfulness and sin when they dealt in usury and bourse (stock exchange).

Third: with the ignorance and conspiracy of those escorting four, the Zionist lobby was able to substitute and stare the world honored and poor people when those four escorting people were able to hide the Dollar for a period of 37 years and concealed the reality of collapse and death of the Dollar which has caused to:

1- to bite the buying value of money which has also nibbled the laborers' wages and the employees' salaries and soldiers whenever the gold prices, all products and foodstuffs are going up.

2- With each collapse of the Dollar, the financial, industrial, agricultural and real estate investments were bitten off. This means that same has happened whenever the gold price went up and the Dollar price went down due to the Zionist game played in this respect and the first losers were:

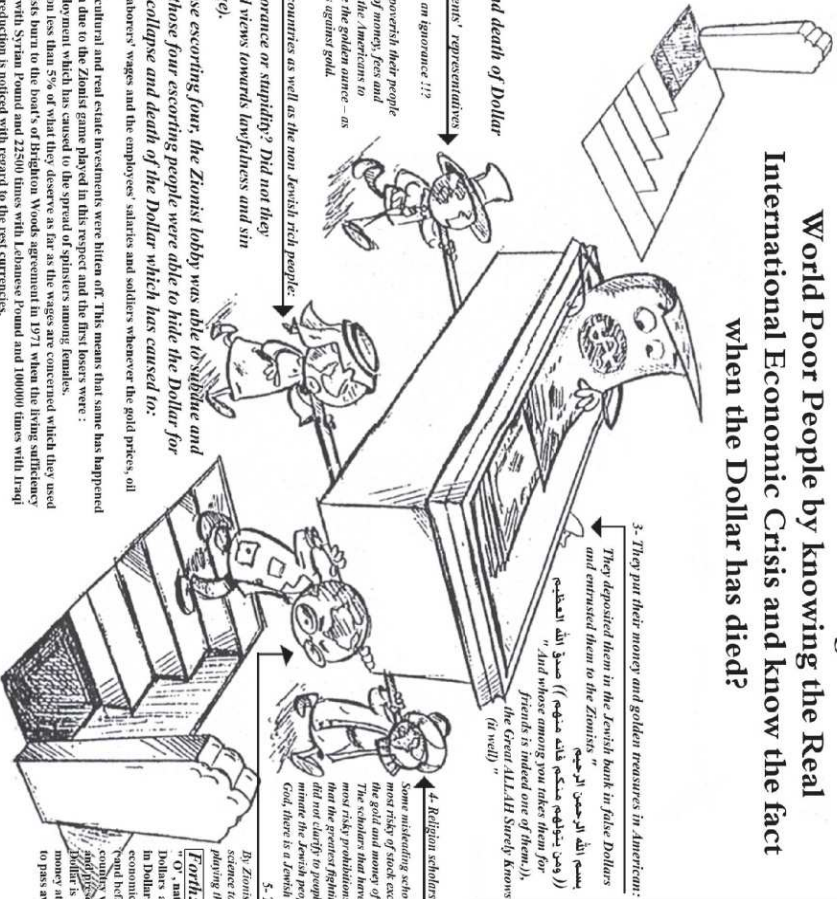
- Young people due to the spread of clear and disguised unemployment which has caused to the spread of spinsters among females.
- However and poor people belonging to limited income living on less than 5% of what they deserve as far as the wages are concerned which they used to get before the Dollar disengagement from the gold and the Zionists burn to the board of Brighton Woods agreement in 1971 when the living sufficiency and golden value to their paper money dropped down 570 times with Syrian Pound and 22500 times with Lebanese Pound and 100000 times with Iraqi Dinar and by applying the formulas mentioned in our book, the reduction is noticed with regard to the rest currencies.

Fifth: Warnings, Caution, Alertness: Will the disaster start from the blockade of Gaza after the new shaked arrives there? So that the ends to arrive there in golden shaked, and hence, the oil and prices will know the power of shaked and will impose it on the world as an oil currency price instead of the Dollar which press goes down in association of the Dollar collapse and the gold price increases. With this Zionist game in gold price and Dollar, the oil barrel price went down from 5 gr. gold in 1971 to 1 gr. of gold in the end of 2008.

Finally: the only successful means to a new financial system is the return of paper money to be tied with fixed value of gold (as it was in the old golden Dollar, and this puts an end to the game played by Jewish gamblers and usurers in the money of people in the stock market.

In all of the previous financial crisis since 1971 till the fourth quarter of 2008, the Zionists have absorbed gold with dead Dollar. However, the latest financial crisis made by the Zionists who intended to reduce the demand of oil to weaken and decrease its price from 5 gr. gold to 1 gr. - was for absorbing billions of Dollars from the hands of the people deposited in banks (before the announcement to place the golden shaked as a substitute of the dead Dollar), then to absorb the Gulf deposits of Dollars lodged in American as a result of the oil price fabricated rise till it reached 150 USD per a barrel as well as the rise of prices of foodstuffs to enrage and irritate the people and make the people be involved in debt. If the Divine Promise is postponed to befall on the Zionists, the present slump (recession) will spread for several years in pavement to the appearance of the Jewish golden Shkel. So, how hard the crisis will become after the Zionists steal the gold from the hands of money?

Know the Zionist War for starving Gaza and the World Poor People by knowing the Real International Economic Crisis and know the fact when the Dollar has died?



3- They put their money and golden treasures in American:
 They deposited them in the Jewish bank in false Dollars and entrusted them to the Zionists
 "صندوق الله العظيم
 "وهي الخفية منكم بالله متوكلين"
 "and whose among you takes them for friends is indeed one of them), the Great ALLAH Surely knows (Al wall)"

4- Religion scholars who were ignorant about the new forms of usury and gambling:
 Some misdealing scholars that have allowed the daily bank market trade which is the the reality of stock exchange rises as by this means the Jewish people have eaten the gold of most of the people.
 The scholars that have not said the true word about usury and gambling the first and most risky prohibitions mentioned in the Quran to save their souls and they forget to that the greatest fighting is to say a just word against a tyrant Sultan. The scholars did not daunt to people in their speeches and sermons, "when God promised to exterminate the Jewish people when the stone and trees will say: " You faithful servant to God, there is a Jewish behind me, come and kill him"

5- The Zionist lobby, leading the escorting four
 By Zionist cunning evil by means of several scandals arms and economy science to produce the spread of usury, banks and stock exchange market playing the role of gambling internationally.
Fourth: Damascus and the Author's Advice:
 "O, national rich governments, get rid immediately from the dead Dollars and substitute them with gold. And those who have accounts in Dollars, convert them immediately into Euro accounts before the economic crisis takes place
 young herd of the American and Chinese people as well as every country, whose rich people and government and establishments hold gold reserves behind their Dollars, there is the revelation of dead money at fixed value of gold, the Divine Justice will fulfill its promise to pass away and totally with the Jewish before they achieve their



رسم الكاريكاتور مقتبس من هذا الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد القادر مكي الكتاني
نائب رئيس قسم الدراسات الإسلامية العليا بمجمع الفتح الإسلامي
رئيس قسم الفكر الإسلامي والحوار الحضاري الإسلامي
رئيس مركز الدراسات العربية والإسلامية

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل وفوق كل ذي علم عليم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن الأخ الفاضل المهندس م محمد شريف مظلوم قد أهداني نسخة من الطبعة الثالثة لكتابه الذهب والدولار المزيف والنفط الذي تصفحته فوجدته يحتوي على أفكار جديدة ومفيدة تتحدث عن الذهب والدولار والبورصات وعلاقتها بالآزمات المالية التي تعصف بالعالم بين فترة وأخرى ، وعلى الرغم من أنني لست من خبراء الاقتصاد والمال ، إلا أنني لاحظت أنه تحدث عن عدة أمور أهمها :

كيف بدأت الأزمة المالية الحالية بأزمة عقارية أدت إلى طرد آلاف الأسر الأمريكية الفقيرة من منازلها المرهونة للبنوك العقارية بسبب عدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض وفوائدها الربوية ، ثم تبعها إفلاس البنوك العقارية وخسارة العملاء المساهمين في هذه البنوك نتيجة تدني قيمة هذه العقارات المرهونة لأنه لا يوجد من يشتريها بسبب فقدان السيولة النقدية من أيدي الأمريكيين والتي امتصها الصهاينة بواسطة البورصات

ثم تحولت الأزمة العقارية الأمريكية الى أزمة مالية عالمية ، أعقبها مجموعة من الآزمات الاقتصادية والمعاشية والاجتماعية لكافة شعوب الأرض ، وفي مقدمتهم الشعب الأمريكي . كل هذا يقودنا برأيه إلى التساؤل التالي : ما هي الدوافع الصهيونية الخفية لافتنال كل هذه الآزمات ابتداءً من أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ ولغاية الأزمة الأخيرة عام ٢٠٠٨؟

يستنتج : أن جميع الآزمات كانت مفتعلة من قبل بارونات المال اليهود في أوروبا وأمريكا بعد أن استولوا على حق إصدار النقد الورقي في كل من بريطانيا وأمريكا بعد هيمنتهم على البنوك الأوروبية (وهم من يحددون سعر صرف الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي مقابل الذهب)

وكان أشد هذه الآزمات برأيه أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى عندما امتص اليهود (عن طريق قمار البورصات وتأرجح القيمة الذهبية للعملات) السيولة النقدية من العملات الورقية وأججوا العداوات والحروب بين الدول بغية طلب القروض بالفوائد الربوية الباهظة للإنفاق على هذه الحروب كل ذلك أدى إلى خلق فوضى اقتصادية انتهت عام ١٩٤٤ بإبرام معاهدة بريتون وودز وخروج الدولار الذهبي المدعوم بالذهب اليهودي ، بعد أن أبعدهوا الإنجيل عن حياة المسيحيين بعقيدة العلمانية ليفسدوا الشعوب الغربية والأمريكية وينقلوا هذا الفساد إلى دولنا الإسلامية

والعربية : تارة بالانحلال الأخلاقي وتارة بحقن الدارسين بالدول الغربية والشرقية من المسلمين والعرب بعقائد علمانية بعيدة عن عقيدة مجتمعاتنا وقيمنا لفك ارتباط المسلمين عن دينهم وقرآنهم ، وقد سبق هذا الفساد زيادة الهجرة اليهودية قبل وبعد عام ١٩٤٨ إلى فلسطين وتشكيل دولة إسرائيل ودعم وجودها من قبل بريطانيا وأوروبا وأمريكا ومنظمة الأمم المتحدة وتدعيم ترسانتها العسكرية لجعلها أقوى قوة عسكرية بين دول عربية ممزقة ضعيفة تستمد قوتها من الدول التي أوجدت إسرائيل بدلاً من أن تستمدتها من الله ووحدة دولها وعقيدة مجاهديها .

وقد تزامن كل هذا برأيه مع تنامي قوة الدولار الذهبي على الساحة العالمية والتجارة الدولية ليصبح الدولار ذو القيمة الثابتة من الذهب إلى جانب الذهب المخزون الاحتياطي لعملات العالم الورقية بعد أن سيطر على ٥٠% من حجم التجارة الدولية حيث بسط استقراراً اقتصادياً واجتماعياً تنعمت به البشرية عندما بدأت بوادر التقدم والازدهار تعم مختلف دول وشعوب العالم من عام ١٩٤٤ ولغاية ١٩٧١

ولكن الصهاينة يسوءهم أن يروا الجويميم (غير اليهود) ينعموا بالاستقرار والتقدم ، لأن هذا الاستقرار سيوقظ المارد الإسلامي من سباته وتعود الشعوب الإسلامية إلى قرآنها ونهج نبيها فيبسطوا إسلامهم على الشعوب الأوروبية والأمريكية ، لذا على الصهاينة أن يغرقوا دول العالم بفوضى اقتصادية عارمة وكانت أدوات هذه الفوضى الاقتصادية هي :
١- فك ارتباط العملات الورقية العالمية وعلى رأسها الدولار الأمريكي عن الذهب بالقضاء على معاهدة بريتون وودز التي ربطت الدولار بقيمة ثابتة من الذهب اليهودي وهي ٣٥ دولار للأونصة الذهبية الواحدة

٢- تقييم أسعار المواد الأولية والنفط والمواد الغذائية والمواد المصنعة والأجور والأرباح بالدولار الذي تنهار قيمته الذهبية يوماً بعد يوم

٣- سحب السيولة النقدية من أيدي الشعوب عن طريق قمار البورصات وربا البنوك التي ازداد عددها وترابطها الدولي بواسطة الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت العالمية

٤- إغراق الدول والأغنياء من أصحاب العقارات والأراضي والمصانع والشركات والمزارع والفقراء بالأقساط والديون والقروض المصرفية الربوية .

وعندما يقارن بين أزمة عام ١٩٢٩ والأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وما ستؤول إليه يستنتج من خلال تعمقه ودراسته للمخططات الصهيونية الخبيثة أن ما يسعى إليه الصهاينة في نهاية الأزمة الحالية هو إقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية بعد إثارة الشعوب على أنظمة حكمها عند ترويجهم لعملة دولية هي الشيكل ذو القيمة الثابتة من الذهب ، يمهد لاستقرار اقتصادي واجتماعي عالمي في ظل ديكتاتورية الحكومة المركزية الصهيونية وقوات مخابراتية بوليسية تقمع بالقوة أي احتجاج شعبي مناهض لها .

هذه هي الأمور التي ركز عليها الكاتب وأوضح فيها آراءه التي لخصت بعضها في هذه المقدمة ، وإنني أرى أن طرح مثل هذه الأمور مفيد ليكتشف المواطن العربي

والمسلم عظمة دينه الذي كان من أهم مقاصده سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة ، ولذلك يحارب الإسلام الربا والقمار والاحتكار والظلم والغش وتراكم المال في أيدي الأغنياء وذلك امتثالاً لأوامر الباري عز وجل في قوله تعالى في محكم التنزيل (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ...) وقوله (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تيتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) وقوله { ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وأبن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ... } {سورة الحشر آية ٧ وقوله (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تتقون) وقول الرسول الكريم صلوات الله عليه (من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فقد برئت منه ذمة الله ورسوله) وقوله (من غش فليس منا) فالفلاح كل الفلاح في الالتزام بأوامر الله ورسوله والابتعاد عن المحرمات الإسلامية، والحق أن الأستاذ شريف قد أجاد وأفاد وغطى زاوية مهمة من زوايا الفكر والمعرفة الاقتصادية بكتابه هذا ، حيث أراد من عمله أن يكون مرجعاً مالياً واقتصادياً ، أنني أهنته على انجازه هذا العمل الذي كان بحاجة لمجموعة من الباحثين والدارسين المتخصصين ، وقد قام به منفرداً ، لذلك فأنتي أدعو الله عز وجل أن يفيد به طلاب العلم والباحثين وأن يوفقه للمزيد من العطاءات الفكرية والثقافية ، انه على ما يشاء قدير و بالإجابة جدير .

والحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل وفوق كل ذي علم عليم

الدكتور عبد القادر مكي الكتاني

إلى المهندس م. محمد شريف المظلوم :

أهنئكم على كتابكم « الذهب والدولار » الذي اطلعتُ عليه أول مرة في مكتب السيد تيسير بك قلا عواد المحترم عندما ذهبتُ لتقديم سلاماتي له (بصفتي مغترب في الأرجنتين) وأسمى تمنياتي له في العيد الأخير.

ثم جاء فضل الأستاذ سهيل زگار الأكرم لدعوته لي كي ألقى كلمة وأبحاثي في ندوة الجامعة حول « دمشق في التاريخ » المنعقد في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦. فلذا استطعتُ أن أضيف هناك مداخلتي بالقول عن بحثكم الدقيق والعميق حول الحقائق القيمة للرصيد الذهبي اللازم للعمليات الورقية، هو مهم للغاية لاستقرار الشعوب والحكومات.

في مباحثات السلام العادل والشامل لها أهمية قصوى أبحاثكم، وكذلك أبحاثي حول أهمية إخبار العالم بأنه في ظل الحضارة العربية (التي تشارك وتحمي كل أهل الكتاب والأقليات) التي نشأت بالأندلس تم تأسيس أول موجة من اليهود الأوروبيين المسمين «أشكيناز»، وذلك في إتفاقية مع جرمانيا التي أبرمت في قرطبة بتاريخ ٢١ حزيران ٩٥٦م. وما يربط بين أبحاثنا، هو أن واحد من منحدري الأشكيناز هو Paul Warburg الذي أسس في أوائل القرن العشرين للـ Federal Reserve (أي البنك الخاص للأشكينازيين ثم جاء Allan Greenspan وحالياً Ben Shalom Bernanke، وهذه المؤسسة هي التي تصدر دون أي رقيب كل الدولارات الأمريكية، حيث ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود لبنك مركزي حكومي وقد كان يرغب الرئيس (John Kennedy). قبل مقتله وجود مثل هذا البنك المركزي وأبرم أمراً لإنشائه

وحيث سنتبثون أن أهل دمشق وسوريا كانوا يعطون أهمية مستحقة للذهب عندما كانت دمشق عاصمة للدولة الأموية أتمنى أن تحظوا أنتم وأبحاثكم بالنجاح وبتاح لكم المجال لإلقائها في مهرجان « دمشق عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٨ ».

ودمتم دفاعاً عن الاستقرار والسلام والحضارة العربية والإنسانية.

د. محمود صالح بن محمود خرنوب

٢٠٠٦/١٢/٢

الأخ المهندس م محمد شريف مظلوم :

قرأت كتابكم : ((الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهيار العالم)) فرأيت فيه جديداً في بنية الخطاب الفكري المعاصر ، يحاكي كل الناس ، بلغة بسيطة وواضحة ، اتقنتم استخدامها ، فأفهمت ما أردتم إبلاغه لهم ، بسلاسة وكياسة لم تقللا من هيبتها ورسالتها وموضوعيتها ومصداقيتها .

فجاء البحث برمته مفيداً وعتيداً ، لا يستقيم القول فيه ، إلا بالاطلاع عليه .

لكن الإنصاف يقتضي منا أن نشير الى أنكم أحسنتم اختيار الموضوع ، وأجدتم الخوض فيه تأريخاً وعرضاً ودراسة ، وقدمتم جملة من الحلول الممكنة ، عبرتم من خلالها عن رؤيتكم لما يمكن أن تعطيه من الإجابات عن الأسئلة الكبرى ، التي نرى أنها لكي تكون صحيحة وفاعلة وحاسمة تحتاج الى جهود جماعية ، من المخلصين القادرين ، بما أوتوا من العلم والفهم والحكمة والقوة والسطوة .

وحسبكم أنكم اجتهدتم وبلغتم ما نرى معكم أنه خير بلاغ للناس . عله يخلصهم من محنة العقل وتكلس الفكر في هذا الزمن الصعب زمن القحط واليباس .

ندعوا لكم أن تؤجروا من الله مرتين ولن يترككم أعمالكم طالما أنها خالصة لوجهه الكريم .

دمشق الشام ٢٠٠٨/٢/١٥

زكريا سعدية

مؤلف درس العلمانية والماركسية والإيمان

فكان نموذجاً رائعاً للعلماني المؤمن بالله

بسم الله الرحمن الرحيم
دمشق الشام في ٢١/٢/١٤٣١ هجري
٢٠١٠/٢/٥ ميلادي

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم..
سعادة الأخ الباحث الأستاذ المهندس م. محمد شريف مظلوم المكرّم حفظه الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد وقفت على هديتكم الكريمة فيها كتب قيمة، ألا وهي كتابكم (الذهب والدولار
المزيف والنفط) واطلعت على مجمل مباحثه فألفيته كتاباً قيماً وله أبعاده الاقتصادية
والسياسية الضاربة في المجتمعات البشرية، ولعل أجمل ما فيه ذلك البحث العلمي المركز
بالأرقام الخالي عن الخطب والمقالات التي لم تعد تفيد اليوم في مثل هذا الأمر، فأعداءنا
يحاربوننا بالعلم، وعلينا أن نحاربهم بالعلم، والكتاب الذي بين أيدينا يتبنى الأسلوب
العلمي الهادئ المتزن المعتمد على الحجج والبيانات والأرقام، وهو يكشف بذلك عورات
العدو الصهيوني المحتل البغيض ومقولاته.

وإني إذ أهنئ الأخ المؤلف على نتاجه الطيب لأتمنى عليه أن يزداد اطلاعاً على
الاقتصاد الإسلامي ومقولاته الحديثة والمعاصرة ليزداد بيانه وضوحاً وحججه تألقاً.
وفكك الله أيها الأخ الشريف، وأرجو لك النجاح ولكتابك الانتشار، ولقلمك الكريم
مزيداً من التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد عبد اللطيف صالح الفرفور الحسني

يقول الله تعالى في كتابه الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ^(٢٧٦) ﴿١﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ^(٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ^(٢٧٩) ﴿٢﴾ ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا^(١٦٠) وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(١٦١)﴾ ﴿٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^(٤)

﴿.... الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا...﴾^(٥) ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٥٠) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ^(٥١) فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ^(٥٢) ﴿٦﴾ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(٧) ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾^(٩) ﴿سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّسُلِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعِغْيِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾^(١٠) ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَبِجَادِلِ الَّذِينَ

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) سورة النساء الآيات ١٦٠ - ١٦١ .

(٤) سورة التوبة الآية: ٣٤

(٥) سورة المائدة الآية: ٣

(٦) سورة المائدة الآيات: ٥١ - ٥٣

(٧) سورة الأنعام الآية: ٨٢

(٨) سورة الأعراف الآية: ٤٥

(٩) سورة الأعراف الآية: ١٤٦

كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا ﴿١١﴾. ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ ﴿١٢﴾. ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ﴿١٣﴾. ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فُضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ ﴿١٤﴾. ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ ﴿١٥﴾. يقول في بني إسرائيل: ﴿اتَّامَرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿١٦﴾. ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا﴾ ﴿١٧﴾. ﴿مِثْلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿١٨﴾. ويقول في المؤمنين كافة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿١٩﴾.

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿٢٠﴾.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُفَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ﴿٢١﴾.

(١١) سورة الكهف الآية: ٥٦

(١٢) سورة الفرقان الآية: ٤٣

(١٣) سورة الفرقان الآية: ٤٤

(١٤) سورة الزخرف الآية: ٣١

(١٥) سورة الزخرف الآية: ٧٨

(١٦) سورة البقرة الآية: ٤٤

(١٧) سورة البقرة الآية: ٥٩

(١٨) سورة الجمعة الآية: ٥

(١٩) سورة البقرة الآية: ٦٢

(٢٠) - سورة التوبة الآية: ٢٤

(٢١) - سورة التوبة الآية: ١١١

مُتَكَلِّمَةٌ

من أجل كشف المخططات الصهيونية التي دمرت حياة البشر .
ومن أجل معرفة سبب الفقر الذي تعيشه بلدان العالم .
ومن أجل معرفة سبب الغش والاحتيال والسرقة والرشاوى، والوقوف
على انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على الحياة الاجتماعية من إفقار
وإذلال وإفساد...
ومن أجل الكشف عن السبب الذي جعل الدخل لا تحقق الكفاية المعاشية،
ولا الحد الأدنى منها، وعن سبب الفوضى العارمة التي تعصف بالعالم والتي
جعلت حفنة من الجشعين الشرهين الظالمين يأكلون لقمة عيش الفقراء والشرفاء
بالباطل ويمتصون ٩٨% من القيمة الشرائية لمخدرات الأغنياء الرقمية
والورقية.
ومن أجل معرفة سبب انهيار العملات، وتدني قوتها الشرائية في معظم
بلدان العالم.
ومن أجل معرفة من أشعل فتيل الحرب الاقتصادية العالمية بعد إلغاء
اتفاقية [بريتون وودز] التي حفظت للدولار قيمته الذهبية والشرائية.
ومن أجل معرفة الآثار الهدامة للاقتصاد الربوي، والبورصات العالمية.
ومن أجل كشف النقاب عن اللعبة الصهيونية الأمريكية التي أدت إلى
امتصاص ٩٨% من دخل كل شريف في البلدان الفقيرة والاشتراكية.
من أجل هذا كله... كان هذا الكتاب .
وقد جعلته في بابين. وجعلت كل باب في فصول...
أما الباب الأول فقد تضمن اثني عشر فصلاً... تناولت فيها أبعاد اللعبة
الصهيونية ونتائج إلغاء اتفاقية [بريتون وودز]، والمعادلات الرياضية لانهيار
العملات الورقية العالمية، وتدني دخول المواطنين، وأثر البنوك الربوية
والبورصات المالية في تخريب الاقتصاد العالمي، والحلول الجريئة للقضاء على
الفوضى الاقتصادية في العالم...
وأما الباب الثاني فقد تضمن ستة فصول تناولت فيها دور المخابرات في
تخطيط الثائرين المناهضين للأنظمة الموالية للصهيونية، وحاجة دول العالم إلى
استقرار عملاتها، وعداداً من المقالات التي تدعم ما ذهبت إليه في بحثي هذا،
وتعليقاً على كتاب (لصوص في مناصب مرموقة) للكاتب الأمريكي (جيم هاي
تاوير).

وملحق عن تجارة الهامش اليومية أخطر ألعيب القمار العالمي التي يديرها الصهاينة في البورصات المالية ليمتصوا بها الذهب وتريونات الدولارات الورقية والعملات العالمية الورقية التي تتداولها البنوك العالمية والبورصات والتي يملكها أغنياء العالم وأمرء البترول والحكومات والتي تختزنها البنوك المركزية في الدول الغنية ، والتي أصدرتها الأيدي الخفية الصهيونية الأمريكية منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم ، وتجروء بعض علماء الدين في الجزيرة العربية على الله في تحليل ما حرم من قمار وميسر وربا في عمليات تجارة الهامش اليومية التي تمارسها البورصات الخليجية والعالمية وبنوك الاستثمار .

ومقتطفات من خناجر مسمومة من بروتوكولات حكماء أو شياطين صهيون .

ومداخلة في كتاب ((ضياع العرب بين النفط والذهب)) تظهر هذه المداخلة كيف تنهب الثروة النفطية ومدخرات النفط العربية من قبل الأيدي الصهيونية الخبيثة ، وكيف يستنزف الصهاينة تلك النعمة من النفط التي من الله بها على العرب والمسلمين لتكون خيراً لهم وللإنسانية جمعاء ، فجبرها أمرء النفط أن تكون للصهاينة فقط ، وحرموا شعوبهم وشعوب العالم منها .

وكلي أمل في أن يسهم هذا الكتاب في تحقيق واقع اقتصادي طاهر، يقوم على الكسب المشروع والتجارة المشروعة ، ويحقق كفاية معاشية كريمة تليق بإنسانية الإنسان بعيداً عن الربا والقمار والتعاملات القائمة أصلاً على إفقار الملايين لإغناء حفنة جشعة لا يشبعها إلا احتكار الذهب العالمي في خزائنها الكبرى وتاركة للعالم أوراقاً مالية لا تزيد في قيمتها على أوراق الكتابة! أو أرقاماً وهمية في حسابات مصرفية.

أسأل الله العلي القدير أن يحقق هذا الكتاب الآمال المعقودة عليه، وأن يكشف الأخطار المدمرة للعالم التي يفجرها أذعياء الديمقراطية والتحضر والتقدم من صهاينة وأمريكان ومن دار في فلكنهم وحذا حذوهم .

المؤلف

الباب الأول

- الفصل الأول: مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم.
- الفصل الثاني: كيف استولى الصهاينة على حق إصدار وطباعة الجنيه الاسترليني والدولار
- الفصل الثالث: إلغاء معاهدة بريتون وودز وآثارها.
- الفصل الرابع: المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهايار العملات الورقية.
- الفصل الخامس: مقارنة لدخول المواطنين بين عهدي الاستقرار الاقتصادي والفوضى الاقتصادية والاجتماعية.
- الفصل السادس: البنوك والبورصات ودورهما في تخريب الاقتصاد العالمي.
- الفصل السابع: تلاعب الصهاينة والأمريكان بعملات الدول الصناعية والفقيرة.
- الفصل الثامن: امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم.
- الفصل التاسع: هيمنة دولار لعبة المنوبولي على البورصات العالمية.
- الفصل العاشر: النتائج المدمرة للجريمة الاقتصادية الصهيونية الربوية.
- الفصل الحادي عشر: آثار الجريمة الاقتصادية على جميع شرائح الاجتماعية.
- الفصل الثاني عشر: الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم.

مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم

مقدمة :

لقد ظهرت العملات الورقية ذات الرصيد الكامل من الذهب تسهيلاً للتبادلات التجارية الداخلية والخارجية لكي تتوب عن أعباء تداول وانتقال الذهب حيث كان الذهب هو النقد الوحيد للأمم السابقة في عمليات تبادل السلع في التجارات القديمة التي كانت سائدة في كل العصور الغابرة ، وقبل ظهور العملات الورقية المذكورة .

ثم جاء زمن تأرجح القيمة الذهبية للعملات الورقية صعوداً وهبوطاً (حيث ابتكر اليهود هذا التأرجح منذ ذلك التاريخ حتى اليوم) أي زمن ما قبل انفكاك العملات الورقية عن الذهب ، حيث كان هذا التأرجح هو الوقود الخبيث للبورصات ودلالة شؤم على العملات الورقية يورث الاضطراب الاقتصادي بين الدول والإفلاس عند الأفراد ؛ ليستغل ذلك الصهاينة لإخراج عملة ورقية ذات قيمة ثابتة من الذهب عام ١٩٤٤ بعد أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ هو الدولار الأمريكي الذهبي بقيمة ثابتة هي ٣٥ دولار للأونصة الذهبية أي حوالي دولار واحد للغرام الذهبي لأن الصهاينة يعلمون علم اليقين أن لا حياة لعملة ورقية إن لم يكن لها قيمة ثابتة من الذهب ، وفي مفاجأة صهيونية مكررة عام ١٩٧١ يزول هذا الغطاء الذهبي للدولار بعد أن تمكن الصهاينة قبل ذلك من صنع خديعتين مع الدول الصناعية ودول النفط العربية هما :

أولاً : عقد صفقات تجارية ضخمة وطويلة الأجل وبالدولار حصراً بين الشركات الأمريكية الصهيونية وبين شركات الدول الصناعية مجبولة بالخيانة وبالغدر الصهيوني للتنفيذ القسري لهذه العقود التي ستندى قيمتها الذهبية مع كل تدني لقيمة الدولار الذهبية .

ثانياً : إجبار الدول العربية النفطية على إغراق السوق الدولية بالنفط ، وبيعه بالدولار الرقمي عند تحويل هذه المبيعات إلى أرقام تصب في حساب أمراء وحكومات دول النفط في مصارف أمريكا ، وستستمر هذه التدفقات الدولارائية الرقمية لعائدات النفط العربية مهما بلغت انخفاضات القيمة الذهبية للدولار منذ أن كانت القيمة الذهبية لبرميل النفط خمسة غرامات ذهبية عام ١٩٧١ إلى أن وصلت قيمة البرميل إلى غرام واحد فقط . واليوم ٢٠١١ إلى غرام ونصف ؛ لينهب الصهاينة النفط وعائداته ويُستنزف النفط سريعاً من أرض العربية والإسلام بدولار فقد ٩٨% من قيمته الذهبية عام ٢٠١١ .

ويبدأ الصهاينة باستلاب الذهب من أيدي الشعوب والحكومات بدولار ورقي تنهار قيمته الذهبية يوماً بعد يوم وتتهار معه القيمة الذهبية للعملات

الورقية والكفاية المعاشية لكافة شعوب ودول العالم لأن الحكومات قِيمت قيمة عملاتها وفقا للدولار المنهار وليس وفقا للذهب .

لقد جاء الآن زمن الثورة لعودة الذهب إلى شعوب الأرض من الأيدي الصهيونية التي سرقتة خلال سبعة عقود سابقة عن طريق العمليات الربوية للمصارف ، وممارسة القمار عالميا في البورصات بدولار فقد ٩٨% من حياته وقيمه الذهبية التي كان عليها قبل ١٩٧١ حيث كانت قيمة المليون دولار ذهبي = ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب ، أصبحت قيمة المليون دولار ورق = ٢٠ كيلو ذهب . لذا فأمام الشعوب إما الثورات الشعبية ضد الصهاينة والقضاء عليهم لاسترجاع الذهب المسروق، أو خروج الشيكال اليهودي الذهبي ذو القيمة الثابتة من الذهب وسيطرة الصهاينة بواسطته على الشعوب بعد تحويله من ورق إلى رقم كما هو الدولار اليوم.

إن عودة الذهب إلى العملات الورقية العالمية وتقييمها بقيمة ثابتة من الذهب هو السبيل الوحيد أمام شعوب الأرض لاستقرار حياتها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لتعود للعلاقات والمبادلات التجارية أخلاق القرآن والإنجيل ، فلا تعلقو أمة على أخرى بعملتها ، وبذلك تتحقق رسالة رسولي المحبة والسلام محمد وعيسى عليهما السلام بالنمو والتعاون الاقتصادي بين الدول بالابتعاد عن الربا والقمار المحرمان كما جاء في الحديث الشريف (الدينار بالدينار لا فضل بينهما) أي لا زيادة ، واليورو بالليرة والدينار بالريال و... (إن كانت قيمتها واحدة من الذهب) لا زيادة : أي ربا بينهما . أي أن تصبح فوائد القروض هي الصفر في تعاون صادق بين الدول وتحريم كنز المال كما قال تعالى : {والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها...} أو المشاركة بين المودعين والمستثمرين وليست بالقروض والديون الربوية أو جدولتها بحرام على حرام فلا يستطيع المقترض السداد فيخسر الدائن والمدين ، كما يحصل اليوم من إفلاسات للبنوك والمودعين وعلى مستوى جميع دول العالم لأن المستقرضين لا يستطيعون مع انتشار الربا في البنوك والقمار في البورصات وانهيارات قيمة العملات والسلع سداد قروضهم .

إن حديثنا في هذا الفصل سيتناول الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية ؛ وذلك عندما انفك الذهب عن العملات الورقية ، وراجت تجارة المال الربوية ، فكانت الحرب الاقتصادية الصهيونية عام ١٩٧١ .

وكانت النتيجة تدمير اقتصاد العالم، وسحق حياة شرفائه وفقرائه، بتدمير القيمة الشرائية لعملاته الورقية.

وفي سبيل تحقيق هذه السيطرة على دول العالم ، كان لا بد للصهاينة، من ترويح الربا لامتلاك ذهب العالم.

ولتحقيق الحلم التلمودي لإقامة الإمبراطورية الصهيونية هيأت الصهيونية، مرتكزات أو مقدمات أربعة مهدت لإفراز النتائج التي دمّرت

الاقتصاد العالمي، وهذه المقدمات هي:

١- تجهيل المسلمين والمسيحيين ، بالأشكال الحديثة للربا (تحت مظلة الأنظمة العلمانية التي تحارب كل ما يصدر عن القرآن والإنجيل) وغررت بهم بادعاءات خبيثة منها: إن الاقتصاد المزدهر لا يتم دون إقامة بورصات وبنوك ربوية ، تعتمد مبدأ الفائدة (الربا) في تعاملاتها، ومضاربات القمار في البورصة.

وقد حاربت الصهيونية وعملاؤها ، إنشاء البنوك الإسلامية التي تعتمد مبدأ المشاركة، بين المودع والبنك، وكانت الحروب من خلال الضغط السياسي ، والاقتصادي الغربي ، ثم الأمريكي على الحكام والحكومات العربية والإسلامية، خوفاً من انتشارها وازدهارها، على حساب البنوك الربوية في أرجاء العالم، ولو أن الحكومات العربية والإسلامية لم تخضع لتلك الضغوط، لعمّ الخير أرجاء البلاد، بدل الدمار الذي حل بالبلاد وسحق لقمة عيش ذوي الدخل المحدود وفقراء العالم .

٢- بعد ترويج البنوك الربوية ، تم إنشاء أسواق المال - البورصات - العالمية ، ولم تكن أسواقاً للمال، بل قامت على مبادلة المواد الخام والمواد المصنعة بين دول العالم، لقاء عمولة محددة - كومسيون - وظل هذا المسار (القائم على تجارة المواد والسلع والخدمات، معمولاً به في البورصات لعشرات السنين) يروج لتشابك اقتصادي بين دول العالم، بدل اقتصاد يقوم به التجار. مهينةً بذلك الأجواء الاقتصادية العالمية، لانقلاب مدمر لمسار عمل جديد، أي عندما سيقلب الصهاينة مسار عمل البورصات، من تجارة مواد وسلع وخدمات، إلى تجارة مال ربوية مدمرة، وتجارة أسهم محرمة ، وآخرها تجارة الهامش اليومية التي دمرت استقرار أسعار العملات والمواد .

إن مهمة المسار الجديد للبورصات ، (بوجود الانترنت وشبكات الكمبيوتر العالمية) تدمير الاقتصاد العالمي، عند تدمير استقرار العملات الورقية، القائم حتى عام ١٩٧١ وما قبل، من خلال تدمير القيمة الشرائية الذهبية للدولار، والعملات الورقية العالمية الأخرى. فتم على أثرها تدمير النهضة الصناعية والزراعية، للدول الفقيرة والاشتراكية ، والتي كانت قد تخطت أسوأاً كبيرة في نهضتها الصناعية والزراعية.

« وسنرى عزيزي القارئ ، عندما تكتمل حلقة المخطط الصهيوني الخبيث ، بالمرتكزين الثالث والرابع، اللذين يمثلان قمة الإجرام اليهودي في هذا المخطط، ويمثلان قمة غياب الخصلة من المسلمين والمسيحيين، عندما مُررا وفُرِضا فرضاً بالسيف اليهودي، على نصارى ومسلمين تركوا دينهم ونهج ربهم، فكان قضاء الله فيهم. لأن الظالم سيف الله في الأرض، يقتص به ثم يقتص منه.»

وسترى كيف نزل السيف اليهودي الظالم، على المسلمين والنصارى عند تنفيذ البند ٣ والبند ٤ .

٣- يجب على الشركات الصهيونية الأمريكية عقد صفقات وعقود تجارية ضخمة جداً بمليارات الدولارات والدولارات حصراً ، (على أن تورد هذه المستوردات خلال عشرات السنين) ، مع شركات الدول الصناعية الغنية.

٤- أخطر المرتكزات تأثيراً وتدميراً ، هو إلغاء اتفاقية بريتون وودز، التي تربط الدولار بالذهب اليهودي ، ويتعهد بين الحكومة الأمريكية وبنك فيدرل ريسيرف اليهودي للمتعاملين بالدولار يحمي الدولار وكل من تعامل به ، من الأمريكيين وغير الأمريكيين من أن تتأثر مدخراتهم الدولاراتية من تقلبات الأسعار التي كانت سائدة قبل إبرام المعاهدة المذكورة عام ١٩٤٤ وتحديداً كارثة الكساد الكبير بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣١ التي امتدت إلى عام ١٩٤٤ عندما أخرج الصهاينة للعالم الدولار اليهودي الأمريكي على هامش مؤتمر بريتون وودز ، وربط الدولار الأمريكي بالذهب اليهودي .

الربا والإدخار والإنفاق الذهبي في القرآن الكريم

وما ينتج عن مخالفة رسالات الأنبياء

مقدمة تأثير الوازع الديني في سلوك الفرد ، ودور الصهاينة في محاولة القضاء على القيم الأخلاقية التي تستمدها الشعوب من كتبها المقدسة القرآن والإنجيل

أخي القارئ : إذا أردت أن تعرف الدوافع الدينية والقواعد اللا أخلاقية التي ينطلق منها الصهاينة في تطبيقها على شعوب العالم من الأغيار (غير اليهود) ؟ فما عليك إلا أن تقرأ كتاب: هل اليهودية التلمودية دين ؟ للدكتور سامي عصابة ومافيه من انتقادات حادة لكتاب التلمود للناقد اليهودي إسرائيل شاحاك الذي يتخذ الصهاينة التلموديين كتابا مقدسا أعظم من التوراة لأنه يتطابق مع شهواتهم ونزواتهم العدوانية وأهوائهم الشيطانية و رغباتهم الجامحة في السيطرة على حكومات وشعوب العالم عند إنشاء الإمبراطورية الصهيونية العالمية التي حققوا حتى الآن الكثير من دعائمها في السيطرة على غالبية الحكومات الأمريكية والأوروبية والعربية والإسلامية والآسيوية والإفريقية وأي حكومة أقامت سفارة أو مراكز تجارية إسرائيلية لديها .

ومن دعائمها السيطرة على السينما والإعلام وغالبية الإعلام في العالم وكذلك البنوك والبورصات ومراكز الأبحاث المسماة علمية والأحزاب المتمسكة بعلمانية الإلحاد وليس بعلمانية الإيمان ، لأن بالإلحاد والكفر بالله تعالى ورسالاته (التي تحت العباد المؤمنين على الخير وأنه لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى والتي تحت الأغنياء على الابتعاد عن الربا والقمار والزنا والفواحش) استطاع الصهاينة استعباد عقول المتقنين في العالم عندما أبعدهم عن إنجيلهم و قرآنهم .

إن حاخامات الصهاينة يعلمون علم اليقين : أن النفس البشرية أكثر ما تتأثر به في سلوكها وأفعالها بالأوامر الدينية الإلهية فاخترعوا لأتباعهم التلمود وأدخلوه في عقيدتهم أنه كلام يهوا (إله اليهود) إلى موسى عليه السلام لذا فيستमित الشعب اليهودي المضلل في تنفيذ أوامر التلمود التي تأمرهم باستبعاد العرب والفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين عن فلسطين وتهجير من لم يهاجر منهم لتبقى فلسطين لليهود فقط .

لهذا عمد الصهاينة بكل الوسائل (المسماة علمية وحضارية وتراثية) إلى محاولات إماتة الوازع الديني وتأثير القرآن والإنجيل في نفوس وسلوك المسلمين والمسيحيين ليسهل على الصهاينة اقتياد الشعوب المسيحية والإسلامية إلى مخططاتها عندما اختلقوا في مناهجهم الدراسية على مدى العقود السابقة علمانية الإلحاد حيث تزامن هذا الاختلاق في المناهج الدراسية مع زمن الفوضى والدمار الاقتصادي لشعوب و فقراء العالم .

في كتاب أحجار على رقعة شطرنج لوليام غاي كار (إن لأحد الأعمال

التي قام بها المسيح أهمية ودلالة عظيمة لدى دراسة الثورة العالمية حيث يعتبر الكثير من الناس المسيح ثوريا راديكاليا بنى حركته الإصلاحية على عبادة الله القدير والطاعة للسلطة الشرعية ومحبة المرء لجيرانه . مسيرة حياة المسيح ترينا أنه أحب كل الناس ماعدا مجموعة واحدة فقط . قد كره المرابين بعنف يبدو غريبا صدوره من رجل له وداعة المسيح ، وهاجمهم بقوة مرات متكررة لأكلهم الربا وفضحهم ووسمهم بعبادة المال وقال عنهم : إنهم من كنيس الشيطان . وجاء التعبير القوي عن كره المسيح لصرافي النقود عندما أخذ السوط وطردهم خارج الهيكل مقرا إياهم بهذه الكلمات : (كان هذا الهيكل بيتا للرب ... ولكنكم حولتموه إلى مغارة للصوص وقيام المسيح بهذا العمل الانتقامي ضد صرافي النقود كان يوقع وثيقة موته بنفسه) .

لقد تم تصفية الرئيس الأمريكي جون كينيدي عام ١٩٦٣ على أيدي اللوبي الصهيوني ومن قبله عام ١٩٤٥ تم تصفية وزير الحربية الأمريكي جيمس فور ستال لأنه كما جاء في نفس الكتاب ما هو آت : في عام ١٩٤٥ كان اقتناع فور ستال يتجه إلى أن أصحاب المصارف الأمريكية الصهيونية يشكلون خفية جماعة واحدة مع أصحاب المصارف العالميين الذين يسيطرون على ماليات فرنسا وإنكلترا وسائر الدول . واقتنع كما تقول مذكراته ، أن بارونات المال العالميين الصهيونية كانوا هم المسؤولين المباشرين عن اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث حاول إقناع الرئيس روزفلت وسائر رسمي الحكومة على أعلى المستويات بهذه الحقيقة لهذا تمت تصفيته .

وفي الصفحة ٦٨ يقول : يكشف لنا التاريخ أن التجار اليهود وصرافي النقود لم يقتصروا في أعمالهم غير المشروعة على تجارة العبيد ، بل كانوا ينظمون ويحتكرون التجارات الفاسدة من مخدرات ودعارة وتهريب المسكرات وتأميننا لمصالحهم وحماية لعملياتهم غير المشروعة كانوا يلجؤون إلى الرشوة وشراء ذمم المسؤولين الكبار ، وهكذا استطاعوا بواسطة المخدرات والمسكرات والنساء تقويض أخلاق الشعب . ويسجل التاريخ أن يوستينيانوس وهو إمبراطور روما القوي لم يكن بالقوة الكافية لوضع حد لتلك النشاطات .

ويكشف لنا إلحاح اليهود للسيطرة على النقد وجعل إصدار العملة في أيديهم ، أن اليهود المرابين اعتنقوا في الأزمنة الطويلة : الشعار الذي اشتهر به بعد ذلك أمشل ماير باور عام ١٧٤٣ الصائغ اليهودي الذي أسس دار روتشلد في فرانكفورت فهو : دعنا نتولى إصدار النقد في أمة من الأمم والإشراف عليه ولايهما بعد ذلك من الذي سيسن القوانين لهذه الأمة .

وأورد الكتاب تحت عنوان ملاحقة اليهود في أوروبا : أصدر ملك إنكلترا ادوار الأول أمرا حرم بموجبه على اليهود ممارسة الربا . وقد ظن المرابون من اليهود أنهم في هذه المرة سيتمكنون من تحدي أوامر الملك كما تحدوا من قبل قرارات المجمع المسكوني ، فأصدر الملك قانونا بطرد جميع اليهود من إنكلترا ، وبعد أن خطأ الملك ادوار الخطوة الأولى سارع ملوك أوروبا إلى الاقتداء به ،

ففي عام ١٣٠٦ طردت فرنسا اليهود ، وتبعتها سكسونيا عام ١٣٤٨ ، وهنغاريا عام ١٣٦٠ وبلجيكا عام ١٣٧٠ وسولوفاكيا عام ١٣٨٠ والنمسا عام ١٤٢٠ والأراضي المنخفضة عام ١٤٤٤ واسبانيا عام ١٤٩٢ وفي ليتوانيا عام ١٤٩٥ وفي البرتغال عام ١٤٩٨ وفي إيطاليا عام ١٥٤٠ ومن بافاريا عام ١٥٥١ .

وبعد طرد اليهود من بلدان أوروبا أرسل شيمور حاخام مقاطعة آرس إلى الحاخام الأكبر في الإستانا في تركيا يستنصحه وجاء الرد في عام ١٤٨٩ بإمضاء أمير اليهود ، وفيه ينصح الحاخام الأكبر رعاياه باتباع وسيلة حسان طروادة وينصح اليهود بجعل أولادهم قساوسة وكهنة ومعلمين ومحامين وأطباء حيث يتمكنون من الوصول إلى عالم المسيحية وتقويضه من الداخل كما فعل يهود الدونما في ثالونيك واستانبول عندما اعتنقوا الإسلام ظاهراً بهدف تخريبه من الداخل عن طريق نشر البدع والخرافات ومحاربة الحركات الإصلاحية الإسلامية.

وفي الصفحة ٧٧ يقول وليم غاي كار في كتابه أحجار على رقعة شطرنج : ((يقول الكاتبان وليم فوس وسيسيل غيراهتي في كتابهما " الحلبة الإسبانية " : (إن مسألة معرفة من هم الزعماء الحقيقيون التي تسيطر على العالم وكيف يصل هؤلاء إلى أهدافهم هي مسألة خارج مجال هذا الكتاب ، ولكنها ستبقى واحدة من أهم المسائل التي يجب أن تحل ، و إن الذي سيتمكن من كشف هذا اللغز يوماً وينشره على الناس سيكون رجلاً من الشجاعة في القمة ، وسيعتبر أن حياته لا قيمة لها إذا ما قيس بالواجب الذي ينتظره) .

وعن حكمة التحريم الإلهي للربا المدمر وفي الصفحة ٨٦ يقول الكاتب : وما إن وصل القائد الهولندي وليام مستراد هولدر الذي أصبح اسمه وليام أميراورانج إلى العرش الانكليزي حتى فرض على الخزينة الانكليزية استئانة مبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيهاً من الصيارفة اليهود الذين كان لهم الفضل في إيصاله إلى العرش . وتلقن كتب التاريخ المدرسية أطفالنا اليوم أن المفاوضات التي جرت بشأن هذا القرض أجراها عن انكلترا مبعوثان هما جون هوبلن ووليام باترسون ، أما الطرف الآخر من المفاوضات ، أي المرابون اليهود المقرضون فلا تشير إليهم الكتب المدرسية بشيء ، وقد بقيت هويتهم مكتومة عبر التاريخ (لئلا تكتشف الأجيال القادمة الدور اليهودي المدمر للبشرية) .

ووافق المرابون على منح الخزينة الانكليزية قرضاً بقيمة ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيهاً شرط أن يكونوا هم واضعي بنود الاتفاق وشروطه . أما الشروط فهذا بعضها : ١- تبقى أسماء الذين قدموا القرض سرية ويمنحون ميثاقاً بتأسيس مصرف انكلترا - ولازالت سرية حتى الآن - .

٢- يمنح مديرو مصرف انكلترا الحق بتحديد سعر العملة بالنسبة إلى الذهب .

٣- يعطي مديرو المصرف حق إصدار قروض بقيمة عشرة جنيهات

مقابل كل جنيه ذهبي يضعونه بالمصرف .

٤ - يسمح لهم بتوثيق القرض الوطني وتأمين دفع الأقساط الشهرية والفوائد عن طريق فرض ضرائب مباشرة وتحصيلها من الشعب .

وهكذا باع الملك وليام أوف أورانج الشعب الانكليزي للمرابين اليهود بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني . ووصل هؤلاء أخيراً إلى مآربهم بجعل مصرف انكلترا تحت سيطرتهم الاقتصادية وحصلوا على حق إصدار العملة البريطانية ولم يعد يهمهم بعد ذلك من كان يسن القوانين لتلك الأمة .

وكانت النية المبيتة لدى الصيارفة المرابين تتجه إلى عدم تمكين انكلترا من تسديد القروض القومية أبداً . كانت خطتهم ترمي إلى خلق ظروف دولية تؤدي إلى توريث جميع الأمم أكثر فأكثر في الديون . وترينا الأحداث كيف تضخم مقدار القرض القومي البريطاني (من مليون وربع من الجنيهات) حتى وصل مع فوائده مبلغ ٨٨٥ مليون جنيه بين عامي ١٦٦٨ - ١٨١٥ . وفي عام ١٩٤٥ بلغ القرض وفوائده الربوية مبلغاً خيالياً ٣٧٢,٥٣٢,٥٠٣,٢٢٠ جنيهاً وإذا طرحنا قيمة القرض الأصلي الذي هو ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه تصبح الفائدة الربوية لهذا المبلغ بعد هذه السنوات هي ٢٢,٥٠٢,٢٨٨,٣٧٢ جنيهاً . إنه الربا المحرم .

وجهة نظر المؤلف حول القروض

قال الله تعالى في كتابه الكريم : ((يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتب بالعدل وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ..))
سورة البقرة الآية ٢٨٢-٢٨٣ وكتابة العقود المشار إليها بما يعادل عملة العقد من الذهب حيث إن عملة التداول والأنفاق الحقيقية والثابتة القيمة هو الذهب والفضة
حيث قال الله تعالى : ((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)) سورة التوبة آية ٣٤

أي أن هذه الآيات تدلنا إلى وجوه الأنفاق الخيرة والبعد عن كنز المال وصرفه بوجوه الزكاة والصدقات والقروض الحسنة ومشاركة الناس وتشغيلهم في مشاريع زراعية وصناعية وحرافية وتجارية وهذا ما قدمته الحضارة الإسلامية للبشرية . فماذا قدمت الحضارة الغربية التي قادتها الصهيونية ؟ عندما استولى الصهاينة على مقدراتها المالية والاقتصادية وشتت حروبها الاقتصادية على كافة فقراء وشعوب العالم عندما هدمت القواعد الخيرة لاستثمار الأموال وتشغيلها وأقامت بنيانها على قمار البورصات والبنوك واستغلال اليد العاملة للدول النامية بامتصاص ٩٨% من القيمة الذهبية للأجور والأرباح مع نهب ثروات هذه الدول من النفط والمواد الخام وامتصاص مدخرات أمرائها وأغنيائها وإفساد علاقات أنظمة الحكم مع شعوبها . وتدمير ارتباط كتبها المقدسة بأخلاق الأفراد مع بعضهم بنشر الفساد وحب الدنيا والمال الحرام لرجال الأنظمة ورجال القضاء والأغنياء لسحق أخوانهم الشرفاء والفقراء والمظلومين .
وقد كانت القروض الحسنة أحد ضحايا الحرب الاقتصادية الصهيونية عندما قضت ٩٨% من القيمة الذهبية للأجور والأرباح للعمال وصغار الكسبة الذين أصبحوا غير قادرين على تسديد الديون والقروض والأقساط بعد أن بقي لهم ٢% فقط من القيمة الحقيقية لأجورهم وأرباحهم عما كانت عليه قبل عام ١٩٧١ .

القروض الحسنة والجمعيات : كل من يقترض قرضاً حسناً أو يشترك في جمعية أسبوعية أو شهرية لشراء سلعة ما نقداً تغنيه عن شرائها تقسيطاً ربوياً وهذا لمن يُوفر من دخله أو أرباحه فلا حرج عليه لأنه تعاون وألفة بين الأهل والأصدقاء تحث عليه شرائع الله أما أن يقترض أنساناً قرضاً حسناً لفترة زمنية طويلة تتغير أثنائها القيمة الذهبية لهذا القرض فيخسر المقرض جزءاً من القيمة الذهبية لماله (وذلك إذا لم يشترط المقرض استرداد قرضه من المقرض بما يعادله من الذهب ساعة الاقتراض) فيصبح المقرض ظالماً لأنه أكل جزءاً من مال المقرض ومثال على ذلك : أنساناً أقترض قرضاً حسناً ليضيفه إلى مدخراته وأشترى بها شقة ليسكنها وإنسان آخر أشترى شقة ودفع قسطاً على أن يسدد الأقساط الباقية على سنتين أو أكثر ، وهو كما حصل في قمار البورصات حيث أرتفع سعر الذهب وانخفضت على أثره القيمة الذهبية للدولار والعملات الورقية منذ عام ١٩٧١ ولغاية ٢٠٠٨ عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من ٣٥ دولار إلى ٣١٠ دولار إلى ٦٢٠ دولار إلى ٩٣٠ دولار عام ٢٠٠٨ ثم ١٥٥٠ دولار عام ٢٠١١ وأصبحت على أثرها سبيل الاستثمار الحلال للأموال وعرة ومحدودة وسبل الكسب الحرام معيدة وعديدة فإذا أراد هذا المقرض للقرض الحسن أن يكون بريء الذمة أمام الله يوم القيامة فما عليه إلا أن يقدر قيمة القرض والأقساط التي سيدفعها بما يعادلها من الذهب وإلا فإن القروض والديون المدفوعة بالعملات الورقية قد أدخلت الناس في خلافات ومآسي وضيق عليهم معيشتهم وظلمت المقرض للقرض الحسن ومثال ذلك : ما جرى مع مؤلف هذا الكتاب عندما أقرض أحد أقربائه ٥٠٠٠ ل . س عام ١٩٨٥ وكانت قيمتها ساعة الإقراض ١٠٠٠ ريال سعودي حيث كان مقيماً بالسعودية ، وبعد سنتين جاء دور السداد فأصبحت قيمة

القرض أقل من ٥٠٠ ريال فأحترار في أمره : إما أن يسامح بالقرض كله أو أن يسترد قرضه بنفس قيمته الشرائية . فضل المسامحة بالكل وأن يؤجره الله تعالى عليه بسبعمائة ضعف يوم القيامة . بدلاً من أن يسترده بنصف قيمته . وهذا على قرض بمبلغ بسيط فكيف إن كان القرض بمئات الآلاف .

أما أن يقترض الذي لا يكتفيه دخله لقمة عيشه وعيش أطفاله فمن أي أن له أن يسدد أقساط القرض الحسن فإنه وأهله سينامون مهمومين محزونين وما عليهم أن يقتروا على أطفالهم أو أن يمدوا أيديهم إلى الحرام أو أن يبيعوا أو يرهنوا بيوتهم أو
واعلم أخي القارئ أن الأسرة التي تعيش على المال الحلال وغير المكبلة بالديون والقروض والأقساط هي الأسرة المستقرة الراضية بقضاء الله وقدره ؛ لأن استئصال ظاهرة الانغماس في القروض الربوية وغير الربوية هي من نتائج الحرب التجويعية الصهيونية التي شنّها الصهاينة على شعوب الأرض بفقرائها وشرفائها وأغنت أغنياء اليوم من الربا والقمار وتجارة الهامش اليومية ومن تجارة المحرمات كالسرقات والرشاوى والتلاعب بالأسعار . وستقرأ في الصفحات التالية عن أن الديون الربوية هي سلاح صهيوني موجه ضد الأمم والأفراد .

نعم إن الصهاينة هم من افسدوا اليوم حكومات العالم من خلال عملاتهم الذين زرعتهم في أنظمة الحكم لينشروا الديون والجوع والفوضى والغلاء والفساد بين شعوب الأرض من خلال رفع أسعار مادة المازوت وأجور النقل والكهرباء والهاتف الأرضي والمحمول وزيادة الضرائب والفوائد الربوية والغرامات على الفواتير لسحق الفقراء وتجويعهم تحقيقاً لمآرب الصهاينة في تجويع الشعوب وتركيعها وإذلالها متوهمين أن بتجويع وإرهاب الشعوب سيتم إخضاعها لإمبراطوريتهم الصهيونية المزعومة غافلين أن خالقهم رب العباد لهم بالمرصاد وهو الذي سينصر المؤمنين والجياع عندما سينطق الله الحجر ليقول : يا عبد الله ورائي يهودي تعال فأقتله . إنها نهاية اليهود القريبة بإذن الله تعالى .

نعم لقد آن الأوان للمتقين أن يرجعوا إلى قرآنهم وإنجيلهم وسيرة نبيهم وينهلوا من ينابيعها قوافين الحياة ويعرضوا ما تعلموه من علوم الشرق والغرب على غرابيل قلوبهم التي عمروها بالإيمان ليصبحوا دعاة حقيقيين لرسالات السماء فيزال عن العلوم الطبيعية خبث الإلحاد وعن قلوب الناشئة والعامّة الصدى والعفن وعن سلوك وأعمال قادة المجتمعات النفاق والرياء والتعالي والاستكبار

عسى أن تعود للدين هيئته والله وأنبيائه قدسيتهم ويعود للكبير والصغير أيمانه بأن الله العليّ القدير القادر يراقب حركاته وسكناته وما تخفي صدورهم عندها تختفي آثار السموم التي حقنها الصهاينة وشياطينهم في بنيان الحضارة المعاصرة الزائفة فتخطوا شعوب الأرض خطوات التقدم الحقيقي عندما تشد الأمم القوية عزيمة الأمم الضعيفة إلى العلا والمجد كما كان المسلمون المؤمنون الأوائل .

كيف استولى الصهاينة على حق إصدار وطباعة الجنيه الاسترليني والدولار

مقدمة : لقد كان سكوت علماء الدين والاقتصاد وعدم فهمهم بما يخطط الصهاينة لحكوماتهم وشعوبهم من هلاك للسيطرة عليها ، وجهلهم كذلك بحكمة تحريم الربا والقمار في القرآن الكريم والإنجيل وما سيؤدي انتشار ممارستها بين الناس من دمار ، حق عليهم ما قاله الله تعالى فيهم : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ) [البقرة] ، وهل أن كثافة المعلومات التي يتلقاها العالم خلال حياته تحجب عنه الشفافية التي يجب أن يتحلى بها كل عالم عامل ؟ أم أن هذه المعلومات حبيته في الدنيا وزينتها فنسي الآخرة والعمل لها ؟ كما حصل لعلماء بني إسرائيل الذين جمعوا علوم الدنيا والتلمود ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة : ٧٤] . ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٨٨] . إن المعلومات المفيدة والعمل بها خير من علوم كثيرة تقود صاحبها إلى الهلاك عندما يسأل عنها يوم القيامة ، وتجعله في الدنيا ك ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥] .

لقد تعلم المسلمون الأوائل ومن مشى على دربهم من التابعين علوماً قليلة من رسول الله ﷺ وعملوا بها ؛ ففتح الله على أيديهم العقول والبلاد ، حتى وصل الفتح الإسلامي غير الاستعماري إلى كل الشعوب القديمة التي مازالت متمسكة بالهوية الإسلامية حتى يومنا هذا .

وكما جاء في كتاب أحجار على رقعة الشطرنج لوليام غاي كار في الصفحة (١٣٤) عما يخططه الصهاينة للسيطرة المطلقة على العالم ((وسنقدم في ما يأتي من الأدلة والبراهين ما يكفي لإثبات أن أصحاب المصارف العالمين (من اليهود) لا يهمهم سوى الحصول على السيطرة المطلقة على العالم بما فيه من ثروات ومصادر طبيعية وقوى بشرية .

والفكرة المخلصة التي تدور في أذهانهم هي أنهم يؤمنون تماماً بتفوقهم العقلي على بقية الجنس البشري ، وبالتالي فهم الأقدر على الحكم في القضايا العالمية والتصرف بها من غيرهم ، وهم مقتنعون تماماً أن في استطاعتهم إيجاد خطة أفضل من خطة الله لحكم العالم (اللهم حقق فيهم وعدك بالفناء التام) وهذا هو السبب في أنهم يحاولون محو اسم الله ووصاياه من أذهان البشر ، وإحلال نظامهم الجديد محلها . ويقوم نظامهم الجديد هذا على أن الدولة فوق كل شيء ، وأن رأس الدولة هو الإله على هذه الأرض . وعندما يقتنع الناس بهذه الحقيقة الكبرى سيتحققون من أن جميع الرجال من جميع الأجناس والألوان والمذاهب لم يكونوا في الواقع سوى أحجار في لعبة الشطرنج.

وعن كيفية نزع الصهاينة استصدار النقد الأمريكي من أيدي الأمريكيين إلى الأيدي اليهودية قال الكاتب في الصفحة (١٣٦) : [لنفهم كيف استطاع الرجال الذين سيطروا على بنك إنكلترا والدين القومي فيها ، الهيمنة كذلك على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أمريكا التي كانت وما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني ..

على الصفحة ٩٨ من وثيقة من مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ٢٣ نقرأ تقريراً كتبه روبرت ل أوين الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونجرس الأمريكي ، عن مقابلة جرت بين شركاء روتشيلد وبنجامين فرانكلين . يذكر هذا التقرير كيف استفسروا من فرانكلين عن السبب الذي يعود إليه ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأمريكية ، فأجاب فرانكلين بالحرف : ((إن الأمر بسيط فنحن نصدر عملتنا بأنفسنا ، ونسميها الأوراق المالية . كما إننا حين نصدرها نفعل بصورة تتناسب بمقدارها مع حاجيات الصناعة والتجارة لدينا))

ويلاحظ روبرت ل أوين أن هذه الإجابة لفتت أنظار الروتشيلديين اليهود إلى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الأرباح الطائلة وكيفية ذلك استصدار قانون بمنع المستعمرات من إصدار عملتها بنفسها ، وإرغامها على الاعتماد على المصارف التي ستكلف بذلك . وكان اليهودي أمشل ماير روتشيلد لا يزال مقيماً في ألمانيا حينئذ يدير منها أعماله ويمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة مقابل ٨ جنيهات إسترلينية لكل جندي ، فكان نفوذه والحالة هذه كافياً لاستصدار القانون المطلوب من الحكومة الإنكليزية بشأن استصدار النقد الأمريكي .

وهكذا أصبحت أوراق النقد الأمريكي السابقة لا قيمة لها . وكان على سلطات المستعمرات أن تودع في بنك إنكلترا مبالغ وضمانات للحصول على المال المطلوبوعن هذا الموضوع يقول فرانكلين : ((انقلبت الأوضاع بعد عام واحد من صدور القانون إلى عكسها تماماً ، فانتهى عصر الازدهار وحلت محله أزمة اقتصادية حادة بلغت من السوء مبلغاً أصبحت معه شوارع المستعمرات غاصة بالعاطلين عن العمل ، أما بنك إنكلترا فقد رفض أن يقدم أكثر من ٥٠ بالمائة من قيمة الأوراق المالية الأمريكية التي عهد بها إليه بموجب القانون الجديد ، وهذا يعني أن مقدار السيولة النقدية الأمريكية انخفضت إلى النصف تماماً)) هذه الأقوال مأخوذة من الوثيقة ٢٣ من مجلس الشيوخ . وفي الصفحة ١٤٠ يقول وإيام غاي كار في كتابه : ((فقد عين مديرنا مصرف إنكلترا مندوباً لهم في أمريكا هو ألكسندر هاملتون الذي تقدم باقتراح بإنشاء مصرف إتحادي على أن يكون هذا المصرف تابعاً للقطاع الخاص . وكانت هذه الدعوة مناقضة للدعوة التي سادت آنذاك ونادت بوجوب إبقاء حق إصدار النقد والإشراف عليه في يد الحكومة التي كانت تنتخب من الشعب مباشرة .

بيد أن ((آباء الاستقلال الأمريكي)) أحسوا بالخطر الداهم وبأن تسلط

مصرف إنكلترا على مصرف أمريكا قد يؤدي في حال منح مصرف أمريكا حق إصدار النقد إلى تسلطه على الاقتصاد الأمريكي بمجموعه فتدخلوا لدى الكونجرس واستطاعوا حمله على رفض منح مصرف أمريكا حق إصدار النقد.

توفي (أب وبطل الاستقلال) بنجامين فرانكلين عام ١٧٩٠ ، وفي الحال عمد عملاء المرابين العالميين اليهود إلى القيام بمحاولة جديدة للسيطرة على مقدرات الولايات المتحدة المالية ، ونجحوا في إيصال عميلهم ألكسندر هاملتون إلى منصب وزير المالية . وتمكن هاملتون من جعل الحكومة الأمريكية توافق على منح مصرف أمريكا امتياز إصدار النقد المستند إلى قروض (وإيداعات) عامة وخاصة . وكانت الحجة التي تذرع بها أصحاب المصارف هي أن النقد الذي يصدره الكونجرس والمضمون من حساب الأمة الأمريكية سيكون عديم القيمة في الخارج ، في حين أن النقد المستند إلى القروض العامة والخاصة سيكون متمتعاً بضمانة قانونية وقابلاً لكل أنواع المعاملات والمبادلات . وهكذا وقع الشعب ضحية لأولئك الرجال الذين يدعون صداقته . (وعندما انتهت مهمة هاملتون الذي أصبح يعرف أكثر مما يجب ، افتعل المرابون مبارزة بينه وبين مبارز محترف اسمه آرون بير لقي فيها هاملتون حتفه) .

ثم أعطيت التعليمات من مجموعة روتشيلد لأصحاب المصارف الأمريكيين بزيادة السيولة في الأسواق وبالتوسع في منح القروض والضمانات (فظهرت الآثار المزيفة من الرفاهية والرخاء والازدهار المؤقت للجميع) (ونظراً لأن أخلاق اليهود الحاقدة على الشعوب لا تستطيع أن ترى الازدهار يخيم على شعب من الشعوب من الأغيار) أصدرت مجموعة روتشيلد تعليماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض والاعتمادات لضغط مقادير العملة المتداولة في الأسواق مما ولد أزمة مالية حادة أدت إلى انهيار اقتصادي مريع (كما حصل نهاية عام ٢٠٠٨ ليس في أمريكا فقط بل في كل دول العالم) عجز المقترضون عن دفع الأقساط والفوائد ليحصل المرابون اليهود على عقارات مقابل دفع جزء بسيط من أسعارها الأساسية وعلى وجه قانوني وشرعي .

وفي رسالة من جون أدامز إلى توماس جيفرسون عام ١٧٨٧ قال فيها : ((لا يعود السبب في تلك الفوضى وذلك الخراب إلى نقائص في الدستور أو إلى انعدام الشرف والفضيلة بقدر ما يعود إلى الجهل المطبق بالشؤون المالية والأوراق النقدية وطبيعة الحسابات والسيولة)). وقال أندرو جاكسون : ((إذا كان الدستور قد أعطى الكونجرس امتياز إصدار النقد فليس معنى ذلك أن للكونجرس الحق في نقل هذا الامتياز إلى الأشخاص والهيئات الخاصة . وترددت هذه الانتقادات مع حلول موعد إصدار امتياز مصرف الولايات المتحدة عام ١٨١١) ولمواجهتها وجه ناثان روتشيلد التحذير للحكومة الأمريكية التالي : ((إما أن توافق الحكومة الأمريكية على طلب تجديد امتياز مصرف أمريكا وإلا فإنها ستجد نفسها فجأة متورطة في حرب مدمرة)).

وردّ عليه أندرو جاكسون : ((إن أنتم إلا مغارة لصووص ومجموعة

مصاصي دماء ، ولسوف أعمل على تحطيمكم بل أقسم بالله إنني سوف أحطمكم)). فأصدر ناثان روتشيلد تعليماته : ((علموا هؤلاء الأمريكيين الوقحين درساً قاسياً وليعودوا إلى حالة الاستعمار وما قبل الاستقلال)).

((وبدأت إنكلترا عام ١٨١٢ الحرب على أمريكا ، وكان الهدف من هذه الحرب إفقار الخزينة الأمريكية إلى حد تضطر السلطات الأمريكية إلى طلب السلم وطلب المساعدة المالية ، وقرر ناثان روتشيلد أن المساعدات المطلوبة لن تعطى إلا في حال قبول الحكومة الأمريكية تجديد امتياز مصرف أمريكا . وكانت نتيجة ذلك خلق حالة من الضيق والسخط بين الجماهير التي كانت تصب اللوم على السياسات الخاطئة للحكومات الوطنية ، بينما كانت القوى اليهودية الخفية وراء الكواليس بعيدة عن الشبهات لا يعرف سرها إلا القلة القليلة من الناس)). انتهى ما جاء في كتاب أحجار على رقعة شطرنج.

ولتنفيذ المرتكز الأخطر المذكور في الصفحة ٢٩ ، من بين المرتكزات الأربعة ، لن يتوانى اللوبي الصهيوني عن الضغط الهائل، لإجبار الإدارة الأمريكية على إلغاء معاهدة بريتون وودز ، ولو أدى إلى تعريض الدولار والاقتصاد الأمريكي إلى مغامرة مدمرة لأمريكا ذاتها، تتفكك بها ولاياتها الخمسون، خاصة إذا علا صوت الإيمان محذراً من الطغيان المدمر للربا القادم، وتجارة المال المحرمة في القرآن والإنجيل، عندما يتم إعفاء الذهب من دعم الدولار والعملات ، (الذهب هو عملة التداول البشري الواردة في القرآن والإنجيل والتاريخ البشري منذ آلاف السنين) من تدخله في عمليات البيع والشراء، والتعامل به بين الدول، عندما كان يحمي عملاتها الورقية، ويعطيها مصداقية لقيمتها الحقيقية. (وما العملات الورقية العالمية ذات الرصيد الذهبي الكامل، إلا كشيكات قيمتها الذهب وليست هي بديلاً عن الذهب).

وكان إقناع علماء الدين الإسلامي والمسيحي للتجار والأغنياء المسلمين والمسيحيين ، بضرورة التمسك بالذهب، كفيلاً بإحباط المخططات الصهيونية الخبيثة، وهدم المرتكزات الأربعة القائمة عليها، ولكن هؤلاء العلماء خانوا الأمانة، وسكتوا عن كشف حقيقة الذهب المتداول ذكره في القرآن والإنجيل كعملة موحدة للبشرية في معاملات البيع والشراء والزكاة والصدقة (وقد خلق الله تعالى الذهب والفضة، بالقدر الكافي لتعامل العباد بهما، فلا هما نادرا الوجود كالماس، ولا هما بكميات كبيرة جداً جداً كالصوديوم). ولكن كيف سيتم تنفيذ هذا المرتكز الخطير جداً؟ إليكم التفاصيل: في العقد السادس من القرن العشرين، حاول اللوبي الصهيوني إقناع الزعامات الأمريكية بضرورة فك ارتباط الدولار عن الذهب اليهودي ، وإلغاء معاهدة بريتون وودز، (والتي تتعهد فيها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء أونصة ذهبية مقابل كل ٣٥ دولاراً يرد للبنوك الأمريكية) إن هذا التعهد أعطى للدولار القديم ثقة العالم واحترامه (لذلك سُعرت به جميع المنتجات والسلع والمواد والنفط الخام في العالم . ليصبح عملة التعاملات الدولية كما خططت له الصهيونية تماماً قبل عام ١٩٤٤ عند إبرام

المعاهدة). عندما افتعل الصهاينة أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ لبعث الدولار اليهودي الذهبي الذي سيصبح العملة الأولى في العالم . ولكن خوف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من هذه المغامرة الخطرة (التي تهدد بانتهاء الدولار بعد أن يفقد الدعم الذهبي) كان أكبر من المكاسب التي كان يوحي بها الصهاينة لبعث الدولار الذهبي اليهودي.

لقد حال هذا الخوف الجارف، دون تحقيق الرغبة الصهيونية العارمة، في انطلاق الدولار محرراً من الذهب، ليصبح الدولار كالطير في السماء بين صعود وهبوط، بين يوم ويوم بل بين ساعة وساعة ، ليصبح وقوداً للبورصات ، إذا أحكمت المؤامرة بدقة.

إن إحكام خيوط المؤامرة مرهون: بسكوت علماء الدين الإسلامي والمسيحي، عن محاربة الربا والقمار، التي ترعاهما البنوك والبورصات، ومرهون أيضاً بعدم التمسك بالذهب الذي تؤيد تداوله رسالات السماء، ومرهون أيضاً بتكبير عقول علماء الاقتصاد والحكام والمثقفين وضماثرهم، ومرهون كذلك بحبك غشاوة على عيون الأغنياء المسلمين والمسيحيين، ليغوصوا عن جهل في العمليات الربوية التي خطت لها الصهيونية العالمية، وأقامت من أجلها الجامعات وكليات التجارة والاقتصاد، ونشرت البنوك الربوية في كل أرجاء المعمورة، وأقامت أسواق المال في كثير من دول العالم، وعواصمه الاقتصادية والسياسية.

لقد كانت هذه الرهانات، هي رأسمال الصهيونية في تنفيذ مخططاتها بنجاح، وكان لا بد من تحطيم معاهدة (بريتون وودز) قبل الصحوة الإسلامية المرتقبة، ويقظة المارد الإسلامي، لذا كان على الصهيونية العالمية أن تسرع خطواتها ومغامراتها لإتمام الجريمة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن وإلغاء اتفاقية بريتون وودز.

وليس أمام اللوبي الصهيوني إلا القوة والتهديد، بامتصاص الاحتياطي الذهبي للدولار من البنك المركزي الذي يملكه اليهود وليست الحكومة الأمريكية وكذلك، من الضغط واللعب في الانتخابات الأمريكية لإجبار الزعامات الأمريكية رغم أنفها على إلغاء معاهدة بريتون وودز.

فعمد هذا اللوبي الصهيوني الخبيث عام ١٩٧٠، إلى جماعات الضغط اليهودية في فرنسا ليقوموا بتحويل كل ما يملكه يهود فرنسا من ذهب وفرنكات فرنسية إلى دولارات أمريكية.

فجمعوا مليارات من الدولارات المدعومة كلياً بالذهب وبمعاهدة بريتون وودز، وطلبوا من الحكومة الفرنسية الضغط على الحكومة الأمريكية، لتبديل هذه المليارات من الدولارات إلى ما يعادلها من الذهب، تطبيقاً للمعاهدة، وإعطاء يهود فرنسا أونصة ذهبية عن كل ٣٥ دولاراً من هذه المليارات، أي سحب ٢٨٠٥٧١٤٢٨ أونصة ذهبية، أو حوالي ١٠٠٠ طن من الذهب من الاحتياطي

الذهبي للدولار، عن كل مليار دولار يبدلونه لأن: كل مليار دولار قديم يساوي حوالي مليار غرام ذهب.

وخضعت الحكومة الأمريكية لطلب فرنسا ويهود فرنسا، وانتقلت آلاف الأطنان من الذهب العالمي الذي انهمر على بنك فيدرل رسيرف من حكومات وأغنياء العالم إلى فرنسا، مقابل مليارات الدولارات التي دفعها يهود فرنسا، دون أية ضجة إعلامية، خوفاً من عدوى تبديل الدولارات الورقية بالذهب لجماعات يهودية أخرى، أو أغنياء من دول أخرى من غير اليهود، تقليداً لليهود، (ممن قد تأتتيم الصحوة المبكرة أمثال الرئيس رفيق الحريري وقبل أن ترتفع أسعار الذهب ٥٠ ضعفاً، والأصح قبل أن تنخفض أسعار الدولارات ٥٠ ضعفاً كما سيأتي بعد إلغاء معاهدة بريتون وودز)، فينهار الدولار الأمريكي، لأن مخزون احتياطه الذهبي، يمكن أن يغادر بعضه أو شطره الأكبر أمريكا إلى خارجها. وتبقى التريونات ومليارات الدولارات في أمريكا دون احتياطي ذهبي لها، فينهار الاقتصاد الأمريكي، وتنهار معه أمريكا، وتتفكك ولاياتها إلى دويلات هزيلة متصارعة، (كما تفكك الاتحاد السوفيتي فيما بعد، إلى دول هزيلة نتيجة انهيار الروبل الروسي).

وعلى أثر هذا التواطؤ بين يهود فرنسا، والزعامة الصهيونية في أمريكا، خضعت الإدارة الأمريكية إلى الرغبات الجامحة للوبي الصهيوني، لإلغاء معاهدة بريتون وودز. (كانت هذه المعاهدة هي من أهم الروابط التي جمعت شعوب الولايات المتحدة وانهيار الدولار سيمزق هذه الروابط).

ولكن كيف ستحمي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دولارها من الانهيار؟ (عند تخلي المودعين والمتعاملين بالدولار الذهبي القديم عن الدولار الجديد، الذي سيصبح ورقاً بلا قيمة حقيقية له، ويبقى فقط تحت رحمة يهود فجرة).

هذا التساؤل الجديد، الذي أرق عقول أعضاء الإدارة الأمريكية وقلوبهم بعد مؤامرة يهود فرنسا التي أذلت الشعب الأمريكي وزعماءه (وسترى فيما بعد كيف أذلت الشعب الأمريكي). وكان الجواب على هذا التساؤل، في العقول الصهيونية الخبيثة فقط!!!.

وكان جواب هذا التساؤل: هو العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، التي يجب فرضها على شركات الدول الصناعية الغنية. وإجبار جميع الدول العربية النفطية على بيع نفطهم بالدولار. مقابل تثبيت كراسي الحكم لأمرأء النفط.

وكانت هذه العقود والتهديد بالفضائح كما ذكرنا، هي الاحتياطي البديل والهائل عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيولد بلا رصيد ذهبي له. وستكون كل دولة غنية مرغمة رغم أنف شعبها، على حماية الدولار من الانهيار، عند إلغاء معاهدة بريتون وودز، خوفاً على كراسي الحكام العرب وحماية أوروبا واليابان لشركاتها والمساهمين في هذه الشركات والمستثمرين

بالدولار ومن ثم لاقتصادهما وصادراتهما من الانهيار، كما خططت الصهيونية لذلك تماماً!!!.

للمطالعة :

(ولكن لو كانت القيادات السياسية والاقتصادية و... في الدول الصناعية والغنية، تحركها الأخلاق، ومصالحة شعوبهم، وكان فيهم دين وورع من ورع المسيح وأخيه محمد عليهما الصلاة والسلام، لأدركوا خطورة المخططات الصهيونية، ونزع الذهب عن العملات، وما يجره من دمار على شعوبهم وشعوب دول العالم الفقيرة، إذن لوقفوا ضد الصهيونية ومخططاتها، واكتشفوا زيف الدولار والعقود التجارية المجبولة بالخيانة، ولأجبروا شركاتهم على عدم تنفيذها، بإثارة الشعب الأمريكي، وشعوبهم وشعوب العالم، والأمم المتحدة والمحاكم الدولية والجمعية العامة، ولكن هيهات لهؤلاء الخاضعين لأهوائهم وأهواء الصهاينة، أن يفعلوا ذلك، وليتهم فعلوا لكانوا أنقذوا العالم.

لقد استعذب هؤلاء الخاصة الألاعيب الصهيونية فيهم بعد أن أنسوهم ربهم وحسابه عند لقائه عندما أثروا منفعتهم الشخصية الأنية على منفعة عامة شعوبهم لعدم تصديهم للصهاينة والدولار المزيف .

الحكام : نسوا أنهم مسؤولون أمام الله يوم القيامة عن رعيتهم، فاستعذبوا طرق الوصول إلى الكراسي وطرق المحافظة عليها حتى آخر أيام حياتهم على حساب استعداد شعوبهم وتقريب المؤيدين لهم، ولو كانوا ممن تلوثت أيديهم وفروجهم وأموالهم بالحرام. وإبعاد المعارضين للفساد واضطهادهم وإفقارهم ولو كان لهؤلاء المعارضين خلق الأنبياء. وكان الأجدر لهؤلاء الحكام أن يوقفوا للنشر اليهودي بالمرصاد بأن يقرّبوا إليهم المستشارين والوزراء وقادة الأمن من الذين يخشون ربهم ويؤثرون العام على الخاص، وممن يملكون الجرأة بالحق ليدعموا مسيرة العدالة لقائد البلاد، والأجدر أيضاً للحكام أن يدعموا بلا حدود ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً نزيهاً، ليكونوا ساهرين معهم على خدمة شعبيهم يتحسسون آلامه ومعاناته اليومية التي سببها تدني القيمة الشرائية لأجور العاملين في الدولة وتفتشي الرشاوى والفساد في أجهزة الحكم، ويقفوا ضد أي مؤسسة في الدولة تحاول أن تسرق المواطن بأخبث الطرق. كزيادة الضرائب وأسعار المحروقات والكهرباء وأجور النقل، ونصح القيادة السياسية والحكومة بضرورة فك ارتباط العملة الوطنية عن الدولار وربط العملة بالذهب وبسلة عملات عالمية.

العلماء : لقد استعذب هؤلاء الفتات ونسوا أنهم يحملون رسالات السماء، لذا عليهم نصح قادتهم وشعبهم، وأن يضعوا العلم الذي تعلموه واقتبسوه من الغرب والشرق في مصفاة إيمانهم لتنقيته من الشوائب (التي دستها الأيدي الصهيونية الخبيثة في الجامعات ومراكز البحوث وأسواق المال) ليثمر لهم ولعامة شعبيهم خيري الدنيا والآخرة في الدين والاقتصاد والعلوم ولا يقتصر على علوم من سبقوهم ويرددونها كالبيغاوات ولا يشغلون أدمغتهم في الأمور

المستحدثة من المعاملات التي يطغى عليها الحرام الذي يسوقه الصهاينة للمسلمين والمسيحيين بعد أن أبعدوهم عن قرآنهم وإنجيلهم .

الأغنياء : لقد استعذب هؤلاء الربا وقمار لعبة الأسهم وتجارة الهامش اليومية، تلك المحرمات التي استخدمتها الصهيونية للاستيلاء على ذهب العالم و عملاته الورقية لتبقى لهؤلاء الغافلين أرصدة دولاراتية رقمية وهمية فاقدة لـ ٩٨% من قيمتها الذهبية وأرصدة رقمية من عملاتهم الوطنية ستجرهم الصهيونية بها إلى شيكلها الذهبي التي تتحين إصداره بين لحظة وأخرى مع إقامة الشرق الأوسط الجديد أو الإمبراطورية الصهيونية العالمية بعدما أرست معالمها وظلالها على غالبية حكومات العالم التي تؤيد إسرائيل الصهيونية بلا حدود. لقد ساهمت حرب لبنان (التي أيدّ الله بها المجاهدين بالنصر المبين)، في تبييد الأحلام الصهيونية التي سيقضي عليها جهاد المؤمنين في بلاد الشام قريباً إن شاء الله تعالى. انتهت المطالعة .

و عودة لما سبق وحبكاً لخيط الجريمة الاقتصادية الربوية: يجب أن تكون هذه العقود والصفقات مستوفية للشروط القانونية ، المحلية والدولية.

لذا خيّر أصحاب التواقيع على تلك العقود في جنس النقد، كقيمة لهذه العقود!!! أالذهب أم الدولار!؟

فكان الاختيار غير الموفق: الدولار. ظناً من أصحاب التواقيع على العقود، ومستشاريهم الاقتصاديين المضللين بعلم الاقتصاد السياسي الصهيوني، أن الدولار الأمريكي سيبقى إلى الأبد مدعوماً بالذهب، وبمعاهدة بريتون وودز، ولم تنتبه أو تنتبأ مسبقاً عقول هؤلاء ومستشاريهم، رغم غرابة التخيير وضخامة العقود ، و فترات تنفيذها الطويلة جداً، أنها تحمل مفاجآت مدمرة، أو جرائم كبرى ستحل باقتصاديات دولهم ، و حياة شعوبهم ، إن أقدمت أمريكا مرغمة (عندما سيتخلى اليهود عن الدعم الذهبي للدولار) على التخلي عن اتفاقية بريتون وودز.

(لقد أعمت ضخامة أرقام العقود عيون المستشارين الاقتصاديين الذين جهلوا أو تناسوا أو نسوا، تاريخ المكر والخداع اليهودي عبر العصور السابقة).

وعندما توثقت هذه العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً ، بين الشركات الأمريكية الصهيونية، وشركات الدول الصناعية والغنية، وبصيغة بعيدة عن المساءلة القانونية، عندما اختير الدولار وليس الذهب قيمة للعقود. عندها أصبحت هذه العقود والصفقات وكذلك بيع النفط العربي بالدولار، البديل المضاعف المزدوج عن الاحتياطي الذهبي للدولار الجديد، الذي سيفقد احتياطه الذهبي عندما!!؟؟. تبدأ الحرب الاقتصادية العالمية وحكومات الدول الصناعية ودول النفط الغنية تحمي الدولار من الانهيار على أراضيها ، ومن أن يسقط إلى مزابل التاريخ ، وقبره الذي حفره له الصهاينة عام ١٩٧١ عندما نقضوا عهدهم مع الحكومة الأمريكية وتخلوا عن دعم الدولار بالذهب .

إلى من يهمه الأمر

العنوان : منهج الاقتصاد السياسي بين علمانية الإلحاد الصهيونية المهلكة للشعوب وبين رسالات السماء .

لقد خدم الاقتصاد الربوي السياسي الأهداف الصهيونية في سيطرة القوي على الضعيف وسيطرة الدولة القوية اقتصادياً على الدول الضعيفة والتي لم تستطع أن تستثمر مواردها الأولية والبشرية بعد أن أفسد الصهاينة أنظمة الحكم فيها ، هذا الفساد الذي نتج عن الحرب الاقتصادية السياسية الصهيونية على شعوب العالم عندما ألغت أمريكا اتفاقية بريتون وودز وانحصر تخزين الذهب بأيدي الصهاينة الذين حصدهم لوحدهم منذ إبرام الاتفاقية المذكورة عام ١٩٤٤ ولغاية اليوم ابتداءً من الذهب الذي أودعه الأغنياء من مختلف الأجناس في الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الذهبي القديم المدعوم كلياً بالذهب ، وكذلك الذهب الذي دفعته الدول الفقيرة (التي ألغت ارتباط عملاتها الورقية بالذهب) لأمريكا عندما أثقلتها ديون الدول الغنية وفوائدها الربوية مما اضطرها الى تسديد هذه الديون والفوائد من المخزون الذهبي الذي كان يحمي عملاتها الورقية قبل فك ارتباط هذه العملات بالذهب عام ١٩٧١ وما بعد وانتهاء بالكنوز الذهبية والذهب الذي لا زال يتدفق على البنوك اليهودية الأمريكية من كل أنحاء العالم .

إن هذا العمل السياسي التخريبي الذي استخدم الاقتصاد لإخضاع الدول والشعوب للإرادة الصهيونية ومخططاتها الشيطانية عندما زرعت الصهيونية علمانية الإلحاد في المناهج الدراسية وأبعدت الدارسين عن رسالات السماء ، وأبعدت المعاملات الاقتصادية عن المبادئ الأخلاقية السامية وأصبح المال بلادين عندما استتبنت علم الاقتصاد السياسي .

إن العمل الاقتصادي بحاجة ماسة إلى الروح والمبادئ الأخلاقية السامية المستمدة من روح القرآن والإنجيل والتوراة تلك الكتب السماوية التي تسعى إلى خير الإنسانية جمعاء دون تمييز ، وخير دليل حديث خاتم الأنبياء والرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم الذي قال : الخلق كلهم عيال الله وأحبهم الى الله أنفعهم لعياله . صدق رسول الله ولقد أنشئت المؤسسات الدولية لتحمل هذه الروح من خلال تعاون دولي بين الأمم والشعوب وليس لاستعمار الدول الضعيفة من قبل الدول القوية وإخضاع الدول والحكومات العالمية للدولة العبرية .

نعم لقد أثمرت المخططات السياسية الصهيونية في الاقتصاد العالمي دماراً اقتصادياً وأخلاقياً لكل شعوب الأرض ونفعاً لحفنة يهودية قليلة جداً من الوحوش البشرية الصهيونية التي ابتعدت عن روح التوراة وامتصت الذهب العالمي (بواسطة دولار فقد حتى الآن ٩٨% من قيمته الذهبية) لمصلحة اليهود

فقط الذين يرفعون أسعار الذهب ويخفضونها يومياً لئلا يحتفظ أي مسلم أو مسيحي أو علماني أو ماسوني بأية مدخرات ذهبية ، والويل كل الويل له ان فعل ذلك ، ومثال على ذلك الرئيس رفيق الحريري الذي لعب نفس اللعبة (التي لعبها اليهود منذ أن مارس الشهيد العمل الاقتصادي وادخر في فرنسا الذهب بدل الدولار) والذي كان مصيره القتل بتدبير صهيوني ، وإصاق جريمة قتله بسورية، وبحزب الله والمقاومة والمعارضة اللبنانية .

إلغاء معاهدة بريتون وودز وآثارها المدمرة

في ١٥ آب ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون، إلغاء معاهدة بريتون وودز ، وفصل الذهب عن الدولار، في مناسبة ستعود بالشؤم على شعوب الأرض من غير اليهود.

لقد كانت التعهدات التي حصل عليها الصهاينة والأمريكان من الدول العربية النفطية لبيع نفطهم بالدولار حصراً والعقود والصفقات التجارية الضخمة ، التي أبرمتها الشركات الأمريكية الصهيونية قبل عام ١٩٧١ كارثية في المقام الأول على شعوب الدول الفقيرة والاشتراكية، التي انهارت عملاتها واقتصادها، وتفككت دولها وتدنت القيمة الذهبية للأجور والأرباح من ١٠٠% إلى ٢% .

إن الدول الفقيرة انهارت عملاتها المحلية خلال أربعون عاماً، وانهارت معها الكفاية المعاشية لشعوبها وشعوب الدول الاشتراكية، وكانت الانهيارات لعملاتها، كما سترى عشرات وبعضها مئات وبعضها الآخر آلاف الأضعاف.

إن انخفاض قيمة العقود والصفقات التجارية الضخمة، وصل خلال ٣٩ عاماً إلى خمسين ضعفاً، ويعادل هذا الانخفاض ٩٨% من القيمة الذهبية للعقود التجارية المبرمة قبل عام ١٩٧١، وتحديداً قبل إقدام أمريكا على إلغاء اتفاقية بريتون وودز (التي ربطت الدولار بالذهب اليهودي ، وأكسبت الدولار القديم ثقة العالم كما خطت له الصهيونية كما ذكرنا).

وفي المثال التالي : الذي يبين كيف استعبدت الصهيونية وأمريكا، الدول الصناعية الغنية، وكيف استجرتّها للخضوع رغم أنف شعوبها، عندما كبل الصهاينة الشركات والمصانع الأوروبية، واليابانية بعقود تجارية، (معجونة بالمكر والخداع اليهودي) مثال أغرب من الخيال يبين خسارة خيالية للشركات الأوروبية واليابانية، في عقد من العقود الخبيثة، لتوريد إنتاجها على مدى ٥٠ عاماً، بعقد سنوي قيمته ١ مليار دولار، فيكون القيمة الإجمالية لهذا العقد ٥٠ عاماً \times ١ مليار = ٥٠ مليار دولار قديم موزعة على ٥٠ عاماً قيمتها الذهبية النظرية عند توقيع العقد ٥٠ ألف طن من الذهب ، لأن: ١ غرام ذهب كان = ١ دولار قديم أي : كل ٥٠ مليار غرام ذهب = ٥٠ مليار دولار، إن لم تتغير وتنخفض قيمة الدولار، أو إن لم يكن هناك مؤامرة وجريمة صهيونية تفنك بقيمة الدولار الذهبية.

وبعد أن تمت الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١ (وانهيار قيمة الدولار الجديد ١٠ أضعاف عام ١٩٨٦، ثم ٥٠ ضعفاً عام ٢٠١١، عندما أصبح ١ غرام ذهب عام ١٩٨٦ تساوي ١٠ دولارات، ثم ٥٠ دولاراً مزيفاً عندما صارت الأونصة = ١٥٥٠ دولاراً، وكانت الأونصة عند توقيع العقد = ٣٥ دولاراً) تدرج انهيار تلك العقود. لقد كانت قيمة هذا العقد الخبيث في سنته الأولى = ١ مليار دولار = ١ مليار غرام ذهب = ١٠٠٠ طن

ذهب، أصبح عام ١٩٨٦ = ١٠٠ طن فقط من الذهب بخسارة ٩٠٠ طن. (عندما أصبحت قيمة الأونصة الذهبية ٣١٠ دولاراً) بخسارة ٩٠% وفق معادلة الشريف المظلوم لانتهاء العقود التجارية (رقم ٣)

$$\frac{\text{قيمة العقد بالدولار}}{\text{مقدار انهيار الدولار/غ}} = \frac{١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دولار}}{١٠ \text{ دولار/غ}} = ١٠٠ \text{ طن ذهب}$$

وفي نهاية عام ٢٠١١ (عندما ستصبح قيمة الأونصة = ١٥٥٠ دولاراً، سيصبح قيمة الغرام = ٥٠ دولاراً) سيصبح قيمة العقد وفق المعادلة التالية =

$$\frac{١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دولار}}{٥٠ \text{ دولار للغرام}} = ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ غرام} = ٢٠ \text{ طن ذهب}$$

بخسارة ٩٨٠ طن ذهب، أو بخسارة ٩٨% من قيمة العقد الذهبية الذي أبرم قبل عام ١٩٧١، أي أصبح الدولار والعملات الورقية العالمية، بعد فصلها عن الذهب، شيكات بلا رصيد، تتعامل بها كافة شعوب الأرض، بغياء عامتهم وخاصتهم، الحكوميين والحكام، وبشغل في العقول المختصة بالاقتصاد والمال والفقه.

لقد عوضت الدول الصناعية، بعضاً عن خسائرها من هذه العقود، من انخفاض قيمة النفط والمواد الأولية المستخرجة، من الدول الفقيرة، عندما انخفضت قيمة المواد الخام بانخفاض الدولار الجديد (١٠ أضعاف ثم ٥٠ ضعفاً) عن قيمته القديمة المسعرة بها أسعار المواد الخام، والمصنعة في العالم. كذلك عوضت خسائرها مستغلة تدني أجور العمال في الصين أجرة العامل الصيني اليومية من دولار واحد إلى دولارين، عندما صنّعت الدول الصناعية (٧٥% من منتجاتها المتعاقد عليها مع أمريكا) في الصين ودول النمرور الآسيوية، وبأسعار منخفضة جداً قياساً لأسعار هذه المنتجات في الدول الصناعية (كما سيأتي ذكره) حماية لشركاتها والمساهمين فيها من الإفلاس.

إذن إن الحرب الاقتصادية الربوية، وما سبقها من العقود والصفقات التجارية الضخمة جداً، كانت كارثية في المقام الثاني، على الدول الصناعية الأوروبية واليابانية، حيث جلبت لحكوماتها ذل الخضوع لأمريكا والصهيونية، ولشعوبها زيادة البطالة وانخفاض القيمة الذهبية للأجور من ١٠٠% إلى أقل من ١٠%.

وفي المقام الثالث، ستكون أمريكا والشعب الأمريكي الغافل، هم الضحية الثالثة للجريمة الصهيونية، عندما سينهار الدولار، وينبعث الشيكل اليهودي الذهبي، عند استيلاء اليهود على ذهب العالم، وأبار النفط العربي (كما يحلمون ويخططون) ليجبروا العالم على شراء النفط بالشيكل اليهودي الذهبي مثلما أجبروه على شراء النفط بالدولار المزيف من عام ١٩٧١ ولغاية انتهاء التعامل

بالدولار وبزيادة ١٠ أضعاف أو أكثر عن أسعاره الحالية* قبل أن ينضب النفط خلال أقل من ٢٥ عاماً قادمة.

لذا تتسابق الصهيونية وأذنابها الأمريكيان وعملاؤهما مع الزمن، للاستيلاء على المنطقة العربية بأسرع زمن ممكن، ويشنون الحروب ويهيئون الفضائيات والعاهرات والمخدرات لذلك .

وقد تم للصهيونية العالمية ما خطت له حتى الآن، من خلال ما يرى المرء من الهيمنة الواسعة على دول وشعوب العالم، لتحصد الشعوب الفقيرة من هذه الهيمنة: الفقر والدمار، الذي أفرز الفساد والرشاوى والسرقات والغش والاحتيال وغياب مقومات الدولة، عندما لم تعد الدول الفقيرة والاشتراكية قادرة على تأمين الكفاية المعاشية لموظفيها، أو أن ترفع رواتب وأجور العاملين لديها، بما كانت تعادل هذه الرواتب من الذهب، (لأن الكفاية المعاشية للمواطنين لم يزل ميزانها الحقيقي الذهب).

وسترى عزيزي القارئ من خلال جداول العاملين في الدولة والمتقاعدين عند وصول خدماتهم إلى ٣٠ عاماً كيف انخفضت رواتب القضاة والضباط والجامعيين من ٤٥٠ غرام ذهب إلى ١٢.٥ غرام ذهب عند التقاعد. كما ورد في الصفحة ٦ إلى الصفحة ١٠ .

لقد خالفت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، (اللذان دمرتا الرباط المقدس بين الذهب والعملات الورقية العالمية) شرائع الله، وما جاء به القرآن والإنجيل والتوراة، وتاريخ البشرية النقدي، والتي اعتمدت عملة التداول للبشر الذهب والفضة، كنقد نزيه لا يقبل التزييف، لأن الله يعلم أنه لن تستقيم اقتصاديات الناس وحياتهم إلا بالذهب، ويؤكد ذلك: الانهيارات المدمرة لعملات أغلب دول العالم وانهيار الأخلاق والقيم والمبادئ والعلاقات السليمة بين الأفراد والدول بعد أن فقدت تلك العملات الورقية ارتباطها بالذهب .

وما الفرية التي اعتمدها الصهيونية، ورددها أمريكا بغباء وخبت: من أن قوة الاقتصاد لأية دولة (هو الدعامة الوحيدة لعملتها)، إلا كذبة كبرى كان يجب أن يكتشفها علماء الدين الإسلامي والمسيحي، والاقتصاد والمال والحكام في وقت مبكر، (قبل أن تقع الفأس بالرأس). لقد سوقت الولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة وعملاؤهما هذه الفرية، إلى جميع دول العالم، مستخدمة الضغط الاقتصادي والسياسي، على زعماء وحكومات العالم لحماية الدولار من الانهيار

*عندها سيتوقف العالم عن حرق النفط للتدفئة ولتشغيل محركات السيارات والمصانع وتوليد الكهرباء، ويستعيضوا عنه بالطاقة البديلة النظيفة بنسبة ٩٠% الناتجة عن الشمس والرياح والأنهار والطاقة الذرية فيصبح ارتفاع قيمة برمبيل إلى ٥٠ ضعف عن قيمته اليوم لن تؤثر على اقتصاديات الدول والأفراد لأن الـ ١٠% من النفط التي ستستخدم للإقلاع عند تشغيل المحركات يجعل تكلفة هذا التشغيل أقل من كلفة التشغيل الكامل اليوم من النفط بسبب استخدام الطاقة البديلة الرخيصة والنظيفة مما سيوفر الكثير من المستخرج النفطي ويترك هذا القليل من المستخرج للصناعات البتروكيميائية التي تتحمل هذا الارتفاع في أسعار النفط فيقل عندئذ هذا الاستنزاف الكبير للنفط كما يحصل اليوم، فينخفض حجم الغازات المنبعثة إلى الجو الناتجة عن احتراق النفط فتتحسن بيئة الأرض والحياة فوقها. ولكن لما لم تقم الدول الكبرى ودول النفط حتى الآن لتشجيع الأبحاث العلمية الخاصة بالطاقة البديلة !!!

الجواب: (لأن من مصلحة الصهاينة تبيد الثروة النفطية لنلا تستفيد منها الشعوب والدول الفقيرة) قبل إخراج الشيكال اليهودي الذهبي وذلك لتهدر هذه الثروة بدولار هالك لا رصيد ذهبي له، وتهدر معه مخدرات دول النفط من الدولارات الرقمية عند الانتهاء من تداول الدولار عالمياً .

على أراضيها. وكانت الألسنة أمريكية، والعقول عقول اللوبي الصهيوني، الذي يخطط للاستيلاء على النفط ومدخراته والعملات الورقية العالمية وذهب العالم عندما تتخلى عنه الحكومات والشعوب شيئاً فشيئاً، تحت ضربات الديون والأسعار المتأرجحة له، والانهييار المقتعل لأسعاره، وعندما تسحب المدخرات الذهبية الموجودة في أيدي الأغنياء والتجار، ومعاصم النساء والفتيات وصدورهن، اللواتي يعتمدن الذهب للزينة، والادخار الشخصي لغوائل الزمن، والشيخوخة وثمان القبر، وتكاليف الدفن والتعزية.

علماء بأن علماء الدين والاقتصاد والحكام والحكومات والأغنياء، يعلمون علم اليقين، (وجهال إن لم يعلموا) : أن اليهودي وعلى مر العصور والدهور وحتى اليوم وغداً، لا يعتمد عملةً لمدخراته إلا الذهب الأصفر الرنان، فهل رانت الغفلة على قلوب هؤلاء الخاصة وعقولهم، أم أنهم باعوا أنفسهم لأعدائهم وللشيطان والهوى عندما دعموا الدولار على حساب نفطهم وانهيار عملات بلادهم الوطنية ولقمة عيش شعوبهم؟

وبعد أن أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون فصل الذهب عن الدولار، والقضاء على معاهدة بريتون وودز، بدأت الضغوط الاقتصادية والسياسية على دول العالم وخاصة الدول العربية والإسلامية، لتحذو حذو أمريكا، لفصل العملات الورقية العالمية عن رصيدها الذهبي، عملةً بعد عملة، بعد تخلي الدولار عن رصيده الذهبي، لقد كانت العملات الورقية شيكات بأرصدة ذهبية، أصبحت بعد الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية شيكات بلا رصيد، بعد أن خلعت الجريمة بريق الذهب عنها. وعطلت الصهيونية العقول، وخلعت النخوة من رؤوس العلماء والحكام والأغنياء، وجعلتهم كالأنعام بل أضل، لأن هؤلاء ساروا وفق هواهم وهوى الشياطين الصهاينة، فجلبوا لهم ولشعوبهم، سخط الله العظيم، لأنهم انغمسوا في معصية الربا وتجارة المال والقمار في البورصات، وخالفوا أمر الله الذي حذرهم في القرآن والإنجيل والتوراة.

فقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ^(٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ^(٢٧٩)﴾ [البقرة].

وعندما لحقت العملات الورقية العالمية بالدولار، وتخلت عن رصيدها الذهبي، بدأت بالانخفاض ساعة بعد ساعة ويوماً بعد يوم، مقابل الذهب وثبتت الحكومات الغافلة أسعار عملاتها مقابل الدولار المنهار بدلاً عن الذهب.

وحسب قانون العرض والطلب، بدأت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية بالانخفاض الحاد، مقابل الارتفاع الحاد لأسعار الذهب، أما الانخفاض المتعمد للدولار، فيجب ضبط انخفاضه (دون عملات العالم)، من كل قوى الشر والخنوع والغيباء، خوفاً من أن ينهار الانهييار الكاسح، ويفقد ثقة المتعاملين به بعدما فقد ذهبه.

للمطالعة:

« ويا ليت الدولار الجديد انهار، كما انهار الروبل الروسي فيما بعد، إذن لا اضطرت أمريكا إلى التراجع عن إلغاء معاهدة بريتون وودز، ولوقف الشعب الأمريكي ضد المخططات الصهيونية والصهاينة، بعدما انكشف غدرهم وخيانتهم لأمريكا، وأسلم العالم من الدمار، وفقراء العالم وخاصته من الفساد الذي تحيك الصهيونية خيوطه من عشرات السنين، وتقيم مراكز الأبحاث الاقتصادية لذلك.

ولكن الصهيونية التي خططت لعشرات السنين، للاستيلاء على الذهب وكنوز الشعوب، من خلال السيطرة على أكثر الحكومات، وأجهزتها الأمنية، هي وراء ما أصاب العالم واقتصاده من دمار، وحياة شعوبه من اضطراب. فهل ستصحو شعوب العالم وأحراره قبل فوات الأوان؟ وماذا سيفعل الحكام والأغنياء في العالم، وكذلك الشعب الأمريكي عندما سيصبحون يوماً ويجدون أن الدولار قد انهار كلياً؟ الجواب: بعد أن جمع الصهاينة غالبية الدولارات الورقية من أيدي أغنياء العالم وأبقوا لهم حسابات رقمية بالدولار!! وسيحرق الصهاينة الدولارات الورقية التي جمعوها (عندما سيبعث هؤلاء الصهاينة الشيكل الذهبي أو الأمير والذهبي) بالمحارق وستنتهار أمريكا. ولكن هل سيقضي الشعب الأمريكي على ما تبقى من اليهود بينهم تقديلاً ونهباً للذهب الذي جمعه منهم ومن شعوب الأرض؟ وستحل الكوارث بكل البلاد التي اخترنت تلك الدولارات المزيفة وجعلتها رصيماً لعملاتها. ولكن هل ستصحو بعد هذه الصرخة الحكومات والعلماء والأغنياء والمتفقون والعلمانيون الذين نسوا الله، قبل فوات الأوان ويعودوا إلى قرأنهم وإنجيلهم.»

ومع الانقلاب في مسار عمل البورصات، المتوقع والمخطط له صهيونياً من مسار تجارة مواد وسلع وخدمات، إلى مسارها الجديد المدمر: تجارة مال ومضاربات أسهم محرمة وآخر ابتكارات النهب فيما يسمى بتجارة الهامش اليومية القائمة على الربا والقمار.

فقد كان حجم عمل البورصات قبل الجريمة، هو ٩٥% تجارة مواد وسلع وخدمات، أما ٥% الباقية فهي تبادل عملات، أما بعد الجريمة عام ١٩٧١ فقد انقلب المسار رأساً على عقب، أي ٩٩% تجارة مال وأسهم وسندات ربوية، و١% الباقية، تجارة مواد وسلع وخدمات.

إذن لقد كانت البورصات هي الطاحونة المرعبة، التي طحنت عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، وكان ضحاياها هم فقراء العالم، رغم أنهم لم يمارسوا الربا، لأنهم لا يملكون المال (ولكن نار الربا والقمار أحرقت دخول الفقراء والشرفاء وأحرقتهم معها)، وأما الذين قاموا بالطحن فهم الصهاينة، وكان سبب التسارع الرهيب، لهذه الطاحونة الشيطانية هو: غفلة المسلمين والمسيحيين وبعدهم عن دينهم، وممارسة حكاهم وعلمائهم وأغنيائهم للربا وللعبة قمار وربا تجارة الهامش عندما استخدموا الانترنت وشبكات الكومبيوتر، لتسريع عملية ذبح الفقراء وشرفاء

العالم الذين تحطمت القيمة الشرائية لدخولهم.
لقد كانت وما زالت البورصات المحلية تلتهم القيمة الشرائية والذهبية للعملة
الوطنية ، علاوة على تآكل العملة كلما ارتفع الذهب وانخفض الدولار في البورصات
العالمية، وستصبح بورصة دمشق دماراً لليرة السورية ، بعد أن تصبح كما هي
البورصات العربية والعالمية الأخرى ألعوبة بيد الصهاينة عن طريق أنابهم وسماسرتهم.

المعادلات الرياضية الاقتصادية لانهيال العملات الورقية العالمية

كانت ضربات الانخفاض الحاد لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية تنهال على فقرائها ، وتنخفض معها الكفاية المعاشية للشرفاء والفقراء في العالم، بما فيها فقراء أمريكا والعاطلين عن العمل فيها، الذين يتقاضون إعانة شهرية.

حيث كان العاطل عن العمل الأمريكي يتقاضى إعانة شهرية، من صندوق الضمان الاجتماعي مقدارها ٣٠٠ دولار أمريكي ذهبي قديم، تعادل ٣٠٠ غرام ذهب قبل الجريمة الصهيونية.

عندما كان كل ١ غرام ذهب = ١ دولار، كانت الأونصة = ٣٥ دولاراً. وبعد أن انخفض الدولار ١٠ أضعاف، أصبح ١ غرام ذهب = ١٠ دولارات عندما أصبحت قيمة الأونصة ٣١٠ دولار، ثم سيصبح ١ غرام ذهب = ٥٠ دولاراً عندما ستصبح قيمة الأونصة ١٥٥٠ دولاراً وفق معادلة الشريف المظلوم رقم ٢ لانهيال الدولار بمقدار ارتفاع الذهب :

$$\text{سعر غرام الذهب} = \frac{\text{سعر الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{وزن الأونصة ٣١ غرام}} = \frac{١٥٥٠}{٣١ \text{ غرام}} = ٥٠ \text{ دولار}$$

لقد امتص اليهود وأغنياء أمريكا الفرق ، بين قيمة الإعانة الشهرية التي كان يتقاضاها العاطل عن العمل الأمريكي، قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، وكانت ٣٠٠ غرام ذهبي وبين قيمة هذه الإعانة بعد الجريمة المذكورة: وهي ٣٠٠ دولار جديد قيمتها ٣٠ غرام ذهب عام ١٩٨٦ ، ثم ٦ غرامات ذهبية عام ٢٠١١، فكان الفرق الذي خسره الفقير، والعاطل عن العمل الأمريكي شهرياً هو ٢٩٤ غرام ذهب ، امتصها الجشع اليهودي، الذي لا يميز بين الفقير الأمريكي، وفقراء دول العالم الأخرى. عندما أبقى الصهاينة للعاطل الأمريكي ٦ غرامات فقط في الشهر بدل ٣٠٠ غرام كان يتقاضاها قبل ١٩٧١.

وبا حبذا لو أن كاتباً أو اقتصادياً مؤمناً في كل دولة من دول العالم الثالث عربية أو إسلامية أو من الدول الاشتراكية السابقة، أو من الدول الغنية وأمريكا ، قاموا بتدوين مقارنات ، بين رواتب العمال والموظفين من القطاع العام والخاص، وكذلك التجار والمهنيين في القطاع الخاص، والمزارعين وأصحاب الأراضي، وبين دخولهم ، التي كانت تدخل عليهم قبل عام ١٩٧١، وما يتقاضونه ويدخل عليهم اليوم، أي الرواتب والدخول قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية وبعدها، وذلك بعد استخراج مقدار انهيار قيمة عملتهم الوطنية، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيال العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والمزيف، ووفق مقياس الذهب.

ولبيان الانهيارات المخيفة التي أصابت العملات الورقية للدول الفقيرة والاشتراكية ، يمكنك أخي القارئ العزيز الاطلاع على معادلات الشريف المظلوم إذا

علمت أن: الدولار الذهبي القديم = ١ غرام ذهب = ٥٠ دولاراً جديداً (قيمته عام ٢٠١١) تكون معادلة الشريف المظلوم لانهييار العملات الورقية، بمقياس الدولار القديم رقم ٤ :

$$= \frac{\text{قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً}}{\text{قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١ من نفس العملة}} = \frac{\text{قيمة الدولار الجديد من أية عملة} \times \text{نسبة انهيار الدولار}}{\text{قيمة الدولار القديم من نفس العملة}}$$

ومعادلة الشريف المظلوم لانهييار العملات بمقياس الدولار الجديد المزيف

رقم ٥ :

$$= \frac{\text{قيمة الدولار الجديد من أية عملة حالياً} \times ٥٠ \text{ ضعف}}{\text{قيمة الدولار القديم قبل ١٩٧١ من نفس العملة}}$$

وإذا علمنا أن قيمة العملات العربية التالية بالدولار الذهبي القديم هي:

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٣.٦٥ ليرة سورية قديمة.

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٢ ليرة لبنانية قديمة.

١ دولار ذهبي قديم = ١ غرام ذهب = ٤٠ فلساً عراقياً = ٠.٤ من الدينار القديم.

أي كان كل ١ دينار عراقي قبل عام ١٩٧١ = ٢.٥ دولار قديم = ٢.٥ غرام ذهب أصبح الدولار الجديد بعد الجريمة الاقتصادية يعادل من العملات العربية بعد انهيارها:

١ دولار جديد = ٤٥ ليرة سورية = ١٥٠٠ ليرة لبنانية = ١٣٥٠ دينار

عراقي. يكون انهيار هذه العملات مقابل الدولار الذهبي القديم والدولار الذي فقد رصيده الذهبي هو: وفق أعلى سعر ستصل إليه أسعار العملات المذكورة، إذا استمر انهيار عملاتها مع انهيار الدولار.

$$\text{معادلة الشريف المظلوم لانهييار الليرة السورية} = \frac{٤٤ \text{ ليرة سورية} \times ٥٠ \text{ ضعف}}{٣.٦٥ \text{ ليرة سورية}} = ٦٠٠ \text{ ضعفاً}$$

$$\text{انهيار الليرة اللبنانية} = \frac{١٥٠٠ \text{ ليرة لبنانية} \times ٥٠}{٢ \text{ ليرة لبنانية}} = ٣٧٥٠٠ \text{ ضعف}$$

$$\text{انهيار الدينار العراقي} = \frac{١٣٥٠ \text{ دينار عراقي} \times ٥٠}{٠.٤ \text{ من الدينار}} = ١٦٠٠٠٠ \text{ ضعف}$$

وإذا تابعنا البحث نستنتج: أن انهيار الروبل الروسي تجاوز ١٠٠٠٠٠٠ ضعف، وانهيار اللي الروماني والجنيه السوداني تجاوز ١٦٠٠٠٠ ضعف.

ومن هذه الأرقام ندرك حجم الكوارث المفتعلة التي ألحقها الصهاينة والأمريكان بشعوب العالم، عندما جعلوا الدولار الأمريكي الجديد، بالتمام والكمال كدولار لعب الأطفال المشهورة، (ألعاب المنوبولي ودولار المنوبولي) هو دولار من ورق ملون أو دولار رقمي الكتروني لا قيمة حقيقية له. (أثناء اللعب) من يقتني الملايين والمليارات منه يشتري بها مزارع ومصانع وبنوك وقصور وهمية

على لوحة اللعب وألعاب الكمبيوتر.

لقد دمر هذا الدولار الجديد الذي فقد رصيده الذهبي، عملات العالم الورقية، وقضى على الكفاية المعاشية لفقراء العالم وشرفائه، ولوّث مال الأغنياء بالقمار وبالربا الحرام، فأى حساب عسير سيلاقيه العلماء والحكام والأغنياء المرابون يوم القيامة؟

وإذا أردنا الاستئناس بالذهب، للتأكد من صحة الأرقام التي بينتها معادلة الشريف المظلوم، لانهيار العملات الورقية العالية لتبين معنا :

١ غرام ذهب = ١ دولار قديم = ٣.٦٥ ليرة سورية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).

١ غرام ذهب = ١ دولار قديم = ٢ ليرة لبنانية قديمة (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).

١ غرام ذهب = ١ دولار قديم = ٠.٤ من الدينار العراقي (سعر غرام الذهب ما قبل عام ١٩٧١).

١ غرام ذهب = ٢١٩٠ ليرة سورية أعلى أسعار غرام الذهب سيصل إليه عام ٢٠١١.

١ غرام ذهب = ٧٥٠٠٠ ليرة لبنانية أعلى أسعار غرام الذهب سيصل إليه عام ٢٠١١.

١ غرام ذهب = ٦٤٠٠٠ دينار عراقي أعلى أسعار غرام الذهب سيصل إليه عام ٢٠١١.

معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية بمقياس الذهب رقم ١

$$\frac{\text{قيمة غرام الذهب من أي عملة حالياً}}{\text{قيمة الغرام من نفس العملة قبل عام ١٩٧١}}$$

انهيار الليرة السورية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

$$\frac{٢١٩٠ \text{ ليرة سورية قيمة غرام الذهب عام ٢٠١١}}{٣.٦٥ \text{ ليرة سورية قيمة غرام الذهب قبل عام ١٩٧١}} = ٦٠٠ \text{ ضعف}$$

انهيار الليرة اللبنانية وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

$$\frac{٧٥٠٠٠ \text{ ليرة لبنانية سعر غرام الذهب عام ٢٠١١}}{٢ \text{ ليرة لبنانية سعر الغرام قبل عام ١٩٧١}} = ٣٧٥٠٠ \text{ ضعف}$$

انهيار الدينار العراقي وفق معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات وفق مقياس الذهب.

$$\frac{٦٤٠٠٠ \text{ دينار عراقي سعر غرام الذهب عام ٢٠١١}}{٠.٤٠ \text{ من الدينار سعر الغرام قبل عام ١٩٧١}} = ١٦٠٠٠٠ \text{ ضعف}$$

وتلجأ الصهيونية منذ ٩٧١ وحتى اليوم إلى الاضطراب المقصود بأسعار الذهب من أجل:

١- الضغط على مالكيه الصغار والكبار والنساء والصبايا (الذين يخافون من انهيار كبير في أسعاره) وكذلك تلجأ الصهيونية للأعياب الذبذبة الكبيرة في الأسعار لتمنع الحكومات الوطنية من العودة إلى الذهب رصيماً لعملاتها.

٢- تخفيض أسعار النفط وتأرجحها ما بين ٥ غرامات ذهب و ١ غرام للبراميل الواحد كأسلوب رخيص لاستنزاف النفط بأقل زمن وأخفض سعر.

٣- سحب ما بقي من احتياطي ذهبي لدى بعض الدول والأفراد والصناديق الدولية.

ومثال على ذلك: ما جرى من محاولات صهيونية لبيع الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي، ذلك ما أوردته صحيفة لوموند الفرنسية وذلك في الصفحة ١٢١ من هذا البحث.

وفي المقارنة التالية التي تبين المفارقة الكبيرة : بين الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ودمار الاستقرار المعاشي الذي لحق بالشعوب الفقيرة وبين الاستقرار الاقتصادي الرائع والكفاية المعاشية المتزنة ، التي كان من الممكن أن يعيشها الشعب في سورية أو لبنان أو العراق الجريح، والشعوب الأخرى، فيما لو حُفظت عملتهم من الانهيار، أو لو كانت في منأى عن الجريمة الاقتصادية الصهيونية

دولار قديم = ١ غرام ذهب = ٥٠ دولاراً جديداً = ٣.٦٥ ليرة سورية قديمة

= ٢ ليرة لبنانية قديمة = ٤٠ فلساً عراقياً قديماً.

وفق معادلة الشريف المظلوم رقم ٦ لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف:

مقدار انهيار الدولار المزيف

قيمة الدولار من نفس العملة عام ٧١

إذن يكون كل ليرة سورية قديمة = $\frac{٥٠ \text{ ضعف}}{٣.٦٥}$ = ١٤ دولار أمريكي جديد لا رصيد ذهبياً له.

يكون كل ليرة لبنانية قديمة = $\frac{٥٠ \text{ ضعف}}{٣}$ = ٢٥ دولار أمريكي جديد لا رصيد ذهبياً له.

يكون كل دينار عراقي قديم = $\frac{٥٠ \text{ ضعف}}{٠.٤}$ = ١٢٥ دولاراً أمريكياً جديداً لا رصيد ذهبياً له

ولو قارنا نتائج معادلة الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، والتي كشفت عن أن انهيار الليرة السورية هو ٦٠٠ ضعف ، وأدخلناها على رواتب العاملين بالدولة والتي كانوا يتقاضونها قبل عام ١٩٧١. وما يعادل تلك الرواتب من الليرات السورية المنهارة لتبين لنا جلياً حالة الكفاية المعاشية المتزنة التي كان يعيشها العاملون في الدولة والقطاع الخاص قبل عام ١٩٧١، قبل أن ينفصل الذهب عن الدولار، وتنفث الحرب الاقتصادية الربوية سمومها .

دخل القاضي الجديد: ٧٠٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ٤٢٠٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل المهندس الجديد: ٥٠٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ٣٠٠٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل الملازم تحت الاختبار: ٤٢٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ٢٥٢٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل الجامعي الجديد بلا تعويضات: ٣٦٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ٢١٦٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل خريج المعهد المتوسط بلا تعويضات: ٢٩٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ١٧٤٠٠٠ ل. س

دخل الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات: ٢١٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ١٢٦٠٠٠ ل. س

دخل حامل الإعدادية بلا تعويضات: ١٨٠ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ١٠٨٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

دخل العامل العادي بلا تعويضات: ١٣٥ ل. س راتبه قبل ٩٧١ × ٦٠٠ ضعف = ٨١٠٠٠ ل. س ما يعادله اليوم.

ولو تمت المقارنة لرواتب هؤلاء العاملين وما كانت تعادل قيمة هذه الرواتب من الذهب وما تعادله اليوم. إذا أخذنا بالاعتبار قيمة غرام الذهب قبل عام ١٩٧١، لأفزعنا ما ألحقته الصهيونية وأمريكا من دمار بسورية وبالشعوب الفقيرة والاستراكية. قيمة هذه الرواتب من الذهب:

راتب القاضي الجديد مع التعويضات هو: $700 \div 3.65 = 190$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ١٩٠ غرام ذهب.
راتب المهندس الجديد مع التعويضات هو: $500 \div 3.65 = 137$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ١٣٧ غرام ذهب.
راتب الملازم تحت الاختبار هو: $420 \div 3.65 = 115$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ١١٥ غرام ذهب.
راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات هو: $360 \div 3.65 = 99$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٩٩ غرام ذهب.
راتب خريج المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات هو: $290 \div 3.65 = 80$ غ ذهب.
راتب الحاصل على الثانوية العامة بلا تعويضات هو: $210 \div 3.65 = 60$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٦٠ غرام
راتب حمل الإعدادية بلا تعويضات هو: $180 \div 3.65 = 49$ ل.س قيمة غرام الذهب قبل ١٩٧١ = ٤٩ غرام ذهب.

من الأرقام الذهبية لرواتب الشرائح المذكورة، يتبين روعة الكفاية المعاشية التي كانت مخيمة على هذه الشرائح، حتى أن أحدهم كان يستطيع خلال سنة أو سنتين شراء منزل متواضع، وبعدها يستطيع أن يتزوج ويستقر مع شريكة حياته ومحبوبته.

وبإدخال أعلى سعر لقيمة غرام الذهب عام ٢٠١١ على الرواتب سوف يعطينا نتائج جديدة تبين هول مأساة الشعوب وعجز حكوماتها عن إيقاف الانهيار الاقتصادي الذي سببته الجريمة الصهيونية (لتلاعب الصهاينة بأسعار الذهب والدولار منذ عام ٩٧١ وحتى الآن) وكذلك عجزها على رفع الرواتب والأجور بما يعادلها من الذهب.

قيمة راتب القاضي الجديد مع التعويضات: ١٩٠ غرام ذهب $\times 2190 = 416100$ ل.س.
قيمة راتب المهندس الجديد مع التعويضات: ١٣٧ غرام ذهب $\times 2190 = 300000$ ل.س.
قيمة راتب الملازم تحت الاختبار هو: ١١٥ غرام ذهب $\times 2190 = 251850$ ل.س.
قيمة راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات: ٩٩ غرام ذهب $\times 2190 = 216800$ ل.س.
قيمة راتب المعهد المتوسط الجديد بلا تعويضات: ٨٠ غ ذهب $\times 2190 = 175200$ ل.س.
قيمة الثانوية العامة بلا تعويضات: ٦٠ غرام ذهب $\times 2190 = 131400$ ل.س.
قيمة راتب العامل العادي الجديد: ٣٨ غ ذهب $\times 2190 = 83200$ ل.س

ولو شطح الخيال بنا: ولم نتأثر بالجريمة الاقتصادية الربوية، ولم تُهرَّب العملة السورية لخارج البلاد، ولم يتاجر المسؤولون وشركاؤهم بالعملات، ولم يسكت العلماء عن التحذير من الجريمة الربوية (أي بينوا للناس حرمة تجارة المال بالمال) وبقي ١ غرام ذهب = ٣,٦٠ ليرة سورية = ٥٠ دولاراً مزيفاً بلا رصيد ذهبي، وبقيت الليرة السورية على قوتها الشرائية القديمة، كما نوهت هو:

١٤ دولار ورق لا قيمة حقيقية أو رصيد ذهب له، لكانت الرواتب بهذا الدولار راتب القاضي الجديد مع التعويضات: $14 \times 700 = 9800$ دولاراً.
راتب المهندس الجديد مع التعويضات: $14 \times 500 = 6000$ دولاراً.
راتب الملازم تحت الاختبار هو: $14 \times 420 = 5880$ دولاراً.
راتب الجامعي الجديد بلا تعويضات: $14 \times 360 = 5040$ دولاراً.
راتب خريج المعهد المتوسط بلا تعويضات: $14 \times 290 = 4060$ دولاراً.
راتب حامل الثانوية العامة الجديد: $14 \times 210 = 2940$ دولاراً.

وإذا قارنا تلك القيمة الشرائية الكبيرة للرواتب والدخول للشعب في سورية (قبل الجريمة الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية التي اغتالت الشعوب باغتيالها لمعاهدة بريتون وودز). والقيمة الشرائية - المنهارة ٦٠٠ ضعف - للرواتب الحالية التي يتقاضاها العاملون الجدد بالدولة والقطاع الخاص، لوجدنا أن ما يتقاضونه اليوم مع الزيادات لا يتجاوز ٢% مما كان يتقاضاه أقرانهم قبل نحو تسعة وثلاثين عاماً وفق معادلة الشريف المظلوم لمعرفة نسبة انخفاض الدخل اليوم رقم ٧

$$= \frac{\text{قيمة الأجرة أو الدخل قبل ١٩٧١ وما يعادلها اليوم}}{\text{قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل}}$$

$$= \frac{\text{قيمة الأجرة أو الدخل قبل ١٩٧١} \times \text{انهيار العملة}}{\text{قيمة الأجرة أو الدخل اليوم لنفس العمل}} \# \text{نسبة انهيار الدولار} = ٥٠ \text{ ضعف}$$

ولو قارنا الدخل القديمة للموظف القديم مع راتبه بعد ثلاثين عاماً، لعلمنا أن هذا الراتب لم يصل إلى ١٠% من القيمة الشرائية لأول راتب تقاضاه قبل عام ١٩٧١ رغم الزيادات العديدة على هذا الراتب. اقرأ جداولها على ص ٧-٨-٩ فكيف سيعيش هذا الموظف أو الضابط أو صف الضابط، بعد أن كوّن أسرة وأطفالاً وقد يكون مسؤولاً عن أبوين شيخين؟؟ فليس له إلا الرشوة أو سرقة الدولة ومهمات الجيش والمجندين، أو التسول من المواطنين المراجعين، وإذا كان ملتزماً التزاماً حقيقياً بدينه، خائفاً من حساب الله يوم القيامة، فليس أمامه إلا أن يعمل ٢٠ ساعة من ليله ونهاره، هذا إن وجد عملاً يزاحم به العاطلين عن العمل (لأنه يرضى براتب ضئيل يضعه فوق راتب الوظيفة، أما العاطل عن العمل فهذا الراتب الضئيل لا يكفي الضروريات الغذائية له ولأهله). لذا فأصحاب الأعمال والمعامل والمحلات التجارية يناسبهم الموظف وليس العاطل عن العمل، لأن تخفيض التكلفة لمنتجاتهم ضرورية للمنافسة والبقاء، لهذا فالرواتب الضئيلة تناسب مصالحهم (ولكنها تسحق طموحات الشباب وأملهم في المستقبل نعم إنها الجريمة الصهيونية الأمريكية).

أما الموظف الذي لم يجد عملاً إضافياً مناسباً لمكانته أو رتبته أو سنه، فعليه أن يبيع منزله الذي سبق أن اشتراه قبل ٣٠ عاماً من راتبه ويشتري منزلاً بديلاً عنه في ريف المدينة، وفرق السعر بين قيمتي المنزلين يحاول أن يستثمره في مشروع صغير، ك شراء سيارة عمومي أو ميكروباص لنقل الركاب أو لبيع منتجات المصانع، أو يشارك في مشروع يدر عليه دخلاً إضافياً يكفي الضرورات المعاشية لعائلته.

ولكن سيحصل لهذا الموظف أو المواطن كارثة مدمرة، لو أن ما ادخره (من فرق السعر بين قيمتي المنزلين، أو يبيع أرض ورثها من أبويه أو مال جمعه من غربته عن وطنه، أو ...) وضعه بأيد غير آمنة، أو بيد محتال جامع للأموال.

مقارنة لدخول المواطنين بين عهد الاستقرار الاقتصادي وعهد الفوضى

واليك أخي القارئ هذه المقارنة الحقيقية الواقعية ، بين حياة شبابين تخرجا بعد الانتهاء من دراستهما، ولكن في زمنين مختلفين، زمن الاستقرار الاقتصادي قبل عام ١٩٧١ زمن الكفاية المعاشية في الدخل، مع فائض عنها. ذلك الوفر من الدخل، اللازم والضروري جداً لكل شاب ورب عائلة. والآخر تخرج في زمن الاضطراب والدمار الاقتصادي، الذي سببته المخططات الصهيونية اللئيمة في الربع الأخير من القرن العشرين ، حيث انعدمت كفايته المعاشية وعاش على الاستدانة والعوز .

لقد تقاضى كاتب هذا البحث أول راتب له مع التعويضات بداية السبعينات، وكان مقداره آنذاك ٥٠٠ ليرة سورية ، وكانت قيمة منزل متواضع وقتئذ بحدود ٥٠٠٠ ليرة سورية. أي بإمكان هذا الشاب بعد سنة من تخرجه واستلامه لعمله، شراء منزل متواضع. وبإمكانه بعد سنة أخرى أن يتزوج ويتمتع مع زوجته بحياة عاطفية وجنسية هادئة هانئة تبعده عن العطش الجنسي والعاطفي والأمراض الجنسية والحب الحرام، والعبث بعواطف الفتيات الراغبات بالزواج والحب والحنان والرفقة الدائمة لشريك الحياة والروح وإنجاب أطفال يكونون لهم سنداً وعوناً عند الكبر.

بعد وصف موجز لحياة مستقرة لشاب بدأ عمله قبل تسعة وثلاثين عاماً بدخل يؤمن كفايته المعاشية مع وفر كبير، كان يحصل عليه كل فرد من مختلف الشرائح الاجتماعية. وكان سر هذه القيمة الكبيرة للراتب والدخل: يكمن في القيمة الشرائحية الكبيرة لليرة السورية مقابل الذهب والدولار الذهبي القديم، المدعوم بالذهب وفق معاهدة بريتون وودز.

وسنقارن وضع هذا الشاب مع شاب تخرج من جامعته حديثاً، وكان حظه في الحياة أنه بدأ عمله في زمن الفوضى والفساد الاقتصادي الربوي العالمي، الذي أفرزته الحرب الاقتصادية الصهيونية عام ١٩٧١ على فقراء العالم. ولقد كان الشاب الأخير محظوظاً لأنه عثر على وظيفة براتب مقطوع ٧٥٠٠ ليرة سورية، لكونه مهندساً تخرج بدرجة ممتاز، ولو كان نجاحه أقل من درجة جيد جداً لما وجد هذه الوظيفة.

نبدأ بمقارنة راتبي هذين الشابين حسب القيمة الشرائحية لكل راتب. قيمة راتب الشاب الأول وما يعادل هذا الراتب بالذهب والدولار القديم ، ومقارنته مع قيمة راتب الشاب الثاني بعد نشوب الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية ، وانهيار الليرة السورية ٦٠٠ ضعف وفق معادلات الشريف المظلوم لانهار العملات الورقية العالمية ، بمقياس الدولار القديم والجديد وقيمة الليرة السورية القديمة والمنهارة، ومقياس الذهب.

وسنكتشف في هذه المقارنة الرقمية الوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه الشعوب الفقيرة نتيجة هذه الحرب.

نحسب راتب الشاب الأول الذي تخرج عام ٧٢ وعُيّن براتب ٥٠٠ ليرة سورية مع التعويضات، وما يعادل هذا الراتب آنذاك من الذهب، ومن الدولار الذهبي القديم، ونحسب قيمة هذا الراتب بعد إدخال ٦٠٠ مقدار انهيار الليرة السورية.

علماً بأن قيمة الدولار القديم والذهب والليرة السورية قبل عام ١٩٧١ كانت: ١ دولار قديم = ١ غرام ذهب = ٣.٦٥ ل.س قديمة.

ما يعادله هذا الراتب من الذهب:

$$٥٠٠ \text{ ل.س} \div ٣.٦٥ = \text{قيمة غرام الذهب } ١٩٧١ = ١٣٧ \text{ غرام ذهب}$$

ما يعادله هذا الراتب من الدولار القديم:

$$٥٠٠ \text{ ل.س} \div ٣.٦٥ = \text{قيمة الدولار الذهبي } ١٩٧١ = ١٣٧ \text{ دولاراً قديماً.}$$

وإذا علمنا بأن غرام الذهب قيمته اليوم حوالي ٢١٩٠ ليرة سورية، يكون راتب الشاب الأول وفق الذهب $١٣٧ \times ٢١٩٠ = ٣٠٠٠٣٠$ ليرة سورية، وراتبه عام ٢٠١١ وفق مقياس الدولار الذي يشير إلى أن انهيار الليرة ٦٠٠ ضعف = $٥٠٠ \text{ ل.س} \times ٦٠٠ = ٣٠٠٠٠٠ \text{ ل.س}$.

لكن المهندس الذي تخرج حديثاً، وبدأ عمله زمن الفوضى والدمار الاقتصادي، الذي خلفته الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية، لا يتقاضى أكثر من ٧٥٠٠ ل.س سبعة آلاف ليرة سورية، أي أن راتبه لا يتجاوز ٤٠/١ من راتب زميله الذي تخرج عام ١٩٧١ أي انخفض دخله ٣٩ ضعف.

فأين ذهبت الـ ٣٩ ضعف من أجور الشباب والعاملين في القطاع العام والخاص، ومن سرقها من فم الفقراء والشرفاء؟! وهل يستطيع شباب اليوم من الجامعيين والمهندسين والضباط والقضاة... دون أن يمدوا أيديهم إلى الحرام أن يشتروا أو حتى يستأجروا بيتاً، يشكلون فيه عائلة جديدة من زوجة وطفل؟ طبعاً لن يستطيعوا، وستصبح الفتيات عانسات، بلا أزواج أو أطفال أو أمل.

بل سيجد الشباب والفتيات أنفسهم أمام طغيان العواطف ومهيجات الغرائز والجنس ودعوات الانفلات التي تبيثها الفضائيات الخبيثة، أمام مفترق طرق خطيرة ترمي في الغالب إلى الفجور والدمار والاستعباد لشهوات النفس الفاجرة، وشياطين الإنس والجن التي مهدت لها الصهيونية من خلال مخططاتها الفتاكة، لهدم طاقات الشباب، وقتل إرادة العطاء والبناء والتقدم لكافة شعوب الأرض، بعد أن مهدت لقتل الوازع الديني لديهم وذلك بنشر علمانية الإلحاد بينهم.

وإمعاناً من الصهيونية وشركائها المغفلين في وصول التدمير الاقتصادي إلى جميع الدول الفقيرة والاشتراكية والصناعية، وبالأخص إلى الدول التي لا تسير وفق الهوى الصهيوني الأمريكي. فقد صعدت أمريكا بتوجيه من أسياها اليهود حملاتها على الدول التي لم تفتح أسواقها للدولار (المزيف الذي يزرع الدمار في كل دولة يدخل إليها بحرية مطلقة، ويندس في أسواقها، وجيوب وحسابات المغفلين من أبنائها) ومنعت أيضاً تداول العملات وعلى رأسها الدولار المزيف فيما بين أيدي أفراد شعبها، خوفاً من زيادة الطلب على الدولار

الذي أصبح بلا رصيد ذهبي ، وخوفاً من أن يؤدي هذا الطلب إلى انهيار العملة الوطنية بشكل متسارع (وهذا ما عمدت إليه سورية حفاظاً على الليرة السورية من الانهيار الحاد) كما انهارت عملات الدول المجاورة كلبنان ٣٧٥٠٠ ضعفاً والعراق ١٦٠٠٠٠ ضعف وتركيا التي انهارت عملتها (قبل تبديلها) إلى حوالي ٢٠٠٠٠٠ ضعف. ويعمد الصهاينة والأمريكيون المتصهينون (إلى تطويع الدول وإخضاعها إلى هيمنتها، إن لم تكن قد خضعت بعد) إلى امتصاص السيولة النقدية للعملات الوطنية للدول المعادية لهم، لإخضاع الدولة المستهدفة وشعبها معاً.

فقد عمدت الصهيونية وأذئابها المتصهينون الأمريكيون إلى تلك الحرب من أجل تحطيم الاقتصاد العربي ، والكفاية المعاشية المتبقية للشعب العربي السوري مرة أخرى، من خلال امتصاص السيولة النقدية من العملة السورية على الأرض السورية، ومن بين أيدي شعبنا الصامد الصابر، وذلك عن طريق المهربين المدعومين من مسؤولين مفسدين، والأغبياء الذين يهربون النقد السوري إلى خارج البلاد، وتبديله بالدولار المزيف، مع مكافأة تشجيعية للمهربين، لتعود هذه المهربات إلى سورية على شكل دولارات مزيفة (والتي لا تختلف عن دولارات ألعاب الأطفال المنبولى) عوضاً وبديلاً عن ملايين الليرات السورية، التي تهرب من البلد يومياً، لتختزن في أيدي الصهاينة ليشتروا بها ممتلكات في سورية بأسماء عربية وكذلك الأصول الثابتة التي تمتلكها مؤسسات وحكومات العالم بعد التوقف عن تداول الدولار.

إن هذه العمليات التبادلية المدمرة ما بين العملة السورية والدولار المزيف، تعود بالخسائر الهائلة على الفلاح الذي يبيع محصوله بالليرات السورية ، فلا يجدها بين أيدي المواطنين، فيضطر هذا الفلاح الذي سحقته الحرب الصهيونية إلى أن يبيع محصوله بأبخس الأسعار. مثال: وصل ثمن صفيحة زيت الزيتون الصافي منذ أكثر من عشرين عاماً إلى أربعة آلاف ليرة سورية ، (ونلك بعد انهيار الليرة السورية ١٠٠ ضعف) وحيث كانت السيولة النقدية موجودة بكثرة، بين أيدي مختلف شرائح الناس، كان المواطنون يدفعون هذا الثمن.

واليوم السوريون لا يقدرّون على دفع ثمن الصفيحة بـ ٤ آلاف أو حوالي ٢ غرام ذهب وكانوا يدفعون ثمنها قبل ١٩٧١ عشر غرامات.

أما عندما امتصت أمريكا المتصهينة بواسطة الأغنياء والأغبياء المليارات من الليرات السورية (التي كانت متوفرة بين أيدي معظم الشرائح الاجتماعية) أصبح الفلاح يضطر لبيع الصفيحة بألفي ليرة فقط، لأنه لم يجد من يدفع ٤٠٠٠ ليرة سورية. لأن المواطن الشريف والفقير، أصبح يشتري الزيت بالكيلو غرام الواحد أو بالكيلوين ، بدلاً من الصفيحة والصفحتين، من زيت الزيتون الصافي من النوع الأول. أما اليوم فكل الأنواع الرخيصة تقي بالعرض، من الأنواع الثالثة والرابعة ذات الحموضة العالية، أو الممزوجة بزيت نباتية رخيصة.

وكذلك حال العامل والمعلم الفني ، الذي يتقاضى أجرته بالليرات السورية، كورشات مصالح تصليح السيارات والعاملين بالبناء والخدمات

والمحلات التجارية، إنهم لا يجدون الزبائن إلا القلة من المواطنين المضطرين ، وممن يتوافر لديهم سيولة فائضة عن الحاجة، ليقوموا بهذه الأعمال الفنية أو ممن يتورطون بجمعيات تكبلهم طوال العام بديون لا طاقة لديهم بتحملها ولكن لا مناص عنها .

مثال : إن عشرات الآلاف من الشقق السكنية غير مكسوة، لعدم توافر السيولة بين أيدي أصحابها وقد بقيت هذه الشقق سنوات عديدة على العظم دون كسوة مما حرم عمال ومقاولي البناء من العمل، لعدم وجود السيولة المذكورة.

أما صاحب المتجر الذي يأمل أن يتقاضى قيمة بضائعه مع أرباحها القليلة، بالليرات السورية، فلا يجد من يقبل على شراء هذه البضائع، لذا ترى الأسواق والمحلات التجارية خالية من الزبائن، لأن السيولة النقدية من النقد والليرات السورية فُقدت من بين أيدي الشعب السوري.

فيلجأ التاجر الشريف والعامل والفلاح إلى أن يُخفّض من قيمة إنتاجه وبضاعته أو أجرته ويفقد التاجر الشريف أرباحه وأتاعبه، وربما جزءاً من تكاليف بضاعته، حتى يتمكن من تأمين بعض التزاماته، وأثمان بضائعه، فتنهار حياته وحياته أسرته المعيشية، ويظل يعيش في جو من البؤس والعوز والفقر، حتى يصل إلى درجة لا يستطيع معها الاستمرار في عمله السابق ، وكذلك العامل والفلاح.

فيلجأ التاجر والعامل والفلاح إلى تغيير مهنته، أملاً في الحصول على مستلزمات حياته المعاشية الضرورية، فلا يجد في هذا التغيير مبتغاه، وتصبح معيشة كل هؤلاء الشرائح دون درجة الفقر التي حددتها الأمم المتحدة عام ١٩٧١ للفرد الواحد في اليوم وهو ١ دولار ذهبي يعادل ١ غرام ذهب وقيمتها اليوم ٥٠٠٠ سنت .

من الأمراض الاجتماعية والنفسية الخطيرة جداً التي نشرها الصهاينة بين الأمم وساهمت معهم أنظمة الحكم من حيث تدري أو لا تدري في تكريسها والتي أفرزتها الحرب الاقتصادية الصهيونية على مجتمعاتنا ومجتمعات الشباب والمتقاعدين والعاطلين والشرفاء والكتّاب والنقاد والمفكرين والوطنيين في العالم مرض اليأس والقنوط والهم والحزن والضجر وكراهية العائلة والأصحاب الجبناء، وكراهية نظام الحكم وكل العاملين المفسدين والجبناء في النظام، وكراهية العلماء الساكتين عن الحق _ الساكت عن الحق شيطان أخرس كما قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحابه الأخيار _ ، وكراهية العاملين في القضاء والتربية والتعليم، وكذلك كراهية المسؤولين عن أمن الدولة الذين خانوا أمانة حماية أمن المواطن واهتموا بحماية أمن المفسدين، وكراهية كل مسؤول يهتم بأمر الأغنياء والمقربين والمفسدين ولا يهتم بأمر الشرفاء والفقراء المسؤول هو عنهم أمام الله يوم القيامة. ولكن لم تنتشر بكثافة هذه الأمراض النفسية المؤقتة أو شبه الدائمة عند الشباب والمذكورين أعلاه؟

قبل بداية هذه الحرب الاقتصادية الصهيونية القذرة، كان مخيماً على المجتمعات الإنسانية منذ عام ١٩٤٤ وحتى منتصف عام ١٩٧١ حالة الاستقرار الاقتصادي نتيجة شبه استقرار سعر صرف العملات الوطنية التي كانت جميعها مرتبطة بالذهب، وأيضاً نتيجة لثبوت سعر صرف الدولار الذهبي المرتبط بقيمة ثابتة من الذهب وعلى ٣٥ دولار للأونصة الذهبية، بعد أزمة الكساد العالمي التي افتعلها الصهاينة عام ١٩٢٩ ولغاية ١٩٤٤ كما أشرت إليها في كتابي الذهب والدولار في طبعاته الثلاث - طبعة ٢٠٠٦ وطبعة ٢٠٠٧ وطبعة ٢٠٠٩ - حيث كان كل العاملين من الشباب يتقاضى من عمله أجراً يكفل كفايته وكفاية أهله المعاشية، ويوفر من هذا الأجر بعضاً منه لتأمين مستقبله من دفع قسط لأرض أو بيت سيسكنه مع عروسه، أو يدخر من هذا الأجر لدفع مهر وتجهيز عرس وفرش بيت حيث كان أدنى أجر لا يقل عن ٣٨ غرام ذهب أو ١٣٥ ليرة سورية شهرياً. يعادل اليوم حوالي ٨٣٢٠٠ ل.س.

أما أن يتقاضى شاب ٥٠٠٠ ليرة سورية شهرياً بالدوام الواحد أي حوالي ٢ غرام ذهب يصرف نصفها على المواصلات، والنصف الباقي لا يكفي ثمناً لثلاث سندويشات يومياً فإنه والعاطل عن العمل الذي يطعمه أبواه سواء .

إن كلا الشابين ضحايا الحرب الصهيونية التي خططت لقتل طموحات الشباب، لجعلهم محبطين يائسين يهربون من أحلام اليقظة البناءة، إلى المجون والخلاعة وقتل الوقت والنفس والعقل والروح تقليداً للشباب الأمريكي والأوروبي الذين قهرتهم الصهيونية قبل عقود طويلة من الزمن عندما أبعدهم عن إنجيلهم وربهم ليسهل عليها اقتياد شعوبهم وحكوماتهم إلى الخضوع التام لسيطرتها.

ثم أحكمت الصهيونية سيطرتها على أميركا وأوروبا بعد نشوب حربها الاقتصادية على تلك الدول لتستخدم هذه الدول في إخضاع بقية الدول والشعوب بما فيها الحكومات العربية والإسلامية لإسرائيل والمخططات الصهيونية.

هل أصبح مفهوم قلب الحقائق علماً صهيونياً مسيطراً على المتعلمين وعلى العقول والقلوب؟ يكون فيه المسؤول المستبد والعالم المتزلف والغني من الحرام والفقير الساخط على ربه في مستوى واحد لا يفرق بينهم إلا اللقب الأجوف، ويجمع كل هؤلاء الجهل والخضوع للمستعمرين: الصهاينة - الشياطين - هوى النفس - المصلحة الذاتية الآنية - أنا وبعدي الطوفان - تصرفاتهم التي تفضحهم في أن الله وعبادته والاحلاص له سنة غير مؤكدة لافرض، غافلين أن الله تعالى أخبرهم في القرآن والإنجيل والتوراة ((ماخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)) سورة الذاريات ((ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ...)) سورة البينة

في ظل هذا العلم الخبيث: أصبحت الحقائق أكاذيب، والأكاذيب حقائق والمقدسات خرافات والخرافات مقدسات والاحتلال تحرير، والدفاع عن الوطن والدين ارهاق. وتقتيل الأطفال والنساء والشيوخ دفاعاً عن النفس والمدافعين عن الأرض متطرفين ارهابيين. والخيانة اعتدال، والخونة معتدلين. واسرائيل

صديقة ، والشقيقة ايران عدوة .

نستخلص : أن من أسلحة الصهاينة لاستعمار العالم : تسميم العلوم ، وفساد القضاء والأنظمة وقوانين القضاء عند ابعادها عن قوانين وشرائع السماء ، وقلب الحقائق ، وقتل الانسان من الداخل وسحقه وتجويعه ، ونشر البطالة بين الشباب ، وقضم أجور من يعمل منهم لاحتباطهم في أن يببنوا أسرة ويضموا زوجة فتنعس الفتيات ليفلت الشباب والفتيات من عقاب الأخلاق والدين . ويستخدم الصهاينة في ذلك أهم سلاحين : امتصاص السيولة النقدية وتخفيض القيمة الذهبية للأموال السائلة المتداولة ، وابعاد المسلمين والنصارى عن قرآنهم وانجيلهم في سلوكهم ومعاملاتهم . لأن الامتصاص الخبيث للسيولة النقدية وتخفيض القيمة الذهبية للأموال المتداولة ، تهلك صاحب المصنع وعماله معاً ، وصاحب المزرعة والمزارعين وصاحب الورشة والمهنيين ، لانخفاض القوة الشرائية (انخفاض السيولة والقيمة الذهبية)

وإذا أصر هؤلاء على الاستمرار في عملهم ، فما عليهم إلا أن يخفضوا أرباحهم وعدد وأجور عمالهم وخاصة عند هجوم البضائع والمصنوعات على دولهم من الدول ذات الأجور الرخيصة لعمالها المدعومين بالسكن الرخيص وبالمواد الغذائية الضرورية المدعومة . لقد دمرت هذه البضائع والمصنوعات الصينية المصانع الوطنية التي أغلقت أبوابها وسرّحت عمالها .

لقد عمد الصهاينة الى افتعال الفوضى الاقتصادية بعد عام ١٩٧١ للوصول بالبشرية الى الفوضى العارمة التي قلبت العلوم والحقائق والمفاهيم والأخلاق والقيم من علمانية الايمان الى علمانية الالحاد

وفي محاضرة للمغترب الدكتور سامي عاصمة الذي ألقاها في دمشق وعلق فيها على كلام القس ريتشارد ويليامسون الذي ورد في قناة الجزيرة منتصف شهر شباط عام ٢٠٠٩ وهو من الذين أنكروا وجود محرقة لستة ملايين يهودي أثناء الحرب العالمية في ألمانيا والذي قال ((إن الحرق تم ليهود ماتوا بوباء التيفوس المعدي)) ولا علاج للقضاء على البوباء إلا بإحراق الموتى المصابين .

ومما قاله الدكتور سامي في محاضراته ((إن التشكيك بوجود الخالق بل إنكار وجوده أصلاً ومناقشة هذا الموضوع بحرية تامة في ألمانيا دون أن يخشى الملحد ملاحقة أو عقاباً ، أما التشكيك بحصول مجزرة الهولوكوست وبعدهد ضحاياها فهو ممنوع إلى درجة التحريم والعقوبة عليه شديدة بحيث تشكل سيفاً مسلطاً يهوي على الرؤوس بلا رحمة ، لأن قدسية محرقة اليهود وقدسية رقم ٦ مليون تبقى فوق كل اعتبار)) لأن علم قلب الحقائق الصهيوني والعلمانية الملحدة المسيطران على الإعلام العالمي في أوروبا وأمريكا والعالم جعلتا شعوب العالم تعيش في ظل سيف الاستعمار الصهيوني المسيطر على الاقتصاد العالمي والمهيمن على أغلب الأنظمة السياسية العالمية .

البنوك الربوية والبورصات المالية

ودورها في تخريب الاقتصاد العالمي في ظل الانترنت

مقدمة : في كتاب البورصة المعولمة غول العصر الذي أتحفنا به أستاذ الاقتصاد السياسي المغترب الدكتور سامي عصاصة مبينا فيه الأعياب البورصات قال : ((إن الهدف من هذا الكتاب هو إلقاء الأضواء على جوانب خطيرة من بورصة مفتوحة عالميا ، وأنه يصدر في وقت حساس يمس بشكل عام جميع دول العالم الثالث ويهدد بشكل خاص اقتصاد دول الخليج العربي التي تعيش اليوم فترة من أخطر مراحل تاريخها الاقتصادي ، فسوق البورصة ثائر كالبركان الهائج والأغنياء يتهافتون بالعشرات والمئات على شراء الأسهم تماما كما يتهافت على شرائها الألوفا وعشرات الألوفا من الصغار ، وتؤججها المصارف التي تمنح قروضا بالفائدة الربوية ليشترى بها زبائنها أسهما . وكم من رجل باع مصاغ زوجته ليشترى بها أسهما ، وكم من رجل أقنع ذويه بشراء أسهم التي ستذوب كقطعة ثلج في شمس البادية عندما يحين الأوان .

وندرك الخطر الكبير عندما نستنتج أن أسعار الأسهم المنتشرة عالميا لا تخضع لقانون العرض والطلب وإنما تصنع صنعا (بأيد صهيونية تحتال لامتناص أكبر كمية ممكنة من أموال المساهمين) مبينا أن قمار أو مضاربات البورصة المفتوحة أسوأ بكثير من ألعاب القمار على موائد البوكر والروليت ولعبة القمار سلوت ماشين .

وقد ذكرنا ما حدث لسوق المناخ للأوراق المالية في الكويت (عام ١٩٨٦) من افتعال لطرق الغش والخداع لرفع أسعار الأسهم وتوريث الناس بطرق خبيثة لشراء هذه الأسهم ، ثم حدوث الانهيار الكبير الذي أصاب معظم طبقات المجتمع الكويتي التي انخرطت في المضاربات حيث بلغت الخسائر حوالي تسعين مليار دولار وزلزلت مكانة العديد من الأسماء الكبيرة هناك لولا تدخل القيادة الحكيمة المنقذة ، لمنع خراب بيوت ألمع الأسماء المرموقة هناك .

ويقول في كتابه : إن نوادي القمار (قد نشرت الأعداد الكبيرة من آلات القمار المسماة سلوت ماشين في كل مكان حتى في المراحض العامة حيث يضع اللاعب قطعة من النقود أو رقاقة شيبس بنصف دولار) تركز إلى حد كبير على سحب مبالغ تبدو تافهة من جيوب ملايين البسطاء من الناس لتوضع في جيوب أصحاب نوادي القمار . كذلك هي البورصة المعولمة ، فملايين المقامرین الصغار المشترين للأسهم هم الذين يملؤون جيوب (الأثرياء اليهود) .

في البورصة وفي كل عملية بيع أو شراء للأسهم يدفع العميل نسبة بسيطة للسمسار أو البنك وفي هذا تبدو عمولة البنك ومكافآت الوسيط والرسوم بسيطة زهيدة لا تؤثر على المشتري أو البائع ولكننا لو وضعنا في الحسابان مليارات

عمليات البيع والشراء التي يجري تبادلها يوميا في بيوتات البورصات نستطيع أن نتصور كم هي ضخامة الأرقام التي يجنيها السماسرة والبنوك من مثل هذه العمليات (٤٠ دولار عن كل عملية بيع وشراء بدل النسبة المئوية البسيطة ، فتخيل مئات المليارات التي تصب يوميا في جيوب السماسرة).

ويقول في كتابه : أليس المساهمون الصغار الذين يعيشون على الفئات هم الذين يشكلون النسبة الكبيرة من مالكي أسهم معظم الشركات المساهمة وهم أيضا آخر من يعلم بما يحصل في دهاليز إدارة البورصات ومجالس إدارة الشركات ؟ أليست استثمارات العملاء الصغار ومدخراتهم رهينة بيد الآخرين؟ أليسوا هم الضحايا؟

سلاح الصهاينة لتدمير اقتصاديات دول العالم الثالث هو المكر والخديعة للمقترضين وبقية الشعب ، ومايثبت ذلك ماورد في الصفحة ٣٩ من الكتاب : في ١٣ أيار ١٩٩٧ أسس (اليهوديان الصهيونان) جورس سورس مع مؤسسة جولد مان ماكس صندوقا يشتمل على عدة مليارات من الدولارات لمنح رجال الأعمال وشركات دول جنوب شرقي آسيا قروضا سخية جدا لاستثمارها في أعمال الإعمار والبناء والتصنيع والسياحة ، ونهض النشاط الاقتصادي نهضة مثالية رائدة واعدة . ولكن قبل استكمال الأنشطة الاقتصادية طريقتها لتبلغ مستوى العطاء والقدرة على التسديد ، ظهرت دراسات وراجت إشاعات في الولايات المتحدة ثم في أنحاء العالم . استنادا لما ينشر في أميركا ، سحقت ثقة الممولين الأجانب بالاقتصاد في جنوب شرقي آسيا فانهارت الأسعار والعملة وتوقف النمو ، ولم يعد الأشخاص والشركات التي اقترضت من المراجع الأجنبية يحصلون على ما كان متفق عليه بحجة زوال الثقة .

وتفاديا لتعاطم آثار الكارثة على الشعوب وقعت حكومات الدول المتأذية اتفاقات مجحفة لتسديد كامل التعويضات للصندوق الصهيوني ، وأصبحت الحكومات مسؤولة عن توفير ماتم تقديره بثلاثين مليار دولار (ودفعها الفقراء من لقمة عيشهم عندما انخفضت القيمة الذهبية والشرائية لعملاتهم وأجورهم ودخلهم ٣٥% خلال ثلاثة أشهر)

وفي الصفحة ٤٤ من الكتاب المذكور نقرأ مايلي (من يؤثر على إصدار عملة الدولار ؟ إن السياسة النقدية والمالية في الولايات المتحدة والتي من ضمنها إصدار النقد تتخذ بإرادة قطاع خاص صهيوني وليس بالضرورة من قبل حكومة البلاد)

لذا نقول إن أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩-١٩٣١ كانت مفتعلة(من قبل هذا القطاع الخاص أي من قبل البنك الفيدرالي فيدرل ريسيرف في نيويورك وفروعه ١١ التي يمتلكها اليهود الاشكيناز) لإخراج الدولار الذهبي ذو القيمة الثابتة من الذهب والمدعوم بالذهب اليهودي وباتفاقية بريتون وودز التي صدرت عام ١٩٤٤ وحددت سعر الأونصة بـ ٣٥ دولار فقط ليكتسح اليهود بهذا الدولار عملات العالم المتأرجحة القيمة الذهبية والتي كان رصيدها كاملا من

الذهب آنذاك لأن العالم كان ولازال يتطلع إلى ضرورة وجود عملة ورقية عالمية ذات قيمة ثابتة غير مذبذبة أو متقلبة وقد كان الدولار الذهبي القديم يحمل هذا الحلم العالمي منذ عام ١٩٤٤ ولغاية ١٩٧١ عندها دخل إلى البنوك المركزية لدول العالم رصيذا لعملاتها جنبا إلى جنب مع الذهب وإلى الحسابات المصرفية للمؤسسات الخاصة والعامة ومدخرات الأفراد الكبار والصغار معاً .

وفي ١٥ آب ١٩٧١ أجبرت مجموعة بنك فيدرل رسيرف الصهيونية الرئيس نيكسون على إلغاء اتفاقية بريتون وودز وسحب الدعم اليهودي الذهبي عن الدولار القديم وشن الصهاينة الحرب الاقتصادية عن طريق البنوك الربوية والبورصات ضد شعوب وفقراء العالم بأسلحة الربا والقمار والضغط والإرهاب الأمريكي للوصول الى أزمة كساد عالمية أخرى تبدأ من الربع الأخير لعام ٢٠٠٨ بامتصاص ترليونات الدولارات الورقية المزيفة التي طبعتها المؤسسات الصهيونية الأمريكية بلا رصيذ ذهبي بعد أن امتصت بها ذهب العالم لترميها إلى المحارق تمهيدا لإصدار الشيكال اليهودي الذهبي ذو القيمة الثابتة من الذهب بعد أن أصبح للصهاينة كياناً خاصاً بهم في فلسطين ، بعد أن فككوا ارتباط غالبية المسلمين والنصارى بقرآنهم وإنجيلهم عندما جعلوا الربا والقمار المحرمان بينهم من الله تعالى حلالاً طيباً تمارسها الحكومات ومؤسساتها والشركات والأفراد على السواء بعد أن أغرقوا الفقراء بالديون والضرائب والغرامات الربوية ، ونشروا بينهم علمانية الإلحاد وأبعدوهم عن علمانية الإيمان التي يحث عليها القرآن والإنجيل . ويقول الدكتور سامي عصاصة في كتابه : ((وسنلقي الضوء على الرؤوس الصهيونية منذ تأسيس بنك فيدرل رسيرف عام ١٩١٣ في نيويورك الذي يُصدرُ الدولارات ويضع سياسة السوق المفتوح والتدخل في سوق العملات لأنه بمثابة سلطة تشريع القرارات المالية والنقدية والباقون من المؤسسات المالية عليهم مهمة التنفيذ .

وسنمر بالحقبة التي ترأس فيها آلان جرينسبان مجموعة البنوك الفيدرالية و١٢ ومجلس الحكام ولجنة الفومك الصهيوني الذي استمر على رأس هذه المؤسسات المالية عشرين عاما والتي كانت مكانته هي الوحيدة الثابتة في بنیان السياسة الأمريكية، أفلا يدل ذلك على أن السياسة العليا للولايات المتحدة الأمريكية هي الثابتة بينما رؤساء الجمهورية مجرد أدوات؟!

ألا يشير ذلك إلى أن الرئيس ملزم بتنفيذ سياسة تقررها هيئة تحركه ؟ هل قتل الرئيس جون كيندي لأنه حاول العبث بهذه المعادلة ليستقل بأخذ القرارات ؟ أليس هناك مركز قوة غير مرئية أقوى من أن تتأثر مصالحه بتغيير رئيس الجمهورية ؟ ترى هل يعين رئيس الجمهورية جرينسبان (الصهيوني) في هذه الوظيفة؟ أم أن مركز القوة التي استتبنت جرينسبان هو الذي يحدد رؤساء الجمهورية ؟

إن القرارات التي يتم اتخاذها في الدائرة التي يؤثر فيها جرينسبان هي المفتاح الحقيقي للسياسة التي تطبقها الولايات المتحدة والتي تعيث الفساد في

عالم اليوم وما نرى آثاره في كل يوم .

إن جرينسبان يدير الفومك كما يدير مجلس الحكام من منطلق مصالح الطبقة التي هو جزء من مكوناتها وهي تسعى إلى تركيز هيمنتها على حكومات وشعوب العالم أجمع ، وإنما تبدأ من هيمنتها على الشعب الأمريكي نفسه فهي تستطيع أن تضرم حرباً تؤذي كل الشعب الأمريكي من أجل تحقيق المكاسب الخيالية. (انتهت المقدمة)

قبل استقلال البلدان العربية والإسلامية من براثن الاستعمار الغربي العلماني الإلحادي. زرع هذا المستعمر بذرة خبيثة ، كانت نواة للبنوك الربوية في هذه البلدان، وقد تقاعس آنذاك، علماء الدين والمتتورون من المتعلمين ، الذين درسوا في البلاد الغربية ، عن دراسة المستقبل الاقتصادي للأمة العربية والإسلامية ، وقراءته بعين البصيرة لاستخلاص حاجة شعوبهم إلى البنوك الإسلامية ، التي تقوم على مبدأ المشاركة الحلال بين البنك صاحب المشاريع والمودع والمستثمر ، في مشاريع تعود بالنفع على الطرفين وعلى الأمة ، في شركات تجارية ومشاريع صناعية وزراعية وصناعية وزراعية مشتركة، كزراعة القطن والمنسوجات، ومشاريع زراعية حيوانية صناعية، كصناعة الأغذية والأقمشة الصوفية والصناعات الثقيلة وغيرها.

فبدلاً من محاربة البنوك الربوية من قبل علماء الدين والمتقنين والأغنياء (وإقناع الحكام بأن الربا الذي حاربه الله في كتبه المقدسة القرآن والإنجيل والتوراة. وكرسته البنوك الربوية يجب أن يحارب ، وأن تُستبدل بالبنوك الربوية بنوك إسلامية ، لأن عمل البنوك الإسلامية المبني على المشاركة وليس على المراباة هو ما ينفع البلاد والعباد) أبقى هؤلاء تلك البنوك الربوية التي اتسعت شيئاً فشيئاً حتى التهمت البورصات واستغل من أوجدها بين العرب والمسلمين ، غفلة المسلمين والمسيحيين عن خطورة الفكر الربوي اليهودي على مجتمعاتنا وحياتنا المعاشية، هذه الخطورة التي حذرنا منها الله ورسوله.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ^(٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة].

وقال رسول الله ﷺ في الربا: "الذي هو أكبر المعاصي التي حرمها الله" «الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من أن ينكح الرجل أمه».

إن توقع النتائج المدمرة التي ألحقتها النظريات الاقتصادية الربوية، التي ابتدعها الصهاينة ونشروها في المجتمعات البشرية، هو من اختصاص أهل العلم والاقتصاد المؤهلين الذين عليهم أن يميزوا بين الحق والباطل، ويدلوا بها إلى أهل الحكم ، ليضعوهم أمام مسؤولياتهم أمام الله وشعبهم، فهل سيتدارك كل هؤلاء ولو متأخرين، الحرب الاقتصادية الربوية ويجابهنها ، غير أبهين بالمجرمين الصهاينة وأذناهم الأمريكان ؟

إن مثل هذه التوقعات المدعّمة بالتحريم الإلهي للربا، في القرآن والإنجيل، هو فرض عين على جميع هؤلاء العلماء والمثقفين. وإن العمل في نشر هذه التوقعات وإذاعتها يعتبر من أعظم الجهاد. ولو أن جهادهم هذا قادهم إلى الشهادة التي يتمناها كل مؤمن صادق، لأنها شهادة في سبيل الله، ومساهمة عظيمة من الشهيد في إنقاذ مليارات الفقراء، الذين دمر الربا والقمار حياتهم المعاشية والاجتماعية، بعد أربعة عقود من نشوب الحرب الاقتصادية الربوية.

لذلك فإن الإثم الذي ارتكبه علماء الدين والاقتصاد ورجال الحكم من مسلمين ومسيحيين كان كبيراً، وسكوتهم بادعاء الجهل أو الخوف أكبر، (إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أكبر)، لأن الفائدة المرجوة من العلم والثقافة، هو إدراك الخطر قبل وقوعه، وإلا فما فائدة هذه الشهادات والاختصاصات العالية، إن لم تدفع عن مجتمعاتهم وشعوبهم الشرور قبل وقوعها، وكذلك إن لم تأت بالخير لكافة شعوب الأرض؟ وكيف بهم أن يقعوا في جحيم هذه الحرب الاقتصادية، وكل المصلين يرددون سورة الفاتحة في كل صلاة؟ فهل أصبح عامة المسلمين وخاصتهم في عماية وهم يرددون هذه السورة العظيمة من القرآن الكريم أم على قلوب أفعالها؟! وإن سورة الكافرون، حجة على المسلمين الذين يتولون الكافرين من أهل الكتاب ولا يتواصلون فقط مع المؤمنين منهم لأن المؤمنين منهم هم أخوتهم في الإيمان «إنما المؤمنون إخوة»

إن تجرد العلم من الإيمان، يصبح علماً ناقصاً أعرجاً أعمى، كما قال الفيلسوف انيشتاين: "العلم بلا إيمان يمشي مشية الأعرج. والإيمان بلا علم يتلمس تلمس الأعمى".

وإذا لم تؤد هذه الشهادات العالية دورها في المجتمع والدولة تصبح هذه الشهادة العالية عبئاً على صاحبها. لأنه يكون قد سعى إليها رياءً ونفاقاً، حتى يقال عنه عالم أو دكتور. فقد بشرهم رسول الله ﷺ: «توقد جهنم بثلاث: بعالم ومنفق ومجاهد...» وهو كل من تعلم وأنفق وجاهد، رياءً ونفاقاً ليقال عنه عالم وكريم وبطل، وقد قيل فأخذ نصيبه في الدنيا، أما حظه في الآخرة: فهو دخول في جهنم، إما لإقامة دائمة أو مؤقتة، والله أعلم. أما علاجهم في الدنيا (للخلاص من الرياء والنفاق) فهو الإخلاص لله وحده، ورفع الأذى والضرر عن جميع الناس. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٦٢) لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾ [الأنعام].

لو تم انصهار العلم بالإيمان لخرج علماء ومثقفون مؤمنون، ولتوصل هؤلاء: إلى قناعة تامة تصب في مصلحة الغالبية من البشر، إلى أن الربا والقمار والمعاملات الربوية في الاقتصاد، هو دمار لحياة الشعوب، يجب تحريمه، وتعريه كل أشكاله المغلفة بالأكاذيب ككلمة الفائدة تجارة الهامش و...، ويصبح هذا التحريم ركناً من أركان حياتهم وأفكارهم ومعتقدهم، ولتثبتوه في عقول عامة الناس وخاصتهم، ليفوتوا على الصهيونية خططها المدمرة للشعوب. فلم لم يتحقق ذلك!!؟!!

والواجب المحتم على المؤمنين بالقرآن والإنجيل وما جاء فيهما من تحريم الربا والقمار محاربة النظريات الاقتصادية الربوية الصهيونية بكل الوسائل العلمية الحديثة ، وعلى رأسها الانترنت وشبكات الكمبيوتر العالمية المتصلة بالأقمار الصناعية حول الكرة الأرضية ، لبث بيانات مناهضة للمخططات الصهيونية، وإعادة التعامل بالذهب الأصفر في البيع والشراء، وإيجاد بنوك إسلامية، تودع وتشارك بالذهب ، ويسحب منها الذهب وتُصدّر شيكات بالذهب*. وتدعو هذه الهيئة المؤمنة: رجال الحكم والحكومات : إلى إعادة الاحتياطي الذهبي الكامل لعملاتها الورقية الجديدة واستبدال كل ما لدى الدولة وأفرادها، من دولارات مزيفة بذهب خالص. علماً بأن كثير من البنوك لا تعطي لعملائها دولارات ورقية لأن دولاراتها انصبت في خزان الصهانية بعد الأزمات المالية الأخيرة. وكتفت هذه البنوك بتداول الدولارات الرقمية الالكترونية فقط بين عملائها.

و عندما تعود العملات الورقية إلى الارتباط بقيمة ثابتة من الذهب لكل دول العالم ، في رابطة ثابتة بين الذهب والعملية المحلية، في عقود الشراء والبيع والتعامل التجاري، بقيمتها من الذهب وما يعادل هذه القيمة من الليرات السورية ، حفاظاً للقيمة الشرائية العادلة، لأية مادة أو سلعة أو نمة دين أو مهر... بينعد المتعاقدان بهذه الرابطة عن ظلم بعضهما البعض .

وهذا الواجب كما هو واجب على الهيئة المؤمنة، من العلماء ورجال الحكم والاقتصاد، فهو مفروض على جهابذة العرب، من المسلمين والمسيحيين الذين برعوا في استخدام الانترنت أكثر مما برع به الصهانية وأتباعهم، الذين استخدموها في نشر الربا والقمار، الذي أفرز الفقر والفساد. حيث كان الانترنت وشبكات الكمبيوتر أهم الأسلحة الفتاكة ، التي فتكت خلال العقود الثلاثة الماضية بمليارات الفقراء في العالم، عندما استخدمتها البورصات المالية في تمرير الحرب الاقتصادية الربوية بسرعة مجنونة .

أما أن ينشغل محترفو استخدام الانترنت، ومحترفو الدخول على شبكات الكمبيوتر العالمية، في العمليات اللصوصية والسطو على الحسابات الرقمية، التي يملكها الأغنياء الأغنياء من غير اليهود، (الذين تركوا الذهب لليهود). واعتبروا هذا السطو مباحاً لهم، معتبرين أن هذه السرقات تتم من حسابات لصوص أفقروا شعوبهم، وأغتنوا على حسابها، مُضللين من مقولة شاذة (السارق من السارق كالوارث من أبيه). فهل ينتهي هؤلاء ويعودون إلى الله؟

إن محترفو استخدام الانترنت ، ومحترفو الدخول إلى شبكات الكمبيوتر العالمية من المسلمين والمسيحيين من المؤمنين بالله، هم اليوم المجاهدون المسلحون بأهم أسلحة العصر الحديث. عليهم أن يجندوا أنفسهم وإيمانهم وخبراتهم، للدخول إلى جميع مواقع الانترنت في كل دول العالم، وبكل اللغات

* رأي المؤلف الشريف المظلوم : لتأمين احتياطي جديد لليرة السورية من الذهب : انظر : الصفحة ١٦٥ - ١٦٦ .

العالمية، لتعريف العالم حكمة التحريم الإلهي للربا والقمار، التي وردت في كل شرائع السماء والقرآن والإنجيل: بأن الربا والقمار هما من سببا تدمير القيمة الشرائية للعملة الورقية العالمية، هذا التدمير الذي سبب تحطيم الكفاية المعاشية لكل شعوب الدول الفقيرة وفقراء الدول الغنية.

وعلى هؤلاء المحترفين المؤمنين: كشف المخططات الصهيونية ونظرياتها الاقتصادية المدمرة، التي اعتمدت إباحة الربا والقمار اللذان ولدا ويولدان الفقر والفساد. وقد شجعت هذه المخططات ولا زالت تشجع على نشر المخدرات والإباحية الجنسية، وتخريب عقول الجنسين من الرجال والنساء والشباب والفتيات، في أنحاء المعمورة (هؤلاء الشباب الذين هم أمل المستقبل لشعوبهم) ، لتصبح شعوب العالم كلها كما هي حكوماتها عبيداً مسلوبى الإرادة.

إن امتلاك الذهب وادخاره غريزة في نفس كل يهودي في العالم، ولا يطمئن قلب اليهودي وعقله إلى أية عملة ورقية نقدية ، منذ أن اخترع الإنسان العملات الورقية (وجعل ما يقابل قيمتها ذهباً، لتسهيل المعاملات التجارية والبيع والشراء بين الناس ، بدلاً من تداول الذهب الذي كان سائداً بين الناس منذ آلاف السنين). إذن فكيف سيكون لليهودي ثقة في عملات ورقية لا رصيد ذهبي لها؟! كما هي العملات الورقية والدولار الآن. لن يحتفظ أو يدخر أي يهودي في العالم بأية ورقة نقدية، أو رقم حسابي في بنك، من دولار أو أية عملة ورقية ؛ لأنه لا يثق إلا بالذهب!!!.

فأين هم الأغنياء الأغبياء من مسلمين ومسيحيين الذين يملكون ورقاً ملوناً، بلا أرصدة أو احتياطي ذهبي له. أو رقماً وهمياً في بنك أو بورصة. إن هؤلاء يقلدون أسيادهم اليهود في كل شيء فلم لا يقلدوهم اليوم، ويتعاملون بالذهب؟ ويفقدوا ثقتهم بالورق النقدي (كما انعدمت ثقة اليهود بالنقد الورقي الذي لا قيمة له) أو بالأرقام الوهمية في حساباتهم المصرفية المُعرضة في كل لحظة إلى الدمار والفناء حسب مصالح اللوبي الصهيوني الخبيث! إن اليهود لا يطبقون نظرياتهم! فكيف بالمسلمين والمسيحيين يتقون بنظريات اقتصادية يهودية فاسدة؟

وستستمر المخططات الصهيونية تملّي بنظرياتها الاقتصادية الربوية المضللة، على علماء الاقتصاد والجامعات ومراكز البحوث العالمية، من أجل تحقيق حلم اليهود بإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية التي تحكم العالم. لأن تلمودهم الذي اخترعه أحبارهم بدلاً عن التوراة، صور لهم أن من يمتلك ذهب الأرض سيحكم العالم. ومع استمرار الاختراعات في التلمود، واكتشاف البترول الذي أصبح مع مشتقاته البتروكيميائية عماداً للصناعة. ومشتقاته أساساً في التقدم التكنولوجي. صار حلم اليهود: من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط، سيحكم العالم. ومع تطور الأسلحة الفتاكة الذرية والنووية والبيولوجية، توسع حلمهم (الذي لن يتحقق بإذن الله) ليصبح : بأن من يمتلك الذهب ويتحكم بمنابع النفط ويمتلك الردع النووي سيحكم العالم.

إنهم يسعون بكل قواهم وخبثهم وسطوتهم لتحقيق حلمهم. فهل سيصلون

إلى تحقيقه؟ بعون الله ومشينته سيحطم المؤمنون الأحرار حلمهم ومخططاتهم. وسيُدفن حلمهم في قبورهم ، عندما يتحقق وعد الله فيهم الذي ورد في التوراة والإنجيل والقرآن، عندما يقول الحجر والشجر: يا مؤمن: ورائي يهودي، تعال فاقتله.
 إن من يقرأ القرآن الكريم ويتمعن في الآيات الكثيرة التي تخص اليهود، ويقرأ التوراة والتلمود يكتشف ما تضره عقولهم وقلوبهم لغير اليهود من حقدٍ دفين.
 حيث يسعون ويتمنون: أن يخرج المسلمون والنصارى عن دينهم ، ليتمكنوا منهم كما تمكنوا عندما غمسونهم في الربا والقمار ، ودمروا بهما حياة كل الناس .

وقال الله تعالى في ذلك: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِئْتَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتِطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ قَبِئَتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة]

وتقرأ أخي المؤمن في سورة المائدة من الآية ٤١ - ٨٢ عن مسار عتهم في الإثم والعدوان، وأكلهم الربا. حيث يقول الله تعالى: ﴿ وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ ﴾.
 يراودني سؤال يجب أن يراود فكر كل حاكم ، وفكر كل حر وشريف ، غنياً كان أو فقيراً، مسلماً أو مسيحياً، (وأي شخص غير يهودي) وهو: ماذا يملك الأغنياء من غير اليهود، مسلمين ومسيحيين وغيرهم !!؟؟ (بعد أن اقتقدوا من بين أيديهم الذهب واقتنصه اليهود).

سؤال عندما سيصل إليهم ويطرق قلوبهم وعقولهم. سيورث لهم القلق، ويحفر في قلوبهم الأسى والألم والفرع، وجوابه واحد لا ثاني له: لا يملكون شيئاً من مال حقيقي ، إلا حسابات رقمية فقط، ومليارات من أرقام وهمية (لا هي ذهب ولا فضة، ودفاتر شيكات بلا رصيد حقيقي لها، بل رصيدها في ضمانات الصهاينة، الذين لا ضمير لهم ولا ذمة. بل بلعبة قذرة منهم كالتي يلعبونها وينفذونها منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ٢٠١١، يصبح كل ما يملك هؤلاء الأغنياء من مال صفر أمامه أصفار...).

إن مجموع أرقام الحسابات الدولارانية التي يملكها أغنياء العالم من غير اليهود، هي أضعاف ما طبع من دولارات مزيفة لا رصيد ذهبي لها ، ولو حاول هؤلاء الأغنياء الاستمرار ما يملكونه، من أرقام في بنوك العالم على شكل دولارات ورقية، فلن يحصلوا عليها*، (لأنها مدفونة في إسرائيل لحرقها

* - لأن الصهاينة قاموا بامتصاص مليارات وتربليونات الدولارات من البنوك والبنوك المركزية للدول ، والتي اختزنتها لدعم عملاتها بدل الذهب ، عندما افتعلوا نهاية ٢٠٠٨ أزمة تخسير للبنوك العقارية الأمريكية ، وصادروا بيوت الفقراء الذين لم يسددوا أقساط القروض وفوائدها الربوية ؛ نتيجة زيادة البطالة والفقير ؛ فانخفضت أسعار العقارات مما حذى بالرئيس الأمريكي الجديد " باراك أوباما : بضخ مئات المليارات من =

عند خروج الشيكال الذهبي والتي كان بعضها في خزائن وبنوك أكثر دول العالم ، التي جعلتها رصيذاً لعملتها، بهدف إعطائها استقراراً وثباتاً، بدل الذهب الذي كان يعطيها هذا الاستقرار والثبات، أي استبدلت هذه الدول رصيذاً لعملتها الثمين الذهب بالغت الدولار، فأى غياب وصلت إليه هذه الدول؟) رغم إنه رقم الكتروني أو من ورق ملون لا قيمة حقيقية له (إلا إذا انتظرنا المطابع الأمريكية ومطابخ أو مصانع الورق ، لطبخ ورق عملة من فضلات النبات والإنسان والحيوان) وإذا خافوا الانتظار، وسعوا إلى تحويل هذه الأرقام إلى ذهب، فسيرتفع سعر الذهب عشرات الأضعاف، وتصبح حسابات هؤلاء الأغنياء الأغنياء أصفارا، وأوهاماً، وستضطرب حياة البشر وكل البشر. وتضطرب عندئذ التعاملات التجارية (إلا لمن بقي لديه ذهب أو فضة). وستعود البشرية رغماً عنها، إلى عمليات التبادل البدائية التي كانت سائدة من آلاف السنين. وذلك لتصريف السلع والمنتجات. وسيتم اكتساح بشري لمناطق الكلاً والطاقة والماء عند الإعلان عن وفاة الدولار وفقدان التريلونات ومليارات الدولارات قيمتها والتوقف عن التعامل الدولي به.

أما العملات الورقية لبقية دول العالم ، والتي أصبحت بلا رصيذ ذهبي، فلن تقدر حكومات تلك الدول على إنتاج عملاتها، كما تصنع أمريكا التي تطبع الدولار بلا رقيب ولا اعتبار لقوتها الاقتصادية التصديرية ؛ لأن الاستيراد عندها أصبح ضعف التصدير ، لأن أمريكا وبنكها الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تقف لحكومات العالم بالمرصاد ، ولن تسمح لغيرها ما تبيحه لنفسها لأنه لن يكون في صالح أمريكا المتصهينة ، أن تنتج الدول عملاتها وفق هوى حكامها وحكوماتها. بل يجب أن تكون مراقبة البنك الدولي محكمة ودقيقة ، ليسهل على أمريكا التحكم بكل دولة على حدة، من خلال التحكم بعملتها، والتلاعب بمقدراتها واقتصادها من خلال معرفتها بالكميات المطبوعة ، ليسهل تلاعب الصهيونية وأمريكا بمقدرات واقتصاديات تلك الدول.

الدولارات لفك الأزمة ، وساهمت معه حكومات العالم وأمراء النفط العرب ، في ضخ مئات المليارات كذلك ؛ فامتصها الصهاينة أيضاً واختزنوها في إسرائيل .

وتستمر الأزمة لتصبح في عام ٢٠٠٩ أزمة كساد عالمية شبيهة بأزمة كساد عام ١٩٢٩ ، التي أخرج الصهاينة في نهايتها الدولار الذهبي عام ١٩٤٤ مدعومة بالذهب اليهودي . فهل سيعيد الصهاينة الكرة ليخرجوا للعالم الشيكال اليهودي الذهبي ؟ أم أن الله تعالى سيحقق وعده الحق فيهم وينطق الحجر والشجر ليقول : يا عبد الله يا مؤمن ورائي يهودي تعال فاقتله ؟ .

تلاعب الصهاينة والأمريكان بعملات الدول الصناعية والغنية والفقيرة

أما عن تلاعب الولايات المتحدة الأمريكية المتصهينة بمقدرات دول العالم، بعد أن أصبح الدولار المزيف الجديد سيد العملات، بعد طغيان الربا والقمار والمضاربات الربوية المحرمة المدمرة لحياة الشعوب. فحدث ولا حرج ومن هذا التلاعب :

١- تلاعب الصهاينة في أمريكا بعملات الدول الصناعية الغنية وقدراتها الاقتصادية.

٢- تلاعب الصهاينة في أمريكا بعملات الدول الفقيرة والاشتراكية والعربية والإسلامية.

أولاً: تلاعب أمريكا وأسيادها الصهاينة بمقدرات وعملات الدول الغنية:

تفتق العقل اليهودي الخبيث عن:

أ- إلغاء معاهدة بريتون وودز (ونسف الرباط الذي كان بين الدولار القديم والذهب) ، لتحرير الدولار من عقاله الذهبي الذي ربط الدولار بقيمة ثابتة من الذهب ٣٥ دولار للأونصة الذهبية .

ب- من إيجاد احتياطي مناسب، يكون بديلاً عن الرصيد الذهبي للدولار المزيف الجديد، الذي سيولد بلا رصيد أو احتياطي ذهبي. فكان البديل المناسب عن الذهب، هو إبرام عقود خيالية مع شركات ومصانع الدول الغنية، وبالدولار الأمريكي تحديداً، وإجبار الدول العربية على بيع نفطها إلى جميع دول العالم بالدولار الرقمي الذي لا قيمة حقيقية له. وتحويله إلى حسابات الدول النفطية في أمريكا.

ج- إجبار الدول الغنية على دعم الدولار الجديد، وقبوله عملة مزيفة بلا رصيد حقيقي لها، خوفاً على المستثمرين بالدولار وشركاتها ومصانعها واقتصادها من الانهيار، ولو أصرت تلك الشركات: على قيمة العقود بالذهب . لما كان هناك عقود خبيثة ، ولاحتفظت الإدارة الأمريكية بمعاهدة بريتون وودز، ولبقيت الكفاية المعاشية مهيمنة على شعوب العالم، ولأحبطت المخططات الصهيونية. ولكن هيهات لهذه العقول العلمانية المضللة أن تدرك ما يجول في العقول الصهيونية التي تدرك تماماً كيف تستولي بالربا والقمار على ذهب العالم ولكن كما ذكرت ، نجحت الصهيونية وأنشبت حربها الاقتصادية ، عندما غفل المسلمون والنصارى عن دينهم. عندها دمر اليهود اقتصاد العالم!!.

إن علماء الاقتصاد الذين نهلوا علم الاقتصاد السياسي الصهيوني من أساتذتهم الصهاينة، في كل من الدول العربية والإسلامية والصين وأوروبا واليابان، إما مغفلون أو متصهينون أو عملاء يهود ، أو جنباء مستسلمون للصهاينة، لأنه كان واجباً عليهم، أن يكونوا سداً منيعاً (ضد المخططات الصهيونية والحرب الاقتصادية)، حماية لهم ولشعوبهم وشعوب العالم، من الدمار الاقتصادي الناتج عن نسف ارتباط الدولار

والعملات الورقية برصيدها الذهبي .

لقد جر التخازل العربي والأوروبي والياباني المذكور للاقتصاديين، الحكومات العربية الأوروبية واليابانية إلى الانصياع الكامل للمخططات الصهيونية، عندما أجبرت هذه الحكومات على دعم الدولار (من الانهيار المحتوم كما هو مخطط له صهيونياً) ، حماية لشركاتها المتورطة بالعقود والصفقات التجارية الخيالية، التي أبرمتها مع الشركات الأمريكية الصهيونية. لأن الانهيار الكامل للدولار (كما كان يجب أن يكون) سيلحق الإفلاس الكامل بتلك الشركات والمساهمين فيها. ولكن كما ذكرت لو انهيار الدولار لكان خيراً للبشرية، بما فيها أوروبا واليابان وجميع شرفاء وفقراء العالم. لأنه لن يكون أمام أمريكا إلا خياران فقط:

إما الدمار للاقتصاد الأمريكي ولأمريكا وشعبها ، أو العودة السريعة للتمسك بمعاهدة بريتون وودز، والثورة ضد المخططات الصهيونية، والاستيلاء على الذهب اليهودي الذي نهبه الصهاينة بعد أن عرضوا أمريكا والدولار للدمار والعالم للخراب، عندها ستكتسب أمريكا احترام العالم وشعوبه.

وفي مقالة عن الصين والعرب، والنفط والدولار

كتب الأستاذ نصر شمالي : (كلنا شركاء) ٢٠١٠/٢/٢٣

((على الرغم من استمرار الأزمة المالية/ الاقتصادية الأميركية، بل تفاقمها في الحقيقة، حيث تزيد المديونية الأميركية على ٨٠ في المائة من مدخرات العالم كله، وعلى الرغم من الحاجة الأميركية الماسة للتعاون والتنسيق مع بكين، التي تشكل العلاقات الإيجابية معها بالذات أحد أهم صمامات الأمان للاقتصاد الأميركي وأهم عوامل الدعم للدولار الأميركي، فإن واشنطن لا تبدو حريصة على مراعاة هذه الحاجة الماسة، بل على العكس، تبدو مصممة على استفزاز الصين وجرها إلى ميادين الصراع، فأية دولة هذه الدولة العظمى، ومن الذي يحكمها فعلياً وعملياً لا شكلياً وظاهرياً؟

إن الأمر يستدعي إلقاء نظرة سريعة على الأزمة المالية/ الاقتصادية الأميركية، وعلى تركيبة جماعات المال والأعمال الأميركيين، وهذا ما سوف نفعله بإيجاز شديد، ولكن من خلال الرؤية الصينية تحديداً لهذه الأزمة ولهذه الجماعات، فقبل حوالي عام (في ٢٠٠٩/٣/١٨) وعبر شاشة إحدى محطات التلفزة العربية، أطلّ خبير اقتصادي صيني ليقول ما يلي: إن حال الدولار الأميركي في الأزمة المالية الدولية يشبه حال السفينة تاييتانيك قبل أن تغرق. وإن بين رگاب سفينة الدولار من يعتقد بحتمية غرقها ويعمل على مغادرتها، ومن يعتقد بنجاتها وسلامتها وبالبقاء على متنها، والصين التي تمتلك أكثر من تريليونين دولار أميركي (أي أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار) وهو أكبر احتياطي من نوعه في العالم أجمع، لم تفقد ثقها بسفينة الدولار ولا ترى أنها سوف تغرق، ولذلك قرّرت البقاء على متنها.. للأسف الشديد!

لقد عبّر الخبير الصيني (سونغ هو نغبينغ) صراحة وعلناً عن أسفه الشديد لأنه شخصياً يعتقد أنّ الدولار الأميركي سوف ينهار، ربّما بعد عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً. قال: إنّي واثق من أننا سوف نشهد نحن في حياتنا انهياره، لكنّ ذلك لا يعني انهيار البلد برمته (أي الولايات المتحدة) فهم (الأميركيون) قد يستبدلون العملة بعملة أخرى، والدولار بدولار جديد، وقد تحلّ محلّ الدولار الأميركي عملة عالمية موحّدة، وهو ما توجد مساعي الآن لتحقيقه. وعن الغطاء الذي يجعل الدولار الأميركي سيد العملات في العالم قال الخبير الصيني: أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية القوة المهيمنة في العالم. فبعد العام ١٩٤٥ كان الاقتصاد الأميركي يحقق نجاحاً إجمالياً محلياً يعادل نصف إنتاج العالم، وكانت الاحتياطات الأميركية من الذهب تعادل نصف احتياطات العالم، فصارت للاقتصاد الأميركي ميزة على مجمل الاقتصاد العالمي، وصار الدولار العملة الاحتياطية للعالم أجمع. ولكن بعد العام ١٩٧١ أغلقت نافذة الذهب الأميركي، وفقد الدولار فجأة قيمته الداخلية. (أي أنّ الدولار فقد غطاءه الذهبي، لكنّه بقي سيّد العملات، فكيف كان ذلك، وأين ذهب الاحتياطي الأميركي من الذهب؟).

في معرض الإجابة على السؤالين قال الخبير المالي الصيني: في العامين ١٩٧٢ - ١٩٧٣ كان هناك منتدى سرّي تجري فيه لقاءات ومفاوضات حول زيادة أسعار النفط أربع مرّات عن أسعاره في العام ١٩٧١، وأعتقد أنّ الدكتور كيسنجر كان له دور أساسي في إعادة تدوير الدولار مع النفط (أي أنّ حرب ١٩٧٣ ساعدت على تحويل النفط إلى غطاء للدولار بدلاً من الذهب). وهكذا فإنّ السبب الذي يجعل الصين تحتفظ اليوم بهذا الكمّ الضخم من الدولارات هو حاجتها لشراء النفط من الشرق الأوسط، لأنّ الجميع (المنتجين) يريد الدولار والدولار فقط مقابل النفط. ولو أنّ بلدان الشرق الأوسط استبدلت الدولار النفطي باليورو النفطي فإنّ بلداناً آسيوية كبيرة (كالصين) ستضطر إلى تغيير سياستها في ما يخص احتياطاتها من العملة الأجنبية، وتحزم أمرها وتمتلك اليورو بدلاً من الدولار، الأمر الذي سيغيّر قواعد اللعبة الدولية من الأساس وبشكل كبير، وسيحدث ما يشبه هزّة أرضية تضرب النظام العالمي! أمّا في معرض الإجابة عن السؤال الثاني، المتعلق بالمصير الغامض لاحتياطي الذهب الأميركي الذي اختفى ليحلّ النفط محله، فقد قال الخبير الصيني أنّ البديهي والطبيعي والمعهود، والمفهوم من قبل الجميع، هو سيطرة الحكومة على العملة وعلى عملية طباعتها، لأنّ العملة هي السبيل القانوني المشروع الوحيد لتنظيم العلاقات ولتسوية الديون ومستحقّاتها، فكيف يمكن أن تترك هكذا وظيفة للقطاع الخاص وللعائلات؟ لكنّ البنك المركزي في الولايات المتحدة (وكذلك بنك إنكلترا المركزي) أسّسه صيارفة، أو أصحاب بنوك خاصة. إنّه يخضع لسيطرة صيارفة من القطاع الخاص يمتلكونه. وأعتقد أنّ بعض العائلات (اليهودية)، عائلات الصيارفة من السلالات المالية، موجودة (في مثل هذه

(المواقع) على مدى قرون من الزمن، وهي تزداد قوة على قوة، وبالتالي فإذا كان بإمكانها السيطرة على البنوك المركزية فذلك يعني أنها تمتلك قوة تأثير هائلة في سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، وربما في سياسات عدد آخر من دول العالم، وأعتقد أنّ هذا الأمر ينبغي أن يثير اهتمام أحد ما في مكان ما! نفهم من كلام الخبير الصيني أنّ الاحتياطي الذهبي الأميركي صار في عهدة العائلات إياها، وجرى استبداله بالنفط (العربي تحديداً) كغطاء للدولار بهمة أمثال كيسنجر. ونفهم من كلامه أنّ هذه العائلات هي من يستقرّ الصين ويؤزّم العلاقات معها اليوم، غير أبهة للأصول والأعراف والشرائع والقوانين التي تنظّم علاقات البشر وتحفظ لكلّ ذي حقّ حقه، كما هو حالها مع العرب وثرواتهم وبلادهم ومصيرهم!) ((انتهت المقالة).

وبعد نشوب الحرب الاقتصادية الصهيونية وفق الخطة المجرمة، استقر الدولار على انخفاض محدد ومتفق عليه، مقداره ١٠ - ١٥ - ٢٠ - ٣٠ ضعفاً كما ورد في الطبقات السابقة لهذا الكتاب عن القيمة الذهبية للدولار الذهبي القديم، الذي تم الإعلان عن بداية وفاته عام ١٩٧١، ووفاته الأولى عام ١٩٨٦ عندما فقد ٩٠% من قيمته الذهبية وأصبح قيمة الغرام = ١٠ دولار، ثم انخفضه ووفاته قبل النهائية عندما سيصبح قيمة الغرام الذهبي = ٥٠ دولاراً عام ٢٠١١ وسيفقد ٩٨% من قيمته الذهبية .

لقد كافأت أمريكا المتصهينة حلفاءها ، (الذين قدموا الحماية للدولار من الانهيار الكامل) من الدول الصناعية، في توظيف دولارها المزيف لتحطيم الاقتصاد الأوروبي والياباني، عندما ترفع قيمة الين الياباني واليورو الأوروبي رفعاً ينعكس سلباً ، على مبيعات ما تنتجه اليابان وأوروبا، فينخفض حجم مبيعاتهم وتتوقف مصانعهم عن زيادة إنتاجها، ثم تضطر إلى تقليص عدد عمالها القدامى ذوي الرواتب العالية، وتدفعهم لتقديم استقالاتهم ، للتهرب من استحقاقاتهم الكبيرة (لأن التسريح التعسفي يلزم الشركات بدفع تعويضات كبيرة للعمال المسرحين) . أو تدفع عمالها لتخفيض أجورهم بتسريحهم وإعادةهم بأجور أقل ؛ لأن تخفيض الأجور والمصروفات يفيد في خفض كلفة الإنتاج ، وتخفيض عدد العمال يصب في الهدف نفسه ، وإجراء هذا التخفيض (ليتناسب مع ارتفاع قيمة اليورو والين الياباني) تلجأ أكثر الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية ، إلى عمليات الدمج بين الشركات ، للتخلص من القسم الأكبر من عمالها ، وتقليص مصروفاتها ، للمحافظة على نسبة أرباح معقولة للمساهمين ، بغية استمرار عجلة دورانها، (مع الاستمرار في تنفيذ العقود المأسوية المبرمة قبل عام ١٩٧١، مع الشركات الأمريكية الصهيونية) . لأن هروب المساهمين في الشركات الأوروبية واليابانية وتحويل مبيعات أسهمهم إلى البنوك، (لزوجها في المضاربات المالية في أسواق المال الربوية، التي تصرف أرباحاً أكبر، من الأرباح التي تقدمها الشركات والمصانع) سيدفع إلى انهيارها، وانهيار اقتصاد دولها، وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض القيمة الذهبية لأجور العمال

شياً فشيئاً حتى وصل إلى ٩٥% وأصبح العامل يتقاضى فقط ٥% عما كان عليه قبل ١٩٧١.

ولتبقى الشركات والمصانع الأوروبية واليابانية المتورطة، باقية على قيد الحياة يجب عليها أن:

١- تنفذ عقود الخيانة الصهيونية الأمريكية التجارية الضخمة، التي تنخفض قيمتها الشرائية بانخفاض قيمة الدولار المزيف، حتى وصل إلى انخفاض ٥٠ ضعفاً قياساً بقيمة الدولار الذهبي القديم، وقد تم هذا الانخفاض فعلاً خلال الأربع عقود الماضية تدريجياً، وقد وصلت خسائر المبيعات المتأخرة إلى ٩٨% عن قيمتها عند توقيع العقود قبل عام ١٩٧١. أي أنها تنفذ الآن بـ ٢% من قيمتها الذهبية .

٢- تشد المساهمين في شركاتها إلى البقاء ، وعدم الهرب إلى البورصات.

تسعى إلى بقاء قيمة أسهم شركاتها مرتفعة. لأن في انهيارها ما يؤدي إلى هروب المساهمين إلى البورصات، أو إلى شركات أخرى. وتوول هذه الشركات إلى الزوال.

٣- عليها أن تصارع ارتفاع الين واليورو، وما ينتج عن هذا الارتفاع من انخفاض المبيعات، في السوق المحلية والعالمية ، كما ذكرت في الصفحة السابقة

٤- ولهذا اتجهت الشركات والمصانع اليابانية والأوروبية، إلى الدول ذات الأجور والأسعار المنخفضة مستغلة فقر العمال وتدني أجورهم من ١ إلى ٢ دولار في اليوم ، لتصنيع أكثر من ٧٥% من منتجاتها ، كالصين ودول شرق آسيا ، والاكتفاء بتصنيع ٢٥% من المنتج ، وهذا مما يزيد في ارتفاع نسبة البطالة بين عمالها، وإن تصدير الخبرة التقنية العالية اليابانية والأوروبية إلى هذه الدول ، رفع جودة المنتجات الشرق آسيوية ومكانتها مما أهلها إلى منافسة المصانع ، والصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية. ونظراً لانخفاض أسعار منتجاتها ، فقد راح أغلب المستهلكين في العالم يفضلون شراء المصنوعات الصينية والشرق آسيوية. مما ينذر بانهايار اقتصادي للدول الصناعية الكبرى، ودمار لشعوبها. وانصياع حكوماتها الكامل للصهاينة.

ثانياً: تلاعب الصهاينة في أمريكا بعملات الدول الفقيرة العربية والإسلامية منعاً لطباعة أوراق نقدية خاصة بالدول الفقيرة والاشتراكية دون مراقبة صهيونية للكميات المطبوعة من هذه العملات، فقد عمدت أمريكا المتصهينة (من خلال هيمنتها على الهيئات الدولية) إلى مراقبة كميات عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، وضبطها بعد أن ألغت هذه الدول ارتباط عملاتها بالذهب، تحت الضغط السياسي والاقتصادي الأمريكي الصهيوني.

ولكن لماذا يحرص الصهاينة الأمريكيون، على ضبط كمية، العملات الورقية للدول الفقيرة بواسطة الهيئات الدولية (التي أنشئوها) وضبط طباعتها؟ الجواب: لكي لا تطبع هذه الدول عملاتها بلا ضوابط بعيدة عن المراقبة الأمريكية الصهيونية الخبيثة. ولكن لماذا ؟ سنرى!

١- عمدت أمريكا إلى امتصاص عملات الدول الفقيرة والاشتراكية، عربية

وإسلامية وغيرها، وطرح الدولار المزيف بديلاً عنها في أسواق هذه الدول، فأفقرت بذلك شعوب هذه الدول، من السيولة النقدية لعملاتها الوطنية، ليشتري الصهاينة بهذه العملات (عند حدوث كارثة التوقف عن تداول الدولار الميت وذوبان المدخرات الدولاراتية الرقمية للدول والأفراد) عندما يضطر الأفراد من هؤلاء إلى بيع ممتلكاتهم وكذلك الحكومات إلى بيع الأصول الثابتة بأبخس الأثمان إلى من يتواجد لديه عملات ورقية وطنية من الصهاينة.

٢- أدت الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١ كما ذكرنا، إلى تحرير الدولار من عقاله الذهبي (وتخلصت أمريكا من مبادئها الأخلاقية المتبقية لدى سياساتها) فانخفضت قيمته الذهبية، و تبعه إلى انخفاض القيمة الشرائية لعملات الدول الفقيرة والاشتراكية، مما أفقد مواطني هذه الدول ودافعي الضرائب فيها موارد أرزاقهم، وقدراتهم على تسديد ما عليهم من ضرائب للدولة. مما أفقد الحكومات أهم موارد ميزانياتها المالية السنوية، التي تغذي حاجات الدفاع والتنمية والتعليم والصحة والخدمات، ورواتب العاملين في الدولة. وإن تخلف دافعي الضرائب عن التسديد، يجبر الدول الفقيرة على الاستدانة بفوائد (مصائب) كبيرة من البنك الدولي (الذي يضع شروطاً تعجيزية تجبرها على رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية ومشتقات النفط)، وبنوك الدول الغنية. ومن حسابات الدول العربية النفطية في أمريكا.

٣- استمرار الانهيار الحاد للعملات الوطنية للدول الفقيرة، يعني استمرار الانهيار الاقتصادي لتلك الدول، سنة بعد أخرى، مما يؤدي إلى ازدياد الديون الدولية، وفوائدها الباهظة.

٤- تراكم الديون وفوائد الديون على الدول الفقيرة، يجبر حكومات هذه الدول على تسديد تلك الديون، وفوائدها التي تجاوزت بحجمها الديون ذاتها، من ذهب الاحتياطي الذهبي الذي كان قبل عام ١٩٧١ احتياطي عملاتها الوطنية، التي كانت مخزونة في بنوكها المركزية والبنوك السويسرية.

٥- إن الاحتياطي الذهبي الذي نهبه الصهاينة في أمريكا من الدول الفقيرة، كما ذكرنا في البند ٤ عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (الذين حولت إليهما ديون الدول الغنية والنفطية على الدول الفقيرة) واللذين يهيمن عليهما الصهاينة. أما حصة الدول الغنية والدول النفطية من هذا الاحتياطي الذهبي المنهوب فيشتريها الصهاينة بدولارات أمريكية مزيفة، وتتحول إلى أرقام وهمية في حسابات هذه الدول، ليمتص اليهود وحدهم الذهب.

فتصور أخي القارئ الآلاف المؤلفة من الأطنان الذهبية، التي انتقلت من الدول الخليجية الغنية والدول الفقيرة والاشتراكية، إلى اليهود الصهاينة، والتي وجد بعضاً منها في الطوابق السفلية لمركز التجارة العالمي الذي انهارت طوابقه المائة العلوية في هجمات ١١ أيلول سبتمبر عام ٢٠٠١. التي خطط لها الصهاينة ونفذوها بدقة فائقة.

امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين ودخولهم

وإمعاناً في تلاعب الصهاينة في أمريكا، في عملات الدول الفقيرة، ومصيرها من خلال امتصاص مدروس لهذه العملات، وبدقة كبيرة، للحفاظ على قيمة محددة لها، بارتفاع وانخفاض متحكم به، لضبط قيمتها الشرائية وكذلك لضبط أسعار الذهب. وهذه الدقة ضرورية جداً لهؤلاء المستغلين اليهود... لأن زيادة السيولة من العملة المحلية في أيدي الشعب، يوفر العمل للجميع، فلا يحتاجون إلى بيع مصوغاتهم الذهبية، ويوفر للشرفاء فائضاً من مال، يشترون به ذهباً يدخرونه. وهذان الأمران: (عدم بيع المدخرات الذهبية، وشراء الذهب عند توفر الفائض)، يضران بالمخطط اليهودي، الهادف إلى امتصاص ذهب العالم، وإفقار الشعوب وإفساد أنظمة الحكم.

فإذا كانت القيمة الشرائية لعملة محلية لدولة فقيرة ما كبيرة، وكمية السيولة منها، كبيرة في أيدي شعبها، فإن هذا مؤشر لانعاش شعبها، وزيادة فرص العمل لأبناء هذا الشعب. وكما أسلفت، سيكون الإقبال على شراء الذهب، وانخفاض نسبة العاطلين عن العمل، والفقراء والمجرمين، وازدياد فرص الزواج، وانخفاض نسبة العنوسة بين الفتيات، وارتفاع المستوى المعاشي للأسرة، وهذا يتحقق للدول التي تسير في ركب السياسة الأمريكية الصهيونية، التي تسمح للتغلغل الصهيوني في بلادها، والهيمنة على القرارات السياسية والاقتصادية لحكوماتها وهذا الانعاش سيكون مؤقتاً إنما الانتكاس وامتصاص ذهب هذه الدول من قبل اليهود سيأتي لاحقاً^(١) ولئن خضعت الحكومات والحكام والعلماء والأغنياء وأساتذة الجامعات. فلن يخضع الأحرار والشرفاء المؤمنون، للهيمنة الصهيونية الأمريكية. والأيام القادمة ستشهد إن شاء الله ثورتهم، في كل أرجاء المعمورة، لأن القصاص الإلهي العادل قادم.

أما التلاعب الأمريكي الصهيوني في عملات الدول الفقيرة (والتي لا تسير وفق الرغبات الصهيونية الأمريكية)، فهو الامتصاص للسيولة النقدية لهذه الدولة أو تلك علاوة على مساهمتها، في تدمير القيمة الشرائية لعملاتها ويتم ذلك بواسطة عملائها، والأغنياء الأغبياء والسيارات، عندما يبدلون ما لديهم من مدخرات من عملة بلدهم الوطنية، إلى دولار أمريكي مزيف، يدخرونه بين

(١) كما حصل للدول العربية الخليجية عام ٢٠٠٦ عندما امتص الصهاينة ٨٠-١٢٠ ألف كغ من الذهب تعادل ١٢٠٠ مليون دولار ما خسرت في لعبة قمار الأسهم عندما ارتفع قيمة السهم ١٠٠٠ ضعف ثم انهياره إلى أسعاره التي كان عليها وانخفضت قيمة العملات الورقية عندما ارتفع الذهب من ٣٧ ريال للغرام الذهبي الواحد إلى ١٠٩ ريالات وانخفاض الدولار ٩٨% عندما ارتفعت قيمة الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولار إلى ١٥٥٠ دولار أي من ١٠ دولارات الغرام الواحد إلى ٥٠ دولار لقد أنجزت الصهيونية هذه المؤامرة بعد أن قتلت الرئيس الحريري لأن وجود الرئيس رفيق الحريري حياً سيحبط هذه المؤامرة كما سيمر معنا.

أيديهم، خوفاً من ادخار عملتهم الوطنية، غير المستقرة في أسعار صرفها، ولقناعة هؤلاء الأغبياء، بأن مدخراتهم من الدولارات يمكن تبديلها متى شاءوا دون أن تنخفض قيمتها الشرائية، وهذا غير صحيح. غافلين إلى أن هذا التحويل، يضر بهم وبشعوبهم، أكثر مما ينفعهم ولو احتفظوا بذهب بدل الدولار، لكان خيراً لهم، ولكن للأسف: لا يوجد في البنوك إيداعات بالذهب، بل بدولار مزيف، ونتمنى أن تفتح البنوك الإسلامية حسابات أو مشاركات بالأونصات الذهبية، وهذا الإيداع الذهبي للمشاركين فيها يبعدهم عن كنز الذهب (المنهي عنه في شرائع السماء) والمكتنز في الخزن الخاصة والذي يُحرم كانهيه والناس الاستفاد منه، لعدم تحريكه وتداوله ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] بين الناس وتآكله بدفع زكاته السنوية للفقراء.

فإيجاد حسابات متحركة للذهب بدل الدولار (الذي وصل انهياره إلى ٩٨% من قيمته الذهبية وخسر بذلك المستثمرين بالدولار ومدخري الدولار أكثر من ٩٨% من القيمة الشرائية والذهبية لمدخراتهم يعطي فاعلية وطمأنينة لمدخري الذهب الذين حافظوا على القيمة الشرائية لمدخراتهم) من الانهيار الذي أصاب أصحاب الأسهم والسندات أو الأرصدة الدولارية أو العملات الورقية الأخرى على مدى العقود السابقة.

إن هذا التحريك الرائع والهام للمدخرات الذهبية يدفع الدول والأفراد والمؤسسات المالية إلى ضرورة عودة الذهب رصيماً لعملاتها الورقية وبقيمة ثابتة ومحددة من الذهب وبيان تلاعب الصهاينة في البورصات، وبرمجة البورصات لتصبح أداة خيرة وفعالة في تحريك الاقتصاد العالمي وفق المنهج الرباني .

لقد آن الأوان لإعطاء عقولنا وأفكارنا مجالاً للإبداع الإيماني لخلق اقتصاد إسلامي عالمي يفيد البشرية ويمنحها استقراراً وانتعاشاً لكافة شعوبها مضاداً للاقتصاد الربوي الذي ابتدعته الصهيونية ليمتلك اليهود فقط ذهب العالم ويبسطوا سيطرتهم على الحكومات ليذلوها مع شعوبها .(أو تحويل الإيداعات الورقية إلى ما يعادلها بالذهب ريثما يُبعث الدينار الذهبي الإسلامي عملة متداولة بين دولنا وشعوبنا بعد أن تآكلت القيمة الشرائية للإيداعات العربية والإسلامية الورقية في جميع البنوك المحلية والدولية، وذلك قبل أن ينضب النفط من أرض العروبة والإسلام الذي انتهب مع مدخراته خلال العقود السابقة).

يعلم الصهاينة والأمريكان: أن فقدان السيولة النقدية من بين أيدي أصحابها المحليين ، (في الدولة الفقيرة المراد إخضاعها لهيمنتهم) سيعود بالأذى والضرر على الحركة التجارية الداخلية ، وحركة السوق المحلية، التي يتحرك فيها العمال والبائعون وأصحاب العمل والمشترون. وعندما تُمتص هذه السيولة النقدية من بين أيديهم ، سيضطر المضطرون من المواطنين إلى بيع ما يملكونه من ذهب يزين أيديهم وصدور نسائهم وبناتهم ، وهذا هدف صهيوني خبيث لامتناص الذهب المدخر لدى الطبقات الوسطى. والتي اتجهت من حياة الكفاية

والغنى، إلى حياة الفقر والعوز. وهؤلاء كانوا أكثر طبقات الشعوب عدداً، وقد قاربت هذه الطبقة على الاندثار. لتبقى في المجتمعات الفقيرة، طبقة غنية أموالها معجونة بالحرام، والغالبية الفقيرة جداً، التي طحنها الصهاينة والحكومات وأغنياء البورصة نزلاء نار جهنم.

أما طرح المخزون الكبير من العملات الوطنية للدول الفقيرة في بورصاتها المحلية كبورصة دمشق، والمختزنة لدى الصهاينة الأمريكان، (هذا المخزون الذي تجمع وعلى مدى سنوات من عملات البلدان الفقيرة والغنية ليشتري به الصهاينة ممتلكات الأفراد عقب الموت النهائي للدولار وممتلكات الدول عندما تطرح أية دولة مؤسساتها للخصخصة فيدفع الصهاينة ثمناً لهذه المؤسسات والأمالك إما من الشيكال الذهبي اليهودي (أو أي اسم يختارونه [كالأميرو مثلاً كما سيمر معنا] هم كما كان الدولار الذهبي الذي سماه الأمريكان عام ١٩٤٤ واحتضنه اليهود ودعموه بقيمة ثابتة من الذهب اليهودي ليكتسب ثقة المتعاملين به) أو من العملات الوطنية التي استولى عليها الصهاينة من أيدي الشعوب وعرقها، فستظهر الحيرة القاتلة أمام حكومات الدول والأفراد: يأخذوا الشيكال أم عملتهم الوطنية متسائلين: هل سيصبح الشيكال أو الأميرو الذهبي اليهودي عملة العالم كما كان الدولار الذهبي منذ عام ١٩٤٤ ولغاية ١٩٧١.

(أسأل الله تعالى أن تتحقق الموعدة الإلهية باليهود قبل أن تتحقق نهاية المؤامرة وظهور الشيكال أو الأميرو وإتمام إقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية).

وبعد أن ذكرنا المقارنة الكبيرة، بين بلدان توجد لديهم السيولة النقدية الكبيرة، ذات قيمة شرائية كبيرة لها، وما نتج عن ذلك، من خير ظاهر وشر مبطن لهذه البلدان، (كالدول الخليجية مثلاً، التي انهارت عملاتها فقط ٥٠ ضعفاً أو ٩٨% من قيمتها الذهبية، متساوية مع انهيار ٩٨% للدولار الأمريكي)، وبين بلدان عصية على أمريكا والصهيونية، وتتناوب عليها الحروب الاقتصادية، والسياسية الصهيونية، في جميع الميادين بحراب أمريكية: ابتدأتها بضغوطات، لفصل عملتها المحلية عن الذهب، لتخضع هذه العملة، لعمليات تجارة الهامش في البورصات المالية العالمية، وتتحطم القيمة الشرائية لها، ثم أعقبتها امتصاص هذه العملة، وحرمان مواطني هذا البلد من عملتهم الوطنية، ثم ضغوطات سياسية، ينتج عنها أجواء حرب، كالتى تمارس على سورية مثلاً فيتسارع الجبناء المغفلون، إلى طرح ما لديهم من عملة سورية واستبدالها بالدولار الميت ويرفع الصهاينة أسعار الذهب، فينخفض الدولار والليرة، وتضطرب أسعار المواد، وتضطرب حياة الناس، وكفايتهم المعاشية. (وذلك لضرب الوحدة الوطنية، ونسف تأييد الشعب السوري لقائده عندما لا يتمكن من إيقاف انهيار الليرة المدعومة بالدولار والعملات الأخرى).

إن الوجود الكبير للعملات الورقية في داخل دولها، وثبوت القيمة الشرائية لهذه العملات، على سعر ثابت سيكون عامل استقرار اقتصادي لهذه الدول، ويتم ذلك إذا استمر منع التداول الحر للعملات، وخاصة الدولار المزيف، مع عملة البلد، وزيادة دعم هذه العملة بالذهب وذلك مخالفة للأهداف الصهيونية،

التي سعت منذ ١٩٧١، ولا زالت تسعى، إلى الإخلال باستقرار العملات العالمية، لأن العمليات الربوية تتهيج بهذا الإخلال، وتتهيج معها قوانين العرض والطلب المهلكة للعملات. ولضمان بقاء نهج الإخلال، تسعى الصهيونية وأمريكا إلى جعل الدولار الأمريكي المزيف، يغزو بحرية مطلقة جميع الدول تحت شعار العولمة .

إن التوعية الاقتصادية لاقتصاد سليم للأغنياء ، ومعرفتهم بالحلال والحرام، في تعاملاتهم، والتوعية الدينية في جميع وسائل الإعلام لاقتصاد إسلامي صحيح إن هذا كله يعود بالنفع على جميع فئات الشعب، ويراعى مصلحة الغني والفقير على السواء، ويسعى لترسيخ مكانة الذهب في جميع التعاملات. لأنه عملة التداول الحقيقية التي جاء بها القرآن والإنجيل ، وعملة البشر ، منذ آلاف السنين كما ذكرنا، في مواضع عدة .

ولا بد من قطع يد مهربي العملات، من المسؤولين والتجار والسماسرة والصيارفة، لأن هروب هذه العملات، يُسهّل تخزينها في البنوك الصهيونية والأمريكية، مما يهدد جميع الدول صاحبة هذه العملات، ويجعل القيمة الشرائية لهذه العملات مهددة، لأنها في أيدٍ خبيثة، تضر الشر والاستعلاء، وإخضاع شعوب الأرض لسيطرتها. وخاصة عندما تمتص هذه الأيدي الخبيثة، النسبة العظمى من السيولة النقدية من عملات هذه الدول والمعروفة كميتها، من قبل الهيئات الدولية الصهيونية.

وإن تراكم الدولارات المزيفة التي تطبعها أمريكا في منطقتنا العربية والإسلامية تنذر بكارثة اقتصادية مدمرة وإن استبدال هذه المليارات من الدولارات بالذهب الذي نهبته الصهيونية على مدى العقود الثمانية الماضية من بين أيدي شعوبنا وعودته إلى أمتنا ليحصن مع النفط اقتصادنا وعملاتنا ويرسخ معالم الاستقرار لحياة شعوبنا ويكون احتياطياً مناسباً وطبيعياً لدينار إسلامي تحتاجه شعوبنا كعملة قوية بديلة عن عملات دمرها الدولار وحطم قيمتها الشرائية، وإن أجيالنا القادمة ستلعن قادتتها وأنظمتها التي جعلت دولار لعب الأطفال يغزو دولها ليحطم آمالها ومستقبلها ويطحن ويمتص ٩٨ % من لقمة عيشها . هذا لدولارات ورقية مزيفة، فكيف إذا تحولت هذه الدولارات الورقية إلى أرقام إلكترونية في الحسابات المصرفية العالمية.

البورصة في الدول الفقيرة والغنية :

قمار واحتيال وهيمنة الدولار الرقمي الالكتروني على أسواق المال والبنوك والتجارة العالمية والبنوك المركزية للدول
مقدمة : قدّم المحرر في جريدة الرياض الأخ سعد الدوسري في ٢٠٠٩/٣/١٩ مقالاً حول أحد المحتالين في البورصات من لصوص الكمبيوتر والانترنت أو من اللصوص الصهاينة ممن لطش فقط ٦٥ مليار دولار :

" أسقط القضاء الأمريكي أسطورة أسواق الأسهم العالمية برنارد مادوف الذي ظل يحتال طيلة حياته على البنوك وشركات التأمين والمستثمرين الكبار والصغار ، في أوسع وأطول وأنظف عملية احتيال في التاريخ ، إذ وصل المبلغ المسروق إلى ٦٥ ألف مليون دولار ، لهطها المذكور على مدى عشرين عاماً . ولم يقيد القاضي هذه الجريمة ضد مجهول ، بل حكم ب ٢٥٠ سنة سجناً عليه بعد أن اعترف بأنه كان يسرق الكبار والصغار على حد سواء .

هذه القصة يجب ألا تكون مجرد سالفة من السوالف التي نهدر بها أوقاتنا يجب ألا تكون مجرد قضية من القضايا التي ننتظر بفارغ الصبر أن تحولها شركات هوليوود الى فيلم سينمائي ندفع مالا كى نشاهده . هذه القصة يجب أن تنير الطريق المظلم لكل البسطاء الذين يظنون أن سوق الأسهم هو حبل النجاة الوحيد لهم بعد الله . على هؤلاء البسطاء أن يدركوا أن ثمة من يستطيع أن يستل المال من بين أهذاب أعينهم وهم يضحكون ، ثم يذهب بلا رجعة ، وتذهب معه أموالهم أدراج الرياح . عليهم أن يدركوا أن الاحتيال أقوى وأذكى من النظام ، وأن بمقدور المحتال أن يحيل كل آمالهم وأحلامهم الى رماد . من جانب آخر ، على المعنيين بمراقبة أسواق المال ، ألا يعتبروا هذه القصة مجرد حادث مروري عابر ، بل عليهم أن يستشعروا احتمالية حدوث مثلها في أسواقنا المالية، سواء في الماضي أو في المستقبل . فكما انهارت مؤسسات وانهار أفراد وانهارت أسواق بسبب عملية احتيال لشخص واحد ، فما الذي يمنع من مراجعة الانهيارات السابقة لسوقنا ، فلربما استطعنا أن نكتشف بعض محاولات الاحتيال الماضية أو بعض محاولات الاحتيال المستقبلية " .

بعد أن يجمع الصهاينة وعملاؤهم العملات العالمية من أيدي شعوب العالم (بما يسمى بعمليات سحب السيولة النقدية من الأسواق ليخلق هؤلاء المجرمون أزمة كساد تؤدي إلى أزمة مالية وعقارية فيضطر أصحاب الأراضي والعقارات إلى تخفيض الأسعار لحاجتهم إلى السيولة بين أيديهم كما حصل بعد عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ أثر أزمة عام ١٩٨٦ المالية التي خسر فيها الدولار ٩٠% من قيمته الذهبية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١ وانهارت على أثر ذلك القيمة الذهبية والشرائية لعملات العالم حيث أصبح سعر غرام الذهب يساوي ١٠ دولارات، وانهارت الرواتب والأجور وارتفعت أسعار المواد الغذائية في زلزال هز أركان العالم وقد توالى على العالم أربع زلازل مماثلة مع كل ارتفاع ١٠ دولارات لغرام

الذهب خلال ستة أعوام من ٢٠٠٥ إلى نهاية ٢٠١١. وأخطرها الزلزال القادم عندما ستصبح قيمة الأونصة ١٥٥٠ دولار والغرام الذهبي ٥٠ دولار نهاية ٢٠١١. لقد مر على العالم منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم خمس زلازل دمرت حياة الشعوب وأسقطت أنظمة الحكم في العالم في شباك الصهاينة، ولن يستطع أي نظام التفلت من هذه الشبكا إلا بقتال الصهاينة عند حصول الموعدة الإلهية القريبة)، مما يهدد بمعاودة الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية لعملات هذه الدول، ويصبح سوق المال، مقصلة فوق رقاب فقراء ذلك البلد. كما حصل لمصر الشقيقة ودول نمور شرق آسيا، حيث انهارت عملاتها خلال بضعة أشهر ٣٥% من القيمة الشرائية لها. وقد كان هذا العمل الخبيث، من قبل الصهيونية وأذئابها الأمريكيان وعملائهما، فركة أذن لمسؤولي هذه الدولة، لإلغاء التفكير بالخروج عن الطاعة العمياء، بعد أن اخترق الدولار الأمريكي المزيف بلدانها، وأصبح العملة الرئيسية المؤثرة، في اقتصاديات هذه البلدان، كما حصل لسورية عندما فتحت أسواقها للدولار، وجعلت تداوله حراً. فانخفضت قيمة الليرة السورية عام ٢٠٠٣ من ١٢٥ إلى ٤٢٥ ضعف ثم ستخفيض إلى ٦٠٠ ضعف عام ٢٠١١، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهايار العملات الورقية العالمية.

لقد أشرت في مقدمة هذا البحث إلى المرتكزات الأربعة، التي قامت عليها المخططات الصهيونية، منذ النصف الثاني في القرن العشرين، بهدف الاستيلاء على العالم، وإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية، التي تحكم حكومات العالم، وعن طريقها شعوب العالم. وما إنشاء البنوك الربوية، ثم أسواق البورصة، التي تحولت إلى أسواق مال، طحنت العملات الورقية، ثم انتشار هذه الأسواق الخبيثة، لتعم كافة الدول، ناشرة فلسفة ربوية ارتكزت على النظريات الاقتصادية الصهيونية، التي أنتجت الدمار الاقتصادي، الذي أصاب دول العالم الفقيرة والاشتراكية، ثم الدول الصناعية والغنية، التي ستأتيها الضربة القاضية لسيف الظلم الصهيوني، بعد ضربات عدة مرت عليها. لأن الظالم سيف الله في الأرض يقتص به ثم يقتص منه، كما ذكرت.

ولو أن إلغاء معاهدة بريتون وودز، تم دون وجود هذه الأسواق المدمرة للمال، والإنترنت وشبكات الكمبيوتر العالمية، لكان الانهيار المحتوم للدولار حاصلاً لا محالة، (إن لم تتراجع أمريكا عن إلغاء معاهدة بريتون وودز). ولكن وجود هذه الأسواق الخبيثة والإنترنت على مستوى العالم، سارع بتدمير القيمة الشرائية للعملات العالمية، وسحقت الكفاية المعاشية لكافة الشرائح الاجتماعية للشعوب الفقيرة في العالم خاصة بعد انتشار تجارة الهامش اليومية مؤخراً في البورصات المالية عندما أحل بعض علماء دول الخليج ما حرمه الله ورسوله من ربا وقمار ((انظر ملحق تجارة الهامش الأخطر في لعبة البورصات من ص ١٧٠ إلى ص ١٨٢)) لقد حصل الانهيار والدمار الاقتصادي للعالم، في زمن قصير جداً، عجزت العقول عن استيعاب المؤامرة الصهيونية الأمريكية، التي نفذتها الصهيونية وأمريكا عام ١٩٧١، (وحتى إعداد هذا البحث الجريء الذي قام بتعرية هذه الحرب الاقتصادية، وكشفها على حقيقتها) ووقف حيالها أغنياء الماضي والشرفاء

والأحرار والفقراء حيارى، متسائلين كيف حصل هذا الدمار لنا؟ من هم المجرمون؟ من هم المتواطئون؟ من هم الجبناء الذين كان عليهم أن يكشفوا الحقيقة؟ ولكن ماذا لو عرفوها، هل سيحركون ساكناً أم سيقفون عاجزين؟ ج: إن أهواءهم ومصالحهم مع المجرمين لا مع شعوبهم .

وسورية الصامدة اليوم في وجه المخططات الخبيثة منغمسة في المعاناة الاقتصادية التي سببتها لها هذه المخططات الخبيثة ودمرت القيمة الشرائية لليرة السورية ٦٠٠ ضعفاً ، (كما ذكرنا ، رغم منع التداول الحر للعملة الأجنبية، لأن رئيس البلاد مؤمن ، بأن التداول الحر للعملة الأجنبية، يعرض اليرة السورية إلى انهيار كبير جداً ، كما انهارت عملات الدول الفقيرة، عندما اخترق الدولار دولها) ورغم عدم وجود سوق للمال والأوراق المالية فيها، فكيف سيصبح حال الفقراء في سورية، (والمساكين الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، الذين أصبحوا أكثر من ٧٥% من شعبها) عند تشغيل بورصة دمشق؟ وأسأل الله أن تصيب السوق وأهله صاعقة من السماء، قبل أن تفتك بفقراء البلاد وساكنيها. وعندما سُمح بالتداول الحر للعملة في سورية، انخفضت اليرة من ١٢٥ إلى ٦٠٠ ضعف خلال فترة قصيرة. لأن الصهاينة في أمريكا أصبحوا يستطيعون بسلاحي الذهب والدولار المزيف، أن يدمروا اقتصاد أي بلد في العالم، يعصي أوامر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإسرائيلي. ونعود ونؤكد على أن سلاح الأحرار المضاد، هو كشف الحرب الاقتصادية الأمريكية لشعوب العالم ، ليعود الذهب رصيماً كاملاً لعملاته الورقية وللعقود التجارية المحلية والدولية.

وكيف سيصبح حال الفقراء ، والقيمة الشرائية لليرة السورية، عندما يصبح تبادل العملات والدولار المزيف حراً، بين جميع المواطنين والأجانب، والمستثمرين العرب وغير العرب ، من داخل البلاد وخارجها . ناهيك عن العداوة الواضحة ، بين الشعب السوري بقيادة رئيسه الشاب ، وبين الصهيونية وأمريكا ، لأن سورية تقف بوابة للصمود العربي والإسلامي، في وجه المخططات الصهيونية، وهيمنتها على المنطقة. ومع وجود المليارات من النقد السوري في المخازن الأمريكية الصهيونية ، والتي امتصها الصهاينة في أمريكا من أيدي الشعب السوري ، عن طريق الأغبياء والمهربين . والتي ينتظر الصهاينة وعمالؤها زجها في بورصة دمشق بعد الانتهاء القريب من تداول الدولار عالمياً لشراء ممتلكات الحكومة والأغنياء من الأراضي، والأصول الثابتة التي استولت عليها الحكومات المتعاقبة من الشعب بقرارات ومراسيم استملاك جائرة. (تماماً كما حصل لكاتب هذا البحث) لتهدد بهذه المليارات الشعب السوري ، وشرفاءه وفقراءه لدفعهم إلى: الانقياد الأعمى لأمريكا والصهيونية وإسرائيل. أو إتمام الدمار لها ولاقتصادها. ولامتصاص ما بقي من الذهب، الذي لم يستخرج بعد من الأراضي السورية ، والتي تخزنه سورية من الحضارات التي قامت على هذه الأرض الطيبة. علماً بأن الصهيونية قد استولت

على الكنوز الذهبية التي استخرجها مغفلون واستولى عليها مسؤولون وباعوها بدولارات مزيفة فاقدة لـ ٩٨% من قيمتها وأودعوها برقم إلكتروني وهمي في حسابات مصرفية خارج البلاد، وحرموا الشعب السوري من هذه الكنوز، ((اقرأ الرسالة المؤرخة ٢٠٠٨/٥/٥ حول هذا الموضوع)) المدونة في الصفحة ١٦٥-١٦٦

وجواب هذا السؤال: إن أية إصلاحات اقتصادية لأي قطر، من أقطار العالم، لن تعطي أي نجاح أو ثمرة طيبة، طالما أن هذه الإصلاحات تقوم على الفلسفة الاقتصادية الحديثة، والمعمول بها دولياً اليوم، والمرتكزة على النهج الربوي والقمار الصهيوني، الذي يخالف النهج الإلهي، الوارد في رسالات السماء، القرآن والإنجيل وحتى التوراة، والتي اعتمدت جميعها الذهب لا غير: عملة التداول الوحيدة الصالحة لمعاملات البشر، التجارية وغيرها، ويؤيدهم تاريخ البشرية النقدي المتبع منذ آلاف السنين. لأن جميع العقود التجارية للمواد المصنعة والزراعية التي تتم بأية عملة نقدية ورقية سيكون محصولها الظلم والغبن بعد انهيار القيمة الشرائية للعملة (راجع العقود التي أبرمتها الشركات الصهيونية بالدولار قبل عام ٩٧١ ولا زال تنفيذها مستمراً حتى اليوم ولكن بقيمة ٢% عما كانت عليه ساعة إبرام العقد. أي بخسارة ٩٨%) ، أما العقود التي تتم بالذهب أو ما يعادل قيمتها ذهباً، فهي العقود العادلة والشرعية وإن خالفت القوانين الوضعية التي سنّها علمانيون مغفلون ابتعدوا عن شرائع الله العادلة وجعلوا المخططات الصهيونية التي بثت السموم في النظريات الاقتصادية التي تداولتها الجامعات العالمية التي ابتعدت عن النهج الإلهي .

النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية

أخي القارئ الحر. ستبدو لك نتائج هذه الحرب القذرة من خلال أمثلة ومقارنات^(١) وإن مساهمتك الشخصية في هذه المقارنات، وتناولك لأية مادة أو سلعة أو منتج زراعي أو صناعي أو تجاري تعرف أسعارها جيداً، ومدونة في دفاتر حساباتك القديمة، قبل ١٩٧١ (أي قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز، ونسف ارتباط الدولار القديم بالذهب)، وأسعارها الآن. ستكون مساهمة طيبة منك أرجو أن ترسلها إلي، أو دونها في كتاب يبين تأثير الحرب الاقتصادية على تدهور صناعة هذا المنتج.

وذلك لتقف أخي القارئ الكريم، على الخسائر الفادحة التي تكبدها اليوم، كل من الفلاح والعامل والحرفي والتاجر الشريف. تلك الخسائر التي أكلت كفايتهم المعاشية، بعد أن حُطمت القيمة الشرائية لعملتهم الوطنية، التي تقدر بها أسعار المنتجات والمواد والأعمال، التي يتعامل بها هؤلاء الشرفاء ببيعاً وشراءً. ومدى تأثير الانخفاض الحاد للقيمة الشرائية للعملة الوطنية، على كفايتهم المعاشية، وكذلك قلة أو كثرة وجود السيولة النقدية من العملة الوطنية، بين أيدي الشعب.

فإن فقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية، أو قل تواجدتها: كيف تؤثر سلباً، على حياة كافة هؤلاء الشرفاء الكادحين، وكيف إن احتفظت تلك العملة لبلد ما بقوتها الشرائية، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم، تؤثر إيجاباً على حياة جميع شرائح الشعب، وتجعل الاستقرار الاقتصادي، (الذي كان مخيماً على العالم قبل عام ١٩٧١) ينشر الرخاء على جميع المواطنين، ولجميع الشرائح الاجتماعية.

وسنتناول تأثير المعونات المالية الضخمة لمزارعي الدول الغنية، على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة، التي لا يتقاضى المزارعون فيها أية معونات مالية. بل على العكس تماماً، تباع أراضيهم تسديداً للديون المتراكمة عليهم، نتيجة لآثار الحرب الاقتصادية المروعة، التي دمرت أسعار محاصيلهم.

والآن أتناول مقارنة أسعار مادة القطن، قبل عام ١٩٧١ واليوم، لأن هذه المادة مهمة جداً. لأنها زراعية صناعية تجارية غذائية، يقوم بزراعتها وصناعتها والاتجار بها، وعصر بذورها عدد كبير من العاملين. وإن انهيار أسعارها، يعني تدمير الكفاية المعاشية لكل هؤلاء العاملين، في زراعة وإنتاج وتسويق وتصنيع هذه المادة المهمة، التي تفيد

(١) لأسعار مواد زراعية وصناعية وتجارية قبل عام ١٩٧١ وبعده.

المجال الزراعي والصناعي والتجاري الداخلي والخارجي في قطرنا، وأقطار أخرى تهتم بزراعتها في العالم. والتي تعاني شعوبها ما تعانيه شعوبنا من شقاء، نتيجة المخططات الصهيونية، التي دمرت حياة الفقراء والشرفاء في العالم أجمع. ولا زالت تأثيراتها المدمرة، تهلك الحرث والنسل. ولن توقفها إلا العناية الإلهية، التي تمهل ولا تمهل.

إن انهيار أسعار القطن عالمياً، سببه الدعم المادي الكبير لمزارعي القطن في الدول الغنية. تلك الدول التي تستهلك أكثر مما ينتجه مزارعوها بأضعاف المرات. وتسعى لشراء القطن رخيصاً من الدول الفقيرة، للاستفادة من فروق أسعاره المنخفضة قياساً بأسعار قطن الدول الصناعية. وهذه الفروقات تفوق أضعاف قيمة الدعم، الذي تقدمه الدول الغنية لمزارعيها، ليصبح هذا الدعم على حساب مزارعي القطن بالدول الفقيرة، أي أن الدول الغنية هي التي تحصد فروقات أسعار القطن الرخيصة، التي تستوردها من الدول الفقيرة، فقسّم منها يذهب إلى مزارعي الدول الغنية، والقسم الأكبر إلى جيوب المستوردين من اليهود وأعاونهم وخزائن الدول الغنية.

مما يعني أن الصهيونية والدول الصناعية الغنية ساهمت واشتركت، في تضخيم الفقر في الدول الفقيرة، إضافة إلى تحطيم عملاتها، مما ينذر بالفقر الأبدي للدول الفقيرة، والغنى الأبدي لليهود مالكي الذهب. ولن يتم القصاص منهما إلا بثورة الفقراء والشرفاء الأحرار في العالم على اليهود وأعاونهم الأمريكان المتصهينين، وهذا قريب إن شاء الله.

لقد تحطمت أسعار القطن مرتين :

- 1- عندما دمرت أسعاره عالمياً، عند دفع الإعانات الزراعية لمزارعيه في الدول الغنية.
- 2- عندما انهارت القيمة الشرائية لليرة السورية ٦٠٠ ضعف عام ٢٠١١ عن أسعاره قبل عام ١٩٧١.

وإن إدخال قيمة انهيار الليرة السورية (التي استخرجت من معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات الورقية العالمية، وفق مقياس الدولار القديم والليرة والدولار الجديد، ووفق مقياس الذهب) في حساب أسعار القطن القديمة والحديثة، تبين الخسائر الفادحة التي تكبدها المزارعون، وأصحاب الأراضي، والعمال المصنعون والمتاجرون، بهذه المادة المهمة.

| سعر الطن الواحد من القطن السوري من أرضه قبل عام ١٩٧١ بالليرات القديمة والذهب | ما يعادله السعر القديم للطن اليوم: السعر القديم × مقدار انهيار الليرة وفق المعادلتين | أسعار الطن الواحد من القطن السوري في مزارعه اليوم بالليرات الحالية والذهب | مقدار الخسارة الفادحة التي تكبدها المزارعون وأصحاب الأرض عن كل طن من القطن السوري بالليرات والذهب |
|---|---|---|---|
| ٧٠٠ ليرة سورية ٣,٦٥ = ١٩٠ غ ذهب (قيمة غرام الذهب من الليرات السورية قبل عام ١٩٧١ هو ٣,٦٥ ل.س) | ٦٠٠ × ٧٠٠ = ٤٢٠٠٠٠ ل.س ٢٢٠٠ × ١٩٠ = ٤١٨٠٠٠ ل.س (باعتبار قيمة غرام الذهب عام ٢٠١١ هو ٢٢٠٠ ل.س) | ٣٠٠٠٠ ل.س حالياً ٣٠٠٠٠ ÷ ٢٢٠٠ = ١٤ غ ذهب | ٣٩٠٠٠٠ ل.س = ٤٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠ ١٧٦ = ١٤ - ١٩٠ غ ذهب |

وإذا تابعنا مسيرة القطن ، من المزارع إلى المصانع والمستهلكين، وعرفنا أسعاره قبل عام ١٩٧١ بعد خروجه من المزارع إلى المحالج ، وكذلك أسعاره قبل المحالج، وبعد خروجه منها، وأيضاً أسعاره وأصله إلى المصانع، لتصنيعها أقمشة قطنية. وأسعار الأقمشة عند وصولها إلى المصانع، ثم إلى التجار والمستهلكين، وقارناها مع الأسعار اليوم.

أي قارنا الأسعار والأرباح، التي تتوزع على كل هذه الشرائح، التي تعمل على إنتاج وتصنيع وتجارة القطن قبل عام ١٩٧١، وقارناها مع أسعار وأرباح اليوم، لهالنا حجم الخسائر الهائلة من الأرباح، التي خسرها كل من صاحب الأرض والمزارعين، الذين سهروا على خدمة الأرض، مدة موسم كامل، وكذلك هالنا خسائر من عملوا، في نقلها وتصنيعها وتجارتها، إلى أن وصلت إلى المستهلكين داخل البلاد وخارجها.

فأين ذهبت الأرباح ، عندما هبطت أسعار القطن اليوم من ٤٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ ليرة سورية، أو من ١٩٠ غرام ذهب إلى ١٤ غرام، وإذا تم حسم تكلفة البذار والمبيدات والمزوت، فماذا يبقى لكل هؤلاء الشرفاء، العاملين في زراعة القطن؟ لقد خسر العاملون في زراعة القطن، أكثر من ٩٨% من أرباح القطن، التي كان يجنيها أسلافهم قبل عام ١٩٧١. فمن امتص هذه الأرباح في النهاية؟ امتصها اليهود المرابون (عندما حطموا السياج الذهبي للعملات) لنهب ذهب العالم والنفط والمواد الأولية والمصنعة .

لقد كانت الأرباح كبيرة ، والإنتاج وبيعاً والحياة هائلة لكل العاملين في إنتاج هذه المادة الحيوية وتصنيعها وتسويقها، لذا كانت الأراضي تنتج آلاف الأطنان سنوياً، وتحمل الشاحنات مئات الأطنان إلى المحالج يومياً، من جميع مناطق الجزيرة السورية، التي تزرع القطن السوري المميز.

كانت تكلفة الطن الواحد من القطن عام ١٩٧١ وما قبل، لا تزيد عن ٢٠٠ ليرة سورية، وأرباح إنتاج الطن الواحد حوالي ٥٠٠ ليرة سورية، توزع كالآتي:
٦٠% من قيمة مبيع الطن الواحد (وهو ٧٠٠ ليرة سورية/طن) لصاحب الأرض، الذي يدفع التكاليف (بذار - سماد - مبيدات - مزوت - دفعات مقدمة إلى المزارعين للمعيشة، تقتطع من حسابهم عن انتهاء الموسم).
٤٠% من قيمة مبيع الطن الواحد، للمزارع وعائلته وعمال القطف.

لهذا كان الإنتاج وبيعاً، وداعماً لخزينة الدولة، والحياة رغيدة للجميع، وإذا وزّع قيمة الطن الواحد على مستحقيه، وقارنا التوزيع اليوم وما قبل عام ١٩٧١، لظهرت الفروقات المذهلة، وهول الحرب الاقتصادية.

نحسم تكاليف الإنتاج الذي هو ٢٠٠ ل.س عن كل طن قبل ١٩٧١.

٦٠% = ٤٢٠ - ٢٠٠ = ٢٢٠ ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها صاحب الأرض عن كل ١ طن نحسم أجور عمال القطف، الذي هو ٦٠ ل.س عن كل طن قبل ١٩٧١.

٤٠% = ٢٨٠ - ٦٠ = ٢٢٠ ليرة سورية قديمة كان يحصل عليها المزارع وعائلته

عن كل ١ طن ، وإذا أدخلنا مقدار انهيار الليرة السورية ٦٠٠ ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لمعرفة الأرباح التي كان يتقاضاها كل من صاحب الأرض والمزارعين بما تعادله اليوم:

$٢٢٠ \times ٦٠٠ = ١٣٢٠٠٠$ ليرة سورية حالية ما تعادله اليوم ال ٢٢٠ ل.س
أرباح إنتاج ١ طن من القطن قبل ١٩٧١، لكل من صاحب الأرض ومثلها للمزارع.

أما اليوم فإن مبيع الطن الواحد من القطن في أرضه، لا يزيد عن ٣٠٠٠٠ ثلاثين ألف ليرة سورية، تمتص تكاليف الإنتاج ٨٠% من قيمة الطن الواحد، ويبقى ٢٠% من قيمة الطن فقط، لصاحب الأرض والمزارعين وعائلاتهم وعمال قطف القطن، أي أرباح هؤلاء عن الطن الواحد من القطن فقط ٦٠٠٠ ليرة سورية من الليرات الحالية، وتوزع عليهم بالنسبة التالية:

٥٠% = ٣٠٠٠ ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه صاحب الأرض اليوم، عن كل ١ طن من القطن تنتجه أرضه، مقابل ما كان يحصل عليه قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية ، والتي تعادل اليوم ١٣٢٠٠٠ ل.س.

٥٠% = ٣٠٠٠ ليرة سورية حالية، ما يحصل عليه المزارعون وعائلاتهم اليوم وعمال القطف، من إنتاج طن واحد من القطن، مقابل ١٣٢٠٠٠ ليرة سورية حالية كانت تعادل ٢٢٠ ليرة سورية قديمة، أي أقل من ٢% مما كانوا يتقاضونه قبل عام ١٩٧١ أي بخسارة ٩٨% .

وقد أدى هذا التباين الهائل في أسعار القطن اليوم، وأسعاره قبل عام ١٩٧١، إلى خفض الإنتاج، وهروب المزارعين وعمال القطف، إلى المدن سعياً وراء لقمة عيشهم، ومنهم من هاجر إلى العراق ودول الخليج ولبنان، للعمل بأعمال مهينة أو وظيفة وضيعة، وبارت أراض، وباع بعضهم هذه الأراضي، وحجزت البنوك بعضاً منها تسديداً للديون المتراكمة، على الأرض وصاحبها، ومنهم من هاجر إلى خارج البلاد، أو سكنوا المدن. وكره أبناءهم وأحفادهم، الأرض والزراعة والبلد.

ومثال آخر: على ما فعلته الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١، من دمار للحياة المعاشية والكفاية للفقراء والشرفاء في العالم. نراه أيضاً عندما نستعرض، التباين بأسعار إنتاج صفيحة زيت الزيتون قبل الحرب المذكورة وبعدها.

ونبتدئ من زراعة شجرة الزيتون ورعايتها حوالي خمس سنوات حتى تثمر، وعناية الفلاح بها خلال عامين، لأنها تثمر عاماً ولا تثمر عاماً. عندما تثمر شجرة الزيتون، تحتاج إلى عمال لقطف ثمرة الزيتون، وآخرين لعصره وجمع الزيت، وعمال تصفيح الصفائح الفارغة، وآخرين لتلحيم الصفيحة، ثم نقله للمدن.

وما بين هؤلاء، تتوزع أرباح صفيحة زيت الزيتون، ومقارنة أسعارها

قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١ وما بعدها، وما وصلت إليه أسعار الصفيحة اليوم ، بعد انهيار الليرة السورية ٦٠٠ ضعفاً . وبعد فقدان السيولة النقدية، من الليرات السورية من بين أيدي الشعب السوري المستهلك لزيت الزيتون.

لقد كانت صفيحة الزيت تباع في معاصر الزيت بحوالي ٢٠ ليرة سورية وكان سعر غرام الذهب آنذاك قبل عام ١٩٧١ هو ٣,٦٥ ثلاث ليرات وخمس وستون قرشاً، فيكون سعر صفيحة زيت الزيتون الصافي في المعصرة، من الذهب ٥,٥ غرام ذهب ويقوم الوسطاء من التجار الصغار بإيصالها إلى المدن ، لتصل إلى المستهلكين ، وتجار الجملة ، فيشتريها المستهلك نقداً أو تقسيطاً بحوالي ٣٦,٥ ليرة سورية قديمة .

أما الوسطاء والتجار الصغار وتجار الجملة، فكانت تصل أرباحهم بالصفيحة الواحدة إلى ١٦,٥ ليرة سورية. أي يتوزع هذا الربح على التاجر، الذي يجمع الزيت من المعاصر، والتاجر الذي يجمعه من هؤلاء حتى يصل الزيت إلى تاجر الجملة في المدينة، ثم تاجر المفرق في المحلات.

فإذا قارنا أسعار صفائح زيت الزيتون الصافي في معاصر الزيت الآن، وما قبل ١٩٧١ بالذهب، وبالليرات السورية القديمة المدعومة كلياً بالذهب، وقارناها بالليرات السورية الحالية التي انهارت ٦٠٠ ضعفاً، وفق معادلات الشريف المظلوم لانهيار العملات بمقياس الدولار القديم والدولار الجديد وبمقياس الذهب ، يكون سعر صفيحة الزيت في المعصرة :

$$٢٠ \text{ ل.س. (قيمة صفيحة الزيت في المعصرة ٩٧١) } \times ٦٠٠ \text{ ضعفاً (انهيار الليرة) } = ١٢٠٠٠ \text{ ل.س.}$$

$$٥.٥ \text{ غرام ذهب } \times ٢٢٠٠ \text{ ل.س. (قيمة الغرام الذهب عام ٢٠١١) } = ١٢١٠٠ \text{ ل.س.}$$

وهو السعر الذي يجب أن يتقاضاه الفلاح في المعصرة ثمناً لصفيحة الزيت. لو احتفظ العاملون والمنتجون لزيت الزيتون بأرباحهم، وكفايتهم المعاشية التي عاشوا فيها قبل عام ١٩٧١، أي قبل أن تفتك بهم الحرب الصهيونية، لا اشتراها مستهلكو الزيت في المدن بأكثر من ٢٠٠٠٠ ليرة سورية، ولباع الفلاحون صفيحة زيت الزيتون في معاصر الزيت بـ ١٢٠٠٠ ل.س. .

ولكن المخططات الصهيونية، التي خطط لها الصهاينة أعداء الله منذ عشرات السنين أدت إلى الإيقاع بشعوب الأرض: (إفساد خاصتهم - تجويع عامتهم - ومحاولات تجهيل الشعوب بدينهم ، ليخضع الجميع لأهواء نفوسهم الفاجرة فيسهل على الصهاينة اقتيادهم وإخضاعهم).

إن انخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، ثم تأثيرها على انهيار الكفاية المعاشية للمواطنين، تلاه بعد ذلك مؤامرة صهيونية أخرى ، هي افتقاد السيولة النقدية من النقد السوري، من بين أيدي الشعب في سورية، (التي تقف ضد الهيمنة الصهيونية) لتدمير لقمة عيش فقرائه وشرفائه.

إن هذه الجرائم مجتمعة، حالت دون وصول أسعار صفائح زيت الزيتون، وجميع المنتجات والمواد الخام التي تنتجها الشعوب الفقيرة، إلى أسعار معقولة، تغطي تكاليف إنتاجها، وأرباح تؤمن التكاليف المعيشية الضرورية، للمنتجين والتجار وتبعدهم عن شبح الجوع والعوز.

إن الفقراء والشرفاء الذين ينتجون زيت الزيتون، ويعيشون على زراعة الزيتون، وإنتاج الزيت وتجارته، عندما انهارت أسعاره انهارت حياتهم أيضاً. حتى صرت ترى أخي القارئ، صفائح زيت الزيتون الصافي يبيعهها الفلاحون في شوارع المدن، بمبلغ لا يزيد عن ربع قيمتها القديمة قبل عام ١٩٧١، أي بأقل من ٣٥٠٠ ليرة سورية، أي أقل من ٢ غرام ذهب، بعد أن كان سعر الصفيحة في المدن لا يقل عن ١٠ غرامات ذهبية.

لقد خسر جميع من اشتغل بتحضير صفيحة زيت الزيتون، وأمثالهم من الفلاحين والعمال والتجار، أهم موارد رزقهم السنوية، وخسروا الكفاية المعاشية التي كانوا يعيشون في ظلها. لقد أفقدتهم الأيدي الصهيونية القذرة، استقرار حياتهم وأملهم في المستقبل. إنها الأيدي الصهيونية القذرة، عندما أجبر اللوبي الصهيوني الأمريكي الإدارة الأمريكية الغبية، على إلغاء ربط الدولار بالذهب عام ١٩٧١، وعندما غابت عن عقولهم الحكمة الإلهية، التي حرمت الربا والقمار بين العباد، وعندما غابت هذه الحكمة الإلهية عن عقول الخاصة، (وهم قادة المجتمعات الإسلامية والمسيحية من غير اليهود)، الذين سيطر الفكر الصهيوني العلماني الإلحادي عليهم، وأعمى أبصارهم وبصيرتهم، وتخلوا عن حمل هموم من وكلهم الله برعايتهم، من الأكثرية الفقيرة والشريفة من شعوبهم.

وإننا لو استعرضنا أخي القارئ الغيور أمثلة أخرى، وقارنا بين أسعار جميع المنتجات الزراعية والصناعية والحرفية، قبل الحرب الصهيونية الأمريكية وبعدها، في قطرنا وفي أقطار الدول الفقيرة والاشتراكية وحتى الغنية، لهالنا ما حققته هذه الجرائم والمؤامرات، التي ارتكبتها الصهيونية ضد شعوب العالم عندما افقرت الشرفاء وأفسدت الأغنياء بالربا والقمار.

ومن النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم:

١- تجارة الأسهم ٢- بيع التفسير

أولاً- تجارة الأسهم حرام: أما التنازل عنها للغير بنفس قيمتها الذهبية فلا. فهو الحلال بعينه.

إن قيمة السهم مال وبيعه بمال مع الربح يصبح أحد أشكال الربا. لأن الربا هو:

بيع المال بالمال مع الربح. أي يكون هذا المال الورقي أو الرقمي فإنه يعود إلى قيمته الذهبية. مثال أن تباع أسهم قيمتها بالعملة المحلية أو الدولار المزيف أو غيره، فكلتا القيمتين: قيمة الشراء وقيمة المبيع يجب أن تكونا بنفس القيمة الذهبية. فهنا فالتبايع أو التنازل للغير يكون حلالاً. أما إذا حصل فرق بالقيمتين فالتبايع حرام. (ونستدل على حرمتها من النتائج المدمرة لتجارة الأسهم في الألاعيب الصهيونية لامتصاص الذهب). أما أرباح الأسهم فيجب أن تكون على الأرباح الحقيقية للشركات والمؤسسات والمصانع المنتجة.

وأما تجارة الأسهم في البورصات والتي روجت لها الصهيونية على مدى العقود السابقة فإنها قمار وربا في آن واحد ؛ لأنها لا تقوم على الأرباح الحقيقية للشركات بل على الأعيب سماسرة وصهاينة وأصحاب شركات مقامرین.

الشرح: كانت قيمة السهم قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية مقدرة بالذهب عندما كان الدولار وجميع العملات الورقية العالمية ذات رصيد كامل من الذهب. وبعد الحرب المذكورة ، أصبحت قيمة الأسهم مرتبطة بالصهاينة فقط الذين يخفضون وهدم أسعار الذهب ويرفعونها دون غيرهم ليمتصوا الذهب من بين أيدي شعوب الأرض ، فتارة من يحتفظ بالذهب دون العملات الورقية الأخرى يربح. وحتى يمتص الصهاينة أرباحه الذهبية يرفعون قيمة السهم تارة أخرى ليصبح من يستثمر أمواله بالأسهم يربح أكثر ممن احتفظ بالذهب. فيعود الذي احتفظ بالذهب يبيع ذهبه إلى الصهاينة ليشتري بها أسهماً مسمومة وهكذا دواليك.

تلك هي اللعبة التي لعبها الصهاينة منذ عام ١٩٧١ وحتى اليوم. وآخرها لعبة الأسهم في البورصات العربية من نهاية ٢٠٠٥ وحتى حرب لبنان المظفرة ٢٠٠٦ عندما فقد الأخوة الخليجيين أكثر من ١٠٠ طن من الذهب خلال أيام معدودة والتي تعادل أكثر من ١٢٠٠ مليون دولار أمريكي مزيف : عندما ارتفعت قيمة السهم ١٠٠ ضعف لتتكس في منطقتنا العربية والإسلامية مع القروض السخية على بعض حكوماتها مليارات المليارات ليس من اليورو بل من الدولارات المحتضرة المتجهة إلى الفناء التام بعد أن فقدت حتى الآن ٩٨% من قيمتها الحقيقية الذهبية التي كانت عليها قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية عام ٩٧١. ومنذ بداية أزمة ٢٠٠٨ يخسر الخليجيون كل يوم مليارات الدولارات نتيجة انخفاض القيمة الذهبية لنفطهم ومدخراتهم . فإن لم يستبدل إخوتنا العرب والمسلمون مدخراتهم وقيمة نفطهم بالذهب ويتوقفون عن بيع نفطهم بالدولار الميت ويتعدون عن القمار والربا فستخسر الدول الخليجية النفط والمدخرات النفطية من الدولارات الرقمية ويخسروا الدنيا والآخرة معاً .

ثانياً- بيع التقسيط: ربا ، وإنه صناعة صهيونية روج لها اليهود في أمريكا وأوروبا ليمسكوا برقاب الفقراء ثم نقلنا هذه الصناعة إلى امتنا مع الحرب الاقتصادية التي قضت على فائض الأجور والأرباح المدخرة من فائض الكفاية المعاشية التي كانت الأسر والأفراد تشتري به نقداً كل ما تريد من سلع قبل ١٩٧١. إن المقاصد الأولى لشرائع السماء : نشر رسالة الدين (من قبل رجال الحكم وطلاب العلم والتجار المتنقلون بين الأقطار والقارات) الذي يحث العباد على الإيمان بالله وعلى التآخي والتعاون والمنفعة وهو التواصي بالحق كما قال الله في كتابه العزيز: ﴿وَالْعَصْرُ^(١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ^(٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ^(٣)﴾ [العصر].

لذا كان التجار المسلمون الأوائل هم الذين نشروا الإسلام في كل الأقطار التي وصلوا إليها ، فكان همّ التاجر في المقام الأول نشر رسالة الإسلام وعدله. وفي المقام الثاني تعاملاتهم التجارية بأخلاق الإسلام التي علمهم إياها قرآنهم ورسولهم ،فانعكس إيمانهم هذا على علاقاتهم التجارية والاجتماعية مع الآخرين. فاعتنقت الإسلام الأقوام

التي أوصلوا إليهم عقيدتهم واشترت بضائعهم وحملتهم بضائعها في علاقات يسودها المحبة والتأخي والتسامح فاكتمسبوا حظي الدنيا والآخرة بنشرهم للإسلام واغتنائهم من المال الحلال.

لذا فإننا نطرح هذه المقدمة لنصل إلى السؤال الآتي : هل البيع بالتقسيط الذي روج له اليهود يوصل بالمتعاملين البائع والشاري إلى هذه المقاصد العظيمة لشرائع الله عز وجل ؟

أم أن الجشع والظلم والضعينة والحسد والحقد والعداوة تحل محل مقاصد الشرع الأنفة الذكر؟ وماذا لو أن البيع بالتقسيط كان بنفس أسعار البيع نقداً وبالأرباح المعقولة لأرباح الأسعار النقدية؟ الجواب: إن هذه التجارة مباركة من الله تعالى لأنها حلال يشع منها النور والرحمة والتعاون بين العباد وقال فيها رسول الله ﷺ «أحب لأخيك ما تحبه لنفسك» وقال الله تعالى : ﴿...وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٢٧]. ولأن فرق السعر في بيع التقسيط هو ربا، فلنتذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من أن ينكح الرجل أمه » .

علماً بأن الزلازل المالية التي تصيب الدولار والعملات سنوياً وشهرياً في البورصات وتضم القيمة الذهبية للعملات فإنها تأكل الفروقات الربوية الناتجة عن البيع بالتقسيط وربا البنوك والقروض.

ولكي لا يهضم حق بائع التقسيط بالسعر النقدي لانخفاض أسعار العملات الورقية بالحرب الصهيونية المستمرة تقدر قيمة السلعة بما يعادلها من الذهب ، ابتداءً من شرائها تقسيطاً أو نقداً من المصانع وانتهاءً إلى استرداد آخر الأقساط الشهرية أو الأسبوعية و تسديد قيمتها إلى المصانع بنفس المعادلة الذهبية على أن لا ننخدع بالانخفاض القليل المتعمد من قبل اليهود للذهب، لأن الانخفاضات القليلة في قمار البورصات تتبعها ارتفاعات كبيرة في قيمة وأسعار الذهب وخاصة في السنوات الماضية تماماً كما ذكرتها في كتابي في الطبقات ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ / ٢٠٠٩ .

والله أعلم ما ستؤول إليه الفلسفة الاقتصادية الحديثة، التي انتهجت النهج الربوي اليهودي في الاقتصاد العالمي، من تدمير للجنس البشري في الأيام القادمة، إذا لم يسعف الله تعالى البشرية، ويأذن بقاء الصهاينة على أيدي المؤمنين في العالم أجمع. عندما توعدهم في التوراة والإنجيل والقرآن بذلك. لأن الله يعلم أن اليهود الصهاينة سينشرون الربا والفقر والكفر والفجور والرذيلة والفساد، ويأكلون أموال الناس بالباطل، وينقلون الغافلين من البشر، من عبادة الله إلى عبادة الهوى والشياطين. وإن ثورة المؤمنين والفقراء والشرفاء، من مسلمين ونصارى من أقطار الأرض وشيكة، بعد أن وصل الفقر إلى تدمير حياتهم تدميراً شاملاً، وأفقدتهم الأمل في حياة مستقبلية هائلة.

إن ثورة الفقراء والشرفاء المؤمنين. هذه ستستبيح إن شاء الله أرواح الصهاينة وأموالهم وذهبهم الذي نهبوه مع مليارات العملات الورقية العالمية من جميع أنحاء العالم قبل أن يرى شيكلهم الذهبي المزعوم النور بإذن الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أحرار العالم ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

قدر الأحرار والمؤمنين أن يقفوا إلى جانب إخوانهم الفقراء والمساكين في بلدهم والعالم ضد جريمة افقار الشعوب التي خطط لها الصهاينة قبل عام ١٩٤٤ عندما أبرموا مع حكومة أمريكية لا تملك بنوكاً حكومية يخترن فيها الذهب الاحتياطي للدولار ، وعندما أصدر الرئيس جون كينيدي في الستينات من القرن العشرين أمراً لإنشاء مثل هذه البنوك لدعم الدولار (قتله الصهاينة ليبقى الذهب الذي يتدفق على أمريكا من كل أنحاء العالم بعد عام ١٩٤٤ يصب في البنوك الصهيونية حصراً) لأن وجود بنوك حكومية يصب فيها هذا الذهب المتدفق الذي سيصبح رصيماً أمريكياً لا يهودياً للدولار الذهبي سيفوت على الصهاينة مؤامراتهم اذا رفعوا الغطاء الذهبي عن الدولار وتحطمت قيمته الذهبية له ولجميع العملات الورقية العالمية التي ستفك ارتباط عملاتها عن الذهب ليستعيد الصهاينة الشعوب بعد ذلك وأنظمتها السياسية تمهيداً لاقامة الامبراطورية الصهيونية على أشلاء دول ضعيفة ستصبح بلديات من واجباتها تنفيذ كل القرارات الصادرة عن حكومة هذه الامبراطورية المزعومة في افقار وتجويع شعوبهم ليسهل اقتيادها وكتم أنفاس أحرارها وشبابها وجعلهم عبيداً لأهوائهم وشهواتهم ، (كما نرى اليوم بين غالبية شباب العالم).

وبعد أن تم تنفيذ الجريمة الاقتصادية الصهيونية عام ١٩٧١ وقهر الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية بالضغط الصهيوني عليهما لالغاء معاهدة بريتون وودز وفك ارتباط دولارها الذهبي عن الذهب اليهودي رغم أنفها وأصبح الدولار والعملات الورقية العالمية تحت قبضة الصهاينة يتلاعبون بها في البورصات المالية نزولاً وصعوداً أمام الذهب ويتلاعبون بأسعار النفط والمواد الغذائية أمام الدولار ، فكلما ارتفع الذهب وانخفض الدولار تذبذبت أسعار النفط والمواد الغذائية وارتفعت أسعارها أمام العملات المحلية وانخفضت الكفاية المعاشية للشعوب والرواتب والأجور من ١٠٠% إلى ٢% من قيمتها الذهبية التي كانت عليها قبل تنفيذ الجريمة عام ١٩٧١ نتيجة حماية الحكومات العالمية للدولار من أن ينخفض على أراضيها ، فسلكت هذه الحكومات في مسلكها هذا بما فيها حكومتنا مسلك العدا لشعبها من حيث تدري أو لا تدري .

وبعد هذه المقدمة أتساءل يا أيها الحر المؤمن : لما يساهم بعض المسؤولين مع الصهاينة في الضغط على الشعب لاختصاعه بالتجويع عند رفع أسعار المازوت متسلحين بذرائع وهمية هي منع تسريب المازوت الى خارج القطر ؟ الفقراء يهربون المازوت أم المهربين شركاء المسؤولين المفسدين الذين لا تطولهم يد الرئيس أو يد العدالة والأمن ويقفون أمام قائدهم يتابكون على مصلحة الوطن والمواطنين والنتيجة زيادة التجويع كما يخطط الصهاينة لتضاعف أسعار المازوت ثلاثة أضعاف ، فارتفعت أسعار المواد الغذائية والضرورية ثلاثة أضعاف ، وشاركت في ذلك مؤسسة الكهرباء ومؤسسة النقل

العام والخاص ليرفعوا قيمة الفواتير وأجور النقل والبطاقات الى الضعف ليزيدوا من هموم المواطن الذي لا يجد ما يأكله .

وأصبح اللحم والفواكه والحليب والبيض محرماً على الفقراء رغم وجودها بوفرة في الاسواق المحلية ولكن الـ ٢% التي يتقاضاها الشرفاء والفقراء من أجورهم وأرباحهم التي كانت عليها قبل عام ١٩٧١ مقيمة بالذهب لا تكفي مصروفات الكهرباء وأجور النقل وثمان ألبسة الباله وتكاليف سندويشات فلافل وارتفاع الأسعار يا أيها الحر الشريف جاءت بسبب رفع الصهاينة لأسعار الذهب مقابل الدولار المزيف وليس للفقراء والشرفاء والمساكين ذنب فيها . فلما تعاقبهم حكوماتهم على ذنب لم يقترفوه ؟ لأنهم فقراء وشرفاء ؟

سيادة القائد ان مهمة القادة الأحرار الوقوف الى جانب شعبهم الفقير وفضح الحرب الاقتصادية الصهيونية ولو كلفهم ذلك خسران كراسيهم أو حياتهم لأنه الجهاد الحقيقي والشهادة التي توصل صاحبها الى جنة الخلد لأنهم الرعاية المسؤولين عن رعيته .

أرجو يا سيادة القائد أن تكون هديتكم الى شعبكم في شهر رمضان والعيد هي عودة أسعار المازوت الى ما كانت عليه للقضاء على زيادة الأسعار لأن من حق الشعب وحده أن يتمتع بخيرات بلاده من نפט وخدمات المؤسسات العامة بالكلفة دون أرباح .

دمشق ٢٠٠٨/٨/٣١ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المهندس م . محمد شريف مظلوم

مؤلف كتاب الذهب والدولار

آثار الحرب الاقتصادية على شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة

لقد أفرزت الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، فوارق اجتماعية طبقية جديدة. عندما أوجدت فئات من الأغنياء الجدد قامت ثرواتهم الطائلة، على القمار والربا الفاحش والربح الحرام. وأرصدة من أرقام إلكترونية مزيفة غير معترف بها من شرائع الله، ومن عملات ورقية فقدت رصيدها الذهبي، وعلى رأسها الدولار الأمريكي المزيف، ونظراً لإقبال المواطنين على التعامل بغباء غير مسبوق مع هذه العملات الورقية والرقمية بدل تعاملهم بالذهب أو بعملات ذات قيمة ثابتة من الذهب ولذلك جعلوا لهذه العملات الورقية قيمة شرائية غير ثابتة، وأصبح أغنياء اليوم أغنياء بأرقام وهمية في حسابات مصرفية.

ولقد دأبت رسالات السماء على تقليل الفوارق الطبقية بين العباد، وترسيخ التأخي بينهم؛ لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منهم حيث قال الله تعالى في الكتاب العزيز: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

هذا بين الفقراء وأغنياء المال الحلال. فكيف بأغنياء المال الحرام، الذين أفرزتهم الحرب الاقتصادية الصهيونية؟ الذين تجاهلوا التفريق بين الحلال والحرام، في مكسبهم وإنفاقهم. فانغمسوا بالتعامل مع البورصات والبنوك الربوية في القمار والربا الحرام ونسوا تحذير الله لهم بالحرب إن لم يبتعدوا عن الربا والقمار ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ بُنِمَ فَلكُمْ رُءُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

فظلموا أنفسهم وزادوا في إفقار إخوانهم الفقراء عندما انخفضت القيمة الشرائية لدخولهم حتى وصل هذا الانخفاض إلى ٩٨% وأضحوا يعيشون على ٢% فقط عندما اضطروهم إلى زيادة ساعات عملهم وتشغيل أطفالهم ونسائهم فاضطربت علاقتهم العائلية.

لقد سعت الشرائع السماوية كما أسلفت إلى تقريب الهوة بين الغني والفقير، وأوجدت سبل التأخي والتراحم بينهما. فجمعتهما الصلاة في وصف واحد، ووحد الإزار الأبيض بينهما في الحج، وقربت الزكاة والصدقات بينهما، ولم يجعل الله تعالى الغنى في المال ميزةً وعلواً. ولم يجعل قلة المال مذلةً ومهانةً، بل جعل الله تعالى الغنى والفقير، والصحة والمرض، ابتلاءً منه واختباراً يخشى الغني المؤمن، أن يكون قد جمع ماله من حرام، أو بخل أو تلوث بحرام. ويخاف أن يذهب ماله إلى معصية، تبعده عن مرضاة الله في الدنيا والآخرة. ويخاف الفقير إن ابتلاه الله بالغنى، أن يضل ويشقى. ويدعو الله أن

يرزقه الكفاف من الرزق، أو الغنى مع الإيمان والتقوى.

إن لهذه العلاقات والأوضاع الأنفة الذكر، شواهد وأدلة على ذلك في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والمؤمنون بالله وبالسيد المسيح يسترشدون الإنجيل في ذلك.

إن المخططات الصهيونية والحرب الاقتصادية التي شنها الصهاينة، مع الأمريكيان المتصهينين عام ١٩٧١، أفرزت أكثر جرائم العصر، منها جريمة سوء توزيع الإرث واستيلاء الظلمة على حصص الورثة في أغلب الشرائح الاجتماعية المختلفة المتدينة بلا تقوى، وغير المتدينة من مسلمين ومسيحيين.

الوارث الفقير يطالب بإرثه من أبيه أو أمه، ولو بقتال أخيه، الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وذلك لقلّة حيلة الوارث الفقير، وانعدام فرص العمل، والفقير المدقع الذي أحاط به وبأهله.

أما الذي احتفظ بكامل الإرث لنفسه، وحرّم منه أخته وأخاه، فإن ضعف إيمانه، وعدم التزامه بدينه، واعتماده على الرشاوى وفساد القضاء، وخوفه من أن يصيبه الفقر، الذي طال كل من حوله، دفعه إلى أن يحتفظ بالإرث لنفسه، فخالف الشرع واحتال على القانون. وخاصة إذا كان لديه وكالة عامة من والده أو والدته المتوفين، ولو أدى عمله الحرام إلى خسران العائلة وتفكيكها. المهم أن يبقى مالكاً لكامل الإرث ولو أدى إلى نشوء عداوات وأحقاد بين الأخوة والأخوات والأحفاد والأقرباء.

ومما أفرزته الحرب الاقتصادية عام ١٩٧١: ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض فرص الأمل في الحصول على عمل شريف. وظهور الفساد المدمر بين العاملين في الدولة، عندما أصبحت دخول الميسورين من غير الفقراء مشبوهة، إما من ربا أو قمار محرم، أو من غش وتزوير، أو تهريب أو بيع السلاح، أو تجارة الممنوعات والمخدرات، والاتجار بالرقيق الأبيض وبيوت الدعارة، وسرقات البنوك، وسرقة أصحاب الحسابات البنكية عن طريق الانترنت وشبكات الكمبيوتر العالمية من قبل محترفي استخدام الانترنت (من يسمون بلصوص الكمبيوتر). وسرقة الأموال العامة. أو التلاعب بالمواصفات، والتلاعب بالعقود، أو تزوير فواتير، وصرف فواتير مكررة ولعدة مرات، وحرقتها بعد مرور السنة المالية، أو صرف فواتير وهمية. أو بيع شكاوى المظلومين إلى المشتكى عليهم، بدل التحقيق في الشكاوى. وإنصاف المظلومين، ابتداء من مكاتب شكاوى أصغر مؤسسة في الدولة، إلى أكبر مؤسسات الدولة في القصور الجمهورية (التي تمنع وصول المواطنين المظلومين أو الأحرار الغيورين الجريئين إلى قائدهم ورئيسهم رغم رفعهم لبرقيات وطلبات طلب المقابلة وعلى مدى سنوات طويلة) أو رشوة لجان التسعير، أو لجان التحقيق والتفتيش، في أعلى هيئات التفتيش، أو المخابرات، في الدولة. أو سرقة وصرف مستخلصات لأبنية وهمية، أو ترميمات وهمية، لا وجود لها إلا على الورق. وكل هذا الفساد لم يكن موجوداً قبل الحرب الاقتصادية موضوع هذا البحث لذا

فقد كان سبب فساد أنظمة الحكم :

أولاً- ضعف إيمان رجالها بالله وحسابه.

ثانياً: تلك الحرب التي جعلها الصهاينة حرباً عالمية على فقراء العالم من مسلمين ومسيحيين.

ثالثاً: محاولة الصهاينة جعل الأغنياء عبيداً لهم مسلوبي الإرادة والإيمان لا يتجنبون الربا والقمار الحرام بكل أشكاله فيساهموا في إفساد القضاء والأمن وموظفي الدولة لتحقيق مآربهم الشخصية بالاعتداء على الغير . وبعد الانهيار التام للدولار يخططون للأغنياء بأن يكونوا عبيداً لليهود وشيكلهم الذهبي.

أما سرقات عناصر ومحققى أقسام الشرطة، فتبدأ من وصول ادعاء المشتكي من النيابة العامة ، لتحصل المساومة بين المشتكي وخصمه مع المحقق، ومن يدفع أكثر يدون المحضر لصالحه، على ألا يقل الدفع عن ٥٠٠ ليرة سورية. وإذا كان هناك توقيف، فالدفع سيكون بالآلاف وبعشرات الآلاف من الليرات السورية. وقد يصل الدفع إلى الملايين، إذا كان الموقوف أو أهله من الميسورين، أو المذعورين الخائفين على حياة الموقوف وصحته، فلا حرج من أن يبيع أهل الموقوف البيت الذي يقطنونه، وينتقلوا إلى بيت بالإيجار السياحي. ولو كان التوقيف بوشاية أو تقرير كاذب أو كتابة رسائل إلى رئيس الدولة تكشف فساد المسؤولين. ولا حرج لهؤلاء المفسدين من التآمر مع الأمن والقضاء لزوج الكاتب في السجن. وإن لم يكن لدى الموقوف أو المشتكي مال، فإن خسارة القضية أو السجن مآله.

أما عن فساد القضاء فحدث ولا حرج. ابتداءً من فساد المحامين، وانتهاءً بضياح حقوق المظلومين. من تطويل أمد دعاوى بين جلسات الدعوى، أو ضياح حقهم بين المحاكم، الابتدائية والمدنية والجزائية والاستئنافية والنقض، وامتدادها إلى سنوات عديدة، تقض مضاجع المظلوم. إلى التلاعب بسير الدعوى، وارتكاب أخطاء متعمدة، لإعطاء الراشي الظالم حق اكتساب الدعوى، وتخسير الدعوى للمظلوم. (وللكاتب تجارب عملية مع القضاء ومع قضاة يخافون الله وقضاة نسوا الله وعذابه كأى مظلوم يتعامل مع القضايا والمحاكم). وليت مظلوماً أو قاضياً أو رجل أمن أو كاتباً جريئاً يكتب عن التأثير المدمر للجريمة الاقتصادية الصهيونية على انحراف القضاء من إحقاق الحق إلى دعم الظلم وأكل حقوق المظلومين وعجزه عن ردع الظالمين. (لأن القضاء يزداد ظلماً يوماً بعد يوم والشرفاء والمظلومون يزدادون بأساً من إصلاحه رغم المسكنات المالية للقضاة. لأن محاسبة المنحرفين لازالت في حدودها الدنيا لأن المنحرفين من القضاة استعانوا لاستنباط قراراتهم من قوانين مصالحهم وأهوائهم واجتهادات منحرفة ونفوسهم الفاجرة وتركوا قوانين الله والاستهداء بعقولهم الحرة ونفوسهم النقية التي تقود الأمة إلى الخير وليس إلى خراب القضاء والانحدار بالأمة إلى الهاوية التي خطط لها الصهاينة من خلال حربهم

الاقتصادية لإفقار الشعوب ونشر الفوضى) وفي عدم تأمين الدولة الحماية والحصانة الكاملة للقضاة الشرفاء ليتمتعوا بالجرأة المطلوبة في محاسبة أي مسؤول يحمي شريكاً أو ظالماً لمنع تدخل أي مسؤول يسير الدعوى وذلك بإنزال العقوبة الرادعة به وبأي ظالم من داخل القضاء أو خارجه بعد تعديل القوانين والإجراءات لفصل الدعوى في شهر وليس في سنين طويلة للتقليل من عدد الدعوى والمحاكم وذلك باللجوء إلى القوانين الشرعية لتطوير القضاء ووضعها في إطاره الصحيح فيعطى الحق للمظلوم والعقوبة الشرعية للظالم (وللكاتب شكاوى عديدة إلى السيد الرئيس والسيد وزير العدل فبدلاً من إحالتها إلى التحقيق أو التفتيش القضائي وضعت في ملفات الدعوى لمعاقبة المشتكي عند البت بالدعوى. وأذكر منها إحدى دعوى محاكم النقض - غرفة المخاصمة رقم أساس ٣٣٠ / ٢٠٠٦ تاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠٠٣ والتي فصلت ضد المشتكي رغم أن قاضي الاستئناف الأستاذ سمير برمبو التي فصلت الدعوى أثناء غيابه هو الذي نصح المشتكي بإقامة دعوى المخاصمة ضد قضاة الاستئناف جاد الله الخطيب وهشام ظاظا) أخي القارئ اطلب الرسالة الموجهة إلى السيد الرئيس بتاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٠٧ بهذا الخصوص من الكاتب إن كنت من أصحاب القرار. وقد انتهت جميع الدعوى المنوه عنها إلى انتصار الظلمة على المظلومين.

لقد عطلت الحرب الاقتصادية عقول جهابذة القضاء: للارتقاء بالقوانين لتحقيق عدالة السماء؛ لأن القاضي وواضع القانون مسؤولان في المقام الأول أمام الله تعالى يوم القيامة*.

كل هذا الفساد وهذه الرشاوى والسراقات والاحتيايل والغش والتهريب و... من قبل المواطنين، وموظفي الدولة، (وبهذا الكم الهائل والمدمّر، لأركان أي دولة) ما كانت موجودة قبل الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، والمخططات التي مهدت لها الصهيونية، منذ أكثر من نصف قرن وكان هذا بأسباب أهمها:

١ - إقدام الصهيونية وأذئابها، على نزع التحصين الديني والأخلاقي، من المناهج التعليمية الغربية، ووصول خريجي الجامعات الغربية، من الشعوب المسيحية والدارسين فيها من المسلمين، إلى عدم التفريق بين الحلال والحرام، بعد أن

* فإن لم يضع القاضي الله بين عينيه: ابتداءً من دراسته لمذكرات الدعوى ووثائقها، وانتهاءً إلى إصدار قراره فإن الحكم سيكون ظالماً ومجحفاً بالمظلوم. ابتداءً من المحاكم الابتدائية حتى محاكم النقض التي يجب أن تكون من قضاة شرعيين جريئين يقفون ضد الظلم والظالم مهما علا منصبه وماله وليس من علمانيين ملحدين ضللتهم القوانين الفرنسية الملحدة. لذلك فإن إصلاح القضاء يجب أن يكون من أولويات الحاكم العادل وممثلي الشعب والحكومات، لنلا يصل المظلومون والقضاة الشرفاء والمحامون الناصحون المؤمنون إلى اليأس والقنوط ويفقدون الأمل من إصلاح القضاء؛ لأن عدم إصلاح القضاء سيجعل الدولة والشعب فريسة لأطماع أعداء الله الصهانية الذين أفسدوا القضاء بالفوضى العارمة التي نتجت من الحرب الاقتصادية الصهيونية، لأن الشعب اليائس من إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها القضاء لن يقاوم العدو كما حصل لعراقنا الشقيق.

ضاللت الصهيونية الغربيين، وأبعدتهم عن روح الإنجيل، وتعليمات السيد المسيح عليه السلام، حتى طعنوا بها، واعتبروا الدين أفيون الشعوب. فضّلوا وأضلّوا كلاً من العرب والمسلمين، الذين درسوا في جامعاتهم، أو ارتبطوا معهم بتجارة أو عمل. أو نهلوا من قوانينهم التي ابتعدت عن رسالة السيد المسيح ﷺ رغم أن المسلمين يرددون في صلاتهم وأدعيتهم: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٥) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(٦) غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ^(٧)﴾ [الفاتحة: ٥-٧] (أي غير طريق المغضوب عليهم من اليهود، ولا الضالين من النصارى السائرين في ركب الصهاينة) إنهم يرددون فاتحة الكتاب، كالصم البكم، وكالذين لا يعلمون.

٢- تحطيم الحرب الصهيونية الربوية عام ١٩٧١، للقيمة الشرائية للعملات العالمية، بعد إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧١، ونسف التعهد الذي ربط الدولار بالذهب، ثم ألحقوا به العملات الورقية العالمية، حتى أصبحت بلا رصيد ذهبي. ودمروا معها الكفاية المعاشية، في الأجور والرواتب والأرباح لدخول جميع الشرائح الاجتماعية.

فما من مفسد ومرتش وسارق ومحتال ومهرب وغشاش، ورث الفساد من أبويه... ولا أي مفسد راض تمام الرضى عن سوء أخلاقه، وراض عن إطعام أطفاله وعياله، من مال حرام أو مشبوّه، وإنه عندما يرى انحراف أولاده، يدرك عندئذ أن المال الحرام الذي غذى به أبدان أطفاله، نبت انحرافاً وفجوراً ما كان يتمناه فيهم. ولكن ضعف إيمانه بربه، والخوف من أن يجوع هو وأهله في المستقبل، وعدم تفريقه ما بين الحلال والحرام، وتآكل ٩٨% من استحقاقه، الذي أكله اليهود (بحربهم الاقتصادية عام ١٩٧١، أي مما كان يتقاضاه أمثاله قبل الحرب) هو الذي دفعه إلى الحرام دفعاً.

أما التأثير المدمر للحرب الاقتصادية الصهيونية، على جيوش الدول الفقيرة، فحدّث ولا حرج. حيث جعلت من جيوش الدول جيوشاً لحماية الأنظمة بدلاً من أن تحمي حدود الأوطان، عندما نزعّت عقيدة الجهاد والاستشهاد من قاداتها وأفرادها، ليسهل القضاء عليها عند الالتحام مع العدو. ودرس التحام الجيش العراقي ومجاهدي حزب الله مع إسرائيل وأذناها شاهداً عياناً مختلفين عندما نصر الله مجاهدي حزب الله على الصهاينة في حرب تموز ٢٠٠٦ وانهزام جيش العراق ٢٠٠٣ أمام جيوش التحالف.

لقد جعلت الحرب المذكورة حدود الدول الفقيرة، الإسلامية والعربية وغيرها مباحة، لجيوش ومخابرات دول الاستكبار الأمريكية، (وحلفائها الذين استطاعت أمريكا إغراءهم بعقود الإعمار، بعد تدمير الدولة الفقيرة، واختراقها بدولارها المزيف من الداخل، كما حصل في أفغانستان والعراق) عندما اخترق الدولار العراق وحطّم الدينار العراقي مائة وستون ألف ضعف.

وهذا الاستخفاف الصهيوني الأمريكي بأممتنا، كان نتيجة حتمية لابتعادنا عن شريعة الله وانهيار الكفاية المعاشية، لعناصر الجيش من ضباط وصف

ضباط وجنود، وانشغال هؤلاء بهمهم المعاشي، في كيفية تأمين لقمة العيش لهم ولعائلاتهم، وربما لأبويهم العجوزين، بدلاً من انشغال همهم بالذود عن حياض الوطن، وترصد مخططات العدو ومؤامراته. وتصيح أيضاً عيون وآذان المخابرات العسكرية، ضد شعبيها والمناضلين الأحرار من إخوانهم، بدلاً من ترصد العدو والمفسدين، الذين عاثوا في البلاد الفساد.

وقد تستهين عناصر الجيش وضباطه بكرامة الوطن، والغيرة على حرمانه، (وهم الذين جُندوا لحمايتها)، عندما يستهينون بزرع روح الجهاد والشهادة، في نفوس جنودهم، عند تأهيلهم وتدريبهم. حتى أصبحت خطب أصحاب الرتب العليا وتوصياتهم جوفاء، بلا معنى ولا تأثير، لأنها خلت من الحمية الصادقة، ونظافة اليد والضمير والقلب واللسان، والجهل في الدين، وفي أن يفرق هذا الضابط بين الحلال والحرام، والجنة ونعيمها والنار ولهيبها.

من أين يأتي النصر، عند مواجهة عدو الوطن والأمة؟ والجنود المدافعون عنه، منهم من يفكر: من أين سيأتي المال لقائده، ليقف عنه عقوباته وحرمانه من إجازاته، هل سيسرق أهله، أو جيرانه؟ أم سيطلب تفنيشه من الخدمة، ليوفر الأتاوة التي فرضها عليه قائده. أم سيفكر متى يفر من خدمة ضباطه، ليهرب من العقوبات، والطلبات المرهقة له ولأهله؟ لذا ننصح الآباء بتغريب أبنائهم خارج بلادهم ودفع البديل النقدي؛ لنلا يصبح أولادهم مستعبدين لضباطهم الذين ذهبت النخوة من رؤوسهم بعد الحرب الاقتصادية.

وما تزايد عدد الفارين من الجيش، في داخل البلاد وخارجها، إلا للأسباب المذكورة آنفاً، ونتيجة مباشرة للحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية.

وأخطر نتائج الحرب الصهيونية على الدول وجيوشها، تتحقق عندما لا تصل إلى قيادات الجيش وضباطه وصف ضباطه، كفاياتهم المعاشية (كان راتب الملازم تحت الاختبار هو ١١٥ غ ذهب قبل الحرب الاقتصادية) التي تسد حاجاتهم الضرورية وحاجات أسرهم، لأن عملاء العدو وجواسيسه بانتظارهم، لاستغلال حاجة هؤلاء للمال. فالدولارات المزيفة (التي تطبعها أمريكا، بلا رقيب ولا حسيب) جاهزة لطلاب المال والدنيا الجدد، لشراء ذممهم مقابل خياناتهم لأوطانهم أو بيعها لأعدائهم، الصهاينة والأمريكان. وما العراق الشقيق منا بعيد، (حيث شاهدنا: كيف استطاعت الصهيونية وأمريكا عام ١٩٩١، أن تشن المعركة الاقتصادية بدولارها المزيف: لتدمر الدينار العراقي وقيمته الشرائية ٦٠٠٠٠ ضعف، مقابل الذهب أو الدولار الذهبي القديم) حتى ظن الشعب وأفراد الجيش العراقيين، أن نظام صدام حسين هو الذي أفقرهما، ولم تصل إليهما الحقيقة الكاملة: إن الذي أفقرهما وسحقهما ودمر حياتهما، هم الصهاينة والأمريكان منذ عام ١٩٧١ ولغاية ١٩٩١ و ٢٠٠٣ ولم تزل. ونتيجة لحربها الاقتصادية، استطاعت أمريكا شراء ذمم قادة الجيش العراقي. فدخلت الجيوش الأمريكية والحليفة لها العراق، دون مواجهة حقيقية من الجيش والشعب العراقي. هذا الجيش الذي كان يعتبر، من أقوى الجيوش العربية المتربصة

بإسرائيل. وكذلك دون مقاومة تذكر من الشعب الذي قهرته الحرب اقتصادياً وافتقد قبل ذلك حريته عندما كمتت الأجهزة الأمنية صوته وحرّيته في اختيار ممثليه لقيادة البلاد.

والآن ولأكثر من سبع سنوات للاحتلال الأمريكي للعراق ، يقف ثلثة من المجاهدين في سبيل الله يذيقون جيوش الاحتلال، أعظم الهزائم والأمراض النفسية، كتلك التي نسوها في فيتنام. وإن شاء الله سيحقق النصر لهؤلاء المجاهدين في العراق، وفي كل أرض عربية محتلة. وفي كل بقعة من هذا العالم الذي تحيك له الصهيونية وأذئابها الأمريكان وحلفاؤهم المؤامرات، لإخضاعه لسيطرتهم.

إن حرية الشعوب في اختيار نظام حكمها وممثليها (كفيلة عندما يقع الخطب وتكثر مؤامرات أعداء الأمة والوطن) بأن تدفع الشعب ليواجه المعتدين بكل ما يملك من إيمان وعزيمة ويلتف حول قائد منهم نذر نفسه لله مدافعاً عن حرّماته وأرضه ومقدساته كما حصل في لبنان الشقيق عندما التف الشعب حول مقاومته المؤمنة الباسلة وقائدها السيد حسن نصر الله فحقق الله النصر لشعب لبنان ومجاهديه وأيدهما جنود من عنده عجزت أعتى دول الاستكبار بسلاحها المدمر ومخططاتها الخبيثة وعملائها أن تنال من صموده، لقد التف المسلمون بكل أطيافهم ومذاهبهم والمسيحيون بكل طوائفهم حول مقاومتهم وقيادتها الشريفة المؤمنة وأعطوا لشعوب العالم والقيادات الشريفة دروساً عظيمة ستقلب إن شاء الله جميع المعادلات السابقة التي كرسّت الصهيونية لها ولنجاحها كل المراكز العلمية والاقتصادية والمدارس السياسية والعسكرية والمخابراتية والإعلامية ومراكز الأبحاث التي اصطنعت الفتن بين الأديان والمذاهب والتي اصطنعتها الصهيونية كذلك على مدى عقود طويلة للهيمنة على العالم وبسط إمبراطوريتها العالمية، والتي ستتحطم على صخرة وقد الإيمان وصحوة الشعوب والأحرار في العالم.

ومن نتائج الحرب الاقتصادية الصهيونية كذلك محاولات الصهاينة إلغاء روابط الزواج الحلال ، وضرب الحكمة الرائعة من تعدد الزوجات وإحلال محلها التفسخ الاجتماعي والعلاقات المشبوهة بين الجنسين المبنية على المتع الجنسية فقط كالبهائم والحيوانات التي لم يجعل الله تعالى لها عقول تتحكم بملزاتها بل جعل لها غرائز تفيد تكاثرها في أوقات محددة.

وكثيرة جداً نتائج الحرب الاقتصادية الصهيونية على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالزراعية والصناعية والتجارية والحرفية وعلى علاقات الأفراد والأسر ورجال الحكومات وشعوبها وعلى علاقات الدول مع بعضها عندما غلبت المصالح المادية الضيقة على المصالح العليا التي تسعى إليها شرائع السماء لسعادة الإنسان وتهذيب منفعه كما قال رسول الإنسانية محمد ﷺ : « الخلق كلهم عيال الله ، وأحبكم إلى الله أنفعهم لعيله » .

~ 1.7 ~

الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم

عرفنا مما تقدم أن النهج الصهيوني قد سيطر، على جميع المدارس الاقتصادية العالمية. ولن ترى البشرية النور والخير، في ظل هذا المنهج، بعد أن أصبح الدولار المزيف سيد العملات العالمية، رغم أنه أصبح ورقاً ورقماً وهمياً، بعد أن فقد رصيده الذهبي. ولم يبق له داعماً إلا الإرهاب الأمريكي الصهيوني، وغفلة أكثر حكومات العالم وزعمائه وأغنيائه وانصياعهم للصهاينة ومخططاتهم.

لذا سنقدم جواباً ثانياً للسؤال المطروح سابقاً: إذا خضعنا في تشغيل بورصة دمشق للأوراق المالية، إلى المنهج الاقتصادي العالمي الربوي الصهيوني المنشأ والمضمون، والمعادي لشرائع الله: سيكون مصيرنا، هو الانقياد الأعمى لسياسة الهيمنة الصهيونية الأمريكية، والتطبيع التام مع العدو الصهيوني، ثم استباحة كل القطاعات، والمؤسسات الحكومية، والأهلية للصهاينة، مع امتيازات التنقيب عن الثروات المدفونة، من كنوز ذهبية ونفطية للشركات الصهيونية الأمريكية المظهر. أي الاستيلاء على بوابة الأمة العربية، والإسلامية وقلعتها سورية، لتنفيذ منها الصهيونية إلى كل العرب وتسيطر على العالم، من خلال الهيمنة على الأمة العربية. لتمسك بخناق العالم، بلا منازع. إنها أحلام الصهاينة، ولكنها ستبدد إن شاء الله تعالى، مع الصحوة الإيمانية للشعوب، التي تسبق الوعد الذي توعدَّ الله به بني إسرائيل.

إن النهج الاقتصادي الصهيوني الربوي العلماني المظهر، والذي هيمن على صدر الإنسانية، عقوداً طويلة من الزمن، أصبح كالسرطان الخبيث، في دماء علمائها وحكامها وأغنيائها، حيث أصاب الزعامة العربية والإسلامية، (ناهيك عن الزعامات العالمية الأخرى، غير اليهودية، التي تخلت عن نهج دينها التي اعتبرته أفيون الشعوب) في قواها العقلية، عندما تفكر بحلول اقتصادية، تدفع ببلدانها إلى الانتعاش الاقتصادي. إن هذه الزعامات تفكر في أية حلول محلية، أو مستوردة، إلا التعمق الإيماني الجاد في الحلول الاقتصادية الإسلامية، التي اعتمدها الشرائع السماوية. والتي اعتمدت جميعها تحريم الربا والقمار اللذان تعتمدهما كل النظريات الاقتصادية المعتمدة في العالم أساساً وقاعدة لها، منذ أن استلمت الصهيونية دفة القيادة الفعلية للعالم. مستتره وراء زعامات إسلامية ومسيحية، لا تعتر بشرائع الله خالق الكون .

إن الحلول الإسلامية الجادة تكمن فيما يلي:

١- الاعتماد على آلية اقتصادية أساسها الذهب والعملات الورقية ذات القيمة الثابتة من الذهب؛ (لأن الذهب هو عملة التداول التي اعتمدها الكتب السماوية، وعملة البشرية منذ آلاف السنين) للقضاء على عقيدة البورصات التي تعتمد على تذبذب أسعار العملات ومعها المواد، فتثبيت أسعار العملات يعني تثبيت أسعار

المواد والقيمة الشرائية للأجور والأرباح .

٢- تحريم الربا والقمار في التعاملات بين جميع البشر، وليس كما يدعي الصهاينة في تلمودهم : إن أخذ الربا من غير اليهودي مباح!! رغم أن التوراة حذرت اليهود من التعامل الربوي بين البشر ، كما ورد في سفر اللاويين ٣٦/٢٥ "لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك" إلا أن الصهاينة المجرمين وضعوا كلام الله الذي أنزل في التوراة وراء ظهورهم وأصدر العديد من الباباوات كالبابا بيوس الخامس أوامر ومراسيم ضد المراباة. وأصدر الباب بنديكت الرابع عشر تحذيراً عاماً ضد خطيئة المراباة بين فيه أن هذه الخطيئة لا يمكن غفرانها بحجة أن الربح ليس كبيراً ولا باهظاً، بل معتدلاً وبسيطاً ولا بحجة أن المقترض غني. فإذا تقاضى أحدهم فائدة، فإنه يجب أن يعيدها بمبدأ أن العدالة للجميع. والمراباة اليوم جريمة يعاقب عليها القانون ممن يتقاضون فائدة غير قانونية على القرض. ولكن إذا كان تقاضي أي فائدة ممنوعاً، فإن هذا يعني منطقياً: أن أي فائدة مفروضة هي مراباة. كما ورد في كتاب morals للقرن العشرين لجون باينس صفحة ١٣٧ - ١٣٩ .

أخي القارئ الحر: بعد أن استعرضنا الآثار المدمرة للمخططات الصهيونية، والتي خطط لها اليهود على مدى عشرات السنين (وخرّبت بهذه المخططات كافة مجالات الحياة العامة في العالم، الاقتصادية والسياسية والإعلامية والجامعية ، ومراكز البحوث العلمية، والدينية الإسلامية والمسيحية، حتى استطاعوا أن يفصلوا الدين عن الدولة. ليصبح الدين في واد والدولة وقوانينها في واد آخر) نقول: هل في الاقتصاد الإسلامي العلاج؟ نعم: إذا اشتغل الدارسون المؤمنون في استخلاصه، محرّمين الربا وقمار البورصات بكل أشكالها معتمدين على الله، ملتزمين طاعته في رفع الظلم عن الفقير، وتلمس الربح الحلال للغني ليعيشا معاً إخوة متحابين ، لا يطغى أحدهما على الآخر، يتقرب الغني إلى الله في أخيه الفقير الذي يعمل لديه أو يتعامل معه، ويتقرب الفقير إلى الله في أخيه الغني في النصيحة في العمل والمعاملة بما يرضي الله وعباد الله. وتوجيه مؤسسات الدولة في تعاملاتها مع المواطنين إلى الخوف من الله والابتعاد عن الغرامات الربوية، وعن التحايل في فرض الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المواطن، وأن تسعى لتقديم خدماتها المجانية له. لا أن تنصّب نفسها عدواً لدوداً تنهش لقمة عيشه وأرباحه التي يقتات بها، حتى يطمئن المواطن إلى الثقة برجال الدولة وأن الدولة ومؤسساتها وموظفيها وجدت لتحقيق أمنه وسعادته لا لتستعبده وتذله، كما تفعل المناهج الربوية، التي تسعى الصهيونية لتعميمها على العالم لتكون الحكومات العالمية وموظفوها جلادين لمواطنيها.

لقد خرّجت الجامعات والمعاهد العالمية، آلاف الخريجين المختصين ، في مجال المال والاقتصاد والتجارة، ممن نهلوا النهج الربوي ، في الاقتصاد والمال والتجارة. ثم استلموا زمام أمور دولهم المالية، في القطاع العام والخاص، وهم في غفلة مطبقة عن النهج الاقتصادي الإسلامي. الذي يعم نفعه الغني والفقير

على السواء، (على نقيض المنهج الربوي، الذي يهتم فقط بالأغنياء، على حساب الفقراء، حتى وصل في ذروة نهجه، إلى امتصاص الذهب لصالح اليهود فقط، الذي من أجله قامت كل تلك المخططات الخبيثة، لتتم به سيطرتهم على العالم) لأن هؤلاء الخريجين، افتقدوا قوة الإيمان، الذي يبعث بالنفس المؤمنة الجراءة والحس بأمانة المسؤولية. لقد ابتعدوا عن دراسة النهج الاقتصادي الإسلامي، رغم أن دينهم وإيمانهم يحثهم على دراسته، ولو لم يطلب رؤسائهم منهم ذلك، كما يحثهم على نشر دراساتهم على الملأ، رغبة منهم في التقرب بهذه الدراسات إلى الله، راجين الأجر منه وحده يوم البعث والحساب، كما فعل كاتب هذا البحث.

ولو تمت المقارنات واستخلصت النتائج، بين المنهجين الإسلامي والصهيووني الربوي، ورفعت هذه الدراسات بالوقت المناسب، (مع المتابعة الجريئة والجادة) إلى المسؤولين وعلماء الدين من مسلمين ومسيحيين، والقادة والزعماء، لأعطوا القيادات الشريفة، معلومات صحيحة جنببت البلاد العثرات، التي وقعت فيها فيما بعد، والتي أوقعت الشرفاء والفقراء من المسلمين والعرب، مسلمين ومسيحيين في دمار وهلاك، سحق كفايتهم المعيشية، ودمر كافة مرافق حياتهم. ولأصبحت هذه الصحوة الإسلامية، تنويراً لكافة الأحرار، والمناضلين والمنقذين في العالم، الذين هم أحوج ما يكونوا لهذه الأبحاث والدراسات.

ويا حبذا لو وجهت دعوات إلى المخلصين، من علماء الاقتصاد والمال والتجّار (من الذين آمنوا بالقرآن والإنجيل، وبأنهما كلام الخالق، الذي يعلم ما يفيد عباده)، واشتركوا مع علماء الدين المتتورين الملتزمين، في تصحيح المسار الاقتصادي، على ضوء النتائج التي وردت في هذا البحث الاقتصادي الجريء. معتمدين في هذا التصحيح على:

١ - الحكمة الإلهية لتحريم الربا والقمار في الشرائع السماوية، مع البحث والتقصي في كل العلاقات، والممارسات الاقتصادية، والمعاملات والعقود التجارية، التي يمارسها القطاع العام والخاص، ومسؤولو الشؤون المالية والاقتصادية، والشركات العامة والخاصة، ومساهمات المساهمين فيها من مشاركات فعلية، تقوم على مبدأ المشاركة الحلال في بنوك إسلامية، تنظم هذه المساهمات بأرباح حلال، بعيدة عن الربح الربوي الحرام، السائد في النظام الاقتصادي في جميع دول العالم الغربي والشرقي والإسلامي والعربي والاشتراكي.

٢ - عودة الذهب إلى مكانه الحقيقي، في التعاملات المحلية والدولية، باعتباره عملة تداول الكتب السماوية، وعامل الاستقرار الوحيد للأسعار والأجور، كما كان قبل الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية، لأنه عامل استقرار للقيمة الشرائية للعملة النقدية الوطنية. وبغير الذهب لن يكون لهذه العملات أي استقرار. وتفعيل وجود الدينار الذهبي العربي أو الإسلامي ذو القيمة الثابتة من الذهب والنفط كعملة موحدة، لكافة الشعوب العربية والإسلامية،

لا كما هو اليورو عملة الأوروبيين الغير ثابت القيمة من الذهب ، وتوجيه النصح لأوروبيين لتثبيت قيمة اليورو بالذهب ، لتتمكن الشعوب من وضع ثقتها في عملتها، والاعتزاز بها، وعدم التعامل بالدولار الذي فقد رصيده الذهبي وجلب بذلك الفوضى والدمار للعالم.

٣- تفعيل الاستثمار في الشركات الزراعية والصناعية والتجارية، التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح الفعلية الحلال من الإنتاج، وليس على أرباح قمار الأسهم يتلاعب بأسعارها الصهاينة كما فعلوا بأهل الخليج في شهر آذار عام ٢٠٠٦ عندما رفع الصهاينة قيمة السهم من ١٠ دراهم إلى ١٠٠ دينار كما ورد في الصفحات ١١١ إلى ١١٢ من هذا الفصل. وتُصَحُّ الأمة بالابتعاد عن الأرباح الربوية، التي تجلب سخط الله تعالى وحرابه ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] كتجارة الأسهم وتجارة الهامش اليومية وغير اليومية ؛ لأنها ربا وقمار ، واستثمارات البنوك الربوية ، وأسواق المال الخبيثة.

إن العودة إلى الذهب في التعاملات، والعقود التجارية، وإعادة دعمه للعملات الوطنية، سيثير حفيظة الصهيونية واليهود (الذين جمعوا الذهب من أيدي البشر والدول، على مدى أكثر من أربعين عاماً). وقد يسارع اليهود إلى رفع أسعار الذهب، مما سيفقد الحسابات المصرفية الرقمية الوهمية التي يملكها الأغنياء الأغبياء من غير اليهود قيمتها وحجمها.

لذا ستقف أمريكا وأغنيائها والصهاينة، يحاربون كل من يفكر بالعودة إلى الذهب، خوفاً على مكاسبهم، التي حصلوا عليها من دولار اصطنعوه ونهبوا به ذهب العالم وامتصوا به خيرات الشعوب، واستعلوا عليها علواً كبيراً. وخوفاً على الهيمنة العالمية التي كرستها لهم مخططاتهم الخبيثة.

وفي سبيل استمرار النهج الاقتصادي المدمر، ستصل ضغوطهم إلى أعلى الهرم الحكومي، وبكل الوسائل، ولكن على القادة والمسؤولين، أن يقفوا إلى جانب شعوبهم المقهورة، ويتفكروا ملياً في قول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧] والتفكر في الآيات القرآنية التي تحارب الربا والقمار والميسر ، والتي وردت في القرآن الكريم، ونقلنا بعضاً منها إلى هذا البحث.

وللعلم فقد كان إيداع بعض علماء المسلمين في المدينة المنورة، لفوائض أموالهم في البنوك الربوية، في حساب - إيداع لأجل - ليحصلوا به على أعلى نسبة ربا، تعطيها البنوك الربوية، السبب الذي دفع كاتب هذا البحث عام ١٩٨٩ ليحمل أمانة فضح الربا والقمار بكل أشكالهما الحديثة، التي دمرت المجتمعات الإسلامية والمسيحية على السواء. سائلاً المولى تعالى أن يكون قد وفق، في تأدية هذه الأمانة على أكمل وجه، وأن تكون خالصة لوجه الله تعالى.

كيف ولماذا قتل الصهاينة الرئيس رفيق الحريري

وبعد مرور عام على مقتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق، احتفل المتصهينون الفرنسيون برئاسة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ورجال الحكومة الفرنسية بإقامة احتفال كبير لعائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري بعد أن حوّلت ثروته الذهبية إلى أونصات ذهبية مصور عليها رأس الشهيد رفيق الحريري قابلة للتداول ليأكلها الصهاينة ويتركوا لورثة الشهيد أرقام حسابات وهمية لدولارات فاقدة لـ ٩٨% من قيمتها الشرائية! فهل سيعي آل الحريري هذه المؤامرة؟

إن امتلاك الرئيس الحريري لهذه الثروة الذهبية عن طريق اللعبة التي لعبها الصهاينة بعد أن كشفها ومارسها عجلت بمقتله على أيدي الصهاينة الذين نقضوا دورهم في معاهدة بريتون وودز عام ٩٧١ لامتلاك ذهب العالم ؛ لأنهم لا يتصورون أن يلعبها غيرهم من الأغيار. يضاف هذا الدليل على قتل الصهاينة للرئيس الحريري إلى الدليل الآخر من خلال الدافع الثاني لإسرائيل والصهيونية في قتل الرئيس الحريري ألا وهو مساندة الرئيس الشهيد للمقاومة في لبنان وتأييده لحزب الله والمنظمات الفلسطينية في استرجاع أراضيها المغتصبة من قبل إسرائيل، إن هذين الدليلين كافيان لإقامة الحجة على الصهيونية في قتل الشهيد الرئيس رفيق الحريري وامتصاص الذهب من أيدي ورثة الشهيد رفيق الحريري بعد أن حولت ثروته الذهبية إلى أونصات ذهبية برأس الحريري . قابلة للتداول مكنت الصهاينة من نهبها. ومثال آخر على نهب الصهاينة الذهب بعدما تمكنوا من التخلص من الرئيس رفيق الحريري وإبعاد آل الحريري وثروتهم الذهبية ومنطق تعاملهم مع الذهب عن الساحة الاقتصادية العربية : ما حصل في لعبة قمار الأسهم المحرمة والتي خسرت البورصات العربية فيها أكثر من ١٢٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦ في أيام معدودة عندما باع أمراء وأغنياء عرب مجهّلون مدخراتهم الذهبية والمقدرة شراءها قبل ٢٠٠٦ بـ ٨٠ – ١٢٠ طن ذهب حيث كان غرام الذهب يساوي ١٥ دولاراً ورموا بها في لعبة قمار الأسهم بعد أن غابت عنهم نصائح الشهيد الحريري ، فأكل الصهاينة الذهب وباء العرب بخسارة في الدنيا والآخرة، وفق المعادلة رقم ٨:

$$\text{مقدار خسارة العرب من الأسهم} = \frac{\text{مقدار خسارة العرب من الأسهم}}{\text{قيمة غرام الذهب من نفس العملة قبل آذار ٢٠٠٦}} = \frac{١٢٠٠ \text{ مليون دولار}}{١٥ \text{ دولار / غرام}}$$

$$= ٨٠ \text{ مليون غرام ذهب}$$

$$= ٨٠ \text{ طن ذهب}$$

ووجود رفيق الحريري على قيد الحياة إما سيحبط هذه اللعبة الصهيونية في البورصات العربية، أو سيحصد هذه الآلاف من الأطنان الذهبية فكان لا بد من تصريفه ليخلو اللعب للصهاينة وحدهم لذلك قتلوه قبل تصعيد ورفع سعر الأونصة الذهبية من ٣١٠ دولاراً إلى ٤٦٥ دولار عام ٢٠٠٥ بعد مقتل الحريري ثم إلى ٦٢٠ دولار بأذار ٢٠٠٧ ثم إلى ٩٣٠ دولار في ٢٠٠٩ ثم إلى ١٢٤٠ دولار في منتصف ٢٠١٠ حيث أصبحت المليون دولار تساوي ٢٥ كغ من الذهب وانهار الدولار ٩٧.٥% بخسارة ٩٧٥ كغ من كل ١٠٠٠ كغ عما كان عليه قبل عام ١٩٧١ عندما كان المليون دولار يساوي ١٠٠٠ كغ ذهب، ومع استمرار ارتفاع الذهب وانخفاض الدولار أمام الذهب سيصبح كل مليون دولار عام ٢٠١١ = ٢٠ كغ ذهب أي خسارة ٩٨٠ كغ لكل ١٠٠٠ كغ ذهب أو خسارة ٩٨% من قيمته الذهبية التي كان عليها قبل ١٩٧١. أي ستصبح قيمة الغرام الذهبي الواحد تساوي ٥٠ دولار رقمي مزيف بعد أن أخلت الساحة الاقتصادية من الشهيد رفيق الحريري، وبعد أن تصبح قيمة الأونصة الذهبية تساوي ١٥٥٠ دولار، وفق المعادلة التالية :

$$٥٠ \text{ دولار/غرام} = \frac{١٥٥٠ \text{ دولار}}{٣١ \text{ غ}} = \frac{\text{قيمة الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{وزن الأونصة ٣١ غ}}$$

الجزء الثاني

الفصل الأول: دور المخابرات في تحطيم المناضلين المناهضين للمخططات الصهيونية.

الفصل الثاني: حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها الورقية.

الفصل الثالث: مقالات.

الفصل الرابع: الصهيونية وهيمنتها على العالم ودورها في تخريب أنظمة الحكم.

الفصل الخامس: مداخلة في كتاب لصوص في مناصب مرموقة.

الفصل السادس: مقالات ومدخلات وتعليقات.

دور المخابرات في تحطيم المناضلين المناهضين للمخططات الصهيونية

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٦ نشرت جريدة الثورة السورية، في صفحتها التاسعة من العدد ١٢٦٩٨ مقالة للدكتور إبراهيم زعير، عن التاريخ السري للمخابرات المركزية الأمريكية CIA، عندما هيات الدول الفقيرة للدمار الحالي: تحت عنوان (الحروب التي شنتها الولايات المتحدة من خلال استخدام أدواتها الاستخبارية).

وباحتلال العراق والوجود الأمريكي العسكري المكثف، بدأت أمريكا بتنفيذ مخططاتها الخاص والذي يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى وضع اليد بشكل كامل على نفط الشرق الأوسط الذي يشكل ٦٧% من احتياطي النفط العالمي. ومن غير المعروف بدقة من هي الأنظمة التي تخطط أمريكا لإسقاطها في المستقبل المنظور، ولا بد من التذكير بما فعلته أمريكا في فيتنام قبل ثلاثين عاماً عندما شنت حرباً غير عادلة على هذا الشعب المناضل والذي دفع ثمناً لحريته واستقلاله أكثر من أربعة ملايين مواطن فيتنامي.

إن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها من خلال استخدام أدواتها القمعية وخاصة وكالة الاستخبارات الأمريكية وحلف الناتو قد ألحقت خسائر بشرية ومادية هائلة لشعوب العالم.

واليوم تعطي أمريكا الحق لنفسها في التدخل بأي بلد من بلدان العالم وتحولت فعلاً إلى شرطي عالمي، تقوم بممارسات القمع والإرهاب والتعسف ضد جميع شعوب العالم والدول الراضة لنهاجها العدوانية.

إن المهمة الرئيسية لوكالة الاستخبارات الأمريكية ستبقى كما كانت دائماً تنظيم أي عملية مهما بلغ حجمها الإرهابي. المهم تنفيذ المخطط الأمريكي المرسوم للعالم أجمع والقائم على نية وضع العالم كله في قبضتها وتحت سيطرتها^(١). انتهى المقال

وقد امتد تأثير الحرب الاقتصادية الربوية الصهيونية الأمريكية عام ١٩٧١، إلى قادة أجهزة المخابرات، في الدول الفقيرة والاشتراكية. حيث جعلوا مهماتهم الرئيسية، كتم الأصوات المناوئة للظلم، من إسلاميين ومناضلين مناهضين، لمختلف أشكال الفساد، لتأديب الشعب بهم وقهره وإخضاعه وسلبه حريته وبث الرعب والخوف بين أفرادهم وكذلك تحويل السجون من سجون تأهيل وتهذيب وتعليم، وحوار بقاء مع المعارضين للنظام، إلى سجون تُقتل فيها الروح المعنوية للسجناء عامة: السياسيين المعارضين، وسجناء الرأي والضمير، وسجناء القضاء المدني والعسكري.

لأن قادة المخابرات وأجهزة الأمن مهتمون فقط بعد الحرب المذكورة،

(١) الواجهة الأمريكية والخلفية الحقيقية هي اللوبي الصهيوني لجعل العالم كله في قبضته وتحت سيطرته.

بمصالحهم الشخصية للحصول على المال، وبكل وسائل الابتزاز، وليس بمصالح الوطن وأمنه، ومصالحة السجناء الصحية والنفسية والأخلاقية، ويتصرفون وكأن هؤلاء السجناء أعداء للوطن، يجب تصفيتهم جسدياً ونفسياً.

أو أن هؤلاء القادة باعوا أنفسهم للشيطان، ولأعداء بلادهم وأمتهم، ونفذوا من حيث يدرون أو لا يدرون، مخططات الصهاينة والأمريكان، للقضاء على الروح النضالية والجهادية للمجاهدين، والمناضلين الأحرار، ولتحقيق ثلاثة أهداف صهيونية:

١- إخضاع الشعوب بأيدي ثلة من أبنائها الغافلين، لسحق أصحاب الفكر أو تهجيرهم، وسجن من لا يخضع منهم، أو لم يهاجر، وتدمير عقله وجسمه أو تصريفه، بطرق عديدة إلى القبر. والذي يؤكد ذلك: أن نغمة التحرير ونشر الديمقراطية، التي تتشدد بها أمريكا والصهيونية اليوم، بين الشعوب العربية والإسلامية، أتت متأخرة عشرات السنين، وكأن أمريكا الحكيمة لا تعرف، أن الاضطهاد الذي تتعرض له الشعوب والكثير من المناضلين في دول العالم كان موجوداً من عشرات السنين. إن هذا التأخير جاء متعمداً لتمرير الهدف الثاني اللاحق.

٢- تمرير الحرب الاقتصادية الربوية دون معارضة المتورين، (المناضلين الأحرار بسجنهم وقهرهم، وتجبين من هم خارج المعتقلات). عندما أجبرت الصهيونية كما ذكرنا، الإدارة الأمريكية على نسف الحزام الأمني الذهبي للدولار القديم، عندما جعلت الدولار الجديد ورقاً ثم رقماً إلكترونياً لا قيمة حقيقية له، وفرضوه على دول العالم فرضاً، بعدما نزعوا السياج الذهبي لعملات العالم كما ذكرنا، بعد ذلك بدأت سموم وآثار الحرب تسري في أوصال الدول، والشعوب الفقيرة، عندما دُمّرت الكفاية المعاشية لشعوبها، عند تدمير القيمة الشرائية لعملاتها الوطنية. وتم إفقار الشعوب العربية والإسلامية والاشتراكية. وفوق ذلك ضللوها: بأن الذي دمر حياتها وأفقرها، هي تلك الأنظمة المستبدة الحاكمة لها. وقد كرسّت مخابرات تلك الدول بغنائها وجهلها أحقاد الشعوب على حكامها، مهما حاول هؤلاء الحكام التصحيح، والإصلاح والمصالحة مع الشعب.

٣- تحطيم الأنظمة (بعد إخضاع الشعوب، وتدمير لقمة عيشها الحلال، عن طريق الأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، عندما جعلت الأجهزة الأمنية والمخابراتية الحكومات، حكومات مستبدة) بيد أعداء الله الصهاينة والأمريكان، عند ضمان تحييد الشعوب عن الدفاع عن أوطانها، بحجة أن العدو جاء فاتحاً محرراً للشعوب المقهورة، خافياً وجهه القبيح، وحقيقته أنه جاء مذلاً لها، ناهباً لخيراتنا بعقود إعمار، للدمار الذي سببته صواريخه، وقنابل طائراته للبنى التحتية لمدنها، ومرافقها الاقتصادية وغيرها. (كما جرى لعراقنا الشقيق وأفغانستان) لتزرع أنظمة عميلة له ١٠٠% ومعادية لشعوبها وأهلها ١٠٠%.

وكان على قادة الأجهزة المخابراتية في العالم أن تعمل جاهدة، وبكل الطرق القانونية واللاشرعية واللا أخلاقية والسرية، لقمع كل الأصوات المؤمنة، والحررة والجريئة، التي يمكنها أن تقف حائلاً، دون تحقيق أهداف الحرب الاقتصادية الصهيونية.

إن الفترات المظلمة في تاريخ الدول الفقيرة والاشتراكية، هي تلك الفترة التي بسطت فيها أجهزة المخابرات سيطرتها، على جميع مرافق الدولة ومؤسساتها، ابتداءً من مؤسسات الجيش، وانتهاءً بالمؤسسات المدنية والدينية والتعليمية، وخاصة عندما ابتعدت المخابرات عن دورها الأمني الصحيح، في ملاحقة المفسدين، العابثين المدمرين لأمن الوطن. واتجهت بعد الحرب الاقتصادية، لحماية المفسدين، وإسكات الشرفاء والمؤمنين الذين يقومون بالدور الوطني الصحيح للمواطن الصالح، الذي يحمي الوطن من عبث المفسدين وفسادهم إذ يمثل هؤلاء وممثلهم الشرفاء تسمى الأوطان، وتسان قوانينه، ويصبح الوطن عصباً على أعدائه.

وقد أصبح قادة أجهزة المخابرات، يوظفون كامل أجهزتهم بما فيها العناصر الشريفة الجبابة، لينهشوا ويقتلوا ويدمروا (رغم عدم قناعتهم)، كل من يفكر بالإصلاح والتصحيح. وكأن مهمتهم أصبحت حماية الفساد والمفسدين، بدل حماية الوطن وقوانينه، وتشريعاته ومكتسباته ومؤسساته. وبدل حماية ومساندة الشرفاء من القادة الأحرار ومؤيديهم، الذين يرغبون بتصحيح ما أفسده المفسدون. بل أصبحت عيون قادة المخابرات، باتجاه منصب رئيس البلاد، والدليل: هو استلام بعض قادة المخابرات رئاسة بعض الدول.

لقد استغل قادة أجهزة المخابرات، وجود قوانين الطوارئ الجائرة، ومحاكمها وقضاتها اللا شرعيين، ليكرسوا الفساد ويدهوروا البلاد، ويجعلوها متخلفة اقتصادياً وعلمياً وصناعياً، وفي كل مجالات الحياة. وساهمت بإفساد أنظمة الحكم، وقلبته من مشاريع أنظمة حكم، يمكن أن تتجه نحو الديمقراطية، إلى أنظمة حكم استبدادية، بإبعاد قائد البلاد - المسؤول الأول أمام الله تجاه رعيته - عن شعبه، وصم أذنيه عن سماع معاناة مواطنيه وناخبيه. ويتظاهرون أمامه، أنهم هم المخلصون الوحيدون له وللوطن، ولكنهم يطعنونه من الخلف.

وفي ديار العرب والإسلام، حاربت أجهزة المخابرات الإسلام وقيمه العظيمة، لتحول بين المسلمين وبين تمسكهم بدينهم، الذي يحارب الربا والقمار اللذان ينتجان الفقر، ويرسخان الفساد، (وما فسادهم إلا بسبب تفشي الربا والقمار اللذان حطما الرواتب والكفاية المعاشية لهم، ولجميع الشعوب).

وحاربت تلك القيادات المخابراتية العفنة، تعميق وترسيخ القيم الوطنية، والقومية والدينية بين الشعوب، لتصبح تلك الشعوب، (كما ذكرنا في الأهداف الخبيثة الثلاثة) مستعدة لاستقبال هرطقات وأكاذيب أعداء الأمة، من صهيانية وأمريكان، كادعاءات التحرير، ونشر الديمقراطية، والقضاء على الاستبداد والفساد.

وهكذا فإننا نستنتج أن من المخططات الصهيونية، التي مهدت للنتائج المدمرة للحرب الاقتصادية، سيطرة أجهزة الأمن والمخابرات، على جميع شعوب الأرض الفقيرة والعربية والإسلامية والاشتراكية، وعلى شعوب الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك السيطرة الصهيونية، على المحافل الماسونية والعلمانية الملحدة، وعلى مراكز القرار في العالم، كالإعلام ومراكز الأبحاث

والجامعات، والبورصات والبنوك والمرافق الاقتصادية. وإن سيطرة الصهاينة على جميع أجهزة المخابرات ومراكز القرار الأمريكي، وصمة عار في جبين الأمة الأمريكية، التي لن تستطيع التحرر من القبضة الصهيونية، إلا بثورة المؤمنين فيها من مسيحيين ومسلمين على الصهاينة، لهيمنتهم على الشعب الأمريكي وقهره واستعباده كما بشر بذلك الزعيم الأمريكي وبطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل أكثر من مائتي عام مضت.

حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها

لا بد في هذا الباب، من بحثنا الاقتصادي الجريء، والذي يركز على الحاجة الملحة لدول العالم إلى عملات قوية مستقرة، تستمد قوتها واستقرارها من إيجاد احتياطي ذهبي كامل، لأن الذهب كما ذكرت في مواقع عدة من هذا البحث، هو العملة القوية المستقرة التي أكدت على تداوله رسالات السماء وكتب الله المقدسة، وتاريخ البشرية النقدي، ووقائع الدمار الذي لحق بكل شعوب الأرض تدل على ذلك: فقد تم الدمار بسبب عدم استقرار العملات لهذه الشعوب عند إلغاء دور الذهب في دعمها واستقرارها وعدم تثبيتها بقيمة ثابتة من الذهب.

وفي مقال اقتصادي صريح أوردته صحيفة تشرين السورية، على صفحتها رقم ١٤ - الاقتصادية - وفي العدد ٩٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ لأستاذ الاقتصاد الدكتور إلياس نجمة من جامعة دمشق، الذي أكد بإصرار: أننا في سورية بحاجة إلى عملة قوية مستقرة، وعلينا أن نتخذ كافة الإجراءات والتوجيهات. وأن نعطي المصادقية الحقيقية في الداخل والخارج للحفاظ على النقد الوطني قوياً ومستقراً.

س: هل ترى أن البحث الاقتصادي في سورية يسير على طريق صحيحة وأسس علمية أم أن المسألة باتت هوجاء؟

ج: المشكلة في علم الاقتصاد أنه أحد العلوم الاجتماعية التي تمس مباشرة حياة المواطن. أما قضية البحث الاقتصادي العلمي فهو غائب تماماً حتى في الجامعة وكليات الاقتصاد. وما يجري ويحدث في العالم نوع من الفوضى الفكرية للبحث الاقتصادي. وألاحظ أن هناك فوضى عارمة نتخبط فيها على هذا الصعيد.

س: كيف يتم تسعير العملات الوطنية مقابل العملات الرئيسية؟

ج: العملة الوطنية داخل وطنها هي قوة شرائية نحصل بها على السلع والخدمات، إنما العلة خارج الحدود. في الأسواق المالية: تصبح سلعة تخضع للعرض والطلب. ويتحدد معدل التبادل التجاري وفقاً لحالة العرض والطلب لأية عملة من العملات. وبالتالي هذا ما يحدد سعر صرف عملة ما في السوق.

س: ألا توجد عوامل أخرى غير العرض والطلب.

ج: طبعاً هناك أنظمة نقدية تضع أسعاراً ثابتة لتبادل عملاتها مع العملات الأخرى ونسبها بسياسات سعر الصرف الثابت لجميع العملات، فقد اعتمد هذا

الأمر في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ أي بموجب هذه الاتفاقية اعتمد النظام النقدي العالمي أسعار الصرف الثابتة بين العملات وكان التمرج المسموح به بحدود ١% صعوداً أو هبوطاً. أما بعد ١٥ آب ١٩٧١ عندما أعلن نيكسون عن فصل الذهب عن الدولار، أصبحت أسعار العملات تخضع لأسعار العرض والطلب.

س: هل ربط العملة الوطنية بالدولار أثبت نتائج إيجابية أم سلبية؟

ج: إنه يجب ألا يكون لدينا أفكاراً مثالية أو خيالية. يجب ألا تتصور أن هناك استقلالاً نقدياً كاملاً وإنما نستطيع أن نصنع ما نشاء في أي دولة. إلا في المفهوم النظري. ولكن هناك واقع إقليمي ودولي. فمثلاً الدولار كعملة عالمية يقوم بأدوار عالمية. فهو ليس فقط عملة الولايات المتحدة يخص السوق الأمريكي بل هو عملة التبادلات التجارية والدولية بنسبة ٥٠% ويشكل عملة الاحتياطي في قسم كبير من المصارف المركزية في العالم. وهو أيضاً عملة المدخرات لعدد كبير من المدخرين سواء مؤسسات أو أفراد وليس فقط داخل أمريكا. انتهى المقال.

♦ - لانخفاض سعر الليرة السورية أمام الذهب مثلما انخفض الدولار أمام الذهب من ١٠ دولارات للغرام الواحد إلى ٥٠ دولار للغرام ، ذلك لجهل الاقتصاديين في الحكومة المتمسكون بالتوجيهات الصهيونية التي تسعى إلى ربط عملات الدول بالدولار في تثبيت سعر صرف الليرة أمام الدولار ، وكان على هؤلاء الاقتصاديين بالحكومة تثبيت سعر صرف الليرة أمام الذهب وترك الدولار يذهب إلى الجحيم مع المستثمرين بالدولار ؛ لأن المستثمرين لو أتوا بالذهب بدل الدولار لانتفعوا وانتفع الشعب منهم .

وأتناول مقتطفات مما أوردته صحيفة الثورة السورية، بعددها رقم ٢٧١٦ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٥، بالصفحة ٨ عن مقال مترجم، أوردته صحيفة لوموند الفرنسية: "تعتبر فكرة بيع جزء من الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي مسألة منقّرة كما وصفها المدير العام للصندوق الإسباني رودريكو راتو. أما الإدارة الأمريكية التي أبدت موافقتها ثم غيرت رأيها إثر الضغط على الكونجرس الذي مارسه ممثلو دول الغرب من كبار منتجي الذهب، خشية أن ينخفض سعر الذهب في حال بيع هذا الاحتياطي. وكذلك عارض الأمر الأوروبيون وبشكل خاص البنك المركزي لأنهم يعتبرون أن الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي حماية لهم في الأزمات".

أما الإعانات الضخمة التي تقدمها الدول الصناعية لمزارعيها والتي تزيّف بها أسعار المواد الزراعية العالمية لتخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الفقيرة (والتي يعيش ٧٠% من سكانها على الإنتاج الزراعي). فانهايار أسعار المنتجات التي يزرعونها وهم طبعاً لا يتلقون أي دعم من حكومات بلادهم مقابل ٣٥٠ مليار دولار يتلقاها مزارعو الدول الصناعية الغنية، فينخفض مردود جهودهم شيئاً فشيئاً، وتتهار بذلك الكفاية المعاشية لهم ولعائلاتهم، ويتحولون من أغنياء ومكتفين معاشياً، إلى فقراء وبؤساء. وفي ذلك ما يؤكد المقال المشار إليه: "يندد المدير الحالي للبنك الدولي جيمس ولغينسون بـ ٣٥٠ مليار دولار التي تقدمها الدول الغنية كمساعدات سنوية لدعم مزارعيها" وفي عرض لزيادة الفقر والفقراء في العالم يورد المقال "في مناطق إفريقيا الصحراوية تضاعف عدد الفقراء خلال سنوات ١٩٨١ - ٢٠٠١ وإن متوسط الدخل الذي يقدر بأقل من دولار في اليوم: انخفض من ٦٤ سنتاً إلى ٦٠ سنتاً"^(١).

ومع ازدياد غطرسة الصهاينة في أمريكا، ونهبهم لشعوب العالم وفقرائه، تلك الغطرسة التي نتجت عن الحرب الاقتصادية عام ١٩٧١، والتي أنتجت تلك النتائج التي أعطوها اسماً خبيثاً، هو الفوضى الخّلاقة. وهي فوضى دمرت الشعوب الفقيرة وشرفاء العالم. حيث ازدادت الولايات المتحدة وإسرائيل مع هذه الفوضى عدوانية وظلماً ونهباً لخيرات وثروات الدول الفقيرة، لإبقائها في دائرة الفقر الأبدي. وستتلّظي مرة أخرى هذه الدول، التي جعلت الدولار احتياطياً لعملتها بدلاً من احتياطي الذهب، التي تخلت عنه منذ

(١) - ملاحظة من الكاتب الشريف المظلوم: والأصح إن متوسط الدخل خلال السنوات ١٩٧١ - ٢٠١٠ لفقراء الدول الفقيرة التي تعيش على خط الفقر - وكان دولار ذهبياً واحداً في اليوم والذي يعادل اليوم ٥٠ دولاراً مزيفاً أو ٥٠٠٠ سنتاً - انخفض من ٥٠٠٠ سنتاً إلى ٦٠ سنتاً. تصحيحاً لمقال جريدة لوموند المذكور. وليت الأوروبيين والأمريكيين من غير اليهود يدركون هذا الفرق الهائل الذي أوقعه الصهاينة على فقراء دول العالم عندما اعتمدوا علمانية الشر التلمودية وتركوا علمانية الإيمان التوراتية والإنجيلية التي جاء بها موسى وعيسى عليهما السلام وحرّما فيهما الربا والقمار بين العباد والتي نشرتهما البنوك الربوية والبورصات المالية في العالم منذ ١٩٧١ وحتى اليوم.

أكثر من ثلاثة عقود، عندما سينهار الدولار مرة أخرى لتورط أمريكا، بحروب لصالح إسرائيل والشركات الصهيونية الأمريكية^(١). إلا إذا رحم الله تعالى البشرية بتمزيق الولايات المتحدة الأمريكية إلى ولايات متفرقة بعد الانهيار الكامل للدولار ، وتعريض الصهاينة لمصيرهم المشؤوم الذي وعدهم الله به ، وعودة الذهب الذي نهبوه إلى شعوب الأرض لتنعم البشرية مرة أخرى بالاستقرار الاقتصادي وتتابع مسيرة الحياة الحرة الكريمة .

وفي مقتطفات من المقال المترجم عن جريدة لاهور الإسبانية بقلم هورهي أنايا، والذي ورد في صحيفة الثورة السورية بعدها المذكور.

يبين هذا المقال الانهيار الحتمي للدولار عندما تقاوم الشعوب الغزو الأمريكي الصهيوني. يقول المقال: «سيشهد الاقتصاد الأمريكي تضخماً أكبر و سيزداد تدهور قيمة الدولار عام ٢٠٠٥ مما سيجعل دولاً كثيرة تبتعد عن تخزين الاحتياطي النقدي بالدولار. يمكننا أن نرى أزمة اقتصادية كبيرة مقبلة. كما أننا سنشهد هبوطاً حاداً في أسهم الشركات الأمريكية وبالتالي ستحاول الدول التخلص من الدولار الذي تنخفض قيمته ما سيؤدي إلى تراجع اقتصادي عام. والصراعات والمشكلات الداخلية ستزداد في الجسد الأمريكي بشكل لا سابق له.

ستزداد عزلة الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة المساندة لها أمام فرصة هزيمتها في العراق. والشعب الأمريكي سيجد نفسه مضطراً إلى مواجهة حقيقية: أن حكومته لن تحقق النصر في هذه الحرب وبأنهم هم من سيدفعون فاتورة حرب خاسرة.

على الرغم من ذلك فإن واشنطن لن تتراجع عن سياستها فرجال الحرب المدنيين الأمريكيين بثوا أفكارهم: بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المسيطرة في العالم والتي لا تقهر.

والصهاينة في البنتاغون يوجهون جهودهم لكي تحصل إسرائيل على السيطرة والطاعة في المنطقة. ولو كان ذلك على حساب إضعاف الإمبراطورية الأمريكية في بقية العالم». انتهى المقال

(١) كما جرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠ عندما تتابع انخفاض الدولار من ٩٠% إلى ٩٨% من قيمته الذهبية حيث ارتفعت الأونصة من ٣١٠ دولاراً للأونصة الذهبية إلى ١٥٥٠ دولاراً أي ارتفع سعر الذهب من ١ غرام ذهب = ١٠ دولارات إلى ١ غرام ذهب = ٥٠ دولاراً.

وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ خلق الصهاينة أزمات اقتصادية لامتناهات الكم الهائل من ترليونات الدولارات الورقية الميتة التي طبعها الصهاينة في أمريكا بلا رصيد ذهبي وحرقتها في إسرائيل وتنظيف البنوك والجيوب من غالبية تلك الدولارات الميتة لاستبدال ما بقي منها على الساحة الدولية بالشيكال اليهودي الذهبي المدعوم بقيمة ثابتة من الذهب كما كان الدولار الذهبي القديم لتشطب الحسابات الدولارية الرقمية في البنوك الأمريكية العائدة للدول والأفراد.

وعن مدى التغلغل الصهيوني الإسرائيلي، في جسم القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية نورد هذا المقال، الذي ورد في صحيفة تشرين السورية في الصفحة ١١ من العدد ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٧ كتبه الأستاذ عارف الأغا تحت عنوان: "عصابة ٢٥ وراء السياسة الأمريكية المعادية للعرب" جاء فيه:

«أخيراً وبعد عامين لا أكثر من غزو العراق يصل وهج الحرب ولهيبها إلى واشنطن. وكرة النار بدأت تحرق أصابع ساكني البيت الأبيض وأنباء الخسائر البشرية الباهظة التي وصلت حدود ٣٨ ألفاً بين قتيل وجريح (حسب صحيفة لوس أنجلوس تايمز) تثير شكوك الأمريكيين وتساؤلهم وحتى غضبهم سواء في الكونجرس أو المواطن العادي: حول أسباب ودوافع هذه الحرب وعن الأهداف الحقيقية لهذه الحرب التي اتسمت منذ التحضير لها وحتى اليوم بالخداع والتضليل والكذب والعبارات المتكررة المموجة (الحرب على الإرهاب - نشر الديمقراطية) بينما تتوالى الأخبار يومياً عن القتل والخراب والدمار وعن توابيت أمريكية بلا جناز تنقل في الظلام.

لقد بدأت الحقائق تنكشف لغالبية الأمريكيين عن المستنقع الذي دفع بوش جيوش أمريكا إلى الغرق في وحوله وعن تنامي الكراهية لأمريكا على نطاق عالمي وفقدان مصداقيتها السياسية والأخلاقية والانتهاك الفظ لحقوق الإنسان في غوانتانامو وأبو غريب وبوكا وسجون أوروبا وأفغانستان السرية.

ولم يستطع بوش أن يقدم للأمريكيين والعالم هدفاً شريعياً مقنعاً سوى الإصرار على عباراته المكررة وعلى ضرورة إنجاز المهمة في الهيمنة وبسط النفوذ وخدمة أهداف إسرائيل ومصالحها. ولكن في أمريكا أناساً يسعون بشكل أو بآخر في ملاحقة خلفية تلك السياسة وإرجاعها إلى تلك القوة والأطراف التي صاغت هذه السياسة والتي تقف وراءها منذ مجيء إدارة بوش الابن وإرجاعها إلى عصابة ٢٥ التي تسمى باللوبي اليهودي الأمريكي والمحافظين الجدد.

كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز "باستطاعتي أن أعطيكم أسماء خمس وعشرين شخصية ممن يحتلون مواقع مهمة في الإدارة الأمريكية الحالية لو أمكن إبعادهم إلى الصحراء أو إلى جزيرة نائية قبل أربعة أعوام لما حصل غزو العراق. ولكن لم يشأ فريدمان أو يقول إن غالبية هؤلاء من اليهود لاعتبارات شخصية بالطبع.

وإذا كانت هذه العصابة غير معروفة لدى قطاع واسع من الشعب الأمريكي، وعن حقيقة نفوذها ودورها في صياغة السياسة الأمريكية الخارجية. فقد تم الكشف عنها ولن تستطيع خداع الأمريكيين إلى مالا نهاية، وذلك لأن مآزق أمراء الحرب هؤلاء أخذ بالتقادم وبدأت عيون الأمريكيين تتفتح على الحقيقة. فقد وجد من الأمريكيين من لم يخش تهمة اللاسامية وحملات التشهير في الإعلام الأمريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني اليهودي وأن يكشفوا عن تلك الأسماء ويفضحوا دورها ودور إسرائيل في دفع أمريكا لشحن الحرب

على العراق وانتهاج سياسة عدائية ضد العرب والمسلمين وأضافوا إلى تلك القائمة أسماء العديد من رجال الإعلام والصحافة والعاملين في خدمة إسرائيل واللوبي اليهودي الأمريكي من أمثال: بن وانتبرغ ومارتن ومور تايمر وكرمان وادغر بروفمان ومارتن اندك ودنس روس وآخرين.

عندما قال جميس مورغان عضو الكونغرس الديمقراطي "إن قادة اليهود الأمريكيين يدفعون أمريكا لشن الحرب على العراق اتهم بالاسامية ومورست عليه ضغوط دفعته إلى الاستقالة، ولكن ثمة كتاباً وناشطين حتى من اليهود يحذرون من دور اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وبالطبع هذا اللوبي لا يستطيع أن يتهمهم بالاسامية. لنأخذ على سبيل المثال: جون كلاين الذي كتب في مجلة التايم الأمريكية في ٢٠٠٣/٢/٥: إن قوة إسرائيل جزء لا يتجزأ من أسباب الحرب على العراق. إنها جزء من النقاش لا أجروء على ذكر تفاصيله، فتدمير العراق ونظامه لن يزيح عدواً قوياً لإسرائيل بل سيغير معادلة القوى في المنطقة. ويرسل رسائل إلى سورية وإيران، والفلسطينيين الذين يتعين عليهم صنع سلام بشروط إسرائيلية. وإلا فلينسوا الدولة التي يحلمون بها».

وقد نشرت صحيفة الغارديان البريطانية قائمة باسماء ٢٥ شخصية بارزة مسؤولة عن نشوء وتطور الازمة المالية العالمية وذكرت معدة المقالة جوليا فينتش أن الازمة المالية الحالية ليست ظاهرة طبيعية وانما كارثة من فعل الانسان (الصهاينة والمتصهينين) ويتصدر القائمة الان غرينسبان الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي اليهودي الامريكي .

وتضم قائمة المتسببين في الازمة شركة التأمين الامريكية الدولية AIG وبنوك غولد مان ساش وليمان بروذر ويريل لينش ومحافظ المصرف الانكليزي مارفين كينج ، ابي كوهين رئيسة ادارة مصرف غولد مان ساش ، وكاتلين كوربت الرئيسة التنفيذية لمصرف ستاندلا اندبورز ، وهانك غرينبيرغ من مجموعة AIG للتأمين وجوزيف كاسنو .

وكذلك ضمت القائمة اندي هورنباي وفريد غودوين وستيف كراوشو وادام ابلغارث الرؤساء السابقين لمصارف HBOS وRBS وبراندفورد اند بينغلي ومؤسسة نورذرن روك . كما ضمت رالف سيوفي وماتيو تاتين من كبار رجال المال وغرف التمويل العقاري لويس رانيري وتشك برينس وانجليو مزيلو وستان اونيل وجيمس كلين .

كما ضمت مجموعة أخرى مثل كريستوفر دود وغيرها ردي جون تينر وديك غولد وستة أشخاص آخرين هم المصرفي اندرو لادي وجون بولسون والبروفيسور نوري روبيني والملياردير دارن بوفيت والمضارب المالي جورج سوروس وستيفن ايسمان وميرديت ويتني وبمشاركة من الرئيس بيل كلينتون وجورج بوش ورئيس وزراء بريطانيا غوردون براون .

وكتبت آري شافيت في صحيفة هارتس في ٢٠٠٣/٤/٥: الحرب على العراق من بنات أفكار الـ ٢٥ وهم الذين دفعوا بوش إلى تلك المغامرة.

إسرائيل تعرف جيداً وزن العراق وقوة جيشه واقتصاده لذا فهي تعمل مع حماتها الأمريكيين ومنذ سنوات على عزل العراق عن أمته ومنعه من استخدام كامل طاقاته في صالح أمته. فبعد كامب ديفيد وإخراج مصر جناح الأمة العربية الغربي من دائرة الصراع. كان لا بد من إخراج العراق جناحها الشرقي من تلك الدائرة. وقد وضع اليهود الأمريكيون والمحافظون الجدد الخطط لذلك عام ١٩٩٨ وتمكنوا من جعلها أولوية في سياسة إدارة بوش الحالية.

وإذا كان النفط أحد الأسباب التي دفعت إدارة بوش لتبني سياسة الحرب هذه. فإسرائيل لها مطامع في نفط العراق.. ففي ٣١ آذار أشارت صحيفة هآرتس إلى وجود خطط لتشغيل أنبوب نفط كركوك - حيفا واعتبار هذا الخط منحة أو إكرامية من الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل دعمها ومجهوداتها في الحرب على العراق.

لقد أصاب مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق كبد الحقيقة حين وصف الحرب على العراق بأنها حرب بالوكالة عن الصهيونية والكيان الإسرائيلي.

فالتحالف غير المقدس بين المسيحية والصهيونية واليهود الأمريكيين قوي إلى الحد الذي يمكن أن تبني عليه سياسات أمريكية عدوانية وعنصرية خالية من التفكير بمقياس الشرعية الدولية والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان.

وما يمكن أن ينتجته غزو الولايات المتحدة من وجهة النظر الإسرائيلية: "إن عالماً عربياً ضعيفاً عاجزاً ومفككاً تسهل السيطرة عليه ونهب ثرواته".

لكنهم يخطئون الحساب لأنهم يسقطون من حساباتهم دور الشعوب العربية وإرادتها وعزيمتها على التضحية ومقاومة الاحتلال والعدوان وهذا ما فعله ويفعله اللبنانيون والفلسطينيون والعراقيون وهم كفيلاً بهزيمة عدوهم مهما كانت قوته»^(١). انتهى مقال صحيفة تشرين ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٧

(١) لقد تأكد هذا الخطأ في الحسابات الصهيونية عندما هزم جنود حزب الله بالقيادة الحكيمة الجريئة المؤمنة للسيد حسن نصر الله جحافل الكفر الإسرائيلي الصهيوني الأمريكي الأوروبي في حرب لبنان تموز ٢٠٠٦ وفي ٣١ يوماً وكذلك هزيمة إسرائيل عام ٢٠٠٩ على أيدي مجاهدي حماس والجهاد الإسلامي وشعب غزة البطل

المقالة الرابعة:

وإليك مقالة رائعة انتقاها بدقة الأخ الدكتور غازي حسين، من مصادر صحف الحياة والنهار والقدس العربي والسفير، عن عريضة الصهاينة في الأمة الأمريكية، وانعكاس هذه العريضة على المنظمات الدولية.

لقد أتحت كاتبها صحيفة تشرين السورية، بعددها ٩٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٥ عن لاعب صهيوني خبيث من اللوبي الصهيوني، الذي يعيث فساداً في عقول الساسة الأمريكان، هو جون بولتون: مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح، الذي اشتغل بقوة لإشعال الحرب العدوانية على العراق، انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي. وإليك أخي القارئ العزيز المقالة كاملة كما وردت، تحت عنوان "بولتون والأمم المتحدة".

وجه ٥٩ دبلوماسياً أمريكياً سابقاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في ٢٩ آذار ٢٠٠٥ رسالة خطية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي تعترض على تعيين جون بولتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

ووقع الرسالة التي وصفت بولتون بالرجل غير المناسب لهذا المنصب أسماء بارزة في إدارات الرؤساء جيرالد فورد وريتشارد نيكسون وجيمي كارتر ورونالد ريغان وجورج بوش الأب وبيبل كلينتون. انتقدت الرسالة التي وجهت إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ريتشارد لوغارد خط بولتون المتشدد والمتهم على الأمم المتحدة وإصراره على عدم جدوى المنظمة الدولية ما دامت لا تنقاد للسياسة الأمريكية.

ويرتبط بولتون بعلاقات وثيقة مع اللوبي اليهودي. لذلك حاول أن يسوق كذوبة امتلاك سورية لأسلحة الدمار الشامل النووية. ولكنه فشل في ذلك. كما أنه من أكبر المؤيدين للتشدد في التعامل مع الملف الإيراني النووي.

أثار اختيار بوش ليكون بولتون مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة انتقاد أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي لعذائه السافر واحتقاره العلني للمنظمة الدولية تماماً كموقف إسرائيل منها.

وتضمنت مطالبة لجنة العلاقات الخارجية برفض ترشيح بولتون، لأنه عمل لدى تايوان باحثاً مدفوع الأجر وأيد الاعتراف بها دولة ذات سيادة^(١).

واجه بولتون أعداءً أقوياء في واشنطن بسبب وقاحته وعجرفته وتطرفه السياسي باحتقاره الأمم المتحدة (واحتقاره ومعاداته للعرب والمسلمين وانحيازَه المطلق لإسرائيل)*.

(١) الحياة ٢٠٠٥/٣/٣٠.

(٢) النهار ٢٠٠٥/٣/٣٠.

* رأي مؤلف هذا الكتاب.

يقول كارل فورد وهو موظف سابق في وزارة الخارجية الأمريكية: إن بولتون حاول تهديد رجال الاستخبارات عندما لم يقدموا له أدلة تثبت مزاعمه الكاذبة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وكوبا^(١). وهناك عميلاً استخبارات قالوا: إن بولتون حاول طردهما من عملهما لأنهما اختلفا معه حول أسلحة الدمار الشامل في العراق.

عمل بولتون بكل ما لديه من قوة في إشعال الحرب العدوانية على العراق تماماً مثل اللوبي اليهودي وإسرائيل وكبقية أركان عصابة المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش. فهدفه كان خدمة إسرائيل ومشروعها الصهيوني لا خدمة أمريكا. وكان موقفه تماماً كموقف إسرائيل اعتمد على اختراع الأكاذيب لتبرير الحرب وإقامة الشرق الأوسط الكبير (قاعدة الإمبراطورية الصهيونية العالمية)*.

يعتقد بولتون أن الأمم المتحدة تضر بمصالح الولايات المتحدة ويكن لها الازدراء والاحتقار. ما يجعلني أطرح السؤال التالي: لماذا يرشح الرئيس الأمريكي بولتون لهذا المنصب وهو يريد تدمير المنظمة الدولية؟ لو كان صادقاً في مواقفه من المنظمة الدولية لسحب ترشيحه. أما وإنه وافق على قبول المنصب فيعني بأنه سيلعب دور المخرب داخل الأمم المتحدة وضد البلدان العربية والإسلامية والصين وروسيا ولمصلحة إسرائيل انطلاقاً من إيمانه التوراتي والتلمودي.

لعب بولتون بالتعاون مع وولفوفيتس وبيبرل دوراً مهماً في أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وشن الحرب العدوانية عليها خدمة لمعتقداته التوراتية والتلمودية وسيحاول من خلال منصبه الجديد دفع الولايات المتحدة باتجاه توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية نيابة عن إسرائيل. والتعامل بشدة مع سورية داخل المنظمة الدولية.

رفض بولتون بصفته معاون وزير الخارجية لشؤون التسليح التفاوض مع إيران أو تقديم تلميحات أو حوافز لها مما أدى إلى ترك الولايات المتحدة خارج اللعبة الدبلوماسية مع إيران وحصر التفاوض بين إيران من جهة وألمانيا وفرنسا من جهة أخرى.

روّج بولتون في أواخر نيسان ٢٠٠٤ أكذوبة مفادها أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي لتصفية اليورانيوم لاستخدامه في قنابل نووية^(١).

وقال خبير في الطاقة النووية: إن بولتون يتزعم مجموعة من المسؤولين في إدارة بوش يعتقدون أن لديه أدلة قوية على أن سورية تقوم بتشغيل أجهزة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم.

(١) الحياة ١١/٤/٢٠٠٥.

لكن مسؤولاً أمريكياً حذر من هذه المعلومات الكاذبة وقال: أولئك الذين يروجون لفكرة أن سورية لديها أجهزة طرد مركزي يقابلهم أعضاء آخرون في أجهزة المخابرات يشككون في صدق هذه المزاعم^(٢).

ونفت سورية بشدة المزاعم الصهيونية ودعت علانية إلى شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل النووية. وأكدت سورية أن ليس لديها برنامج لامتلاك أسلحة نووية.

ولكن بولتون الذي نجح في المساهمة بتعميم أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل النووية فشل في إقناع الناس داخل أمريكا وخارجها بأكذوبة امتلاك سورية لمثل هذه الأسلحة. وقاد بولتون حملة عداء شرسة ضد إيران وسورية وليبيا وكوريا الديمقراطية.

وقف بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية التي تضم عشرة أعضاء من الحزب الجمهوري وثمانية من الحزب الديمقراطي. ويفترض أن يصوتوا على أساس حزبي. ما يعني تثبيت تعيين بولتون.

ولكن السناتور لنلوكن تشافي المعروف بتأييده للمنظمة الدولية أعلن عن تحفظه على ترشيح بولتون. واجه بولتون استجاباً قاسياً من قبل أعضاء اللجنة الديمقراطيون بسبب موقفه المعادي للأمم المتحدة. وتعهد (وهو كاذب) للعمل مع الجميع لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ورأى أنها تحتاج إلى القيادة الأمريكية. وقال: علينا أن نعمل لإحداث صدمة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣).

ووصلت ردود الفعل السلبية على ترشيح بولتون حتى هولندا المؤيدة لأمريكا. حيث أعلن متحدث باسم وزير الخارجية الهولندي بن يوت: أن وزير الخارجية أعرب عن استغرابه لترشيح بولتون كما أنه لا يفهم هذا التعيين في حين عودة الولايات المتحدة إلى سياسة التعددية الدولية بالإضافة إلى دوره في الحرب العدوانية على العراق. ندد بولتون أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بالقرار ٣١٧٩ (المقيت حسب قوله) الذي اتخذته الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ وساوى الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا نلاحظ أن حياته السياسية اقتصر على خدمة مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى مستغلاً إمكانات الولايات المتحدة ومكانتها لتحقيق المطامع الصهيونية وعرقله جهود الأمم المتحدة الراضة لحروب إسرائيل العدوانية وتهويد الأرض والمقدسات العربية (الإسلامية والمسيحية).

وانطلاقاً من موقفه هذا أعلن أمام اللجنة: إن ثمة أوقاتاً خرجت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن السكة وأحدها القرار الذي يساوي الصهيونية

(٢) القدس العربي ٦/٢٠٠٥.

(٣) السفير ٤/١٢/٢٠٠٥.

بالعنصرية والذي عمل بولتون من عام ١٩٩١ على إلغائه.

علق أحد أعضاء اللجنة من الحزب الديمقراطي: وهو السناتور جو بايدين على ترشيح بولتون قائلاً: بصراحة أنا مندهش من أن المرشح يرغب في هذا المنصب بعد كل الأمور السلبية التي قالها عن المنظمة الدولية والمؤسسات الدولية والقانون الدولي. أخشى أن يكون الأمر أشبه بإرسال ثور إلى محل لبيع الأواني الزجاجية.

ينتشر آلاف اليهود في مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الأمريكية وفي معاهد الإستشراق والجامعات ويلعبون بالتعاون والتنسيق الكاملين مع بقية المراكز والمنظمات اليهودية دوراً أساسياً في بلورة وقيادة وتوجيه الفكر الاستراتيجي السياسي والعسكري والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعمل العديد من اليهود مستشارين وخبراء في الشؤون العربية والإسلامية وقضايا المنطقة ومنها معهد الدراسات الإستراتيجية المتقدمة ومعهد التراث والمعهد الأمريكي للسياسة العامة ومعهد بروكنيفز.

قامت هذه المعاهد والمراكز من خلال اليهود الموجودين فيها بوضع مخططات لمستقبل البلدان العربية والإسلامية للقضاء على الوحدة العربية والنظام العربي وإشعال الحرب على العرب والمسلمين كما في أفغانستان والعراق وتفتيت وحدة أرضه وشعبه ونهب ثرواته وهدر طاقاته وتقسيم المنطقة إلى دويلات قبلية ودينية وطائفية وعرقية لإنجاح المشروع الصهيوني وإقامة إسرائيل العظمى وتخليد الوجود العسكري الأمريكي ورسم خريطة جديدة للمنطقة. في محاولة إخضاع أمتنا وكشفت نيويورك تايمز والغارديان البريطانية عن الدور التخريبي الذي قام به هؤلاء اليهود في إشعال الحرب على العراق وفرض العقوبات على سورية وإيران واعتبار كل دولة عربية أو إسلامية تخشاها إسرائيل دولة عدوة.

لذلك لا تتوقع الأوساط الدبلوماسية في الأمم المتحدة إلا المزيد من اختراع الأكاذيب وتسعير الحملة المعادية للعرب والمسلمين والإسلام داخل الأمم المتحدة وعلى الأخص في مجلس الأمن على يدي بولتون». انتهى المقال

وهكذا يظهر لنا جلياً كيف انتزعت الصهيونية روح الإنجيل من قلوب الأوروبيين والأمريكان ومحاولاتها لنزع القرآن من قلوب المسلمين وكيف ساهمت في تخفيض أسعار المنتجات والمواد الأولية للدول الفقيرة. وكيف أن عصابة الـ ٢٥ صهيونياً أمريكياً كانوا وراء غزو أفغانستان والعراق من خلال السيطرة على الاقتصاد والإعلام والقرار السياسي في أمريكا وفي أغلب أنظمة الحكم في العالم وإخضاع أمتنا وشعوب الأرض للإمبراطورية الصهيونية المزعومة.

~ 13. ~

هيمنة الصهاينة على العالم ودورهم في تخريب أنظمة الحكم

ومن المؤثرات المهمة في القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، "بنوك التفكير" والتي يتغلغل اللوبي الصهيوني من خلالها، إلى صنع القرارات السياسية والاقتصادية الأمريكية، وتوجيه الإدارة الأمريكية إلى وجهات النظر الصهيونية، والتي تخدم المصالح الصهيونية والإسرائيلية، على حساب مصالح الشعب الأمريكي المستقبلية، ودول العالم وشعوبه.

وفي المقال الذي كتبه الأستاذ علي محمد الخالد، في صحيفة البعث السورية في العدد ١٢٦٢٧ تاريخ الأحد ٢٦/٦/٢٠٠٥ تحت عنوان: بنوك التفكير ودورها في صنع القرار الأمريكي ما يشير إلى ذلك: (تلعب المراكز المسماة "بنوك التفكير" دوراً مهماً ومميزاً في عملية إغناء وصنع القرار الأمريكي. وفي كثير من الأحيان في صنعه وإبرازه. وتعمل مؤسسات القرار الأمريكية المختلفة (إدارة - كونغرس) على تشجيع عملية التفكير هذه).

والاستعداد الكامل للنظر فيما تقدمه بنوك التفكير من آراء وإرشادات. كما أنها تعمل على الاستفادة من تعددية الآراء وتباينها حول قضية من القضايا. حيث يصار إلى إعداد ما تسميه الدبلوماسية (واضعو القرار بالورقة الاختيارية) وذلك بتحديد هذه السياسة نحو قضية أو منطقة معينة. ثم إجراء دراسة حول فوائد ومضار كل اختيار على حدة. وصولاً إلى القرار والاختيار الذي يخدم الصالح الأمريكي (بل الصالح الصهيوني).

وتتنافس بنوك التفكير فيما بينها على التأثير في السياسات الرسمية وهي في كثير من الأحيان لا تنتظر دعوة من الدوائر الرسمية لتقديم النصح أو الرأي. بل إن هذه الدوائر تأخذ المبادرة وتسارع في تقديم دراسات وآرائها وأبحاثها حول القضايا الراهنة والمستقبلية. رغم أن المؤسسات الرسمية غالباً ما تقوم بدعوة هذه المراكز لتقديم آرائها وتصوراتها حول القضايا المطروحة. وقد حدث ذلك مراراً عندما قامت دوائر وزارة الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونغرس بمجلسيه بدعوة خبراء وأكاديميين للاستماع إلى آرائهم أو شهاداتهم رغم موافقهم المعلنة والمعارضة للسياسة الأمريكية في قضية من القضايا المختلفة.

وكثيراً ما يشارك مسؤولون رسميون أمريكيون في نشاطات بنوك التفكير. كما تعتبر هذه البنوك (مستودعات) تغذي الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالمسؤولين والخبراء وتستوعبهم عند انتهاء خدماتهم الرسمية وكمثال بارز على ذلك: هنري كسينجر وزبيغينو بريجنسكي (الصهيونيان) وغيرهم.

وكتب كسينجر ذات مرة: إن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار. بل إنهم ينفقون من هذا الرصيد. أما الأفكار فتأتي من بنوك التفكير نفسها. ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية والتي يدخل الشرق الأوسط عموماً في إطار

اهتماماتها نشير هنا إلى اثنين منها: الأول = معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط الذي تأسس عام ١٩٨٥ وهو المعهد الذي يعكس وجهة النظر الأمريكية الصهيونية المؤيدة لإسرائيل. وهو من أنشط بنوك التفكير المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ويعود نفوذه إلى علاقاته الوثيقة بالدوائر الحكومية الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني وتستترشد الإدارة الأمريكية بالدراسات الموجهة والتقارير الخاصة التي يقوم المعهد بإصدارها. ويقوم بالعمل فيه أو بالتعاون معه عدد لا بأس به من المسؤولين الحكوميين الذين تركوا وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر وتشكل هذه الفئة مصدر قوة خاصة بالمعهد.

ويرتبط المعهد بأوثق العلاقات مع اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة المعروفة بـ إيباك والتي تشكل العمود الفقري للوبي الصهيوني في واشنطن. وفي الواقع فإن المعهد هو واجهة للايباك الذي يستغل الموضوعية العلمية لصالحه^(١).
وثاني بنوك التفكير أهمية "معهد الولايات المتحدة للسلام" الذي تأسس عام ١٩٨٤ بقرار من الكونغرس الأمريكي الذي يقوم بتمويل المعهد والمصادقة على تعيين مجلس إدارته المنتمين للحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن أهم ما صدر عن المعهد: التقرير الخاص المتعلق بأزمة الخليج الثانية وكيفية التعامل معها. وكان عنوان هذه الدراسة (أزمة الخليج) والبحث عن حل سلمي وصدرت في تشرين الثاني ١٩٩٠ أي مباشرة بعد مؤتمر مدريد. وقد ظهر من التطورات اللاحقة للأحداث بعد صدور التقرير المذكور مدى التوافق والقرارات الأمريكية الرسمية تجاه الأزمة وكيفية حلها: كما جاء في التقرير.

ومن أهم بنوك التفكير الأمريكية الأخرى التي يدخل الشرق الأوسط في إطار اهتماماتها غير ما ذكر أعلاه ما يلي:

معهد بروكينجز الذي يعتبر من بنوك التفكير المعتدلة والليبرالية.

معهد المصالح الأمريكي وهو بنك تفكير محافظ.

معهد التراث. وهو معهد محافظ.

معهد كارينجي.

معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية الذي يوصف بالاعتدال.

معهد الشرق الأوسط الذي يرى بعضهم أنه أكثر اعتدالاً تجاه القضايا العربية.

معهد راند.

انتهى المقال

(١) من يتبع الموضوعية العلمية يسعى نحو الخير للعباد، وليس إلى تدميرهم كما هو الفكر الصهيوني الغربي. والقيادة الخيرة توجه الناس إلى الخير كما قال رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم: «الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعيله».

كيف دمر الصهاينة حياة المزارعين في الدول الفقيرة؟

لقد دمر الصهاينة والأمريكان ومسؤولي الدول الصناعية الغنية، حياة المزارعين في الدول الفقيرة، الذين يشكلون ٧٠% من عدد سكانها ولكن كيف؟!.

الجواب: عندما تم دعم مزارعي الدول الغنية، ودعم قيمة إنتاجهم الزراعي، بتقديم المعونات المالية الكبيرة لهم. وظاهر هذا الدعم أن حكومات الدول الغنية يسودها العدالة والرحمة لمزارعيها، ولكن الحقيقة أن دوافعها ظلم وتدمير لحياة مزارعي الدول الفقيرة، عندما تخفض أسعار قيمة منتجاتهم الزراعية، (أي عندما تسعر الدول الغنية ما تنتجه من منتجات زراعية بأرخص الأسعار، وتعوض عن هذا التدني في الأسعار على مزارعيها بأضعاف قيمة محاصيلهم، لتخفيض الأسعار عالمياً)، مما يؤثر سلباً على قيمة المنتجات الزراعية للدول الفقيرة، لتنهيار أسعار هذه المنتجات بمطرتين:

١- مطرقة انخفاض القيمة الشرائية للعملة.

٢- والمطرقة الثانية: عند تخفيض أسعار المنتجات الزراعية للدول الغنية، (دون أن يؤثر على مزارعيها بالمعونات المالية المقدمة إليهم من حكوماتهم، وكما ذكر في الصفحة ١٢١ بـ ٣٥٠ مليار دولار سنوياً) مع الإصرار على عدم تخفيض هذه الإعانات، لأن تخفيض هذه الإعانات عن مزارعي الدول الغنية، يؤدي إلى ارتفاع قيمة منتجاتهم الزراعية، وترتفع معها قيمة وأسعار ما تنتجه الدول الفقيرة من منتجات زراعية، تنتفع بهذا الارتفاع تلك الدول ومزارعوها.

ويصمم سيد البيت الأبيض وأسياده الصهاينة، على استمرار الدعم المالي للمزارع الأمريكي، لكي تبقى أسعار ما ينتجه مزارعو الدول الغنية من منتجات زراعية متدنية، ويستمر نهب الموارد الزراعية من الدول الفقيرة، التي لا يتلقى مزارعوها أية إعانة. إن الصهاينة والأمريكان والأوروبيون يأبون رفع الفقر عن الشعوب الفقيرة. ويتناوب الأمريكيون والأوروبيون الاتهامات بأن يبدأ الآخر بالتخفيض، فلا الأمريكيون يبدؤون ولا الأوروبيون يفعلون، ليبقى مزارعو الدول الفقيرة هم الضحايا فقط.

وفي المقالة المنشورة في صحيفة تشرين السورية بعددها ٩٢٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٧، أورد مقتطفات من مقالة ترجمتها وصال صالح، عن مقالة تانيا برانيفان، في صحيفة الغارديان البريطانية ما يدل على ذلك: (كذلك قال الرئيس بوش: إن العالم الغني مضطر للدخول في أعمال تجارية. وأوضح أنه لن يجري تخفيضات على المعونات الزراعية إلا إذا فعل الاتحاد الأوروبي الشيء نفسه). انتهى المقال.

كيف فرض الصهاينة الربا والقمار على دول العالم فرضاً؟

نعم منذ أن فرض الربا والقمار على دول العالم فرضاً، من قبل الصهاينة والأمريكان عند إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧١ وزعزعة الاستقرار بعد تحطم استقرار العملات الورقية العالمية، بعد نسف ارتباط هذه العملات بالذهب. لا يزال الفقر يزداد، وأعداد الفقراء في العالم في ازدياد مخيف، والدول الفقيرة تزداد فقراً، والصهاينة يمتصون الذهب، والدول الغنية تمتص خيرات الدول الفقيرة بلا رحمة، والأغنياء تزداد أرقام حساباتهم بأعداد وهمية في بنوك وبورصات العالم، وهم في غفلة قاتلة، بعد أن تركوا الذهب لليهود، واكتفوا بالاحتفاظ بأرقام لا رصيد ذهبياً لها، تنهار قيمتها الذهبية كلما أراد الصهاينة تدميرها في قمار البورصات .

وفي مقتطفات من المقالة التي كتبها الأستاذ شارل كاملة في صحيفة تشرين بالعدد ٩٢٩٦ نفسه، تحت عنوان - إفريقيا وفسان الخراب - ما يؤكد الآثار المفجعة عن الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية ، على أفريقيا (ليس مستغرباً أن تعيش أفريقيا حالة من الاستعصاء على الحل لمشاكلها المتفاقمة). إن هذه القارة مسكونة بفسان الخراب الأربعة وهم: الاستسلام والحرب والمجاعة والموت ويمكن إضافة فارس آخر الآن هو: فارس الوعود والكذب الأممي.

إن أفريقيا تمر بأزمة قلما شهدتها قارة في التاريخ وتحتاج إلى معجزة حقيقية لإنقاذها.

ولهذا كان تأكيد القمة الأفريقية التي عقدت في سرت الليبية على ضرورة تسارع المساعدات الضخمة بدلاً من الاكتفاء بإبداء التعاطف مع القارة في حربها على الفقر مبدية رغبة بتوسيع نطاق مساعدات التنمية على أساس عودة اليسير مما نهب من خيرات هذه القارة إبان استعمارها من أغنياء اليوم الذين لا يزالون يشكلون الفاعلية الأولى في نهب ثروتها.

وخير مثال على التداعيات التي أفرزتها العقود الماضية ما قاله الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي الرئيس النيجري أوسينغون أو باسانغو حين أوضح أن أفريقيا لكي تتمكن من محاربة الفقر فإنها لا تحتاج إلى إلغاء الديون فقط بل إلى تدفق مالي ضخم وهائل وإعادة الأموال من البنوك الأجنبية والوفاء بالالتزامات التي قطعها شركاء التنمية.

ما يمكن قوله هنا إنه في ظل التهميش المقصود الذي عانت منه القارة السمراء كان لافتاً فيه أنه تلازم طويلاً مع صراع مع الأزمات. (وأغلبها كان من صنع من وعد بالمساعدات، كالحروب المستمرة والعجز والبطالة والأمراض المستعصية وانتشار المجاعات التي تحل الآن في معظم دول القارة). انتهى المقال

استطاعت الصهيونية من خلال مخططاتها الشريرة وحربها الاقتصادية الربوية، أن تجعل حكومات العالم تعمل ضد مصالح الغالبية العظمى لشعوبها

من الفقراء وذوي الدخل المحدود كفرض الضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع دخولهم المنهارة، وكذلك تساهم في رفع أسعار المواد الضرورية كالمحروقات والمواد الغذائية والكهرباء وتكاليف الهاتف المحمول والأرضي التي أصبحت عبئاً لا تتحمله دخولهم ولا تستطيع أن تستغني عنه بيوتهم ومحلاتهم، فإن كانت هذه الحكومات تدير هذه الخدمات عن طريق موظفيها ومؤسساتها فإن انهيار القيمة الشرائية لعملاتها المحلية والسرقات والمحسوبيات والهدر ترفع من أسعار التكلفة مما يضطر القيادات السياسية إما إلى تخصيص هذه الخدمات أو إلى زيادة أسعار المحروقات والكهرباء وغيرها، فيتشكل عبء آخر جديد على المواطنين الذين لا يجدون ما يأكلون. عندما انخفضت قيمة دخولهم من ١٠٠% إلى ٢% عما كانت عليه قبل تنفيذ الحرب الاقتصادية عام ٧١ كما أسلفنا فكيف سيواجهون هذه الزيادات التي سببها انهيار العملات أمام الذهب وأدت إلى ارتفاع الأسعار. فتصبح هذه الحكومات أمام مواقف صعبة وضعتها لهم المخططات الصهيونية لتصبح عدوة لمواطنيها، فتنمى هذه الغالبية الفقيرة على أية قوة ولو من الأعداء أن يحطموا هذه الحكومة وقيادتها كما حصل في العراق. خاصة إذا حرمت هذه القيادات شعبها من التعبير الحر والتمثيل الديمقراطي من مختلف شرائح الشعب أو تم انتقاء الوزراء والمسؤولين والموظفين من الحزب الحاكم والأحزاب الموالية وضرب الفئات المعارضة للفساد الإداري وزجها في السجون أو حرمانها من وظائفها وأعمالها. أو انتقاء ممثلين عن الشعب لا يتجرؤون على مواجهة الفساد خوفاً على كراسيهم أو حياتهم أو حرياتهم وأموالهم، وحساباتهم المصرفية داخل البلاد وخارجها.

إن كل هذا الخلل القائم بين الشعوب وحكوماتها وقادتها سببه الحرب الاقتصادية موضوع كتابنا هذا وكذلك بعد الحكومات والقيادات عن الله ورسالاته وكذلك تأثير مباشر وغير مباشر من المراكز البحثية والعلمية الصهيونية والماسونية المرتكزة على العلمانية والبعد عن الدين، لإخضاع الحكومات ثم الشعوب لهيمنتها، ولو قارنا مؤسسات الدول وعلى رأسها مؤسسات جيوشها وبين منظمة إيمانية تدافع بإيمان عن حدود وطنها وهي منظمة حزب الله في لبنان لوضحت الفكرة والمقارنة المطلوبة بين حكومات شعبية حقيقية مؤمنة وبين حكومات تغذيها الصهيونية (بحيث تدري أو لا تدري) بعلمانية الإلحاد والبعد عن الدين لتأجيج العداوة بين الحكومات ومواطنيها.

لذا أتوجه إلى الله تعالى أولاً الذي بيده عقول وقلوب العباد ونفوسهم النقية والفاجرة، الذي قال في كتابه العزيز: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا^(٧) قَالَتْهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا^(٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا^(٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا^(١٠)﴾ [الشمس: ٧-١٠] أن يعيد إليه سبحانه هذه العقول والقلوب والنفوس التي استطاعت الصهيونية أن تضللها على مدى العقود السابقة وان يتقبل توبتها، وان يجعل موت القادة الذين عرفوا واكتشفوا مخططات الصهيونية ضد شعوبهم شهادة عنده سبحانه أمثال الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس الأمريكي جون كندي الذي وقف إلى جانب

شعبه عندما أمر بإنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الخاص بالحكومة الأمريكية بديلاً عن بنك federal reserve الذي يملكه اليهود الاشكيناز لكنز الاحتياطي الذهبي للدولار القديم لذلك كان مصيره أن قُتل على أيدي الصهاينة قبل أن يحقق حلمه وينقذ الشعب الأمريكي مما تنبأ به بطل الاستقلال بنيامين فرانكلين قبل أكثر من مائتي عام ، الذي نصح البرلمان بطرد اليهود خارج أمريكا قبل أن يصبح الشعب الأمريكي عبيداً للصهاينة كما نرى اليوم ، كما قتلوا الرئيس الشهيد رفيق الحريري وآخرين ممن أثروا حب الله ومصالحة شعوبهم على مصلحة الصهاينة ومصالحهم وثانياً أتوجه إلى من أفتتن بالصهاينة والأحلام الوردية والدولارات المزيفة التي أغدقها الصهاينة عليهم بأن يرجعوا إلى الله ثم إلى شعوبهم ولا يلتفتوا إلى الوراء خوفاً من ماضيهم وما سجله الصهاينة عليهم من أشرطة مسجلة سمعية وبصرية وصور ووثائق تدينهم أمام شعوبهم أمثال الرئيس الأمريكي جورج بوش وأمثاله الذين ضللتهم الصهيونية والمتواجدون في أغلب أنظمة الحكم في العالم.

إنها نصيحة من مؤمن مخلص لله فتقبلوها مع التواضع لله ولا تضيعوها بالاستكبار أو الخوف على كراسيكم ومصالحكم الشخصية ، والخوف من الصهاينة أعداء الله وأعدائكم ، أكثر من خوفكم من الله ومن حسابه العسير يوم البعث والنشور .

مداخلة في كتاب

(لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)

لقد حيانا الله تعالى في هذه الأمة وهذا البلد العريق، مع هذا القائد المؤمن الفذ الشجاع، وبكتاب الله المحفوظ من التحريف والتزوير، أن نفضح الأعداء الحقيقيين للبشرية، الظالمين لأنفسهم، الظالمين لعباد الله. إنهم اليهود الذين كفروا بتوراة موسى ﷺ، وآمنوا بما كتبه شياطينهم في التلمود.

لقد وصل الخوف بالأحرار، والمتنورين من الشعب الأمريكي والأوروبي، ومن الشعوب الأخرى، إلى عدم التجرؤ على إظهار حقيقة هيمنة اليهود السافرة عليهم، وعلى شعوبهم وشعوب العالم، وخاصة عندما يكتبون عن الفساد والظلم، ونهب خيرات وثروات الشعوب، لتصبح بأيدي ثلة من اللصوص (الكليبتوقراطيون)، ولم يستطع كل هؤلاء، أن يكتشفوا أو يكشفوا، أن اليهود هم الذين امتكوا غالبية ذهب العالم، وأنهم وراء كل ظلم عم العالم، عن طريق الربا والقمار المحرمان في التوراة والإنجيل والقرآن، لأن الربا والقمار هما السبيلان الأوحدان لوصول الصهاينة إلى الذهب العالمي، وعلى حساب ٩٠% من شعوب الأرض المسحوقة الجائعة.

ونظراً لأن اليهود لا يشكلون أكثر من ١% من سكان الأرض، فهم من أفسدوا ٩% من الطبقات الخاصة في المجتمعات وهم الحكام والعلماء والأغنياء الأغنياء من غير اليهود، الذين امتكوا الأرقام الوهمية لعملات ورقية لا قيمة حقيقية لها، ودمروا بهذه الأرقام، حياة ٩٠% من مسلمي ونصارى العالم وغيرهم، وساهموا مع اليهود في تدمير الكفاية المعاشية، لكل الشعوب المسحوقة الجائعة المذكورة.

وفي المقال الذي أعده الأستاذ مصطفى أنطاكي، عن الكتاب الرائع (لصوص في مناصب مرموقة - لقد سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده) للكاتب الأمريكي الجريء جيم هاي تاوير، ترجمه إلى العربية محمد الواكد، ولكن لم يجرؤ الكاتب الأمريكي على ذكر اليهود الصهاينة، اللصوص الحقيقيين الذين سرقوا أمريكا، والعالم أجمع، كما نتجراً نحن هنا في هذا البلد العريق، على كشف الحقيقة، حقيقة من تسبب بالدمار، وظلم شعوب العالم، بما فيها الشعب الأمريكي العادي، الذي سماه الكاتب بالورود الجميلة بين حزمة من الأشواك.

لقد ورد هذا المقال الرائع في صحيفة الثورة السورية بعددها ١٢٧٧٦ تاريخ الاثنين ٢٠٠٥/٨/٨، وأورده لأخي القارئ كما ورد بالصحيفة. يتحدث الصحفي الشهير جيم هاي تاوير في كتابه هذا، الذي أحدث ضجة كبيرة في الولايات المتحدة، عن أمة الكليبتوقراطية وهي: (كتلة من الشعب مداراة من قبل لصوص)، ويدلل على أن حكومة الولايات المتحدة هي حكومة تتسم بعملية نقل الأموال والسلطة وتحويلها من الأغلبية إلى الأقلية، (كما يحدث في غالبية أنظمة الحكم في العالم) وأن نخبة من المشرعين المرتشين، يغتصبون الحرية والعدالة والديمقراطية. ويدعو الكاتب بكل قوة لإصلاح أمريكا.

«يؤكد تاوير أن الحادي عشر من أيلول وصدام حسين كانا قد أضفيا تغطية مسهية وتبريراً للتكتل عديم الشفقة لرجال بوش في سلطة الحكومة. ما هي حقيقة الضرائب في أمريكا؟ كيف يتم التلاعب بالقوانين في أمريكا؟ ما هي حقيقة الويلقراطية - سياسة التذبذب - أمريكا المحتملة - حروب النفط - كيف نهزم الشيطان - الطريق إلى السرية - المصارف والشركات الاحتكارية - وبوب يرشح نفسه للرئاسة - وأمريكا هي حزمة من الأشواك ولكن الشعب العادي هو الورود. وهم القصة الجميلة في هذا الكتاب الذي يتألف من ٣١٥ صفحة توزعت على ١٥ فصلاً ومقدمة.

الولايات المتحدة أغنى بلد في التاريخ - بلد الإمكانيات والإنجازات ومع ذلك نجد أنفسنا محكومين سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً من قبل تحالف الكليبتوقراطية.

هل أمريكا ضاعت وضلت طريقها؟ لقد انحرقت عن طريق شجاع تم رسمه من قبل مفكرين، لقد كان طريقاً باتجاه مجتمع لا يركز على الإمبراطورية بل على التنوير والمساواتية.

ليس فقط الكليبتوقراطيون هم الذين يسرقون بلدنا منا بل سلبونا قيمنا الديمقراطية إنها بحق الولايات المتحدة وقد أن الأوان لاستعادتها. ربما التفاوت في الفجوة الاقتصادية بين أولئك الذين في الداخل وبيننا في الخارج. يشرح لماذا لا يكثرثون بنا كالتأكيد على الرعاية الصحية - الأجور المعاشية - التعويضات أما هم فقد تمت تغطيتهم في كل تلك الأمور عن طريق دافعي الضرائب.

وما زلنا نمتلك ملابسنا الداخلية في أمريكا ولكن تمت تعريتنا من شيء أكثر أهمية وقيمة.

ديمقراطيتنا. شيء فظيع يسير في أمريكا، جوهر الديمقراطية، أي قدرتنا على التحكم بالقرارات التي تؤثر بنا. قد سرقت من قبل تعاون واتحاد الكليبتوقراطيين.... (الصهاينة ومؤيديهم من أصحاب المصالح : لم يستطع جيم هاي تاوير أن يقولها)

ولم يحدث ذلك بمحض المصادفة، ولكن عن طريق دراسة متروية وتعهد للسراقات الدنيئة، هناك أشياء تثير القلق بشكل كبير وذات رعب متصاعد بشكل تدريجي سيتم اكتشاف أن السرطان هو البيرة. ماذا لو كان ذلك صحيحاً؟ كلمة واحدة المسبب الوحيد للسرطان هو شركة بوش (تشيبي رامسفيلد اشكروفت ريدجي. هؤلاء الرجال خطرون، كما أنهم حمقى... لقد اخترعوا أسلوباً منحرفاً جداً مثل الدفاع الذاتي التوقعي) والذي أعطاهم تغطية ليجوبوا العالم مثل اتيلا المغولي - ولكن نووي - لقتل الشعوب التي لا يحبونها.. وأخذ بترولها - الآن عندما يسأل الصحفيون الرئيس بوش في ما إذا كنا مقدمين على حرب. فإن عليه أن يسأل: أي دولة ستدمرها صواريخكم وطائراتكم؟

وماذا عن الشعب الأمريكي؟

٣١ مليون أمريكي الآن في فقر أكثر ب ٨ ملايين عما كانوا عليه قبل ٢٥ عاماً

مضت.

٤٤ مليون أمريكي ليس لديهم تغطية صحية أكثر ب ٦ ملايين مما كان عليه العدد

منذ عقد مضى.

٩,٦ مليون أمريكي عاطلون عن العمل أكثر ب- ٢ مليون مما كان عليه العدد قبل أن يأتي بوش.

هذه الأيام. الإخلاص في المجالات السياسية هو شيء نادر جداً. في مجال الرئاسة لعام ٢٠٠٠ كان هناك لحظة صريحة رائعة جاءت من بوش أثناء عشاء كبير في نيويورك - لقد قال بوش: (تعبيراً عن فرحته بحصوله على وسيلة الدعم المالي الفخم) إن هذا الحشد لمؤثر جداً. الأغنياء والأكثر غنى. البعض يدعوكم النخبة. أما أنا فأدعوكم القاعدة ونقطة الانطلاق).

وبالفعل لقد كان بوش صادق الولاء لهذه الطبقة من الأغنياء حين باشر فوراً بعد أدائه اليمين الدستورية برمي ملايين الدولارات إلى هؤلاء - قاعدته ونقطة انطلاقه - بينما لم يحصل الشعب الأمريكي على شيء. الأموال ذهبت: ٨٩% من الأسهم هي مملوكة من قبل أغنى ١٠% من الأمريكيين (الصهاينة)! إن جدول أعمال بوش يفضي إلى تفكيك أمريكا. وتفريق البعض عن الكل وتفريق المصالح الخاصة عن المصلحة العامة. الأساس المنطق المنطقي هو أنهم يطلقون العنان لروح رجال الأعمال وللمطوحات الشخصية في أمريكا - دع النسر يحلق - هو شعارهم. أما شعار الواحد من الكل فليذهب مع الريح.

لقد تناول الكاتب قضية التهرب من الضرائب بشيء من الجدية فقال: كلمة التهرب هي غير شرعية والأفضل القول: النضال من أجل التجنب الضريبي. هؤلاء ينزلجون بعيداً عن دفع ضرائبهم بأسلوب أخف الأرباح، واختراع الأحداث لتغطية الأكاذيب، مثل: - بوش حرك المسار باتجاه صدام حسين - اللوبيون الأذكى^(١) يحصلون على دعم رجال الكونغرس- بدايتها تقديم الأموال للمساهمة في الحملة الانتخابية لهؤلاء الرجال - هؤلاء الذين أداروا إستراتيجية الانتخابات. إذن لا بد من الوقوف وراء بوش وتأييده في الهجوم على العراق.

وبعد أحداث ١١ أيلول - فرضت الإدارة الأمريكية سرية لم يسبق لها مثيل لتغطية أفعالها وقامت برفع الميزانية العسكرية. وانطلقت بقوة لتنفيذ جدول أعمال النخبة والتي لا يوافق عليها أو يساندها الشعب الأمريكي. وهنا كيف ننسى: حملة الطاقة السرية التي قادها تشيني - إنعاش الأعمال المتعلقة بحرب النجوم - جدول الأعمال الذي ينص على خصخصة الأمن الاجتماعي. وماذا كانت النتيجة إضافة إلى ذلك. طبقت الوثيقة التي وضعها باول عام ١٩٩٢ وأصبحت علنية (يحق للولايات المتحدة الدفاع عن نفسها وعن حقوقها العسكرية للتدخل في أي مكان متى تشاء.. حتى ولو كان ذلك يشكل تحدياً سافراً

(١) حقيقة مؤامرة ١١ سبتمبر : من خطط ونفذ التفجيرات؟ ما هو دور الصهيوني لاري سيلفر شتاين الذي ربح عشرات مليارات الدولارات حيث استفاد من هذه التفجيرات من تعويضات شركات تأمين له على الأبنية المنهارة المستأجرة من قبله قبل أيام . أقرأ كتاب الدكتور سامي عصاصة: (أي إرهاب أدى إلى ١١ سبتمبر) للتعرف أخي القارئ على حقيقة هذه التفجيرات وبأن ليس لعربي أو مسلم علاقة بها وأن الصهاينة بمعرفة الرئيس جورج بوش هما من قاموا بالتفجيرات ليلصقوا تهمة الإرهاب بالإسلام والمسلمين ويحارب الإسلام باسم الإرهاب

للمجتمع الدولي. وبالطبع تنفيذ ذلك دون الحاجة للشرح والتبرير.
إنه لشيء يقطع الأنفاس. إنها إمبريالية ترتدي عباءة القضاء على الإرهاب. إنها التهديد (الإرهاب) بعينه.. العالم قسماً. إما مع أمريكا أو ضدها.
يا له من عبء علينا أن نتحملة نحن أمريكيو القرن الحادي والعشرين في وقت فيه إمكانيات عظيمة لبلدنا ووقت صرخ فيه كل العالم... لا لعسكريتنا لا لقوتنا الشركاتية.
لقد تمت مهاجمتنا في ١١ أيلول (١). على أقل احتمال كنا نستحق بعض الأمانة باطلاعنا على ما يحصل في العالم من أمور. والتي كانت قد سببت ما حدث. عوضاً عن ذلك حصلنا على كليشات قتالية تتظاهر بالشجاعة تماماً كألعاب الفيديو الحربية للأطفال.
لقد قال الرئيس بوش مهدداً : سوف نطهرهم بالدخان، ولكنه لم يفعل بل تحول إلى تغيير النظام في العراق.. كل ما دعا إليه بوش هو جنود. ومن ثم أمرهم أن يقذفوا بأنفسهم هناك ويموتوا. هذه هي الطريقة الوحيدة لمعالجة طريقة الإرهاب وموضوعه.
القضاء والقدر ليس مصادفة.. إنها مسألة خيار.. إنه ليس شيئاً يجب انتظاره. بل شيء يجب إنجازه.

بالطبع إن شركة بوش تأمل أن نكون حمقى. وأن نحافظ على عقولنا بعيداً عن التساؤل عما يحدث هنا في الوطن.. لقد أشعرونا بأننا عرضة للتهديد العرقي من الأفق البعيد وحذرونا بشكل صارم أن الملايين من شعوب العالم تكرهنا. إن ما تكرهه الملايين من شعوب العالم هو حكومتنا وشركاتنا وقوتنا العسكرية الطاغية التي تعصف بالعالم بأسره.

الذي حدث حدث. شكوانا كبيرة ولكن ربما نستطيع أن نحول شكوانا إلى عمل حقيقي». انتهى المقال الذي ورد في صحيفة الثورة السورية.
أخي القارئ بعد قراءتك لمضمون كتاب (لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا وعلينا أن نستعيده)، لاحظت أنه لم يستطيع الكاتب الجريء، أن يكشف لشعبه الحقيقة الدامغة، حقيقة من سرق أمريكا والعالم، حقيقة اللوبي اليهودي الصهيوني، الذي نوه إليهم بإشارة خجولة خائفة، عندما سّمّاهم باللوبيين الأذكياء، خوفاً على حياته وكتابه من أن لا يصل إلى الشعب الأمريكي، فساهم من غير قصد، في تضليل شعبه عن معرفة الحقيقة الدامغة، من سرق أمريكا والعالم وذهبهما. قد يظن الشعب الأمريكي، وشعوب العالم، أن الأغنياء والحكام من أبناء جلدتهم، هم الذين سرقوا شعوبهم، لينصب غضب الشعوب وحقدتها على أغنيائها وحكامها دون اليهود الصهاينة، الذين نجحوا حتى الآن، في تجهيل شعوب العالم عن السارق الصهيوني، الذي سرق ذهب العالم. لذا فما زالت الشعوب غافلة عن أن الحقد والغضب والموت، يجب أن يكون فقط على الكافرين اليهود، كما وعدهم الله تعالى في التوراة والإنجيل والقرآن، لأن كل ما يملكه الأغنياء الأغنياء من غير اليهود، ما هي إلا حجارة وأموال لا رصيد ذهبياً لها، من دولارات كدولارات لعبة المنوبولي للأطفال، ومن أرقام حسابات وهمية لا قيمة لها، خاصة: (إذا أصر هؤلاء الأغنياء إلى تحويلها إلى ذهب. عندها سيرفع اليهود قيمة الذهب إلى ١٠ أضعاف، أو ١٠٠ ضعف.

في ملحق صحيفة البعث الفكري، العدد ٣٦ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٥، أورد مقتطفات من مقالة الأخ كرم فواز الجباعي من الصفحة ١٨، عن بداية هيمنة اللوبي الصهيوني على الأمة الأمريكية، وذلك قبل تأسيس الحركة الصهيونية بمائة عام. عندما حذر (بطل استقلال أمريكا عن بريطانيا، ومؤسسها الأول بنيامين فرانكلين عام ١٧٨٩، في أول خطاب له، أمام أول مجلس تأسيسي في الولايات المتحدة) من الخطر اليهودي، على أمريكا وأجيالها القادمة. قال تحت عنوان (مصاصو دماء الشعوب):

في عام ١٧٨٩ وقبل أكثر من مائة عام على تأسيس الحركة الصهيونية حذر مؤسس الولايات المتحدة الأول بنيامين فرانكلين في خطاب له في المجلس التأسيسي الأمريكي عادة نيل الولايات المتحدة استقلالها، من الخطر اليهودي على الولايات المتحدة وأجيالها القادمة فقال: (لا تظنوا أن أمريكا نجت من الأخطار بمجرد أن نالت استقلالها فهي ما زالت مهددة بخطر جسيم... وهذا الخطر سوف يأتينا من جرّاء تكاثر أعداد اليهود في بلادنا...) وأردف قائلاً: (فهم يدخلون في كل بلد بصفة دخلاء مساكين. وما يلبثون أن يمسكوا بزمام مقدراتها دون أن يجروا أحد على صدهم عنها..) واستطرد فرانكلين: (فهم يزعمون بأنهم مضطهدون ما داموا مشردين. ويطالبون بالعودة إلى فلسطين. مع أنهم لو أمروا بالعودة لما عاد جميعهم ولظل الكثيرون منهم حيث هم لأنهم مصاصو دماء الشعوب. فلا يمكنهم أن يعيش بعضهم مع بعض لأنهم لن يجدوا فيما بينهم من يمتصون دمه) ينهي بنيامين فرانكلين خطابه بضرورة طرد اليهود من أمريكا حتى لا يتحول أبناء الأمريكيين وأحفادهم إلى عبيد لهم. إن استمرار وجود اليهود في الولايات المتحدة يعني أن (الأجيال المقبلة ستلاحقهم بلغعاتها وهي تنن تحت أقدام اليهود).

الآن بعد مضي أكثر من مائتي عام على تحذير المؤسس الأول للولايات المتحدة الأمريكية فقد رُشِّح أحد أحفاد هؤلاء اليهود لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو السيناتور الجمهوري المتشدد جوزيف ليبيرمان نائباً للمرشح الديمقراطي أن غور في الانتخابات الأمريكية قبل الماضية. انتهى المقال في ملحق البعث

وفي مقالة للأستاذ إلياس إبراهيم، في صحيفة تشرين السورية العدد ٩٣٥٨ تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨، نورد مقتطفات منها، وهي تفضح الهيمنة اليهودية على الأمة الأمريكية، وإدارتها السياسية منذ وعد بلفور، الذي وعدت به بريطانيا اليهود، بإقامة دولة يهودية لهم في فلسطين، ثم كيف تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، هذا الوعد المشؤوم، خاصة في عهد إدارة بوش الابن، التي جعلت دعم المخططات الصهيونية وإسرائيل أساس الإستراتيجية الأمريكية ومحورها.

بذلك جعلت إدارة بوش الابن، تحذير بطل التحرير والاستقلال الأمريكي بنيامين فرانكلين، المنوه عنه أعلاه حقيقة واقعة. بعدما أصبح اليهود كابوساً مدمراً للشعب الأمريكي، ذلك الشعب الذي سماه الكاتب جيم هاي تاوير بالورود الجميلة، بين حزمة من الأشواك، (والأشواك هم الصهاينة، وأرباب الشركات التي تمتص دماءه، ودماء شعوب الأرض). المنوه عنه في المقالة الأولى ص ١٣٧.

لقد ربطت أمريكا إستراتيجية علاقاتها بدول العالم بعلاقة تلك الدول بإسرائيل. فمن فتح أسواقه وأبوابه مع إسرائيل، فإنه يكون قد أرضى الإدارة الأمريكية واللوبي الصهيوني، ومن أغلق أسواقه وقطع علاقاته وأوصد أبوابه في وجه الصهاينة وإسرائيل، فإن العداء والإرهاب الأمريكي، سيُصَبُّ عليه وعلى شعبه وعلى قيادته الشريفة، وسورية وإيران في مقدمة تلك الدول.

وما التهافت الذي يبديه الكثير من الزعماء العرب والمسلمين، على كسب ود الدولة اليهودية. وفتح أسواق دولهم، وبواباتها أمام إسرائيل، إلا مظهر من مظاهر الخضوع للسياسة الأمريكية الصهيونية، ونتيجة من نتائج الحرب الاقتصادية الصهيونية الأمريكية، موضوع البحث الاقتصادي الذي بين أيدينا.

نورد ما جاء في الصفحة ١١ من الصحيفة المذكورة، تحت عنوان: أمريكا وسوريا وسياسة القوة السياسية، نقرأ ما يلي: ١- (تواجه سورية منذ سنوات، مجموعة إجراءات تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهها إسرائيل). وهي بالتأكيد في سياق مخطط عام لترتيب العالم وفق التصور الأمريكي للمستقبل. وتأهيل خاص للمنطقة لترتيب أوضاعها السياسية والاجتماعية لتفضي إلى الشرق الأوسط الكبير كعنوان رئيس يوصلنا إلى الشرق التوراتي الإسرائيلي^(١) كروية مرحلية لحكام صهيون الذين لن يقبلوا بتقاسم العالم مع أحد. وإن توهم توراتيو المسيحية الأمريكية ذلك. ((انظر برتوكولات حكماء أو شياطين صهيون من الصفحة ١٨٣ إلى الصفحة ١٩٨)).

ومما يؤسف له أن هناك من يرى أن هذه الرؤية يكتنفها كثيرٌ من المبالغة

(١) ملاحظة الشريف المظلوم: أي تفضي إلى إقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية وعملتها الشبكل اليهودي الذهبي.

أو بعض التهويل في أحسن التقديرات قانعين باعتبار إسرائيل إحدى الولايات الأمريكية وليس العكس. ويبقى لكل من الرويتين مبرراتها الكثيرة ومستنداتها العملية أيضاً :

١- يمكن بسهولة أن نتلمس خطى كل منهما في السياسة الدولية ومسارات الاتفاق الكثيرة إلى جانب نقاط الاختلاف التي يسعى الطرفان لتكون قليلة في الحدود الدنيا. وللتذكير بالطموحات الأمريكية للمستقبل المنشود نعيد للذاكرة بعض الوقائع منذ دخول أمريكا ساحة الصراع الدولي عسكرياً بشكل سافر والتأسيس للون جديد من العمل المباشر لإعادة ترتيب العالم .

٢- بعد وضع حجر الأساس لإسرائيل بوعد بلفور واعتبار ذلك سبقاً بريطانياً لتعزيز دور الوجود البريطاني في الشرق الأوسط في سياق سباق مخفي مع المساعي الفرنسية لذلك. واعتبار أن إسرائيل لا بد أن تكون صناعة بريطانية بامتياز. أي أنها قيد السيطرة. ولكن الوقائع على الأرض وخلال أحداث ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات وتأكيد قاعدة تناقض المصالح البريطانية مع اليهودية. بدأ الدور البريطاني بالتراجع. وبدأت مساعي أمريكا لملء الفراغ وتعويض ما خسره اليهود من تردي العلاقة مع بريطانيا. وقد تكون أمريكا تفكر بعقلية المصالح التي فشلت فيها بريطانيا مع إسرائيل.

٣- خلال المسار التاريخي لأحداث الحرب العالمية الثانية كانت الصهيونية تحت خطاها في كل موقع انطلاقاً من قاعدة حكماء صهيون (إن أي حرب كونية أو إقليمية لا بد أن تعطي ثماراً لإسرائيل المستقبل). حيث ساهمت بالضغط على يهود ألمانيا وباقي دول أوروبا بشكل مباشر وغير مباشر مع قوات الغستابو بالتكامل بالمقاومات الشعبية وقوات الأنصار في الدول التي اجتاحتها هتلر وأعطت الضوء الأخضر للضغط على اليهود إلى درجة ما أدعوه بالمحارق. ضمن مخطط التهجير الطوعي والقسري ضمن خطط الهجرة اليهودية كأساس لإقامة إسرائيل التي تفتقر إلى أرض على أرض بلا شعب كما كانوا يزعمون.

٤- عندما استقر الوضع في أوروبا مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية الرئيس. وخروج كل دولها منهكة مفقرة كنتائج طبيعي للحرب. كان لا بد من التفكير في إعادة أوروبا المهتمة كمقايضة أمام امتداد الأنظمة الشيوعية إليها. فكان الخيار هو شراء أوروبا لمشروع مارشال الذي مول معظمه رأس المال اليهودي الذي وظفته أمريكا إلى جانب الإعلام الصهيوني في سياق حرب باردة. حيث تم تسويق المشروع ضمن خطة الدعم المتبادل والشراكة بين المجهود الحربي الأمريكي (الذي خرج من الحرب دون خسائر كبيرة قياساً بالشركاء الآخرين من الحلفاء) والمال اليهودي مقابل تعزيز (إسرائيل الوليدة) وتحسينها داخل محيطها المعادي لتكون قاعدة أمريكا الرئيسية في مركز النفط العالمي. دون أن تستفيد أمريكا من تجربة بريطانيا مع اليهود. بأن مصلحة إسرائيل هي أولوية على حساب أي علاقة أخرى.

٥- ٦- رغم أن الدور الصهيوني لم يكن غائباً عن السياسة الأمريكية في كل

المراحل إلا أنه أصبح سافراً وجلياً في ولاية جورج بوش الابن وأصبح من الصعب الفصل ما بين الدور الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الدولية. وعندما تبتعد المسافات قليلاً كحالات التجسس الإسرائيلي المتكرر في أمريكا أو بيع معدات عسكرية إلى الصين أو سواها. لا يخرج الأمر عن نطاق سيطرة اللوبي الصهيوني في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين ومراكز الضغط الأخرى لدفع المسار الأمريكي غالباً للاتجاه الإسرائيلي وإصلاح الخلل لصالح إسرائيل. أما هذا التيار المتصاعد المتقلت للسياسة الأمريكية بعد تفردتها على الساحة الدولية والهيمنة الصهيونية على الإدارة الأمريكية لا بد أن تكون سورية في رأس قوائم الأعداء لأنها قوة الممانعة الحقيقية والعملية أمام المشروع الأمريكي بشكله غير المباشر وغير المعلن. وحجر العثرة في مواجهة تحقيق (إسرائيل الكبرى) وكل مشاريعها في المنطقة والعالم، ولم يعد خافياً على أحد الدور المباشر والسافر للإدارة الأمريكية في الضغط بكل الوسائل لتلبيين الموقف السوري. وعندما استعصى اللين أعلنوا شعار التغيير. إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. انتهى المقال في صحيفة تشرين .

وفي تعليقتنا على الفيلم الأمريكي قوس قزح، الذي عرضته على شاشتنا الصغيرة، القناة الأرضية الثانية السورية ب- ٢٠٠٥/٩/٣٠، والذي هو من الأفلام الخيالية العلمية للأطفال. نورد ملخص الفيلم والعبرة التي استخلصتها منه، والتي تصب في صلب بحثنا الاقتصادي: الاضطراب (الفوضى العارمة) بسبب فقدان العملات رصيدها الذهبي.

وهو أن خمسة أطفال، خرجوا من مدرستهم مع كلب لهم. بعدما استعلموا من كومبيوتر مدرستهم، عن موقع وقوع قوس قزح على الأرض، وبدرجاتهم الهوائية وصلوا إلى الموقع المراد، حيث عرضوا أجسادهم إلى أطراف قوس قزح، ليندمجوا به ويسبحوا بين أطرافه، وينتقلوا من شرق الولايات المتحدة إلى غربها بدقائق.

وفكرة الفيلم، أن أحد الأطفال سرق أثناء تلك الرحلة الخيالية، أنواراً ذهبية من أطراف قوس قزح، لتصبح بيده قطعاً ذهبية، خبأها في جيبه الصغيرة، ليتصرف بها عند رجوعه إلى الأرض.

ولكن عندما أنزلتهم أشعة قوس قزح، في غرب الولايات المتحدة (اتصلوا بأهلهم ليسترجعهم إلى مدينتهم)، بدأت الحياة تضطرب على سطح الأرض، وغابت جميع الألوان من الطبيعة، وأصبح السواد مع الظلام يطغي على النور والضياء، وصار الشر يطغي على الخير. وأصاب الشلل التام كل مرافق الحياة، وغطت الجرائم والاضطرابات وجه الأرض (كما يحدث اليوم لبلدان العالم). لأن ذهباً من أشعة وأطراف قوس قزح، سرقها طفلاً جاهلاً، مما أدى إلى اختلال في تدفق أطراف قوس قزح، ثم غاب عن الحضور إلى الأرض. فاضطربت الحياة على الأرض.

وعندما بدأ الطفل الجاهل الطماع يصرف القطع الذهبية، على ما يشتهي ويرغب. انتابه شعور الندم، بأن الذهب والرغبات لن توصله إلى السعادة التي

ينشدها، بل ساقه الذهب إلى التعاسة والشقاء. عندها اعترف لأمه وجدته وأستاذه ورفاقه بالأنوار الذهبية التي سرقتها من أشعة قوس قزح، وكيف تحولت بيده إلى قطع ذهبية.

عندها عرف الجميع، أن ما أصاب الطبيعة من خلل واضطراب، هو فقدان أطراف أشعة قوس قزح بعضاً من ذهبها. وأن عليهم جميعاً أن يستردوها ممن أخذوها من الطفل، ليعيدوها إلى أشعة وأنوار قوس قزح لتعود الألوان إلى أطراف قوس قزح، ويعود نبض الحياة إلى الأرض ومن عليها. عندها قرر أخوه الصغير الجريء، أن يعيد الذهب إلى مكانه الطبيعي. فسبح في شعاع ضعيف منبعث من بقايا قوس قزح، ليعيد إليه الذهب الذي سرقه أخوه، وتعود الألوان إلى قوس قزح وتعود معها الحياة الطبيعية على الأرض*.

وينتهي هذا الفيلم الخيالي بفرحة الجميع بعودة الذهب إلى مكانه الطبيعي، الذي فطره الله عليه، ولتعود البشرية كافة، وكل الخلائق الدابة على الأرض، إلى فطرتها التي فطرها الله عليها. (ونسأل الله تعالى أن يهلك اليهود الصهاينة، ليعود الذهب الذي نهبوه من أيدي الشعوب، إلى الحياة الاقتصادية، التي اضطربت بفقدانه).

وهنا من خلال بحثنا الاقتصادي نود من خلال هذا الفيلم، أن نخوض في فكر مؤلف قصته الخيالية، ونغوص في أعماقه، ونتساءل: هل عرف المؤلف حقيقة فقدان الذهب من حياة الشعوب، وانعكاسات هذا الفقدان، على حياة الناس والطبيعة؟ ولكن لماذا لم يصرح المؤلف، بأفكار صريحة عن ذلك؟ ولم توجه إلى الخيال العلمي؟ وإذا عرف الحقيقة. فهل وُقِّق المؤلف في تشبيه اليهود، (الذين يقتنصون الذهب من أيدي الشعوب) بالطفل الجاهل الطماع، الذي لم يدرك أبعاد فقدان الذهب من الأرض (من أطراف قوس قزح)؟ وهل جهل المؤلف أخلاق الصهاينة؟ الذين يدركون تمام الإدراك، عندما نهبوا الذهب، أنهم يدمرون الشعوب عن تصميم وإدراك.

ونأمل أن يكون مؤلف قصة الفيلم يعي ما يقول، ويعلم الحقيقة (التي كشفها هذا البحث). وإنما لنعلم أنه لا يستطيع أي حر شريف في أمريكا أن يقولها، خوفاً على حياته، (من الصهاينة الذين يتصيّدون الأحرار الشرفاء في أمريكا وفي كل أنحاء العالم، الذين يتجرؤون على كشف مخططاتهم الخبيثة المدمرة لحياة الناس).

لذا فتشبيه المؤلف للذي سرق من الأنوار الذهبية لقوس قزح بعضاً من ذهبها، بطفل جاهل طماع، لئلا تنثار الأحقاد والضغائن ضد كل من يجمع الذهب من اليهود، لأن الأطفال لا يعلمون ما يفعلون، فيتسامح الكبار معهم.

* دعاء الكاتب إلى ربه: أن يجعله كمثل ذلك الطفل الذي أعاد الذهب إلى قوس قزح. لأن عودة الذهب إلى مكانه ينهي الفوضى التي اختلقها الصهاينة.

وليت المؤلف تجرأ على أن يستبدل بالطفل الجاهل (الذي رافق الأطفال الأبرياء) وحشاً يتغذى على الذهب، ويلتهم الأنوار الذهبية لقوس قزح (طمعاً في السيطرة على خيرات الأرض، والفضاء ليستعبد البشر كما يفعل اليهود)، بذلك يكون قد أصاب كبد الحقيقة، وأوصل للمشاهد فكرته بوضوح أكثر.

ولكننا نتساءل من خلال الفيلم: هل وُقِّق المؤلف والمخرج إلى إيصال الفكرة، عن اضطراب الحياة إلى المشاهدين، عندما يُسرق الذهب من مكانه الطبيعي؟ وكم من الملايين في العالم الذين شاهدوا هذا الفيلم، من عرف العبرة والحقيقة والمال، الذي صارت إليه حياة عباد الله من الفقراء والشرفاء، عندما فقدت العملات (التي هي أشعة وأطياف قوس قزح) ذهبها؟ بعدما نهب الصهاينة، غالبية كميات الذهب الموجودة على سطح الأرض، من خلال حربهم الاقتصادية الربوية التي خططوا لها من قبل عام ١٩٤٤ ونفذوها عام ١٩٧١، عندما استطاعوا أن يجبروا الرئيس الأمريكي نيكسون وحكومته ومجلسي الشيوخ والكونغرس، على إلغاء معاهدة بريتون وودز، التي امتص اليهود على أثرها أغلب المدخرات الذهبية، من أيدي الشعوب من غير اليهود، واضطربت معها حياة الناس، في جميع أركان المعمورة، كما جاء في أحداث الفيلم الخيالي العلمي قوس قزح. وهل أيقن المشاهدون أن الاضطراب الذي أصاب الأرض وشعوبها، كان حقيقياً وليس خيالياً عندما غاب الذهب، من التعاملات الاقتصادية بين البشر؟ ونتمنى من الملايين الذين شاهدوا هذا الفيلم الخيالي، أن يسقطوا الخيال على الواقع! عندها سيدركون التفسير الحقيقي، للاضطراب الاقتصادي الذي يسود العالم اليوم عندما دمر الصهاينة ٩٨% من القيمة الذهبية للدولار والعملات الورقية العالمية.

إن التورية والإيماءات والتشبيهات وعدم البوح بالحقيقة المؤلمة، لن يفيد البشرية ولن يوقظها، ما لم تبج بالحقيقة الكاملة، عن الآثار المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية التي أهم أدواتها: الربا والقمار التي تستخدمها البورصات المالية العالمية لامتصاص الذهب وأخذ امتصاص ترليونيات الدولارات التي طبعتها أمريكا بلا رصيد لحرقها في إسرائيل واستبدال بعض ما بقي منها بالشيكال اليهودي الذهبي .

وأخيراً نطق الحجر في أمريكا عندما تجرأ كاتب في الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار كتاب ((حرب العملات)) يفضح الدور اليهودي لتدمير الاقتصاد الصيني والأمة الصينية ، هو الأمريكي من أصل صيني سنوغ هونغبينغ فحقق مبيعات ١,٢٥٠ مليون نسخة في أيلول ٢٠٠٧ أي بعد صدور كتابنا ((الذهب والدولار وعلاقتهما بانهيار العالم)) عام ٢٠٠٦ واليك عزيزي القارئ ما أوردته في هذا الخصوص جريدة المجد الأردنية بتاريخ ١٢ أيار عام ٢٠٠٨ على صفحاتها التاسعة لقد أن الأوان لصحوة حكام وشعوب العالم ليتعرفوا على مخططات الصهاينة الجهنمية للسيطرة على العالم :

يعزز ارتفاع أسعار النفط والذهب في الوقت الذي تنخفض فيه قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملة الأوروبية (اليورو) الشكوك التي كان كتاب حرب العملات الذي صدر في أيلول الماضي قد أثارها بالحديث عن مؤامرة تعد لتقويض ما يسميه ((المعجزة الصينية)) الاقتصادية .

ويتعرض الكتاب الذي ألفه الباحث الأمريكي من أصل صيني سنوغ هونغبينغ حالياً الى هجوم من منظمات يهودية أمريكية وأوروبية تتهم مؤلفه بمعاداة السامية بسبب تحذيره من تزايد احتمال تعرض ما يسميه ((المعجزة الصينية)) الاقتصادية لانهيار والتدمير بمؤامرة تدبرها البنوك الكبرى والتي يمتلك بعضها عائلات يهودية من أشهرها عائلة روتشيلد .

ويرى هونغبينغ أن تراجع سعر الدولار وارتفاع أسعار البترول والذهب ستكون من العوامل التي ستستخدمها عائلة روتشيلد لتوجيه الضربة المنتظرة للاقتصاد الصيني .

وقد حقق الكتاب مبيعات قياسية منذ صدوره بلغت نحو ١.٢٥ مليون نسخة اضافة الى أن عرضه على شبكة الانترنت قد وفر الفرصة لملايين الصينيين لقراءته ومن بينهم كبار رجال الدولة الصينية ورجال المال والأعمال والبنوك والصناعة .

وتعزو تقارير صحفية اهتمام الصينيين بهذا الكتاب الى مخاوفهم من أن يتعرض اقتصادهم الذي ينمو بشكل حاد لخطر الانهيار في أي لحظة أو على الأقل أن يتعرض لضربة شديدة مشابهة لما تعرضت له اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم النمور الثمانية في التسعينيات ومن قبلها اليابان التي تخطت خسائرها من جراء هذه الضربة ما لحق بها من خسائر مادية بعد أن قصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالقنابل الذرية في أواخر الحرب العالمية الثانية .

واتهم هونغبينغ في كتابه عائلة روتشيلد وحلفاءها من العائلات الكبرى بأنها تتحين الفرصة للنزول بسعر الدولار الأمريكي الى أدنى مستوى له (وهو ما يحدث حالياً) حتى تفقد الصين في ثوان معدودة كل ما تملكه من احتياطي من الدولار (ألفي مليار دولار) محذراً من أن الأزمة التي يتم التخطيط لها لضرب الاقتصاد الصيني ستكون أشد قسوة من الضربة التي تعرض لها الاقتصاد الآسيوي في التسعينات .

وبتهم المنتقدون هونبينغ بأنه يميل في كتابه الى نظرية المؤامرة فيما يتعلق بالسيطرة اليهودية على النظام المالي العالمي ، فهو يعتقد أنه لم يعد هناك شك في أن عائلة روتشيلد انتهت بالفعل من وضع خطة لضرب الاقتصاد الصيني مشيراً الى أن الشيء الذي لم يعرف بعد هو متى سيتم توجيه هذه الضربة ، وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذه الضربة التي يحذر الكتاب من أن كل الظروف أصبحت مهيأة لتنفيذها ضد الاقتصاد الصيني الذي يهدد امبراطورية عائلة روتشيلد بعد أن ارتفعت أسعار الأسهم والبورصة وارتفعت أسعار العقارات في الصين الى مستويات غير مسبوقة مشيراً إلى أنه لم يبق سوى اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الضربة.

ويعتبر هونبينغ انسحاب عائلة روتشيلد منذ العام ٢٠٠٤ من نظام تثبيت سعر الذهب الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقراً ومؤشراً على قرب تنفيذ عملية تستهدف توجيه ضربة قوية للاقتصاد الصيني لذلك دعا هونبينغ الصين باتخاذ اجراءات وقائية بشراء الذهب بكميات كبيرة من احتياطياتها من الدولار مشيراً إلى أن الذهب هو العامل الوحيد القادر على مواجهة أي انهيار في أسعار العملات .

ويكشف كتاب ((حرب العملات)) أن قوة عائلة روتشيلد المتحالفة مع عائلات أخرى مثل عائلة روكفلر وعائلة مورغان أطاحت بستة رؤساء أمريكيين لا لشيء إلا لأنهم تجاسروا على الوقوف في وجه هذه القوة الجبارة لمنعها من الهيمنة على الاقتصاد الأمريكي من خلال السيطرة على الجانب الأكبر من أسهم أهم مصرف أمريكي وهو البنك الأمريكي المعروف باسم ((الاحتياط الفدرالي)).

ويوضح الكتاب أن ما يقصده بالظروف المهيئة هو وصول الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية الى أرقام قياسية ، تزيد عن ألفي مليار دولار وهو أكبر احتياطي من العملات الأجنبية تمتلكه دولة في العالم . فيما الاستثمارات والأموال السائلة تواصل تدفقها من جميع أنحاء العالم على الأسواق الصينية وتشهد التعاملات في البورصة الصينية قفزات كبيرة فيما تسجل أسعار العقارات ارتفاعات قياسية .

ويقول هونبينغ في معرض تحذيره للصينيين ، انه عندما تصل أسعار الأسهم والعقارات الى ارتفاعات مفرطة بمعدلات تتخطى السقف المعقول بسبب توافر السيولة المالية بكميات هائلة فانه يكفي للمتأمرين الأجانب ليلة واحدة فقط لتدمير اقتصاد العقارات ليحققوا أرباحاً طائلة بعد أن يكونوا قد تسببوا في خسائر فادحة للاقتصاد الصيني .

ورغم أن الصين تحاول الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها بمعدلات تفوق المعقول ، فإن المسؤولين الصينيين ينظرون بشك عميق تجاه النصائح الغربية بفتح نظامهم المالي وتعويم عملتهم اعتقاداً منهم ((أنها وسيلة جديدة لنهب الدول النامية)).

إلا أن الكتاب يكشف عن أن حكومة بكين لم تستطع على عكس ما تتخيل

السيطرة بشكل كامل على دخول المليارات الى السوق الصيني بسبب تسلسل هذه المليارات من بوابة هونغ كونغ وشينزين المتاخمة .

ويرى الكتاب أن وضع الصين الاقتصادي يقترب الى حد كبير من الوضع الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وهونغ كونغ عشية الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٩٧ ، مشيراً الى بوادر اشارات تلوح في الأفق تؤكد أن الصين بدأت تتعرض بالفعل لمقدمات ضربة مدمرة لاقتصادها الصاعد أهمها التراجع المتواصل لسعر الدولار والارتفاع الجنوني في أسعار النفط الذي تتزايد حاجة الصين له .

ويستعرض الكتاب بعد ذلك بقدر من التفصيل، المؤامرة التي أدت الى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، مشيراً الى أن تفتت هذه القوة العظمى الى جانب الانهيارات التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا واليابان لم تكن على الاطلاق وليدة الصدفة بل هي انهيارات خطط لها بعناية من قبل عائلة روتشيلد والمتحالفين معها .

ويعتبر هونبينغ أن حرب العملات الحقيقية بدأت في واقع الأمر على يد عائلة روتشيلد وبالتحديد في ١٨ حزيران / يونيو ١٨١٥ قبل ساعات قليلة من انتصار القوات البريطانية في معركة (ووترلو) الشهيرة على قوات إمبراطور فرنسا نابليون بونابرت . ويوضح الكتاب أن (ناتان) الأبن الثالث لروتشيلد استطاع بعد أن علم باقتراب القوات البريطانية من تحقيق فوز حاسم على نابليون استغل هذه المعلومة العظيمة للترويج لشائعات كاذبة تفيد بانتصار قوات نابليون بونابرت على القوات البريطانية حتى قبل أن تعلم الحكومة البريطانية نفسها بهذا الانتصار بـ ٢٤ ساعة لتنتهار بورصة لندن في ثوان معدودة لتبادر عائلة روتشيلد بشراء جميع الأسهم المتداولة في البورصة البريطانية بأسعار متدنية للغاية لتحقيق في ساعات قليلة مكاسب طائلة ، بعد أن ارتفعت بعد ذلك الأسهم في البورصة الى أرقام قياسية عقب الاعلان عن هزيمة نابليون بونابرت على يد القوات البريطانية .

وقد حولت هذه المكاسب عائلة روتشيلد من عائلة تمتلك بنكاً مزدهراً في لندن إلى إمبراطورية تمتلك شبكة من المصارف والمعاملات المالية تمتد من لندن الى باريس مروراً بفيينا ونابولي وانتهاء ببرلين وبروكسل .

وبعد أن تمكنت عائلة روتشيلد من تحقيق ثروة هائلة من جراء انهيار بورصة لندن التي تسببت فيها ، ارتدت نحو فرنسا لتحقيق مكاسب طائلة من الحكومة الفرنسية ، حيث يكشف الكتاب كيفية نجاح الابن الأكبر جيمس روتشيلد في العام ١٨١٨ في تنمية ثروة عائلة روتشيلد من أموال الخزانة العامة الفرنسية إذ أنه بعد هزيمة نابليون بونابرت أمام البريطانيين حاول ملك فرنسا الجديد لويس الثامن عشر الوقوف في وجه تصاعد نفوذ عائلة روتشيلد في فرنسا فما كان من جيمس روتشيلد الا أن قام بالمضاربة على الخزانة الفرنسية حتى أوشك الاقتصاد الفرنسي على الانهيار !

وهنا لم يجد ملك فرنسا أمامه من سبيل آخر لانقاذ الاقتصاد الفرنسي سوى اللجوء الى جيمس روتشيلد الذي لم يتأخر عن تقديم يد العون للملك لويس الثامن عشر لكن نظير ثمن باهظ وهو الاستيلاء على جانب كبير من سندات البنك المركزي الفرنسي واحتياطيه من العملات المحلية والأجنبية .

وبذلك تمكنت عائلة روتشيلد خلال السنوات الثلاث بين ١٨١٥ الى ١٨١٨ من جمع ثروة تزيد عن ٦ مليارات دولار من بريطانيا وفرنسا وهي ثروة جعلت العائلة تجلس اليوم وفقاً للكتاب على تلال من المليارات من مختلف العملات العالمية حتى لو لم يؤخذ في الاعتبار أن هذه الثروة كانت تزيد بمعدل ٦% مع مطلع كل عام .

ويشير الكتاب الى أن عائلة روتشيلد اعتبرت نفسها بأنها نجحت في انجاز مهمتها على الوجه الأكمل في منتصف القرن التاسع عشر بعد أن سيطرت على الجانب الأكبر من ثروات القوتين العظميين حينذاك وهما بريطانيا وفرنسا وأنه لم يعد أمام أفراد العائلة للسيطرة على الاقتصاد العالمي سوى عبور المحيط الاطلسي حيث الولايات المتحدة التي تمتلك كل المقومات لتكون القوة العظمى الكبرى في العالم في القرن العشرين .

وقد اعتبرت عائلة روتشيلد بعد ذلك ومعها عدد من العائلات اليهودية الأخرى بالغة الثراء أن المعركة الحقيقية في السيطرة على العالم تكمن في واقع الامر على السيطرة على الولايات المتحدة فبدأ مخطط آخر أكثر صعوبة لكنه حقق مآربه في النهاية .

ولم تكن عائلة روتشيلد هي العائلة اليهودية الوحيدة التي شاركت في تحقيق الانتصار على رؤساء أمريكا المنتخبين ديمقراطياً في حرب المائة عام بل ساعدتها في ذلك خمس أو ست عائلات يهودية كبرى بالغة الثراء أشهرها بالقطع عائلتا روكفيلر ومورغان . وقد تمثلت هذه الهيمنة على البنك المركزي الأمريكي في نجاحهم في امتلاك أكبر نسبة في رأس ماله .

ويتناول (حرب العملات) بالتفصيل ظروف الحرب الشرسة التي دامت مائة عام بين رؤساء أمريكا والأوساط المالية والمصرفية التي يسيطر عليها اليهود والتي انتهت بسقوط البنك المركزي الأمريكي في براثن امبراطورية روتشيلد واخوانها .

ويؤكد هونينغ أن البنك المركزي الأمريكي يخضع في واقع الامر لأوساط المال والبنوك ولا سيما عائلة روتشيلد بعد أن سيطرت على البنك المركزي الأمريكي بشراء جانب كبير من أسهمه .

وقد حاولت بعض وسائل الاعلام الصينية التحقق من هذا الأمر باستضافة أحد الرؤساء السابقين للبنك المركزي الأمريكي وهو بول فولكر الذي رد في مقابلة على احدى القنوات التلفزيونية الصينية على سؤال ان كان البنك المركزي الأمريكي يخضع بالفعل للبنوك الخاصة التي تمتلك الجانب الأكبر من

أسهمه ، رد معترفاً بأن البنك المركزي الأمريكي ليس مملوكاً للحكومة الأمريكية بنسبة ١٠٠% لوجود مساهمين كبار في رأس ماله غير أنه طالب الصينيين بعدم اصدار أحكام مسبقة في هذا الصدد .

ومن المعروف أن البنك المركزي الأمريكي يصف نفسه بأنه (خليط غير عادي من عناصر القطاعين العام والخاص) بينما يقوم الرئيس الأمريكي بتعيين الأعضاء السبعة لمجلس محافظيه فان البنوك الخاصة تمتلك حصصاً في فروعه الإقليمية الـ ١٢ الأخرى . غير أن هونبينغ يتجاوز ذلك ليؤكد أن البنك المركزي الأمريكي يخضع لخمسة بنوك خاصة على شاكله سيتي بنك ، وهي تخضع بالفعل لأثرياء اليهود الذين يركون الحكومة الفيدرالية الأمريكية من وراء الستار كيفما شاءوا ، وبالتالي فهم يتحكمون في اقتصاد باقي دول العالم من خلال البنك المركزي الأمريكي .

وقامت بعض الأوساط اليهودية باتهام كتاب حرب العملات بأنه كتاب معاد للسامية مشيرة انه في حال حدوث أي انهيار للاقتصاد الصيني فان مسؤولية هذا الانهيار المزعوم يجب أن يلقى على عاتق انتهاكات الصين لحقوق الإنسان وكبت الحريات ومقاومة شعب تايوان للتوسع الصيني وليس على عاتق اليهود {لأنهم أخبث بني البشر وأكذب من في الأرض}

خسر ٢٥٠ مليون دولار فاتحتر

انتحر أحمد عادل شويحنة لأنه خسر ٢٥٠ مليون دولار في قمار البورصات فهل سينتحر غداً مدخرو الدولار عندما سيخسر الدولار حياته؟! في تعليقنا على ما ذكرته وكالة الأنباء السورية عن انتحار المواطن السوري المقامر في البورصات أحمد عادل شويحنة الذي خسر ٢٥٠ مليون دولار في لعبة قمار البورصات العالمية خلال أربع سنوات . وقد ورد النبأ في جريدة النور السورية بعددها \ ٤١٨ \ بتاريخ ٣٠ \ ١٢ \ ٢٠٠٩ ص ٥ حيث ورد مايلي :

إن المواطن أحمد عادل شويحنة البالغ من العمر ٥٠ عاماً قد أقدم على الانتحار في منزله منذ عدة ايام بإطلاق الرصاص على رأسه من مسدس حربي . ووفقاً للوكالة فقد أقدم شويحنة على الانتحار بعد تركه رسالة مكتوبة إضافة إلى تسجيل صوتي له على الهاتف الجوال يشير فيه الى أنه أقدم على هذه الخطوة بعد حالة اليأس التي أصابته نتيجة معاناته النفسية بعد الإفلاس والخسارة ، وأوضحت الوكالة أن المنتحر تعرض لخسارات متتالية في تعاملاته مع البورصات الخارجية عن طريق وكلاء تبين أنهم غير مرخصين ويتقاضون فوائد "ربوية" كبيرة ، إذ خسر نحو ٢٥٠ مليون دولار خلال السنوات الأربع الماضية .

التعليق:

المقامر المنتحر أحمد عادل شويحنة الذي إبتلى بالسמاسة والبورصات قد خسر ٢٥٠ مليون دولار خلال أربع سنوات ثم خسر حياته الدنيوية بالانتحار وحياته الأخروية عندما سيرمى في نار جهنم لإقامة مؤقتة أو دائمة لأنه قتل نفسه ومارس والربا والميسر المنهي عنهما في القرآن والإنجيل والتوراة . ولكن ما مآل أصحاب الحسابات الدولاريتية من الحكام ، والأغنياء ، والحكومات ، والمقامرون بالدولار ، ومدخرو الدولار الرقمي والورقي وأمراء النفط الذين باعوا النفط بدولار رقمي وورقي ؟ والذين سيخسرون كل شيء عندما سينتهي نهائياً التداول بالدولار خلال أسابيع معدودة بعد أن فقد الدولار حتى بداية عام ٢٠١٠ حوالي ٩٧,٥ % من حياته ، هل سينتحرون؟! أم سيخصصون أملاك دولهم ويبيعونها مع أملاكهم الخاصة إلى الصهاينة كما فعل البريطانيون في ١٨ حزيران عام ١٨١٥ خلال ساعات معدودة عندما باعوا أسهم ممتلكاتهم في بورصة لندن إلى الصهاينة بعد معركة ووترلو؟! كما ذكر في المقالة السابقة

المهندس محمد شريف مظلوم

مؤلف كتاب الذهب والدولار

قد ورد في جريدة القاهرة المصرية بالعدد ٤٩٩ في ٢٤-١١-٢٠٠٩ صفحة ١٧ ما يؤكد ما ذهب اليه كتابنا الذهب والدولار المزيف والنفط حيث ورد:

(.... لكن ما دفع الخارجية الأمريكية لتوجيه انتقادات عنيفة الى الصحيفة المصرية على أحد المواقع الإلكترونية عما كشفت عنه عن اتجاه الى توحيد أمريكا الشمالية عبر اتفاقية نافتا وتوحيد العملة والغاء الدولار الأمريكي الذي بدأ يتداعى في أسواق المال واستبداله بعملة جديدة تسمى الأميرو وأتهمت الصحيفة المصرية اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بالوقوف خلف الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصاديات عدة دول عبر مجموعات اقتصادية كبرى مثل مجموعة روكفلر التي تسعى الى السيطرة الكبرى على اسواق المال العالمية.

والطريف أن الصحيفة المصرية الإلكترونية صوت النيل VON التي يقوم على تحريرها منذ شهر واحد مجموعة من الشبان المصريين سبقت الكاتب الشهير روبرت فيسك مراسل صحيفة الاندبنديننت بأسبوع كامل قبل نشر مقال (الدولار الى زوال) الذي أثار الضجة وكشفت فيه عن اتجاه حكومات دول عربية وفرنسا والصين الى استبدال معاملاتها الدولية بعملة اخرى غير الدولار الامريكى) .

نشرت جريدة الأخبار اللبنانية الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ في الصفحة ١٣ المقال

التالي تحت عنوان "بالعكس"

جّد محافظ المصرف المركزي الإماراتي سلطان ناصر السويدي تشديده على أنه من الصعب التفكير في عملة للاحتياطيات العالمية غير الدولار . ونقلت وكالة رويترز عن السويدي قوله في مدينة بال السويسرية : إن الاقتصادات الكبرى الأخرى مترددة في طرح عملاتها للاستخدام كعملة للاحتياطيات . وأضاف: "من الصعب للغاية التفكير في عملة للاحتياطيات غير الدولار في العالم. لا توجد دولة بين الاقتصادات الكبرى مستعدة لطرح عملتها كعملة للاحتياطيات لأنها لا ترغب في استقبال تدفقات أجنبية تسبّب التضخم . وهذا هو السبب في أن خطة عملة جديدة للاحتياطيات لن يكتب لها النجاح" .

إذا كانت قد طُرحت فكرة خفض الاعتماد على الدولار فهي ليست بالضرورة لاستبداله بعملة بلد عظيم بل ربّما بعملة كونيّة أو بسلة عملات، وهذا ما تحدثت عنه البلدان الناشئة مثل الصين وروسيا. ولكن تأبى أبو ظبي إلا الإصرار في كل مناسبة على ريادة الدولار أكثر من واشنطن نفسها؟! . انتهى المقال

تعليق الباحث الاقتصادي مؤلف كتاب الذهب و الدولار المزيف والنفط:

من الحماسة لأي دولة أن تستقبل تدفقات التريليونات الدولاراتية الرقمية إليها بعد أن تآكل ٩٧.٥% من قيمة الدولار الذهبية وبقي من حياته التي ستنتهي قريبا ٢,٥% عندما سُحرق تريليونات الدولارات الورقية في اسرائيل - التي جمعها الصهاينة من بنوك أمريكا ومن بنوك العالم عند افتعال الأزمات العقارية والمالية - وأبقوا لمدخري الدولارات أرقاماً يمكن تبديلها الى أرقاماً من الشيكال اليهودي للمستعبدين فقط . أمامليات العملات الورقية العالمية التي امتصها الصهاينة بعمليات سحب السيولة الورقية من اكثر بنوك دول العالم لشراء ممتلكات الدول والأفراد والضغط على الحكومات لتتقبل الشيكال اليهودي الذهبي الذي يخطط له الصهاينة ليصبح العملة الوحيدة القوية المتداولة في العالم المدعومة بقيمة ثابتة من الذهب ، هذا الذهب الذي استولى عليه اليهود بعمليات الربا والقمار في البورصات والبنوك العربية والعالمية ومن عمليات بيع وشراء النفط العربي بالدولار الرقمي الذي لا رصيد ذهبي له ولا ورق .

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى سعادة محافظ المصرف المركزي الإماراتي سلطان ناصر السويدي المحترم.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: استناداً إلى خبر جريدة الأخبار اللبنانية المنشور
بـ: ٢٠٠٩/٦/٣٠. المرفق صورة عنه.

أخوكم الباحث الاقتصادي من بلدكم الثاني سورية المهندس م.محمد شريف
مظلوم يرجو من الله تعالى أن يصل لسعادتكم شخصياً بروشور باللغة العربية والآخر
باللغة الانكليزية عن حقيقة حال الدولار من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٧١ الى عام ٢٠٠٩
مروراً بعام ١٩٨٦ عند الوفاة الأولى للدولار الأمريكي عندما خسر الدولار ٩٠% من
قيمه الذهبية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١ عند إلغاء معاهدة بريتون وودز التي كانت
تربط الدولار الأمريكي بالذهب اليهودي . وكيف استطاع الصهاينة الضغط على الرئيس
الامريكي نيكسون لإلغاء المعاهدة المذكورة في ١٥ آب عام ١٩٧١ . ومروراً بحقيقة
موت الرئيس الأمريكي جون كيندي لأنه حاول إصدار قانون يربط الدولار الذهبي
بذهب أمريكي عوضاً عن الذهب اليهودي خوفاً من تخلي اليهود عن الدعم الذهبي
للدولار ، فينهار الدولار ثم تنهار أمريكا وذلك كما حصل و يحصل اليوم وكما سيحصل
غداً لأمريكا.

لنتعرف على حقيقة خسارة ٩٧% من القيمة الذهبية للدولار نهاية عام ٢٠٠٨
وذلك من المعادلة الرياضية البسيطة :

قبل عام ١٩٧١ كان الدولار الذهبي حسب المعادلة التالية يساوي ١ غرام ذهب لأن
الأونصة منذ عام ١٩٤٤ ولغاية عام ١٩٧١ كانت تساوي ٣٥ دولار ذهبي =

$$\text{قيمة الأونصة الذهبية} = \frac{\text{٣٥ دولار}}{\text{٣١ غرام}} \# \text{ ١ دولار / غرام}$$

أي أن القيمة الذهبية قبل عام ١٩٧١ للمليون دولار ذهب = مليون غرام ذهب =
١٠٠٠ كيلو غرام ذهب

وفي عام ١٩٨٦ أصبحت قيمة المليون دولار = ١٠٠ كيلو غرام ذهب فقط
عندما أصبحت قيمة الأونصة الذهبية ٣١٠ دولارات و أصبح سعر الغرام = ١٠
دولارات أي بخسارة ٩٠% من قيمة الدولار الذهبية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١
وذلك حسب المعادلة المذكورة أعلاه.

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ عندما أصبحت قيمة الأونصة = ٩٣٠ دولاراً أصبح غرام
الذهب يساوي ٣٠ دولاراً. أي أصبحت قيمة المليون دولار = ٣٠ كيلو غرام ذهب أي
بخسارة قدرها ٩٧٠ كيلو غرام من كل ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب أي أن الدولار حتى
منتصف ٢٠٠٩ قد خسر ٩٧% من القيمة الذهبية التي كان عليها قبل ١٩٧١.

أخي العزيز إن هذه الحقيقة غابت عن جهابذة رجال المال والاقتصاد والفقه الإسلامي ورجال الحكم في العالم عندما كُشفت من خلال أحد عشر معادلة رياضية وردت في كتابنا كشفت أخطر الحروب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم.

وإننا كمسلمين نحمل أمانة السماء ورسالة الإسلام إلى البشرية جمعاء كان علينا أن نكون صمام الأمان في العالم عندما اختارنا الله تعالى لأن تكون أعظم ثروة نفطية في العالم في أراضينا وكأمانة في أيدينا نضعها في مرضاة الله ولا نولي عليها الصهاينة أعداء الله.

إن ٢١٩٩ مليار دولار هي موارد نفطنا العربي الخليجي سنوياً والتي فرض الصهاينة والامريكان علينا أن نخترنها رقمياً في أمريكا ثم تضيع من بين أيدينا عندما تتحول إلى سندات دين بدلاً من أن نحولها إلى ذهب يُستثمر في دول الخليج العربي والدول العربية والإسلامية في إفريقيا وآسيا وتركيا والبوسنة ونفعل الدينار العربي ذو القيمة الثابتة من الذهب والنفط ليصبح العملة الدولية الأولى (بدلاً من الدولار الذي وافته المنية عام ١٩٨٦) لينشر الرخاء والازدهار في العالم عندما تُنبت به الأسعار والأجور والأرباح كما كان الدولار الذهبي قبل أن يفتك به الصهاينة عام ١٩٧١ بإلغاء معاهدة بريتون وودز. إن كتابنا بطبعته الثالثة والذي يحمل عنوان (الذهب والدولار المزيف والنفط) وعناوين عن تجارة الهامش في البورصات وعلاقتها بنهب النفط والأرصدة العربية وعلاقتها بالحرب الاقتصادية الصهيونية لتجويع الشعوب وإخضاع أنظمة الحكم في العالم ، والذي أتمنى أن أضعه بين أيديكم بنسخته الورقية أو أرسله إليكم إلى موقعكم الإلكتروني مجاناً على أن تساهموا في ترويجه و طبعه لأنه رسالة الإسلام الاقتصادية للعالم أجمع ، ويعتبر من أعظم الجهاد لأنه كلمة حق أمام الصهاينة المتسلطين الجبابرة.

إن إصدار الصهاينة للشيكال اليهودي الذهبي على أنقاض الدولار الميت سيكون ثمنه باهظاً على المسلمين وحكام وأغنياء المسلمين الذين سيدفعون فاتورته: التخلي عن دينهم وقرآنهم مقابل تحويل أرصدتهم الدولارانية الرقمية إلى ذلك الشيكال الذي لن يرى الحياة إن شاء الله لأن الموعدة التي وعد الله تعالى اليهود قريبة جداً عندما سيقول الحجر والشجر : يا عبد الله ورائي يهودي تعال فاقتله .

أسأل الله أن يكون كتابنا المذكور مقدمة لهذه الموعدة عندما يهب المؤمنون والأحرار بنشره وتوزيعه وحمل رسالته (كما حملها المؤلف منذ عام ١٩٨٩) إلى العالم.

ملاحظه: أرسلت هذه الرسالة الى محافظ المصرف المركزي الإماراتي عن طريق البريد المسجل المركزي بدمشق تحت رقم sy ١١٥٧٤٠٦٤١ RR تاريخ ٢٠٠٩-٩-١

دمشق مؤلف كتاب : الذهب والدولار المزيف
المهندس: م.محمد شريف مظلوم ٢٠٠٩/٨/٣١م

في مقال جريئ للكاتب الأمريكي كريستوفر بولين هكذا يسيطر الموساد على الأحزاب الغربية

أين هي شعوب الأرض من سياساتها وأحزابها وحكوماتها عندما يتم ترويضهم وتدجينهم ليصبحوا أسرى للصهاينة ، بعد أن يتم إرغامهم على قبول الاسترقاق الصهيوني لتغدو حكوماتهم وشعوبهم مستعبدة وأجندة دعم لإسرائيل .

لقد تسارعت خطوات هذا الاستعباد منذ عام ١٩٧١ ذاك العام التي بدأت فيه الحرب الاقتصادية الصهيونية بعد أن ألغي الدعم الذهبي للدولار بإلغاء معاهدة بريتون وودز التي كانت تربط الدولار الأمريكي بالذهب اليهودي من عام ١٩٤٤ ولغاية ١٩٧١ بعد أن أرغم الصهاينة والأمريكان حكومات جميع دول العالم على إلغاء دعمها الذهبي لعملاتها الوطنية

وفي مقالة جريئة للكاتب الأمريكي كريستوفر بولين وردت في جريدة المجد الأسبوعية الأردنية العدد ٥٨٤ تاريخ ٢٨\٩\٢٠٠٩ تؤكد ماذهب إليه الباحث الاقتصادي المهندس م محمد شريف مظلوم مؤلف كتاب الذهب والدولار المزيف والنفط وعلاقتها بالحرب الاقتصادية الصهيونية لتجويع الشعوب بواسطة الدولار المزيف الذي يمارس الصهاينة طباعته في أمريكا، والنفط الذي ينهب الصهاينة مخدراته المخترنة رغم أنف أصحابه في أمريكا وذلك بأسلحة القمار والربا اللذان تمارسهما البورصات وبنوك الأستثمار الربوية في العالم. وفي ما يلي مقال الكاتب الأمريكي الجريئ:

ساسة الولايات المتحدة وبريطانيا، تم ترويضهم وتدجينهم فصاروا أسرى الصهيونية التي تتحكم بأحزابنا السياسية وأحاط نيرها بأعناقهم وسيطر عليهم زعماء الصهيونية.

وبعد أن تم إرغام قادتنا السياسيين على قبول الاسترقاق الصهيوني، غدت بلادنا مستعبدة وأصبحت أجندة دعم ومناصرة "إسرائيل" مفروضة على الشعب كله، وهذه الدراسة "كيف يسيطر الموساد" على أحزابنا السياسية يصف الهيمنة الصهيونية على رئيسي الوزراء البريطانيين توني بلير وغوردون براون.

عندما كان الكونغرس الأمريكي يناقش خطة الإنقاذ المالي للمحتالين الصهاينة التي بلغت قيمتها ٧٠٠ مليار دولار، أرسل لي أحد المؤيدين لآرائي ورقة مكتوبة يقول فيها: "أعتقد أنه لم يعد لدينا وقت، كنت أتمنى لو كان هناك الكثير من الناس لديهم معرفة أكبر مثلك بما يجري" وأنا أود أن أقول إن الأمر لا يتعلق كثيراً بما أعرفه، ولكن القضية تتلخص في وجهة النظر وفي الاتجاهات التي أسلكها وأتبتها في تحقيقاتي.

وهذه الآراء والتوجهات غير موجودة في وسائل الإعلام، لأن وجهة نظري المناوئة للصهيونية تعتبر من التابوهات المحرمة، وآرائي يتم حجبها وابتسارها من قبل وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الصهاينة، ولذلك فإن معظم الناس لا يطلعون على آرائي وأبحاثي.

وبعد أن أمضيت سنوات عدة في "إسرائيل" وفي الشرق الأوسط، وبعد أن درست تاريخ الصهيونية "أو تاريخ القومية اليهودية" أدركت جانباً من الجرائم التي ارتكبتها الصهاينة خلال القرن المنصرم.

ومن هذا المنظور أدركت البرهان على علاقة "إسرائيل" والصهيونية بالجرائم الكبرى في زماننا هذا، مثل ٩/١١ وتحقيقاتي كشفت جانباً كبيراً يدل على التورط "الإسرائيلي" في هجمات ٩/١١ الإرهابية، وحوادث إرهابية أخرى ألصقت بها ديباجة زائفة.

وتتبع تحقيقات مثل هذه يعتبر "انتحاراً مهيناً" بالنسبة للصحافيين الذين يعملون في أجهزة الإعلام الخاضعة للهيمنة، وبعد ٩/١١ خرج كثيرون وأنا منهم بعدة دروس، فقد دفعت ثمناً غالياً لكتاباتي وأبحاثي (وهذا ما جرى ويجري لكتاب هذا الكتاب الذي صفحاته بين أيدينا)، وأدركت أن الصهاينة اليهود يسيطرون حتى على الصحف الصغيرة التي تسمى بالصحف القومية. وغالبية الصحافيين، والمحامين والسياسيين ينصب اهتمامهم الأكبر على ترقية أنفسهم وتحسين حياتهم المهنية.

ولذلك يتعلمون منذ البداية مبدأ قبول استعبادهم من قبل أسيادهم الصهاينة، وإذا لم يرضخوا لذلك ويستسلمون للعبودية لأسيادهم الصهاينة، عليهم التضحية بحياتهم المهنية، والناس الذين لديهم طموح يضعون مصالحهم الذاتية أولاً، لذلك يوافقون على قبول الأكاذيب والفساد ويتماشون معهما، بدلاً من مجابتهن بالحقيقة، ولقد لمست ذلك ورأيت كثيراً.

وأنا لست من هذه النوعية فخلال الثلاثين عاماً الماضية رأيت بعيني الاحتلال "الإسرائيلي" المفرط في وحشيته على فلسطين، وشاهدت كيف يعمل الصهاينة لاستعباد شعوب بأكملها، والسنوات التي قضيتها في فلسطين "إسرائيل" شكلت يقظتي السياسية، وأدركت أن الهيمنة الصهيونية على وسائل الإعلام، واستغلال بروباغندا الهولوكوست يعملان على حماية وترويج الأجندة الصهيونية الإجرامية.

وقد رأيت كيف يتم خداع الناس في أمريكا وأوروبا وكيف يجري إرغامهم على تحمل قسوة الصهاينة الذين يسيطرون على أنظمتهم السياسية وعلى وسائل الإعلام.

ولقي الآلاف من الأمريكيين والأوروبيين الشباب مصرعهم أو أصبحوا عاجزين في حروب مزورة لخدمة "إسرائيل" في دول شرق أوسطية لا يعلم هؤلاء الشبان عنها شيئاً. لقد أصبح الأمريكيون مرتزقة للصهاينة.

أوباما وماكين.. نموذجان

كوني أمريكياً، لم أستطع أن أؤيد أيّاً من المرشحين الرئاسيين لأن كليهما دمي صهيونية ظاهرة، والاثنان يتبنيان مواقف أعارضهما بشدة، إضافة إلى أن الناخبين الأمريكيين ليس لديهم خيار حقيقي في ما يتعلق بأمر مهم مثل

الحرب التي تجري حالياً في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال فإن المرشحين أوباما وماكين حرصاً على الاجتهاد في تأييد "الحرب على الإرهاب" وعملاً بهمة لتمير خطة ال ٧٠٠ مليار دولار المتعلقة بإنقاذ البنوك والشركات "Bail-out" يمكنني فقط أن أؤيد مرشحاً يكون حقيقةً مناهضاً للحرب. ويعد بإجراء تحقيق مضبوط وحقيقي لأحداث ٩/١١ مرشح يدعم الاستثمار في البنية الأمريكية الأساسية، مثل توفير قطارات ركاب مريحة وفعالة بين مدننا، لماذا ننفذ مصارف الاستثمار بأموال دافعي الضرائب في نفس الوقت الذي تتداعى فيه مدننا وبنياتنا الأساسية؟

لسوء الحظ، فإن المرشحين الرئاسيين من مناصري الحرب ومن مناصري "إسرائيل" أيضاً وهما الوحيدان اللذان يمكن الاختيار بينهما لأن الحزبين الرئيسيين في أمريكا عبارة عن مكائد سياسية تدار وتمول بواسطة الصهيينة.

وحتى الأحزاب الباقية مثل حزب الإصلاح السابق، تمت السيطرة عليها، وجرى حرفها عن مسارها وهيمنة الصهيينة على أحزابنا السياسية ترغم مرشحي الحزبين على تأييد ومناصرة الصهيينة. والصهيونية أيديولوجية عنصرية تماماً، وهي أيديولوجية غير أمريكية، مبنية على مفهوم خاطئ وخطير يعتقد بتفوق اليهود وسيادتهم.

هيمنة الصهيونية

إن المجتمع المنحاز السائد على الكل في السياسة الأمريكية حالياً هم الصهيينة، وليس سواهم، وفي الولايات المتحدة الموقف المناصر لـ "إسرائيل" هو وجهة النظر السائدة في وسائل الإعلام وفي الأوساط الأكاديمية، وفي الأحزاب السياسية من دون أي اعتبار للثمن والظلم والعنف الذي تسببه. والتأييد الأمريكي للصهيينة كانت عواقبه وخيمة جداً على الولايات المتحدة، ومع ذلك لا يزال التأييد القوي مستمراً من دون سؤال كيف حدث ذلك؟

"إسرائيل" والصهيونية الدولية يسيطران على الأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام في أوروبا أيضاً، وقد وضح ذلك في حادثة مقتل يورغ هايدر.

فيغرابة سمح هايدر زعيم حزب الحرية النمساوي الذي يفترض أنه معادٍ للصهيونية سمح لبيتر سيشر وفسكي وهو يهودي أن يعمل سكرتيراً عاماً لحزبه المناوئ للصهيونية.

وفي ٢٠٠٥ ذكرت صحيفة "التايمز" أن سيشر وفسكي كان جاسوساً للموساد "الإسرائيلي" لمدة خمسة أعوام. بعد ثلاثة أعوام، وبعد أن فاز حزب هايدر في الانتخابات البرلمانية، لقي هايدر مصرعه في حادث سيارة مثير للشبهات، وقال سيشر وفسكي "أردت أن أخدم "إسرائيل" ولم أرتكب أي خطأ".

فإذا كانت الموساد دأبت على اختراق تحركات وحركات "الطرف الثالث" في بلدان صغيرة مثل النمسا، فللمرء أن يتصور مدى قدرتهم على اختراق الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة وقدرتهم على التحكم في

السياسات هناك، لا سيما إذا استحضرننا ما لدى جماعة الضغط "الإسرائيلي" من قوى وقدرات في أمريكا.

ومدى ما تتمتع به الاستخبارات "الإسرائيلية" من نفوذ، ومدى قدرتها على التحكم بسياسات بريطانيا وأمريكا وأحزابهما السياسية، وللنظر إلى أوضاع الصلات والارتباطات في هذا السياق. نورد علاقة الصهيوني مايكل ابراهام ليفي بتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق

عُرف مايكل أبراهام ليفي بلقب "الورد ليفي" عندما كان من أبرز جامعي الأموال لحساب حزب العمال الذي يرأسه توني بلير في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٧ حتى جرى استبداله بمايكل ويليامز الذي عينه جوردن براون. وخدم ليفي الذي نال وصف "صديق توني بلير لعهد طويل" مبعوثاً خاصاً لبلير أوفده إلى الشرق الأوسط وأوكل إليه مهام في الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٧.

وأما دانييل، ابن ليفي، فهو مواطن "إسرائيلي" (هاجر عام ١٩٩١) وتبوأ مناصب عليا في الحكومة "الإسرائيلية" منذ سنة ١٩٩٥، وفي حين كان والده يدير أعمال توني بلير وأمواله، كان الابن الشاب ليفي عضواً في الفريق "الإسرائيلي" المفاوضات لإبرام اتفاقية "أوسلو-٢" خلال صيف ١٩٩٥ في عهد رئيس وزراء "إسرائيل" آنذاك إسحاق رابين، كما كان عضواً أيضاً في الوفد "الإسرائيلي" إلى القمة الفلسطينية في طابا في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠٠١.

كما عمل ليفي الصغير أيضاً مستشاراً رفيع المستوى في الشؤون السياسية لوزير العدل "الإسرائيلي" السابق يوسي بيلين في الفترة من مارس/آذار سنة ٢٠٠٠ وحتى مارس/آذار ٢٠٠١ وخدم ليفي تحت إمرة إيهود باراك إبان رئاسته للوزارة فكان مستشاره الخاص ورئيس قسم شؤون القدس. ومن الجلي أن حلقة الارتباط المتمثلة في دانييل ليفي ووالده مايكل ليفي كانت هي الصلة والوسيلة التي منحت الاستخبارات "الإسرائيلية" السيطرة والهيمنة على رئيس الحكومة البريطانية توني بلير. وقبل أن تفوح رائحة العفونة من الاحتلال الأنجلو- أمريكي للعراق وقبل أن تبدأ قبائحه بالتكشف رويداً رويداً كان بلير مولعاً باستحضار ذكرى ما قاله هو كأول زعيم أجنبي يلتقي جورج دبليو بوش. وما أوصى به الرئيس الذي انتخب حديثاً عندما اجتمع الرئيسان في أوائل عام ٢٠٠١. كان أول شيء أخبر به بلير بوش هو "ينبغي أن ننهي قضية العراق" وذلك وفقاً لتصريحات بلير ذاته.

ولن يتسنى لنا فهم كيف أن بلير جرى تجنيده لدعم مثل هذه الخطة الرعناء وتسخيرها لمناصرة هذه الخطوة المتهورة وهذه العملية الإجرامية إلا إذا أدركنا ووعينا أن بلير وحزبه العمالي الجديد كانت الشركات "الإسرائيلية" هي التي تموله وتمده بالمساعدات وتتحكم به. وثمة قوى صهيونية أخرى مماثلة كانت تنشط أيضاً وتعمل ليل نهار للهيمنة على بوش.

وعندما خرج توني بليز وصديقه الصهيوني "الورد المال" من السلطة في يونيو/حزيران من عام ٢٠٠٧ شغل منصب رئاسة الوزراء وزير ماليتة جوردون براون بتزكية من الملكة اليزابيث الثانية، إلا أنه بالطبع وقبل أن يصبح براون رئيساً للوزراء كان براون قد خدم عشر سنوات وزيراً للمالية، وكان هو الوزير المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والمالية في بريطانيا.

وبدوره كان رئيس الوزراء براون يخضع لهيمنة اللورد رونالد كوهين، الذي كان قد تلطخت سمعته بعدما تكشفت مثالبه وحاصرته فضائحه. ويوصف كوهين، اليهودي المولود في مصر بأنه "السير رونالد كوهين"، حاصد قطاع الأسهم الخاصة في إنجلترا ورفيق الدرب الواعد لرئيس وزراء بريطانيا غوردون براون.

وفي أوساط الصحافة البريطانية يُصور كوهين بأنه زوجته الثالثة المناصر اليهودي الثري الداعم لبراون ولحزب العمال الجديد. وأما زوجة كوهين الثالثة فهي شارون هياريل كوهين المولودة في لوس انجلوس، فعادة ما توصف بأنها منتجة أفلام سينمائية.

وكان والدها يوسي هاريل يقود سفينة اليهود اللاجئيين التي عرفت في عام ١٩٤٧ باسم سفينة "الشتات". ويندر أن تجري مناقشة مسألة جنسيتها "الإسرائيلية".

وأما ما تحجبه وسائل الإعلام التي يهيمن عليها الصهاينة ولا تقوله لنا عن شارون هاريل- كوهين فهو: إنها "إسرائيلية" أمريكية كان والدها هو أحد القادة المؤسسين لجهاز الموساد "الإسرائيلي" ولجهاز الاستخبارات العسكرية "الإسرائيلية" حتى وفاته في ابريل/نيسان من عام ٢٠٠٨ وهذا يعني أن ابنة أحد مؤسسي جهاز الاستخبارات "الإسرائيلية" جزء من الفريق الذي يسيطر على رئيس الوزراء البريطاني الحالي ويتحكم به.

وكانت تكم هي إحدى الطرق التي هيمن بها الموساد على قيادة بريطانيا السياسية منذ حقبة التسعينات في القرن العشرين وجرّ الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حربين مشؤومتين كارثيتين كانت تكلفتهما باهظة إلى أبعد الحدود، وكانت وبالاً على منطقة الشرق الأوسط.

وكانت وكالة الموساد قد أبصرت النور في الحقيقة في حقبة الأربعينات من القرن المنصرم باعتبارها وكالة سرية عرفت باسم "هاموساد لو عاليبايت" وهي الوكالة الصهيونية السرية المسؤولة عن جلب اللاجئيين اليهود إلى فلسطين التي كان الانجليز يحتلونها آنذاك وذلك لزيادة عدد اليهود في فلسطين إلى الحد الأقصى قبيل إنشاء "الدولة اليهودية"، حين نشطت حركة الهجرة بشكل أسطوري في تلك الفترة للمجيء بكل يهود الشتات إلى فلسطين. وفي عام ١٩٤٦ جرى إرسال جوزيف هامبرجر بمهمة سرية لتزويد عملاء الموساد في اليونان بالذهب اللازم لرشوة الحكومات الأوروبية لتسهيل عمليات هجرة اليهود إلى فلسطين، وكانت الهجرة غير مشروعة آنذاك.

لم تتغير بعض تكتيكات الموساد التي كانت مستخدمة خلال الستين عاماً التي انقضت، فهم ما زالوا يشترون السياسة والقادة بالذهب.

تقرير الدكتور مطانيوس حبيب

أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق

عميد الكلية سابقاً ووزير نفط سابق

الأخ المهندس م محمد شريف مظلوم المحترم : تحية طيبة وبعد...

فأود أن أعبر عن شكري الكبير للجهد الكريم الذي بذلته في إخراج كتابك إلى النور **كتاب الذهب والدولار المزيّف والنفط**. والحقيقة أنك بكتابك هذا وسلسلة التقارير والرسائل التي توجهت بها إلى الرؤساء والقادة العرب بالطلب إليهم تكريس الجهد اللازم لكشف أبعاد الخطر الذي يتهدّد بلداننا وشعبنا بلعبة تزييف الدولار، العملة المسيطرة على مقدرات العالم تمثل جهداً كبيراً يُسجّل لك دفاعاً، ليس فقط عن حق شعبنا وبلداننا العربية بل عن حقوق كل شعوب العالم التي تتعامل بالدولار كعملة دولية. لقد قامت الإدارة الأمريكية، بقرار منفرد، بوقف استبدال الذهب بالدولار في عام ١٩٧١ خلافاً لاتفاقية بريتون وودز التي ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية باستبدال الذهب بالدولار لكل من يرغب بذلك. إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية على النظام النقدي الدولي الذي فرضته هي في اتفاقية بريتون وودز بنهاية الحرب العالمية الثانية، هذا الخروج بإرادة منفردة يمثل أكبر عملية نهب في التاريخ. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط أنها أوقفت استبدال الذهب بالدولار بل رفضت التعامل بأي نقد وطني آخر في المبادلات الدولية ما مكّنها من فرض عملتها الوطنية في التعامل بين جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) لتمويل التجارة الدولية. وكان من نتيجة ذلك أن جميع دول العالم، لتسهيل القيام بمدفوعاتهما، كانت تتخلى عن الذهب المحفوظ في مخازنها لحيازة الدولار الأمريكي وتسديد التزاماتها تجاه أمريكا والدول الأخرى بالدولار. الحسابات التي أجريتها في كتابك حول فقدان الدولار أكثر من ٩٧% من قيمته الذهبية تعطي مؤشراً واضحاً عن هذا النهب غير المسبوق لثروات العالم أجمع وتراكمها لدى الولايات المتحدة الأمريكية. بالطبع ما كان لأمريكا أن تفعل ذلك لولا أنها لم تكف بفصل الدولار عن معادله الذهبي فقط بل أباحت للمصرف الاتحادي الأمريكي (الذي يملكه اليهود الاشكيناز) حرية طباعة الدولار دون وجود أي تغطية ذهبية له مهما كانت بسيطة. بذلك تحولت طباعة الدولارات الأمريكية إلى أكثر الصناعات ربحية، حيث تكلف طباعة الورقة النقدية من فئة المائة دولار عشر سنتات فقط وتتم مبادلتها في سوق أي دولة للحصول على كمية من السلع والخدمات تعادل قيمتها حوالي ١٠٠ غرام ذهب عام ١٩٧١ وهو محتوى الدولار الحقيقي من الذهب بحسب اتفاقية بريتون وودز.

وبالرغم من علو جلبة أصوات المعارضين في تحميل الدول العربية المصدرة للنفط والدول النامية المنتجة للخامات والمواد الأولية مسؤولية الاضطرابات التي تعصف بالاقتصاد العالمي لأنها تطالب بجزء فقط من حقوقها لقاء استنزاف مواردها غير المتجددة أحياناً فإننا لا نكاد نقع على اعتراض جدي

من أي باحث على ممارسات النهب الأمريكي لكل ثروات العالم بسبب فك الارتباط بين الدولار والذهب، كما أوضحت في حساباتك التي ضمنيتها بكتابك. والأمر كذلك فإن أي مسلم ، يردّد الحديث القدسي الشريف : "الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلي الله أنفعهم لعياله" مؤمن محب للإنسانية والعدالة لا يمكنه إلا أن يكبر فيك إثارتك لموضوع تملص الولايات المتحدة من التقييد باتفاقية بريتون وودز بقرارها المنفرد لجهة إلغاء استبدال الذهب بالدولار وما أدى إليه من آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول التي كانت تسدّد ثمن البضائع والخدمات الأمريكية ذهباً على أساس ميثاق (ص.ن.د) : أونصة ذهب مقابل كل ٣٥ دولاراً. أعتقد أن هذا التدبير الذي لجأت إليه أمريكا بقرار منفرد هو سرقة موصوفة مارستها وتمارسها يومياً .

إنني متأكد أن الدولار الأمريكي سيترجل يوماً عن جواده ويفقد هيمنته على الاقتصاد العالمي. فعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية الأمريكية بتزليونات الدولارات إضافة إلى تفاقم مديونية أمريكا تجاه العالم الخارجي وتناقص نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي العالمي من ٥٠% في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أقل من ٢٥% بعد الأزمة المالية العالمية (أيلول ٢٠٠٨)، كل ذلك لا يسمح باستمرار هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي.

صحيح أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر النفط العالمي قد تُوخّر في سقوط الدولار بالضغط على دول النفط العربية على بيع النفط بالدولار . وقد لا تجد الولايات المتحدة حين ترى نفسها عاجزة عن سداد مديونيتها حلاً سوى أن تكرر تجربة فرنسا عندما خفضت سعر عملتها واستبدلت كل مائة فرنك قديم بفرنك واحد جديد. ولنا أن نتصور عملية النهب الجديدة ومدى الكارثة التي ستحل بالدول الدائنة للولايات المتحدة وبالمصارف المركزية التي تتخذ من الدولار الأمريكي تغطية لعملاتها الوطنية.

إن صمود الدولار الأمريكي ليس بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي وإنما بسبب خوف الدائنين من انهيار سعر الدولار. ولكن إذا علمنا أن كل دولار واحد من الناتج الحقيقي الأمريكي تقابله مئات بل آلاف الدولارات من وسائل الدفع المحررة بالدولار الأمريكي والتي تُعدّ ديناً على الولايات المتحدة نكتشف بسهولة استحالة استمرار قيام الدولار لوحده بوظيفة النقد العالمي: وسيلة تداول - أداة ادخار - مقياس للقيم. ولا بد أن يبحث العالم عن وسيلة أخرى تقوم بوظائف النقد العالمي وتكون أكثر موثوقية وقبولاً لدى الناس.

وإذ أتمنى لك التوفيق والنجاح في بحثك عن الحلول ومسعاك في خدمة مصالح الأمة العربية والشعوب المستضعفة فإني أقدر لك هذا الجهد المبذول.

الدكتور مطانيوس حبيب

تعليق المؤلف الشريف المظلوم

ورد في مقالة الدكتور مطانيوس حبيب .. ((تحولت طباعة الدولارات الأمريكية (المناطة باليهود الاشكيناز) إلى أكثر الصناعات ربحية حيث تكلف طباعة الورقة النقدية من فئة المائة دولار عشر سنتات فقط ...)) أي إذا كانت كلفة طباعة ورقة من فئة المائة دولار هي عشر سنت فما هي كلفة المليون دولار في المطابع الصهيونية؟

عشرة آلاف ورقة من فئة ١٠٠ دولار = مليون دولار

كلفة طباعة ١٠٠٠٠٠ ورقة × ١٠ سنت = ١٠٠٠٠٠٠ سنت = ١٠٠٠٠ دولار أي أن طباعة المليون دولار تكلف المطابع الصهيونية في أمريكا ١٠٠٠ دولار أو ١٠٠٠ غرام ذهب عندما كان الدولار = ١ غرام ذهب بموجب معاهدة بريتون وودز وتدفع شعوب العالم قيمة هذا المليون ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب .

أما بعام ٢٠٠٩ فإن قيمة الأوراق النقدية للمليون دولار تكلف المطابع الصهيونية في أمريكا فقط ٢٥ غرام ذهب إذا علمنا أن غرام ذهب = ٤٠ دولار بداية عام ٢٠١٠ يكون كلفة طباعة المليون

$$\text{تساوي } \frac{١٠٠٠ \text{ دولار}}{٤٠ \text{ دولار/غرام}} = ٢٥ \text{ غرام ذهب}$$

أي يدفع اليهودي الأشكينازي لمطابعه ٢٥ غرام ذهب يأخذ مقابلها أوراق من الدولارات بقيمة مليون دولار تسدد قيمتها الحكومة الأمريكية وحكومات العالم من الذهب ٢٥ كيلو غرام بربحية ١٠٠٠ ضعف حسب

$$\frac{١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دولار}}{٤٠ \text{ دولار / غرام}} = ٢٥٠٠٠٠ \text{ غرام} = ٢٥ \text{ كيلو غرام}$$

أي أن الصهاينة في أمريكا يدفعون ٢٥ غرام للحصول على المليون دولار وشعوب العالم تدفع ٢٥ كيلو غرام ثمنًا لهذا المليون من عرق عمالها وأرباح مصانعها لهذا تتدهور الأجور وتغلق المصانع يوما بعد يوم ويمتص العلق الصهيوني دماء الشعوب عندما يشتري الصهاينة عملاتها الوطنية بعد ان استولت على مدخراتها الذهبية منذ عام ١٩٤٤ ولغاية ٢٠١١ عن طريق البنوك الربوية وقمار البورصات العالمية .

وفي المقالة المذكورة للدكتور مطانيوس حبيب التي تشير إلى أن الإدارات الأمريكية هي المسؤولة عن إنهيار الدولار وما سبب من فوضى اقتصادية لجميع دول العالم .

ولكن مؤلف كتاب الذهب والدولار المزيف والنفط يضع مسؤولية الدمار الاقتصادي لشعوب وفقراء العالم على عاتق الصهاينة ومن تعلموا منهم نظريات الاقتصاد السياسي وطبقوها دون تمحيص من كافة الاقتصاديين من جميع

الجنسيات الذين ضلوا حكوماتهم وزعمائهم بأراء مدمرة فككت إرتباط عملاتهم
الوطنية عن الذهب وربطها بالدولار الذي ينهار يوماً بعد يوم .
وإن مواقف الرئيس بنيامين فرانكلين زعيم الإستقلال الأمريكي ومقتل
الرئيس جون كيندي الذي حاول أن ينقذ الدولار الذهبي من برائن الصهاينة خير
شاهد على تفرد الصهاينة بتدمير العالم وأن الشعب الأمريكي هو ضحية من
ضحاياهم .

الخاتمة

لعل من المفيد أن نختم هذا البحث بملخص يللم متفرقاته ، ويعنى بفكرته الرئيسية :

لقد كان الدولار قبل عام ١٩٧١ مرتبطاً بمعاهدة بريتون وودز، على قيمة ٣٥ دولاراً للأونصة الذهبية، وهذه القيمة كانت مدونة على الدولار المطبوع قبل ١٩٧١، وهذا يعني أن قيمة الدولار قبل جريمة نسف المعاهدة المذكورة = ١ غرام ذهب، وعندما نفذ اليهود حربهم الاقتصادية ، ونسفوا معاهدة بريتون وودز عام ٧١، انخفضت قيمة الدولار، كما هو مبرمج له صهيونياً، بعد أن أخضعت الصهيونية أمريكا واليابان والدول الأوروبية ودول الخليج لمخططاتها حتى أصبحت قيمة الأونصة ١٢٤٠ دولاراً، أي أصبح سعر غرام الذهب = ٤٠ دولاراً لا رصيماً ذهبياً له بداية عام ٢٠١٠. أي كل من كان يملك مليون دولار قديم قبل عام ١٩٧١ ، فهو يملك من الذهب ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب.

بعد ٣٩ عاماً أصبح من يملك مليون دولاراً، فهو يملك من الذهب ٢٥ كيلو غرام ذهب فقط، وفي عام ٢٠١١ سيصبح كل من يملك مليون دولاراً فهو يملك من الذهب ٢٠ كيلو غرام فقط عندما ستصبح قيمة الأونصة ١٥٥٠ دولار.

أي كان قبل عام ١٩٧١ كل مليون دولار قديم = مليون غرام ذهب = ١٠٠٠ كغ ذهب.

وفي عام ٢٠١١ عندما سيصبح كل ٥٠ دولاراً لا رصيماً ذهبياً له = ١ غرام ذهب وفق معادلة التالية:

$$\frac{\text{قيمة الأونصة}}{\text{وزن الأونصة}} = \frac{١٥٥٠ \text{ دولار}}{٣١ \text{ غرام}} = ٥٠ \text{ دولار}$$

وسيخسر الدولار ٩٨% من قيمته الذهبية التي كان عليها قبل عام ١٩٧١م، أي سيخسر كل مليون دولار ٩٨٠ كيلو غرام، حيث كانت قيمته الذهبية قبل إلغاء معاهدة بريتون وودز يساوي ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب كما ذكرنا في مواضع عدة.

لقد جعل الصهاينة الدولار والعملات الورقية العالمية - بعد أن نهبوا أكثر من ٩٨% من قيمتها الذهبية - بين أيدي الحكومات العالمية والأغنياء من غير اليهود لا تزيد عن أرقاماً إلكترونية وهمية يبيعون ويشترون بها، أما شباب وفقراء العالم فحرموا من الثلاثة معاً الذهب والورق والرقم و٩٨% من الكفاية المعاشية لهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من يهمله الأمر ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

سيادة الرئيس... بمناسبة زيادة الرواتب وارتفاع أسعار الذهب وأجور النقل وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية والأجور والأرباح مقابل الذهب، ودعمكم لرغيف الخبز، وعدم قدرة الدولة على كبح جماح ارتفاع الأسعار لأن الدعم الذهبي لليرة السورية مازال محدوداً.

إن الدعم الذهبي لليرة السورية للوصول إلى استقرار سعر صرفها أمام الذهب ضروري وملح لتستقر الأسعار والأجور وعوائد الأرباح في الزراعة والصناعة والحرف المختلفة.

وإن ابتعادنا عن التسعير بالدولار الذي يجب أن يكون قد انتهى دوره الاقتصادي في التجارة العالمية منذ عام ١٩٨٦م بعد أن فقد ٩٧% من قيمته الذهبية وفق دراستنا المدعمة بالمعادلات الرياضية والحقائق المذهلة المنوه عنها بكتابتنا الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها والصهيونية بانهييار العالم، يجعل ابتعادنا عن التسعير بالدولار ضرورة حتمية وحياتية.

ونظراً لأن الرصيد الذهبي لليرة السورية مازال محدوداً وخاصة بعد أن ذهبت الكنوز المستخرجة من أرض الأجداد مع الاحتياطي القديم لليرة السورية القديمة إلى خارج البلاد واستبدلت بالدولارات المزيفة فخرت بلادنا وشعوبنا ذهب الآباء والأجداد الذي ظهر على وجه الأرض.

والآن يا سيادة الرئيس المفدى... في رقبتم وذمتكم أمام الله تعالى ثم أمام شعبيكم أمانة استعادة الرصيد الذهبي لليرة السورية من خلال تشجيع المواطنين على التنقيب عن الذهب في أراضيهم بإصدار قانون عادل وتعليمات واضحة في ذلك، وتقسيم المستخرج الذهبي بشكل شرعي ما بين الدولة وأصحاب الأرض والمنقبين. فيزيد في ذلك رصيد الدولة من الذهب ليصبح هذا الرصيد رصيماً كبيراً لليرة السورية.

وإن تشكيل فريق عمل ممن استحوذ كتابنا على اهتمامهم ثم إصرارهم على أهمية عودة الذهب إلى الحياة الاقتصادية في العالم وكذلك جرأتهم على ضرورة فضح المخططات الصهيونية، التي امتصت الذهب من بين أيدي الشعوب والحكومات من قبل عام ١٩٧١ وحتى الآن لصالح الصهاينة فقط حتى أصبح تملك الذهب لغير اليهود شبه مستحيل لعدم وجود حسابات مصرفية

بالذهب واختزان الذهب في المنازل الحديثة يعرض المنزل للنهب والسرقة وأهله للقتل والتكيل.

ونظراً لأن للتنقيب عن الذهب يعتبر بنظر الأجهزة الأمنية وقوانينها الغير شرعية جريمة أخطر من كل الجرائم على الإطلاق وعقوبتها السجن والسحق والتكيل وقلع الأظافر ليس خوفاً على حقوق الدولة بل سعياً وسبيلاً من الأجهزة الأمنية للحصول على حصتها من هذه المستخرجات الذهبية.

وإن إصدار قانون يحمي المواطن من التنقيب في أرضه وإعطاء الدولة حصتها الشرعية ضرورة حيوية، لأن الليرة السورية اليوم بأمرس الحاجة إلى الدعم الذهبي ليستقر سعر صرفها وتستقر معها حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية وتأمين المسكن والزواج للشباب والدخل الكافي للمعيشة اللائقة الشريفة.

ملاحظة: أرجو موافقتكم الكريمة على تدوين هذه الرسالة في الطبعة الجديدة لكتابنا لتشجيع أصحاب الأراضي والمنقبين عن الذهب الاتصال بكم، يرجون من سيادتكم إصدار مثل هذا القانون المنوه عنه أعلاه. لأن تنكيل أجهزة الأمن بكل من ينقب في أرضه عن كنوز أجداده وهو ليس مستنداً على قانون ينظم هذا العمل حرم البلد والدولة من حاجتها من الذهب الضروري لدعم الليرة السورية لأن الدعم هذا كما ذكرت ينشر الرخاء لكل الشعب وليس لخزينة الدولة ولمن استخرجه فقط.

أرجو التكرم بالموافقة الكريمة، وإن كانت مباشرة من سيادتكم فهذا شرف عظيم لي.

وتفضلوا فائق الاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مؤلف كتاب الذهب والدولار
المهندس م محمد شريف مظلوم
دمشق ٢٠٠٨/٥/٥

ملاحق الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل غيور...

إن النتائج الخطيرة الناتجة عن عدم استقرار أسعار الذهب والنفط والمواد الغذائية والمواد الخام كذلك التسارع الكبير في ارتفاعها كان مصدرها تجارة الهامش اليومية، التي تديرها الصهيونية في البورصات المالية العالمية وضحاياهم هم رجال أنظمة الحكم في العالم، ذوي الدخل المحدود والفقراء والمتقاعدین وأصحاب المصانع وعمالها وأصحاب المزارع والفلاحين فيها والشباب العاطلين عن العمل والنساء والصبيان والأطفال وذوي الأجور المنخفضة جداً التي لا تزيد عن ٦٠ سنت في اليوم ممن يعينون أسرهم الفقيرة حسب إحصاء جريدة ريموند الفرنسية الوارد في كتابنا الذهب والدولار ولعبة الأسهم .. وكتابنا هذا صفحة ١٢١ .

وإنه ليشرّفني أن أضع بين أيديكم نشرتنا والتي هي بعنوان "تجارة الهامش"، أخطر العمليات المالية في لعبة البورصات وبداخلها رسماً كاريكاتورياً، يبين كيف مات الدولار سريراً عام ١٩٨٦، عندما وصلت نسبة انهياره إلى ٩٠% من قيمته الذهبية، وكيف أخرج الغافلون من القبر ودعموه بإكسير الحياة. ليوهموا شعوبهم أنه ما يزال قوياً ليحصل هؤلاء الغافلون على أرقام وهمية في حسابات مصرفية من هذا الدولار الميت، ويحصد الصهاينة الذهب من أيدي شعوب الأرض، وتحصد الشعوب الفقر والحرمان والجوع والمرض والضياع للشباب العاطلين المتكدسين في المعاهد والجامعات الحكومية والخاصة، ممن تنتظرهم الشوارع والحانات وأقبية الفجور لتتسيهم واقعهم ومستقبلهم المشؤوم.

هذه هي الحضارة الحديثة عندما استلمت قيادتها الصهيونية التلمودية، التي تحلم في إخضاع شعوب العالم لإمبراطوريتها المزعومة ولكن هذا الحلم سيتحطم كما وعدهم الله الذي لا يخلف وعده، تحت أقدام مجاهدي بلاد الشام؛ لأن الشام الله حاميتها.

والسلام عليكم ورحمة الله

مؤلف كتاب الذهب والدولار ولعبة الأسهم وعلاقتها بانهيار العالم

المهندس. م. محمد شريف مظلوم

تجارة الهامش

الأخطر في لعبة البورصات

تجارة الهامش عمليات مجازفة يومية الصهاينة يحصدون الذهب والأغبياء
يجمعون بها الورق الملون بواسطتها مات الدولار واقفاً منذ عام ١٩٨٦ عندما
خسر ٩٠% من قيمته الذهبية أما اليوم فالدولار فقد ٩٨%
وما زال المغفلون من الحكومات والشركات
والأفراد يدعمونه و يعتبرونه عملتهم
المفضلة تاركين الصهاينة يديرون
حياتهم مستسلمين خاضعين
متقبلين كل ما يملونه
الصهاينة عليهم

لقد جاء في النشرة التي أصدرتها رابطة العالم الإسلامي في الدورة ١٨ للمجمع الفقهي الإسلامي عن تجارة الهامش مما سيأتي معنا ولكنني علقْتُ عليها فيما خلصت إليه في بحثي الاقتصادي من الحكمة الإلهية التي جاء بها القرآن الكريم والإنجيل والتوراة في تحريم الربا والميسر من خلال النتائج المدمرة للكفاية المعاشية لكافة شعوب الأرض .

لقد استطاعت الصهيونية إغلاق أبواب الرزق الحلال منذ عام ١٩٧١ من خلال تدهور المشاريع الصناعية والزراعية والحرفية وتجارة البناء ثم ألحقت بها تجارة الأراضي والعرضات المعدة للبناء حتى عام ٢٠٠٥ بعد أن تمكنت من تصفية الراصد لمخططاتها الرئيس رفيق الحريري .

ومع ارتفاع أسعار الذهب عاودت تجارة البناء والأراضي بالأزدهار في بلادنا نتيجة تدهور القيمة الشرائية للعملة الورقية وعلى رأسها الدولار مقابل الذهب ، ولكن هذه التجارة تدهورت في أمريكا والدول الصناعية ليندفع الناس نحو تجارة المال في البورصات ، تلك التجارة الخبيثة التي حطمت أسعار المواد الغذائية والعملة الورقية والكفاية المعاشية للفقراء ونسفت استقرار أسعار العملات والنفط والمواد الغذائية والمواد الخام .

ونتيجة لتلاعب الصهاينة بأسعار الذهب في البورصات جعلوا حياة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود يعيشون تحت خط الفقر حيث تدهورت الأجور من ٤٥٠٠ سنت (قيمة غرام الذهب بـ ٢٠١٠/١٠/٥) إلى ٦٠ سنت لدخل الفرد الواحد باليوم .

لذا فالواجب على علماء الدين الإسلامي والمسيحي أن يعلنوا في المساجد والكنائس أن كل من يساهم في نسف استقرار أسعار الذهب والعملة والمواد الغذائية والمنتجات النفطية والمواد الأولية والخام عن طريق البورصات العالمية فإنه يسعى إلى الإضرار بالناس كافة ويرتكب معصية الله في الربا والميسر والقمار والتدليس معاً .

ومما جاء في نشرة رابطة العالم الإسلامي في الدورة ١٨ للمجمع الفقهي :

١- **المقدمة :** المعاملات التي تجري بين الناس في مجال التجارة العالمية

على صنفين :

الأول : معاملات يمكن وصفها بال حقيقية وهي تلك التي يتم فيها دفع ثمن للحصول على سلعة يجري قبضها من قبل المشتري مثال التاجر الذي يشتري معدات من شركة يابانية أو مصفاة نفط هولندية تشتري بترولاً من شركة أرامكو السعودية وهكذا .

الثاني : معاملات يمكن وصفها بأنها معاملات ورقية أو رقمية إلكترونية وهي وإن شابته المعاملات الحقيقية من الناحية الشكلية لكنها تختلف عنها من ناحية المقاصد واشتراط البائع على المشتري عدم القبض وبغرض المجازفة أي بركوب المخاطرة لغرض الاسترباح واقتناص فرص تقلبات الأسعار .

ويقدّر الخبراء أن أمام كل دولار من الصنف الأول من المعاملات يوجد ألف دولار من الصنف الثاني . فإذا علمنا أن أسواق العملات الورقية والرقمية التي تجري يومياً تزيد على ١,٥ ترليون دولار في اليوم الواحد ظهر لنا الحجم المرعب والخطير من المعاملات المختصة بالمجازفات والمخاطرة . وجميع العقود التي غرضها المجازفة

تنتهي بأن يدفع أحد الطرفين (الخاسر) إلى الطرف الآخر (الرابح) فرق سعر البيع عن سعر الشراء .

ومن أشهر وسائل الاسترياح عن طريق تحمّل المخاطر السعرية ما يسمى بتجارة الهامش وهو الذي نحن بصددّه الآن .

٢- تجارة الهامش : انتشرت تجارة الهامش في المعاملات المعاصرة حتى صارت عند (المقامرين)^١ واحدة من أهم سبل الاستثمار المتاحة وتروج لهذه التجارة البنوك وشركات الاستثمار المتخصصة في الأسواق المالية وأسواق السلع الدولية

وهذه التجارة يمارسها (المقامرون) من خلال الاشتراك في برنامج تقدمه تلك البنوك والشركات تمكن المشترك (المقامر) من شراء العملات والأسهم والسلع والذهب والنفط والمؤشرات عند سعر ثم بيعها إذا ارتفع سعرها في ذلك اليوم فإذا لم يرتفع الثمن أو انخفض باع على كل حال وتحمل الخسران

الجديد في تجارة الهامش هو حصول المشترك (المقامر) على حد ائتماني من البنك أو الشركة يمكنه من المتاجرة بتلك العملات أو السلع الدولية بأضعاف ما بيده من مال .
ومن هنا جاءت تسميتها بتجارة الهامش إذ أن ما يدفعه المقامر من ماله الخاص مقتصر على نسبة قليلة تسمى هامش

٣- أطراف هذه المعاملة :

الطرف الأول : مقدم الخدمة وهو البنك أو السمسار أو الشركة الاستثمارية . والعمل الظاهر فيها هو السمسرة والتمويل .

الطرف الثاني : المشترك (المقامر) أو المستثمر ويرتبط مع مقدم الخدمة بعقد يمارس بناء عليه المتاجرة عن طريقها ويستفيد من خدماتها وتمويلها مقابل ما يدفع لها من رسوم ربوية .

الطرف الثالث : المقرض الذي يحصل منه المشترك (المقامر) على الحد الائتماني والغالب أن المقرض هو مقدم الخدمة (لأن القرض ليس قرصاً حقيقياً بل التزام بالأقراض) وفي بعض الأحيان يأتي القرض من جهة مالية أخرى بترتيب من قبل مقدم الخدمة .

الطرف الرابع : البائع الذي يجري شراء السلع أو الاسهم أو العملات منه ولا تنشأ بين البائع والمشتري (المقامر) صلة مباشرة وإنما يتم ذلك من خلال مقدم الخدمة والسماسرة . (هذا الطرف الخفي الذي يتخفى الصهاينة ورائه يديرون البورصة ليقطفوا فوائدها من الذهب عن طريق التلاعب بأسعار الذهب والدولار والأسهم والنفط) .

٤- معنى الهامش : الهامش مبلغ محدد بحسب نوع التجارة (المقامرة) وظروف الأسواق وحدة التقلبات وفي أكثر الأحيان يخضع تحديد الهامش للوائح وتوجيهات تصدرها الجهات المشرفة على أعمال البنوك وشركات الاستثمار : مثل البنك المركزي

^١ - ملاحظة : كل ما يرد بين قوسين هو ملاحظات الشريف المظلوم .

أو سلطة سوق المال .

والهامش هامشان : الأول : يسمى الهامش الأساسي ، وهو المبلغ الأساسي الذي يودعه (المقامر) المستثمر في الحساب والذي بناء عليه يجري تحديد الحد الائتماني والقرض الذي يحصل عليه العميل إذ يكون من مضاعفات ذلك الهامش .

الثاني : يسمى هامش الصيانة (وهدفه صيانة الهامش الأول) مثال : فلو أن مستثمر (مقامر) هامشه النقدي كان يساوي ١٠% من المبلغ الكلي المكون من الهامش والقرض ، ثم اشترى به أسهماً ، فإن ما تُبَت في ذمته مبلغ نقدي يساوي ٩٠% فإذا انخفضت أسعار الأسهم وأصبح ثمنها لا يغطي نسبة ٩٠% أي أنها لم تعد تساوي الدين بل هي أقل منه . فيقال له عندئذ لا بد أن تزيد هامشك . هذه الزيادة هي هامش الصيانة . فإذا انخفض هذا الهامش عن الحد المقرر ، سارع مقدم الخدمة إلى الطلب من المشترك (المقامر) زيادة هامشه وإلا تعرض لتصفية استثماره . (وإلا فإلخسارة ستمتد إلى القرض الوهمي الذي يقدمه مقدم الخدمة).

٥- قواعد تحديد مبلغ الهامش الأساسي :

الوظيفة الأساسية للهامش هي درء الخسران عن القرض في حال اتجهت أسعار العملات أو السلع إلى غير ما توقع المشتري (المقامر) وانخفضت الأسعار كان الهامش هو الحد الأعلى لما يمكن أن يلحق بالمشارك (المقامر) من خسارة .
لنقل على سبيل المثال : أن مستثمر (مقامر) يتوقع ارتفاع سعر الين الياباني ، اشترى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار عملة اليابان فإذا تحقق حدسه وارتفع سعر الين (مقابل الدولار) بادر ببيع ما اشترى ويكون بهذا قد استرد رأسماله وزاد ربحاً وهو المطلوب (الحرام) ولكن لو أن التوقعات لم تتحقق بل انخفض الين بدلاً من الارتفاع فإن تصفية مركزه سيترتب عليه خسران جزء من رأسماله (هامشه الأساسي + القرض) فلنقل أن الخسران كان ٩٠٠ دولار فسلم من رأسماله مبلغ ٩١٠٠ دولار (وأصل مبلغه الهامشي والقرض هو ١٠٠٠٠ دولار) في هذه الحالة سوف ينخفض هامشه النقدي من ١٠٠٠ دولار إلى ١٠٠ دولار لأن الخسارة تقع على الهامش وليس على القرض . فالقرض (هو الالتزام الوهمي أو الغير حقيقي) الذي قدمته شركة الاستثمار لهذا العميل (المقامر) يعود إليها تماماً وهو ٩٠٠٠ دولار . إن أعلى ما يمكن أن يخسره هذا المشارك (المقامر) هو هامشه النقدي كاملاً (وهو ١٠٠٠ دولار) يراقب مقدم الخدمة على الدوام بواسطة الحاسب الآلي القيمة السوقية للأصول التي اشتراها المستثمر (المقامر) لأنها الضمان لاسترداد مبلغ القرض الذي قدمه للعميل (المقامر) وهنا يأتي دور هامش الصيانة لحماية الهامش النقدي حتى يستمر في مستواه قبل الانخفاض ، ويبادر المشارك (المقامر) في زيادة هامش الصيانة (أو يخرج هذا المشارك (المقامر) من اللعبة خاسراً لأمواله يجر الخيبة والحسرة) وإلا تعرض لتصفية استثماره ، وهذا ما ينص عليه العقد المبرم بين المشترك (المقامر) ومقدم الخدمة ويتضمن أيضاً إعطاء الصلاحية الكاملة لمقدم الخدمة لتصفية مركز المستثمر (المقامر) دون موافقته بمجرد اقتراب خسارته من كامل مبلغ الهامش ، لأن زيادة مقدار الخسارة على مبلغ الهامش يترتب على الشركة المقرضة مسؤولية مالية تجاه الباعة (الذين لا يظهرون على الساحة ولا يتعامل معهم المقامر

مباشرة) لأن دفع الثمن إلى الجهات التي يتم منها البيع أو الشراء تتم عن طريق مقدم الخدمة وجهاز الحاسب الذي تتم من خلاله عمليات البيع والشراء مبرمج من حيث يقوم ذاتياً بتصفية حساب العميل (المقامر) قبل امتداد الخسارة إلى أموال الشركة الاستثمارية (المقدمة للقرض الوهمي)

٦- الحد الائتماني والقرض المقدم للعميل :

إذا أودع المشترك (المقامر) في الحساب المخصص لهذا الغرض مبلغ ١٠٠٠ دولار أمكنه الحصول على حد ائتماني (الهامش + القرض) قدره ١٠٠٠٠٠ دولار يمكن المشترك (المقامر) من شراء عملات أجنبية أو سلع دولية كالبتروول أو المعادن النفيسة كالذهب والفضة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار .

فالحده الائتماني ليس هو القرض وإنما هو التزام بالإقراض وإنما التبس على (المقامين) أمره لاختلافه عما اعتادوا عليه من صور القروض المصرفية الأمر الذي ظهر لهم معه أن مقدم الخدمة يقدم قروضاً بلا فائدة (ربوية) (وأخطر ما في تجارة الهامش هو القرض الذي تقل مدته عن يوم واحد حيث استطاع الصهاينة أن يوهموا به المسلمين بأنه قرض بلا فائدة ربوية) لأنه ربما لا تظهر الفوائد (الربوية) على صفة زيادة صريحة على القرض فيسمونها رسوماً أو نحو ذلك . (أتعاب سمسة: ٤٠ دولار عن كل عملية بيع أو شراء)

٧- المعاملات السريعة (التي ساهمت بصورة منقطعة النظير في تدمير استقرار أسعار الذهب والدولار والعملات العالمية والنفط) :

يمكن للمشارك (المقامر) الذي دفع هامشاً مقداره ١٠٠٠٠ دولار أن يقوم عن طريق هذه الشركة بشراء عملات أو سلع أو ذهب بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار لغرض المجازفة (المضاربة) وتحقيق ربح (حرام) نتيجة تقلبات الأسعار . فإذا كان حساب المشترك (المقامر) مفتوحاً بالدولار ثم هو توقع أن سعر الين الياباني في سبيله للارتفاع فما عليه إلا أن يشتري عملة اليابان بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار فإذا تحقق ما توقع وارتفعت الأسعار باع وحاز الربح (الحرام) وكل ذلك خلال سويكات لأن العملات لا يستقر لها قرار . ومن الواضح أن الربح (الحرام) لهذا المستثمر (المقامر) ورأسماله ١٠٠٠٠ دولار) قد تضاعف عشر مرات بسبب تمكينه من الحد الائتماني (الذي هو قرض وهمي غير حقيقي سموه التزام بالإقراض وهو هنا التزام بإقراض ٩٠٠٠٠ دولار) ليس الغرض من عمليات الشراء والبيع التي يجريها المشترك (المقامر) للعملات أو السلع أو الذهب الاحتفاظ بملكية ما اشترى أو قبضه لأنها تتم بسرعة فالشراء ثم البيع يتم في أغلب المعاملات خلال ساعات فيشتري المشترك (المقامر) الين الياباني في الساعة العاشرة صباحاً ثم هو يبيع ما اشترى بعد مرور ساعة أو ساعتين عندما يتحقق توقعه من ارتفاع السعر (أو عندما تلوح في الشائعات الخسارة بانخفاض السعر) .

ولا يعني هذا أنه ممنوع من الاحتفاظ بملكية ما اشترى مدة أطول إذ تفرض عليه الشركة إذا لم ينض (يبيع) ما اشترى خلال دوام اليوم الواحد (تضاف فوائد ربوية إضافية) يسمونها رسوم مبيت فإذا انتهت ساعات النهار ولم يتم بتصفية مركزه أي يبيع ما اشترى من عملات أو سلع أو أسهم فإن استمرار القرض ليوم آخر يترتب عليه دفع

فوائد (ربوية أكبر) ومن أنواع العقود المتاحة ما يحتاج معه (المقامر المرابي) المستثمر إلى أيام كثيرة ولكن عليه في هذه الحالة أن يدفع رسم المبيت المشار إليه عن كل يوم .
ورسم المبيت هذا ربما كان نسبة مئوية يعتمد حسابها على مبلغ الحد الائتماني فهي فائدة على القرض ولكن ربما لا تظهر لأكثر المتعاملين حقيقة أن رسم المبيت هو فائدة (ربوية) على القرض .

٨- العقد في لغة تجارة الهامش :

يسمى ما يقع عليه البيع والشراء في هذه المعاملات " عقوداً " فيقال يشتري خمسة عقود أو عشرة عقود وأن الحد الأدنى للمعاملة شراء عقدين سواء وقعت المعاملة (المقامرة) على الأسهم أو العملات أو السلع أو كانت خياراً مالياً فإن ما يباع ويشترى يسمى " عقود " ويرجع ذلك أن العقود في معاملات (مقامرات) الأسواق المالية منمطة . إذا كان الأمر يتعلق مثلاً بسلعة السكر ، فلو كان الوزن ١٠٠ كيلو غرام لم يكن له إلا أن يشتري ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ كغ تيسيراً للتعامل .

٩- صيغ العقود :

(١) عقود شراء وبيع ناجزة spot :

(وهي أخطر صيغ العقود لأنها تفتك باستقرار أسعار العملات وأسعار النفط والسلع الضرورية والكفاية المعاشية لفقراء العالم) يترتب على هذه العقود حصول الملك (اللامنطور) للمشتري على المبيع بمجرد انعقاد العقد ودفع الثمن (المبلغ الهامش والقرض) ويكون الدفع فورياً إذ لا تأجيل في هذا العقد وتجري جميع المعاملات (المقامرات) بوسائل الاتصال الحديثة على شبكات الكمبيوتر مع الأسواق المالية العالمية المنظمة . فتوثيق هذه العقود يتم بالتسجيل في جهاز الحاسب المخصص لهذا الغرض لدى سلطة السوق . وأكثر ما تستخدم هذه العقود في بيع وشراء العملات لأن أسعارها لا يستقر لها قرار مما يوئد (حظوظ المقامرة) للحصول على الربح خلال ساعات الدوام اليومي .

(٢) عقود البيع القصير short :

يستخدم (المقامرون) البيع القصير في اقتراض الأسهم ، وفي العملات وسواء كان القرض نقوداً أو أسهماً فإن هامش المشترك (المقامر) وحدّه الائتماني يكونان رهناً لتوثيق الدين في حالة اقتراض المشترك (المقامر) أسهم الشركة التي يرغب المجازفة في أسهمها من أحد السماسرة . ومن الوظائف التي تمارسها شركات السمسرة في الأسواق العالمية ما يسمى بوظيفة الأمين . ووظيفة الأمين هي حفظ وثائق الأسهم والأوراق المالية الأخرى لأصحابها لأن الأسهم في البورصات لم يعد لها وثائق ورقية وإنما تحفظ في سجلات الكترونية لدى أمين الاستثمار . والأسهم اليوم لا أوراق لها لذلك أصبحت مثلية مثل النقود . وقد سبق لمجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن أصدر قراراً بشأن تعريف السهم في الشركات نص على أنه : " حصة مشاعة في موجودات الشركة " ولا يخفى عندئذ أن القرض الذي محله الأسهم غير متصور (أي وهمي غير حقيقي يتم التلاعب به من خلف الكواليس بين البائعين والسماسرة وبين المقامرين والمغرر بهم لذا فشراء الأسهم والتعامل بها حرام) .

(٣) - الاختيارات المالية :

الاختيار المالي هو عقد معاوضة يتضمن التزام بالبيع أو الشراء مقابل ثمن يدفعه الملتزم له إلى الملتزم وله مدة محددة وهو عقد ووسيلة للمجازفة فيه طرفان : طرف ملتزم ببيع أو شراء مقابل رسم وطرف آخر يدفع الثمن . ويكون بالخيار فله الحق في البيع أو عدمه مما (يؤدي إلى خلط مكر البائع وحظ من يدفع الرسم) للاستفادة من (التقلبات) التوقعات المتعلقة بالثمن في المستقبل . وقد جعل (المقارمون) هذا العقد نفسه محلاً للبيع ، فتكون المتاجرة بعقود الخيارات نفسها (أي هو تجارة وهمية غير حقيقية ووسيلة كسب بطرق الحظ والمجازفة المحرمة) .

(٤) - المستقبليات :

هي عقود بيع آجلة لبيع شيء يجري تسليمه في المستقبل أي هو بيع سلعة موصوفة بالذمة بثمن معلوم ، وأن ما يسلم من مال في مجلس العقد لا يعدو نسبة ضئيلة من الثمن وهي نحو ٥% أو أقل وأن العقود لا تتم مباشرة بين البائع والمشتري وإنما يتوسط بينهما غرفة المقاصة في البورصة وأن أكثر العقود يجري تصفيتهما (يلغي بعضها بعضاً) عن طريق الدخول في عقد معاكس فيلغي أحدهما الآخر (أي هي تجارة وهمية غير حقيقية ولعبة من الأعياب البورصة ولا تحقق الشرط الشرعي بالحيازة الحقيقية للسلعة والدفع الحقيقي لقيمتها) .

(٥) - عقود البيع على المؤشر :

المؤشر رقم له مكوناته وهي وحدات مختارة مما يعكس المؤشر اتجاهه ، بحيث يعكس تحرك المؤشر ارتفاعاً وانخفاضاً الاتجاه العام للسوق فمؤشر دوجونز الصناعي مكوناته ٢٦ شركة صناعية أمريكية أعطي لكل واحد منها وزن يمكن ترجمته إلى عدد من الأسهم . مثال : يأتي بنك يقول للمستثمر (المغزر به) هات قيمة المؤشر ولتكن ١٠٠ أو مضاعفاتها وأنا لن أشتري به أسهماً بل سأنتفع به لنفسه وفي نهاية العام إذا جاء للمؤشر قيمة هي ١١٠ رددت إليك أموالك زائدة ١٠% وإذا جاءت للمؤشر قيمة ٩٠ رددت إليك أموالك ناقصة ١٠% . حقيقة المعاملة أن هذا المستثمر (المغزر به) دفع قرض ولكن أضيف إليه هذا العائد الاحتمالي فجمع شر الربا وشر الغرر .

١٠ - مصادر إيرادات الشركة التي تقدم الخدمة (مقدم الخدمة) :

(١) رسوم إجراء العمليات فكل عملية شراء أو بيع إنما تتم من خلال هذه الشركة تحصل مقابلها على رسم محدد هو اجرة السمسرة (اجرة الإقراض لأنه هو الملتزم بالإقراض. وهو ٤٠ دولار لكل عملية بيع أو شراء).

(٢) من الجهات التي تبيع العملات أو السلع أو المعادن الثمينة ومن نسبة مئوية من الثمن الذي يدفعه المشترك (المقامر) عند شرائه أو بيعه (وهنا يشترك مقدم الخدمة مع البائع للتغريب بالمشترك) .

(٣) من الفوائد (الربوية) على القروض والتي تسمى رسم المبيت ، إذا قرر المشترك (المقامر) استمرار ملكيته لما اشترى ليوم آخر وأغلقت المعاملات وهو لم يزل مالكا لما اشترى . والذي يظهر أن رسم المبيت هو أهم مصادر الإيرادات المالية لمقدمي الخدمة في تجارة الهامش (أي أن مقدم الخدمة هو محتال ومرابي ومقامر استجر

المستثمر المغرر به في البداية لاستثمار أمواله خلال ساعات اليوم الواحد مستفيداً من القرض الذي هو ٩٠% بحجة أن استثمار مبلغه الهامشي ١٠% مضافاً إليه القرض وليوم واحد لا تحسب عليه فوائد ربوية ، ويغريه بأن هذا الربح اليومي حلال وما أن يستعذب ويستسيغ هذه الأرباح اليومية حتى يجر رحله للاحتفاظ بالقرض الوهمي - الذي هو التزام بالإقراض - ليوم آخر) .

(٤) كما يحصل مقدم الخدمة على نسبة ضئيلة من فرق سعر البيع عن سعر الشراء فإذا كان سعر صرف الدولار هو ٣,٧٥٠ ريالاً وكان الصرافون يعرضون سعر ٣,٧٦٠ للبيع وسعر ٣,٧٤٠ للشراء ، فما يظهر على شاشة الشركة ٣,٧٦١ للبيع و٣,٧٣٩ للشراء وهذا الفرق الضئيل هو رسم السمسرة (وتكون فروقات كبيرة جداً مع مبالغ المشتركين مجتمعة هي فوائد ربوية يدفعها يومياً المقامرون للمرابين مقدمي الخدمات في شركات السمسرة)

١١- محل العقود في تجارة الهامش (التي حطمت استقرار أسعار الذهب والعملات والسلع والمواد الغذائية والنفط والأجور والرواتب والدخول):

إن مقصد المتعاملين بالمتاجرة بالهامش (المقامرين) هو الربح السريع الذي يتحقق من تغير الأسعار لذلك فالأشياء التي تصلح لهذا النوع هي السلع والعملات التي لا يستقر لسعرها قرار بل تتغير كل ساعة والمعاقبات التي تتم في تجارة الهامش مبناهما المجازفة وركوب المخاطر العالية للحصول على الربح ولذلك نجد هذه المعاملات تنحصر في عملات معينة مثل اليورو والدولار والين أو سلع كالبتترول والقهوة والسكر أو المعادن الثمينة كالذهب أو أسهم شركات بعينها اشتهرت بكثرة الانتشار والتقلب في السعر أو سندات الدين أو المؤشرات المالية كمؤشر دوجونز أو نازداك أو المؤشرات الأوروبية أو اليابانية .

القاسم المشترك للعوائد المالية للمستثمرين ومقدمي الخدمة والبانعين :

(١) تذبذب الأسعار : بحيث تتغير في اليوم الواحد عدة مرات تمكن المجازفين (المقامرين) من استغلال توقعاتهم بالصعود والهبوط (على حساب لقمة عيش الفقراء الذين تنخفض القيمة الذهبية لأجورهم بارتفاع أسعار الذهب والسلع الضرورية كالنفط وأسعار المواد الغذائية وأسعار الشقق السكنية وارتفاع أجور السكن والنقل) .

(٢) وجود حجم كبير من التعاملات على المستوى العالمي وأسواق مال كبيرة جداً قادرة على استيعاب هذه الأموال الضخمة . والصيغة التي يكثر التعامل بها في جميع هذه المعاملات (التي تحطم استقرار الأسعار) : الشراء بعقد ناجز (في حال توقع الارتفاع) أو الاقتراض ثم البيع (في حال توقع الانخفاض) أو الدخول في الخيارات والمستقبليات .

١٢- نظام تجارة الهامش :

نظام يتكون من مجموعة من الإجراءات والعقود والمؤسسات التي تشترك في تمكين المشترك (المقامر) من المجازفة بأمواله في الأسواق العالمية لغرض تحقيق الربح (واستغلال عدم استقرار أسعار الذهب والعملات والسلع) .

((رأي كل شريف ومظلوم : بما أن تجارة الهامش ساهمت في تدمير استقرار الأسعار لأن استقرار الأسعار المحلية والعالمية للذهب والعملات والسلع هي ضرورة حياتية لكل شعوب العالم منتجين ومستهلكين . وأيضاً إن عدم الاستقرار الاقتصادي نتج بعد إلغاء معاهدة بريتون وودز الذي أفرز مع ازدهار البورصات وامتدادها عالمياً : الانخفاض الحاد لأسعار العملات والأجور ، والارتفاع الحاد لأسعار الذهب والمواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى مما أدى إلى تدهور الكفاية المعاشية لشعوب العالم عند تدهور خط الفقر من ٤٥٠٠ سنة إلى ٦٠ سنة لدخل الفرد الواحد في اليوم الذي حددته الأمم المتحدة بـ ١ دولار ذهبي والذي يعادل بـ ٥ / ١٠ / ٢٠١٠ بـ ٤٥٠٠ سنة = ١ غرام ذهب .

وبناء على ما سببته تجارة الهامش (والتي هي العمود الفقري لعمل البورصات) من تدمير لحياة الناس وجلب المضرة والأذى لهم وأبعدت المنفعة عن كل غني شريف وعامل وفقير وموظف شريف وفلاح ومتقاعد وعاطل عن العمل لا يجد عملاً يكفيه . لذا فهذه التجارة الخبيثة هي القمار والربا المحرمان معاً))

أركان نظام تجارة الهامش (الدمرة) :

١- تبدأ المعاملة بفتح حساب جاري يودع فيه المشترك (المقامر) المبلغ النقدي المسمى هامش وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن الحساب الجاري أنه قرض ، المقرض فيه صاحب الحساب والمقترض البنك ، وإن هذا الحساب لا يلزم أن يكون مفتوحاً لدى مقدم الخدمة لأن الغرض منه يتحقق بمجرد وجود ترتيب يسمح لمقدم الخدمة باستخدام ذلك الهامش لحماية الحد الائتماني الذي تقدمه الشركة الاستثمارية للمشارك (المقامر) من أن يمتد إليه الخسران .

٢- ثم يتبع ذلك منح العميل (المقامر) حداً ائتمانياً يساوي تسعة أضعاف هامشه . والحد الائتماني ليس قرضاً ولكنه التزام بالإقراض مقابل رسوم يتضمن شروطاً : أ- يشترط فيه أن يستخدمه العميل (المقامر) في شراء العملات أو السلع أو الأسهم عن طريق مقدم الخدمة فهي بمعنى : أقرضك بشرط أن أكون سمساراً لك وهذه السمسرة ليست مجانية بل يقابلها رسوم (٤٠ دولار لكل عملية بيع أو شراء تجري يومياً أو رسم مبيت أكبر بكثير إذا بقي القرض لأكثر من يوم).

ب- والبيوع في تجارة الهامش مشروطة بعدم القبض الحقيقي إذ لا يمكن للمشتري أن يقبض ما اشتراه قبضاً حقيقياً وليس أمامه إلا البيع إلى طرف آخر عن طريق مقدم الخدمة .

ج- وفي المعاملات التي تتضمن البيع القصير والذي يتضمن إقراض ما يراد بيعه كالعقارات والذهب والأسهم من طرف ثالث عن طريق مقدم الخدمة . والقرض لا يخلو من الفائدة (الربوية) سواء كان ذهباً أو عملات أو أسهماً وهذه الفائدة هي زيادة على القرض إذ يشترط إيداع قيمتها لدى السمسار المقرض للحد الائتماني وله أن ينتفع بهذا المبلغ لتوليد العائد لنفسه ومعلوم أن مثل ذلك لا يجوز لأن شرط الدائن (المقرض للحد الائتماني) الانتفاع برهن القرض وهو من الربا ؛ ((لأنه في البيع القصير يعتبر المبلغ الهامشي هو القرض الذي يدفعه المشترك (المقامر) للمقرض أو هو القرض المرهون

لدى المقرض للحد الائتماني)).

د- أما البيوع والمعاملات التي محلها سندات الدين فهذه ظاهرة الفساد وقد جمعت شروراً كثيرة إذ لا يجوز المتاجرة بالدين أصلاً ثم إن سندات الدين قروض بفائدة ربوية محرمة فلا يجوز تملك السندات ابتداءً فضلاً عن المجازفة فيها .

هـ- أما الخيارات المالية فقد صدر فيها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ في دورة مؤتمره السابقة المنعقدة في جدة سنة ١٤١٢ هـ ونص على ما يلي : إن عقود الاختيارات التي تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية وبما أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعاً .

و- أما بيع المؤشر فهو بيع شيء ليس له وجود مادي وقد صدر بشأنه قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٣/٧/١/٦٣ ونص فيه على ما يلي : المؤشر هو رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة وتجري عليه مبيعات في بعض الأسواق العالمية ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده حقيقة إذن هو قرض بفائدة مرتبطة بمعدل تغير المؤشر ولذلك جمعت الربا والغرر .

١٣- طريقة تجارة الهامش لدى البنوك :

يكاد يقتصر عمل البنوك في تجارة الهامش على الاستثمارات التي تقع في الأسهم والأوراق المالية إذ يحدد البنك لعميله سقفاً ائتمانياً ويطلب إليه دفع الهامش النقدي ثم يحدد له هامش الصيانة بناءً عليه يقوم العميل بشراء الأسهم والمتاجرة (المقامرة) فيها وكلما اشترى أسهماً سجلت في حسابه لدى البنك وصارت تلك الأسهم رهناً لتوثيق ما بذمته من دين وتنص الاتفاقية على حق البنك في بيع هذه الأسهم متى انخفضت قيمتها عن نسبة معينة متفق عليها والهامش النقدي لدى البنوك عالٍ يصل إلى ٥٠% وهامش الصيانة يصل إلى ٢٥% معنى ذلك أن العميل الذي يودع مبلغ مليون ريال في حسابه لغرض المجازفة في سوق الأسهم يحصل على قرض يساوي مليوناً آخر . فإذا اشترى أسهماً قيمتها مليوني ريال أودعت جميعاً في حسابه توثيقاً للدين وإن انخفضت أسعار الأسهم المودعة في حساب العميل الاستثماري عن مليون وخمسمائة ألف سيترتب عليه مبادرة البنك بتصفية تلك الأسهم جميعاً واسترداد قرضه البالغ مليوناً ما لم يبادر العميل إلى زيادة هامشه وفي كل الأحوال تفرض الفوائد الربوية على القرض (إن الفوائد الربوية على القرض ودخول الحظ والمجازفة في تجارة الهامش بكل أشكالها وما تجره على الفقراء من دمار لحياتهم المعاشية يجعلها تجارة خبيثة محرمة ، لأن العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني وهي قاعدة معتبرة عند أكثر الفقهاء) .

١٤- حكم تجارة الهامش :

(قمار محض لا يجوز التعاطي بها والدليل ما سيرد من مسائل ومن أحاديث رسول الله ﷺ في البيع والسلف وعدم القبض اللذان هما أهم شروط تجارة الهامش).

المسألة الأولى : بيع وسلف :

القرض جزء أساس من نظام تجارة الهامش وهو يدخل فيها من ثلاث مواضع

الأول : في الحساب الجاري الذي يفتحه العميل (المقامر) لدى مقدم الخدمة أو لصالحه لدى أحد البنوك والحساب الجاري هذا هو قرض ، المقرض فيه العميل (المقامر) والمقرض الأول : هو البنك. و مقدم الخدمة هو المقرض الثاني. وأساس هذه التجارة (الخبثية) هو القرض (التزام بإقراض ٩٠%) المكمل للهامش (المبلغ الهامشي ١٠%) الذي يشترك به العميل) وهو مصدر الأرباح العالية (للمقامر) وفي نفس الوقت تقوم هذه التجارة على الشراء والبيع فهي بذلك تجمع بين بيع وسلف وهذا هو نظام تجارة الهامش كما يجري في شركات السمسرة .

لا تجوز هذه التجارة لأن الجمع بين القرض (حتى مع كون القرض بلا فائدة ربوية) وعقود المعاوضات ممنوع ، فقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ " لا يحل سلف وبيع " منها رواية عبد الله بن عمر ؓ أن النبي ﷺ قال : " لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك " رواه الأئمة الخمسة . أما إقراض الشركة للعميل (المقامر) فهو واضح وأما إقراضه لها فهو على صفة وديعة في الحساب ، ولما كانت الودائع في حسابات العميل لدى شركة السمسرة قرض مثلها مثل حسابات البنوك فقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي قراره رقم ٩/٣/٨٦ المتعلق بحسابات المصارف النص التالي : " الودائع تحت الطلب أي الحسابات الجارية سواء كانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي " لذا فإن الجمع بين (القرض والإقراض) الذي هو البيع والسلف لا يحل كما قال رسول الله ﷺ لأنه إذا أقرضه وباعه حباه في البيع لأجل القرض فإن من أقرض رجلاً ألف درهم وباعه سلعة بهذه الألف وهي لا تساوي أكثر من خمسمائة ، المقرض لم يرض بالإقراض إلا بالثمن الزائد للسلعة ، والمقرض المشتري لم يرض ببذل ذلك الثمن الزائد إلا لأجل الألف التي اقترضها ، (وهذا ما يجري في بيع التقسيط)

ورب قائل يقول : ليست السمسرة بيع وإنما إجارة (من جمع بين سلف أي قرض وإجارة فهو جمع بين سلف وبيع ولا يحل سلف وبيع حتى مع القول : إن القرض بلا فائدة ربوية كما مر معنا ما قاله رسول الله ﷺ) .

(أما من قال بجواز تجارة الهامش فهو تحليل ما حرم الله ورسوله ونظراً لأن المسلمين الذين أخذوا بهذا الجواز قد ساهموا مع الصهاينة في تدمير القيمة الذهبية والحقيقية للدولار والعملات الورقية العالمية بعد أن أقصي الذهب عام ١٩٧١ أن يكون رصيماً واحتياطياً لهذه العملات الورقية لأن العملات الورقية والذهب يجب أن تكون قيمتها الشرائية ثابتة وذلك للضرورة الحياتية للناس لأن عدم ثبوت قيمتهما منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن هو الذي أدى إلى تدمير الكفاية المعاشية لجميع شعوب الأرض وخاصة أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والأرباح الشبه ثابتة بحكم الضرورة كأسعار الخبز والمواد الغذائية الضرورية وأجور النقل العامة وأسعار المحروقات والمنتجات النفطية غاز بنزين مازوت والمواد الأولية البتروكيماوية)

المسألة الثانية : شرط عدم القبض :

عقود الشراء التي تجري ضمن نظام تجارة الهامش مشروطاً فيها عدم القبض هذا ربما كان منصوصاً في الاتفاقية وفي الحالات التي لا نص فيها فإنه جارٍ على عرف هذه

التجارة (الخبیثة) وهي أن القبض فيها حكمي (كحكم القابض أي وهمي) وأن المشتري ليس له إلا أن يبيع ما اشتراه إلى طرف آخر ولا يقبضه قبضاً حقيقياً ، وهذا العرف صار باستقراره كالشرط وأخذ حكم الشرط لأن القاعدة هي أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (نقول هذا شرط مخالف لمقتضى الشرع لأنه يفوت على المشتري مقصود العقد وهو القبض الحقيقي) .

جمهور العلماء قالوا : إن البيع بهذا الشرط مفسدة ومفسد لتجارة الهامش هذه واحتجوا على ذلك بحجج منها :

(١) أن جمهور العلماء أجمعوا على أن البيع لا يصح إلا إذا كان المعقود عليه مقدوراً على تسليمه يقول ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٣٠ ص ٢٦٤/٢٦٥) " فالعقود موجبة للقبوض والقبوض هي المقصودة المطلوبه ولهذا تتم العقود بالتقابض بين الطرفين ولهذا نهى الشرع عن بيع الكالئ بالكالئ لأنه عقد وإيجاب على النفوس (على الكلام) بلا حصول مقصود لأحد الطرفين ولهذا حرم الله الميسر الذي منه بيع الغرر ومن الغرر ما يمكن قبضه وعدم قبضه كالدواب الشاردة لأن مقصود العقد هو القبض على غير المقدور عليه " .

لذلك فإن اشتراط عدم القبض يؤدي إلى فساد هذه التجارة الخبيثة فقد روى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي سئل عن بيع ما لم يقبض فقال : " ذاك دراهم بدراهم " "يعني أن المشتري قد باع ما اشتراه قبل أن يقبضه كما في حالة من دفع دراهم إلى آخر ليأخذ في نظيرها دراهم أكثر منها لأن البيع إذا لم يحصل فيه قبض المبيع فكأنه لم يكن " من كتاب نظرات في أصول البيوع الممنوعة طبعة ١٣٦٠ هـ دار المطبعة المحمدية ص ٩٣/٩٤ .

(٢) ما يتعلق بالغرر الذي يحدثه شرط عدم القبض فإذا اشترى الإنسان سلعة وقد اشترط عليه البائع أن لا قبض فإن بيع المشتري إياها بعد الشراء ولا سبيل للتصرف بها إلا بالبيع يكون هذا البيع فاسداً إذا لم يستقر ملكه على ما اشترى وأيضاً هو بيع غرر لأنه يبيع ما لا يقدر على تسليمه ، ولذلك منع الفقهاء بيع البعير الشاردة والعبد الأبق لعدم القدرة على التسليم .

(إن الذي يعتبر شرط عدم القبض ليس شرطاً فاسداً بحجة أن القبض ليس مقصود المشتري ولأنه لا غرض له بالقبض الحقيقي وإنما يكتفي بالقبض الحكمي) هو جاهل غافل لأنه جعل نفسه بموقع من لا يهمله التحري عن الحلال في الكسب وأغرته تجارة الهامش إذ جعل غرضه ليس التجارة الحلال بل المجازفة للحصول على الربح السريع ولو كان حراماً مهلكاً للآخرين ولو أوصلت هذه التجارة الخبيثة إلى عدم استقرار أسعار العملات والمواد اللذان هما كما أسلفنا الضرورات الحياتية للفقراء وأصحاب الدخل المحدود لأن توخي المنفعة للناس ورفع المعاناة عنهم هو من صلب الدين وسلامة القصد وقوة الإيمان مصداقاً لقول رسول الله ﷺ " الخلق كلهم عيال الله وأحبكم إلى الله أنفعكم لعياله " وقال أيضاً : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ، وقال أيضاً « ليس مني من لم يهتم بأمور المسلمين » .

المسألة الثالثة : العبرة في العقود بالحقائق والمعاني :

لا تجوز تجارة الهامش ؛ لأن القرض المقدم من السمسار إلى (المقامر) المشترك هو في حقيقته قرض بفائدة وإن قيل أنه قرض حسن ، وتظهر الفائدة الربوية فيه في موضعين : الأول : هو رسوم المبيت ، فإذا اشترى إنسان في تجارة الهامش اليومية أسهماً أو عملات أو ذهب ولم يتخلص مما اشترى بالبيع في دوام واحد ، فرضت عليه الفائدة ، ولا احتجاج بعدم فرضها خلال دوام اليوم الواحد ؛ لأن عرف المصارف قد قام على حساب الفائدة يومياً . أما الوضع الثاني : فهو فرق الثمن بين ما يعرض على شاشة التبادل وهو ثمن الشراء وبين ما عرضه البائع فعلاً وهو أقل منه ، وما هذا الفرق إلا هذه الفائدة

ولما كان القرض في تجارة الهامش هو كالعمود الفقري لجسم الإنسان ، كان حكم تجارة الهامش : الحرمة ؛ لأن الفائدة هي الربا المحرم (الذي دمر القيمة الشرائية لعملات العالم وعلى أثر ذلك دمرت القيمة الشرائية للأجور والأرباح والمدخرات الغير الذهبية) فالعبرة في العقود بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني ، وهي قاعدة معتبرة شرعاً عند أكثر الفقهاء ؛ (لأن الشرائع السماوية التي أنزلها الله تعالى لتكون خيراً لكل الناس وليس لفئة دون غيرها كما هي العقيدة الصهيونية التلمودية التي تدعي أن الصهاينة هم شعب الله المختار ، لتبيح لهم إخضاع الشعوب عن طريق نشر الفقر والجهل بينهم كما نرى اليوم من ازدياد الفقر والديون بين غالبية الناس منذ عام ١٩٧١ بعد تفشي تجارة الهامش ، وحصد اليهود لذهب العالم عن طريق هذه التجارة الخبيثة وانهايار القيمة الشرائية للعملات الورقية العالمية . من هنا نستنتج أن العبرة في عقود البيع والشراء لتجارة الهامش هي بالحقائق والمعاني نتائج الفقر التي حصلت لشعوب العالم) (أما الرد على من أجاز عمل المجازفة في تجارة الهامش وأجاز بالقرض ليوم واحد فنقول : إن ما يحصل في المتاجرة اليومية بأسواق البورصة العالمية فإن الحقائق والمعاني والنتائج كانت مدمرة لشعوب الأرض من أغنياء وفقراء من خلال تدمير عملاتها الورقية التي أصبحت وأسعار المواد الضرورية لحياة الإنسان في عدم ثبوت بل انهيار يومي أمام الذهب ، أما تثبيت سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى فإنها مؤامرة صهيونية ضد فقراء العالم تنفذها حكومات العالم عندما تدعم بغاء الدولار على أراضيها وينكشف هذا الغباء من خلال النتائج والحقائق التي أصابت لقمة عيش الفقراء وتدني القيمة الشرائية للإدخارات الورقية والرقمية للأغنياء الذين لن يستطيعوا ادخار الذهب ؛ لأن هذه البورصات حققت لليهود فقط حصد الذهب من أيدي وخزائن الحكومات والشعوب على السواء ، وحصد فقراء العالم من هذه البورصات دمار أجورهم ولقمة عيشهم وحصد الأغنياء من غير اليهود أرقاماً وهمية في حساباتهم الورقية تنخفض قيمتها الحقيقية والذهبية يوماً بعد يوم ونرد أيضاً على من أجاز تجارة الهامش والقرض اليومي فيها أن هذه الإجازة هي عين الجهل في الدين ؛ لأن مقاصد الشرائع جميعها هي السعي إلى خير العباد جميعهم الفقير والغني على السواء ، وقد حرص القرآن الكريم على ألا يكون هناك دولة من الأغنياء بين الأمم حيث قال الله تعالى : ﴿ .. كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ لأن هذه البورصات هي التي مكنت اليهود من الاستيلاء على الذهب وإنشاء دولة

أغنياء الذهب ، ودول أغنياء الدولار والعملات الورقية ، وحسابات الأرقام الوهمية من دولار فقد ٩٨% من قيمته الذهبية عندما انخفض سعر صرف الدولار من غرام ذهبي واحد عام ١٩٧١ إلى ٥٠ دولار الغرام الواحد أي منذ أن كان المليون دولار = مليون غرام ذهب عام ١٩٧٠ أصبح اليوم المليون دولار = ٢٠ كيلو غرام عام ٢٠١١ أي بخسارة ٩٨٠ كيلو غرام من كل ١٠٠٠ كيلو غرام ذهب ، وتركت دول الأغنياء هذه مليارات الفقراء وذوي الدخل المحدود في العالم تحت خط الفقر عندما انخفض مستوى معيشة الفرد الواحد اليومية من ٥٠٠٠ سنت إلى ٦٠ سنت للدخل اليومي للفرد وهوت هذه الشريحة الوسطى من شعوب العالم والتي كانت تشكل أكثر من ٥٠% من عدد السكان من فوق خط الفقر إلى القاع المظلم له.

المقارنة بين المقاصد الشرعية لشرائع السماء وبين النتائج المرعبة لعدم استقرار الأسعار ندرك المخاطر المدمرة لتجارة المال وتجارة الهامش اليومية وغير اليومية التي سببتها انتشار البورصات وأسواق المال في العالم التي تستخدم القروض الوهمية المسماة بالالتزام بالاقتراض لأنه لا توجد شركات مقرضة لا تتعامل بالربا والفوائد الربوية تقرض أموالاً هائلة يومياً بلا قروض ربوية كما يدعي من أجازوا ولم يحرموا تجارة الهامش ليوم واحد والذين لا يعتبرون رسوم السمسرة فوائد ربوية ؛ لأن الفوائد مهما تدنت قيمتها فهي معصية كبيرة عند الله وعند رسوله الذي قال : « **الدرهم الذي يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من أن ينكح الرجل أمه** » لأن هذه الفوائد الربوية القليلة أصبحت هائلة مع مليارات الدولارات التي تصب في تجارة الهامش اليومية التي تلعب بها البورصات في آن واحد . ومن هنا ندرك حكمة تحريم الربا من خلال تحريم الدرهم الذي تكلم عنه رسول الله ﷺ في حديثه الشريف المنوه عنه .

ملحق ثان

مقدمة الملحق الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم (الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ {١} {اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ} {٢} الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ) سورة إبراهيم
نظراً لاستفحال الخطر الصهيوني وتعطش الصهاينة لسفك الدماء الزكية للأطفال والنساء في غزة اليوم والأمس في جنوب لبنان وقبل أمس في كل فلسطين. وما استعرضناه في كتابنا هذا عن الحرب الاقتصادية الصهيونية التي استهدفت جميع شعوب الأرض.

إن تضمين كتابنا لتاريخ الصهاينة الإجرامي جاء في سياقه العام لإظهار الخطر الصهيوني الذي دمّر كل مناحي حياة الشعوب الاجتماعية والأخلاقية والدينية والاقتصادية، والمقتطف من كتاب الخطر اليهودي ترجمه الأستاذ محمد خليفة التونسي لبروتوكولات حكماء صهيون .

وقد انتقيت بعض الخناجر السامة جداً من مجمل خناجر بروتوكولات ما سموه حكماء صهيون ، ونظراً لأن معنى ولفظ كلمة حكماء لا تنطبق إطلاقاً على بني صهيون، لأن معنى ولفظ الحكيم والحكماء يدل على الخير والعطاء والنفع، لذا استبدلت عنوان مقتطفات هامة من بروتوكولات حكماء صهيون بعنوان خناجر سامة جداً من مخططات شياطين صهيون.

إن المخططات الصهيونية أطالت بسمومها شرفاء وفقراء وأغنياء العالم وسممت عقول الحكام والعلماء وسلوك غالبية رجال أنظمة الحكم في العالم ، وما ستقرأه أخي القارئ العزيز في هذا الملحق عن سموم يهودية صدرت عنهم منذ أكثر من مائة عام، وقبل قيام دولة إسرائيل في فلسطين، وقبل افتعالهم أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ التي مهدت لإخراج الدولار اليهودي الذهبي عام ١٩٤٤ والأزمات الاقتصادية اللاحقة منذ عام ١٩٧١ وإلغاء معاهدة برتون وودز وأزمة عام ١٩٨٦ والتي خسر فيها الدولار ٩٠% من قيمته الذهبية ومع العملات الورقية العالمية وانتهاءً بأزمة ٢٠٠٦ ثم ٢٠١٠/٢٠٠٨ التي يمتص بها الصهاينة ترليونيات الدولارات الورقية والرقمية تمهيداً لواد الدولار الأمريكي المزيف، ليخرجوا على جثته وجثث العملات الورقية العالمية شيكلهم الذهبي المزعوم كعملة وحيدة للعالم وللإمبراطورية الصهيونية العالمية التي يسعون لإقامتها منذ مئات السنين، ودليلي ما صدر عنهم في هذا الملحق الخطير والحرب الاقتصادية الصهيونية موضوع بحثي الاقتصادي في كتابي الخطير هذا.

وأزف لك أخي القارئ بشرى انبعاث شعلة النور التي ستبديد الظلام الذي افتعله الصهاينة عندما سيتحقق قريباً إن شاء الله تعالى الوعد الإلهي فيهم عند نشرك لمضمون الكتاب إلى إخوانك في الدين وفي الإنسانية عبر وسائل الاتصال الحديثة وبكل اللغات العالمية حتى يتكاتف كل المؤمنين والأحرار ليحققوا الوعد الإلهي المذكور عندما سيقول الحجر والشجر: يا عبد الله ورائي يهودي تعال فاقتله.

من فمك أدينك (حكمة)

مقتطفات هامة من بروتوكولات حكماء صهيون أو خناجر سامة من مخططات شياطين صهيون

من البروتوكول الأول:

- يجب أن يُلاحظ أن ذوي الطبائع الفاسدة من الناس أكثر عدداً من ذوي الطبائع النبيلة. إذن خير النتائج في حكم العالم ما ينتزع بالعنف والإرهاب لا بالمناقشات الأكاديمية.
- الحرية السياسية ليست حقيقة بل فكرة، ويجب أن يعرف الإنسان كيف يسخر هذه الفكرة ليتخذها طعماً لجذب العامة إلى صفة.
- لقد طغت سلطة الذهب على الحكام ، ولقد مضى الزمن الذي كانت الديانة فيه هي الحاكمة.
- يكفي أن يُعطى الشعب الحكم الذاتي لفترة وجيزة لتبدأ المنازعات والاختلافات، وتندلع النيران في الدول وستخرب كل الخراب وستقع في قبضتنا. وإن الاستبداد المالي – والمال كله في أيدينا- سيمد إلى الدولة عوداً لا مفر لها من التعلق به، لأنها إن لم تفعل ستغرق في اللجة لا محالة.
- إن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء، والحاكم المقيد بالأخلاق ليس بسياسي بارع، وهو لذلك غير راسخ على عرشه.
- لا يلد لطالب الحكم من الالتجاء إلى المكر والخديعة والرياء، فإن الشمائل والأمانة تصير رذائل في السياسة.
- إن حقنا يكمن في القوة ، وكلمة الحق فكرة مجردة قائمة على غير أساس، وفي هذه الأحوال الحاضرة المضطربة لقوى المجتمع ستكون قوتنا أشد من أي قوة أخرى لأنها ستكون مستورة حتى اللحظة التي لا تستطيع معها أن تنسفها أي خطة مأكرة.
- إن الغاية تبرر الوسيلة وعلينا ألا نلتفت إلى ما هو خير وأخلاقي بقدر ما نلتفت إلى ما هو ضروري ومفيد.- إن الجمهور بربري ، فما أن يضمن الرعاع الحرية، حتى يمسخوها فوضى، والفوضى في ذاتها قمة البربرية، وبغير الاستبداد المطلق لا يمكن أن تقوم حضارة. يجب أن يكون شعارنا كل "وسائل العنف والخديعة" لذلك يتحتم علينا ألا نتردد لحظة في أعمال الرشوة والخديعة والخيانة .
- من المسيحيين أناس قد أضلتهم الخمور، وانقلب شبابهم مجنون بالكلاسيات والمجون المبكر الذي أغراهم به وكلاؤنا ومعلمونا وخدمنا وكتابتنا .
- إن العنف الحقود وحده هو العامل الرئيسي في قوة العدالة (الحكم)* ، وسوف ننتصر ونستعبد الحكومات جميعها ونضعها تحت رحمة حكومتنا العليا.
- لقد أقمنا أرسنقراطية من عندنا على أساس بلوتوقراطي (حكومة القلة الغنية) وعلى العلم الذي يروجه علماءنا. وكنا دائماً نحرك أشد أجزاء العقل

* تذكير : العبارات التي ستردد بين قوسين إنما هي من أقوال مؤلف الكتاب.

الإنساني إحساساً ، أي نستثير مرض ضحايانا من أجل المنافع. وكل واحد من هذه الأمراض يستطيع وحده مستقلاً أن يحطم طليعة الشعب (مماثليه من القدوة)، وبذلك نضع الشعوب تحت رحمة أولئك الذين سيجردونه من قوة طليعته.

من البروتوكول الثاني:

- ستكتسح حقوقنا الدولية كل قوانين العالم وسنحكم البلاد بالأسلوب ذاته الذي تحكم به الحكومات الأممية رعاياها.
- وسنختار من بين العامة رؤساء سيكون من اليسير أن يُمسخوا كقطع شطرنج ضمن لعبتنا على أيدي مستشارينا العلماء الحكماء الذين ذُربوا على حكم العالم.

- إن الطبقات المتعلمة ستختال زهواً بعلمها، وستأخذ جزافاً دون تمحيص في مزاوله المعرفة التي حصلت عليها من العلم الذي قدمه إليها وكلاؤنا رغبة في تربية عقولهم حسب الاتجاه الذي توخينا، وسيكون واضحاً لنا الاتجاه غير الأخلاقي لهذه العلوم في الفكر الأممي (غير اليهودي).
- إن الصحافة التي هي في أيدي الحكومات القائمة هي القوة العظيمة التي بها نحصل على توجيه الناس، وأن الحكومات لن تعرف كيف تستعمل هذه القوة بالطريقة الصحيحة، فسقطت في أيدينا ومن خلال الصحافة أحرزنا نفوذاً وبقينا نحن وراء الستار، وبفضل الصحافة كدسنا الذهب.

من البروتوكول الثالث:

نستطيع اليوم أن نؤكد لكم أننا على مدى خطوات قليلة من هدفنا ولم تبق إلا مسافة قصيرة كي تتم الأفعى الرمزية- شعار شعبنا- دورتها، وحينما تُغلق هذه الدائرة ستكون كل دول أوروبا محصورة فيها بأغلال لا تكسر.
- وضعنا أسلحة في أيدي كل الأحزاب وجعلنا السلطة هدف كل طموح إلى الرفعة، وسرعان ما سنتطلق الفوضى، وسيظهر الإفلاس في كل مكان .
-إن الناس مستعدون للفقير بأسلوب أفضح من قوانين الرق لأنه لاشيء يحررهم من طغيان الفقر المدقع، لأن كل ما يسمى حقوق البشر لا وجود له إلا في المثل العليا التي لا يمكن تطبيقها عملياً، وهي سخريه من الفقير، والآن يقع الشعب تحت نير الماكريين من المستغلين والأغنياء المحدثين.
- إننا نتظاهر كما لو كنا المحررين للعمال متظاهرين بأننا نساعد العمال طوعاً من مبدأ الإخوة والإنسانية وهذا ما تبشر به الماسونية الاجتماعية.
-إن قوتنا تكمن في أن يبقى العامل في فقر ومرض دائمين، لأننا بذلك نستبقه عبداً لإرادتنا، وأن الجوع سيخول رأس المال حقوقاً على العامل أكثر مما تستطيع سلطة الحاكم الشرعية، وكذلك نحكم الطوائف باستغلال مشاعر الحسد والبغضاء التي يؤججها الضيق والفقر.
- وحينما يأتي أوان تتويج حاكمنا العالمي سنتمسك بهذه الوسائل، أي نستغل الغوغاء لكي نحطم كل شيء قد يثبت أنه عقبة في طريقنا.

- يؤمن الجمهور وهو يحمل البغضاء لكل الطبقات التي يظن أنها أعلى منه (يظن أن هذه الطبقات هي من تسببت بشقائه) وأن هذه البغضاء ستصير أشد مضاعفة حيث تكون الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي هي من صنعنا وبمساعدة الذهب الذي هو كله في أيدينا ، وسنقذف بدفعة واحدة إلى الشوارع الجموع الجارية من العمال في أوروبا، ولسوف تقذف هذه الجموع بأنفسها إلينا في ابتهاج وتسفك دماء أولئك الذين تحسدهم وستكون قادرة يوماً على انتهاب مالهم من أملاك ، إنها لا تستطيع أن تضرنا لأن لحظة الهجوم معروفة لدينا وسننخذ الاحتياطات لحماية مصالحنا. (يتناسى الصهاينة الموعدة التي وعدهم الله بها بآبادتهم جماعياً).

- ونحن الآن كقوة دولية فوق المتناول، لأنه لو هاجمتنا إحدى الحكومات الأممية لقامت بنصرنا أخريات ليساعدونا على استقلالنا ويتساهلون مع جرائمنا . (كما يجري اليوم في غزة والضفة).

- إن كلمة الحرية تزج بالمجتمع في نزاع مع كل القوى حتى قوة الله، لذا يجب علينا أن نمحق كلمة الحرية من معجم الإنسانية لأنها رمز القوة للشعوب. (إن الحرية المنضبطة بالإيمان هي رمز القوة للشعوب، تلك الحرية المتمثلة في فكر مجاهدي فلسطين ولبنان المدعومين من سورية وإيران والأحرار في العالم، لأن هذه الحرية المعززة بقوة الإيمان هي التي يخشاها الصهاينة).

من البروتوكول الرابع:

- من يستطيع أن يخلع قوة خفية عن عرشها؟. هذا هو بالضبط ما عليه حكومتنا الآن. إن المحفل الماسوني المنتشر في كل أنحاء العالم يعمل كقناع لأغراضنا.

- يمكن ألا تكون الحرية ضارة بسعادة الناس لو كانت مؤسسة على العقيدة وخشية الله وعلى الأخوة الإنسانية، إن الناس المحكومون بمثل هذا الإيمان سيكونون موضوعين تحت حماية كنائسهم وهيئاتهم الدينية وسيعيشون في هدوء واطمئنان تحت إرشاد أئمتهم الروحيين وسيخضعون لمشيئة الله على الأرض ، وهذا هو السبب الذي يحتم علينا أن ننزع فكرة الله ذاتها من عقول المسيحيين (والمسلمين أيضاً) بنشر علمانية الإلحاد في مدارسهم وجامعاتهم) وأن نضع مكانها عمليات حسابية وبنقيهم منهمكين في الصناعة والتجارة وهكذا ستصرف كل الأمم إلى مصالحها وأن نضع التجارة على أساس المضاربة، وستكون نتيجة هذا أن خيرات الأرض المستخلصة بالاستثمار لن تستقر في أيدي الأميين (غير اليهود) بل ستعبر خلال المضاربات إلى خزائنا.

- إن الصراع من أجل التفوق والمضاربة في عالم الأعمال ستخلقان مجتمعاً أنانياً غليظ القلب منحل الأخلاق، وسيكافح هذا المجتمع من أجل الذهب متخذاً للذات المادية مذهباً أصيلاً. وحينئذ سنتنضم إلينا الطبقات الفقيرة ضد منافسينا الذين هم الممتازون من الأميين تنفسياً عن كراهم المحضة للطبقات العليا.

من البروتوكول الخامس:

- ما نوع الحكومة الذي يستطيع المرء أن يعالج بها مجتمعات قد تفشت الرشوة والفساد في كل أنحاءها ، حيث الغنى لا يتوصل إليه إلا بالمفاجآت الماكرة، ووسائل التدليس، وحيث المشاعر الوطنية والدينية منبوذة في العقائد العلمانية (الملحة التي تعنتها معظم الحكومات العالمية).

- إننا سننظم حكومة مركزية قوية، وسنضبط حياة رعايانا السياسية لقوانين جديدة، وبمثل هذه القوانين سنكبح كل حرية وبذلك يعظم سلطاننا فيصير استبداداً يبلغ من القوة أن يسحق الساخطين المتمردين من غير اليهود.

- نحن الشعب المختار قد تمكن الأمميون أن يسوسونا ولكننا مع ذلك لسنا في خوف من أي خطر ما دنا في أمان بفضل البذور العميقة للكرهية التي زرناها فيما بينهم، لقد بذرنا الخلافات والتعصبات الدينية والقبلية خلال عشرين قرناً ، ومن هذا كله تقرر حقيقة: أن أي حكومة منفردة لن تجد لها سناً من جاراتها حين تدعوها إلى مساعدتها ضدنا، لأن كل واحدة منها ستظن أن أي عمل ضدنا هو نكبة على كيانها الذاتي.

- إن عجالات أجهزة الدول كلها تحركها قوة، وهذه القوة في أيدينا هي التي تسمى الذهب، وعلم الاقتصاد والسياسي الذي حصه علمائنا الفطاحل (وأخرجوه وفرضوه على جامعات العالم قد حقق أغراضه في تكريس الحرام في الربا والقمار ونشرهما بين حكومات العالم والمؤسسات والبنوك العامة والخاصة ليحكم اليهود العالم من خلالها)* قد برهن على أن قوة رأس المال أعظم من مكانة التاج.

- ولضمان الرأي العام يجب أولاً أن نحيره كل الحيرة بالأراء المتناقضة حتى يضيع الأميين (غير اليهود) في متاهاتهم، وأن لا يكون لهم رأي في المسائل السياسية، بل يجب أن تظل من مسائل القادة الموجهين (من قبل الصهاينة ومن المندسين في قصور الملوك والرؤساء من عملائهم) وهذا هو السر الأول. والسر الثاني : أن تتضاعف الأخطاء والقوانين العرفية في البلاد.

- لاشيء أخطر من الامتياز الشخصي، فإنه إذا كانت وراءه عقول فربما يضرنا أكثر مما تضرنا ملايين الناس من الغوغائيين.

- وسنضع مكان الحكومات القائمة مارداً يسمى إدارة الحكومة العليا وستمتد أياديه كالمخالب الطويلة وتحت إمرته نظام يستحيل معه أن يفشل في إخضاع كل الأقطار .

من البروتوكول السادس:

سنبدأ سريعاً بتنظيم احتكارات عظيمة لتمتص الثروات الواسعة للأميين (غير اليهود) إلى حد أنه ستهبط جميعها وتهبط معها الثقة بحكوماتها يوم تقع

* مايبين قوسين هو رأي مؤلف الكتاب

الأزمة الاقتصادية.

- إن الأرستقراطيين الذين هم ملاك الأرض لا يزالون خطراً علينا لأن معيشتهم المستقلة مضمونة لهم بمواردهم ، لذلك يجب علينا أن نجردهم من أراضيهم بكل الأثمان وأفضل الطرق كفرض الأجور والضرائب ، وسرعان ما ينهار الأرستقراطيين من الأميين عند رهن أراضيهم . (لأن افتقار المتميزين من غير اليهود يسبب تكبيل عقولهم)

- يجب أن نفرض كل سيطرة ممكنة على الصناعة والتجارة والمضاربة في البورصات الذي لها الدور الرئيسي في هذه السيطرة ، لأن المضاربات تحول كل ثروات العالم إلى أيدينا، وبهذه الوسيلة سوف يقذف بجميع الأميين إلى مراتب العمال الصعاليك ليخروا أمامنا ساجدين ليظفروا بحق البقاء .

- سنشجع حب الترف المطلق، وسنزيد الأجور والرواتب (رقمياً ونمتص ٩٨% من قيمتها الذهبية) التي لن تساعد العمال لأننا في الوقت نفسه سنرفع أثمان الضروريات الأولية . (عندما خفض الصهاينة القيمة الذهبية للدولار والعملات العالمية المرتبطة به ٥٠ ضعفاً من ١٩٧١ إلى ٢٠١١ فارتفعت أسعار المواد الغذائية فانخفضت القيمة الشرائية والذهبية للعملات الوطنية والنفط والمواد الأولية والمصنعة في الدول ذات الأجور المنخفضة وانخفضت أيضاً أجور العمال في العالم) .

- ولكي نخرب صناعة الأميين سننسف بمهارة أسس الإنتاج ببذر بذور الفوضى بين العمال وتشجيعهم على إدمان المخدرات والمسكرات

من البروتوكول السابع:

إن ضخامة الجيش وزيادة القوة البوليسية ضروريان لإتمام الخطط، وإنه لضروري لنا أن يكون إلى جانبنا طبقة صعاليك ضخمة وكذلك جيش كثير وبوليس مخلص لأغراضنا، فبالمكائد والدسائس سوف نصطاد بشباكنا التي نصبناها في وزارات جميع الحكومات ولم نحكها بسياستنا فحسب بل بالاتفاقيات الصناعية والخدمات المالية أيضاً .

- ويجب علينا أن نكون مستعدين لمقابلة كل معارضة بإعلان الحرب على من يجاورنا من بلاد تلك الدولة التي تجرؤ على الوقوف في طريقنا ، وإذا اتفقوا جميعاً ضدنا فعندئذ سنحبيهم بالمدافع الأمريكية .

من البروتوكول الثامن:

يجب أن تكون حكومتنا محوطة بكل القوى المدنية ، إنها ستجذب إلى نفسها الناشئين والمحامين والأطباء ورجال الإدارة الدبلوماسيين، إن الإداريين من الأميين يؤشرون على الأوراق من غير أن يقرؤوها ويعملون حبا في المال لا للمصلحة الواجبة.

- إننا سنحيط حكومتنا بجيش كامل من الاقتصاديين، وهذا هو السبب في أن علم الاقتصاد هو الموضوع الرئيسي الذي يعلمه اليهود وسنكون محاطين بألوف من رجال البنوك وأصحاب الصناعات وأصحاب الملايين، إن كل شيء سوف يقرره المال، ومادام

ملء المناصب الحكومية بإخواننا اليهود غير مأمون، فسوف نعد بهذه المناصب الخطيرة إلى القوم الذين ساءت صحائفهم وأخلاقهم الذين إن عصوا أو امرنا توقعوا المحاكمة والسجن والغرض من كل هذا أنهم سيدافعون عن مصالحنا حتى النفس الأخير الذي تنفث صدورهم به. (اقرأ رسالة المؤلف المؤرخة بـ ٢٠١٠/٤/٨ حول هذا الموضوع الواردة بالصفحات ٦-١٠).

من البروتوكول التاسع:

- إن الكلمات التحريرية لشعارنا الماسوني : "الحرية والمساواة والإخاء" والتي بها سنمسك الثور من قرنيه وحينئذ نكون قد دمرنا في حقيقة الأمر كل القوى الحاكمة، وحين تقف حكومة من الحكومات موقف المعارضة لنا في الوقت الحاضر فإن ذلك متخذ بكامل معرفتنا ورضانا.

- إننا أصحاب التشريع والمتسلطون في الحكم، ونحن أولوا الأمر في كل الجيوش، لأن لنا طموحاً لا يحد، وشرهاً لا يشيع، ونقمة لا ترحم، وبغضاً لا تمس. إننا مصدر إرهاب بعيد المدى، و إننا نسخر في خدمتنا أناساً من كل المذاهب والأحزاب، وكل واحد منهم يحاول أن يحطم كل القوانين القائمة.

- إننا نخشى من تحالف القوة الحاكمة مع قوة الرعاع العمياء، لذا أقمنا بين القوتين سداً قوامه الرعب الذي تحسه القوتان كل من الأخرى.

- إن لنا يداً في حق الحكم وحق الانتخاب وسياسة الصحافة، وفيما لا يزال أعظم خطراً وهو التعليم الذي هو الدعامة الكبرى للحياة الحرة.

- ولقد خدعنا الجيل الناشئ من الأمميين، وجعلناه فاسداً متعفنأ بما علمناه من مبادئ ونظريات معروف لدينا زيفها التام وحصلنا على نتائج خارقة من غير تعديل فعلي للقوانين السارية من قبل بل بتحريفها ووضع تفسيرات لها لم يقصدها مشترعوها، فقام مذهب الحكم بالضمير .

- ومما نختلف فيه أن تستطيع الأمم النهوض بأسلحتها ضدنا إذا اكتشفت خططنا قبل الأوان ، لذا فمن أنفاق الخطوط الحديدية الخفية الممتدة تحت أرض العواصم سنفجر كل مدن العالم ومعها أنظمتها وسجلاتها جميعاً.

من البروتوكول العاشر:

إن الحكومات والأمم تقنع في السياسة بالجانب المبهرج الزائف، ولا يختبروا بواطن الأمور ، لأن نوابهم الممثلين لهم لا يفكرون إلا في الملدات.

- من الخطير جداً في سياستنا حينما نناقش مسائل: توزيع السلطة، وحرية الكلام، وحرية الصحافة والعقيدة، وحقوق تكوين الهيئات والمساواة في نظر القانون، وحرية الممتلكات والمساكن، ومسألة فرض الضرائب (خاصة وهامة) والقوة الرجعية للقوانين ، من غير المستحسن مناقشتها علناً أمام العامة، وإنما بالكتمان، وأهمية الكتمان تكمن في حقيقة أن أي أمر لا يذاع علناً يترك لنا حرية العمل، ولو أعلن مرة واحدة يكون كأنه قد تقرر.

- إن قوة التصويت التي دربنا عليها الأفراد التافهين بالاجتماعات المنظمة وبالاتفاقات السرية، ستلعب دورها الأخير لأن هؤلاء الرعاع اعتادوا أن يصغوا

إلينا نحن الذين أعطيناهم مقابل أصواتهم، سيخضع الرعاع لهذا النظام وممثليهم المزيفين ستضعنا فوق العرش، لأننا حصلنا على الأغلبية التي لم تحصل عليها الطبقات المتعلمة (المخلصة لله ولشعبها) ، لأن القادة هم مصدر أجورهم وأرباحهم وكل منافعهم الأخرى.

- إن خططنا لن تقلب اليوم الدساتير والهيئات القائمة، بل فقط ستغير نظريتها الاقتصادية، لتصبح كل الاتجاهات تتبع الطريق الذي نفضحه.

- لقد ولدت الحرية حكومات دستورية احتلت مكان الحكم الملكي، وقام العصر الجمهوري، عندئذ وضعنا في مكان الملك شخص رئيس يشبهه، وفي المستقبل القريب سنجعل الرئيس شخصاً مسؤولاً ، وستهب القلاقل لعدم وجود رئيس حقيقي. وهذه القلاقل هي التي ستطيح نهائياً بالبلاد.

- ولكي نصل إلى هذه النتائج سندبر انتخاب رؤساء ممن تكون صحائفهم السابقة مسودة بفضيحة أو صفقة سرية مريبة، لأن رئيساً من هذا النوع سيكون منفذاً لأغراضنا ، لأنه سيخشى الفضيحة والتشهير وهو يتلطف على أن يستبقي امتيازاته المرتبطة بمركزه الرفيع . (هكذا أمراء النفط).

-إن مجلس ممثلي الشعب سينتخب الرئيس ويحميه ويستتره، ولكننا سنحرم هذا المجلس سلطة تقديم القوانين وتعديلها، وهذه السلطة سنعطيا للرئيس الذي سيكون ألعوبة في أيدينا، وستصبح سلطة الرئيس هدفاً للمهاجمات ولكننا سنعطيه وسيلة الدفاع ، أي حق احتكامه إلى الشعب الذي هو فوق ممثلي الأمة، وسنطعي الرئيس سلطة إعلان الحكم العرفي لحماية الدستور الجمهوري ، وسيكون حقاً لرئيس الجمهورية أن يعين رئيساً ووكيلاً لمجلس النواب ومثلها لمجلس الشيوخ لمدى شهور قليلة، لأن له حق دعوة البرلمان وحله .

- حين يحين الوقت لتغيير كل الحكومات القائمة سيبدأ حكمنا في اللحظة ذاتها حين يصرخ الناس الذين تعذبوا تحت إفلاس حكاهم (وهذا ماكان مدبراً على أيدينا) ، اخلعوهم وأعطونا حاكماً عالمياً واحداً يستطيع أن يمحق الحدود والقوميات والأديان والديون الدولية ولكي يصرخ الجمهور بمثل هذا الرجاء لايد أن يستمر في كل البلاد اضطراب العلاقات القائمة بين الشعوب والحكومات، فتستمر العداوات والحروب ، هذا مع الجوع والفقر، ومع تفشي الأمراض. وكل ذلك سيمتد إلى حد أن لا يرى الأمميون (غير اليهود) أي مخرج لهم من متاعبهم غير أن يلجأوا إلى الاحتماء بأموالنا وسلطتنا، ولكننا إذا أعطينا الأمم وقتاً تأخذ فيه نَفْسَهَا فإن من العسير رجوع هذه الفرصة.

من البروتوكول الحادي عشر:

- هاهو ذا برنامج الدستور الجديد الذي نعهده للعالم، إننا سنشرع القوانين ونحدد الحقوق الدستورية وننفذها بهذه الوسائل:

- ١- أوامر المجلس التشريعي المقترحة من الرئيس.
- ٢- أوامر مجلس الشيوخ ومجلس شورى الدولة وقرارات مجلس الوزراء..

- منذ اليوم التالي لإعلان الدستور الجديد سيكون التغيير الأساسي في حرية الصحافة وحقوق تشكيل الهيئات وحرية العقيدة وطريقة انتخاب ممثلي الشعب وحقوقاً كثيرة غيرها ستختفي من حياة الإنسان اليومية أو تُعَيَّر.

- إنه ليلزمنا منذ اللحظة الأولى لإعلان الدستور أن يعرف الناس أننا بلغنا من عظم القوة والصلابة والامتلاء بالعنف أفقاً لن ننظر فيه إلى مصالحهم نظرة احترام، وأنها سننتكر لأرائهم ورغباتهم وأنها سنخفق بيد جبارة أي عبارة أو إشارة إلى المعارضة.

- إن الأميين كقطع من الغنم وإننا الذئب. إن الغنم تغمض عيونها عن كل شيء حينما تنفذ الذئب إلى الحظيرة.

- إن الشعب المختار مشتت، وهذا التشتت الذي يبدو ضعفاً فينا أمام العالم، قد ثبت أنه قوة لنا أوصلتنا إلى عتبة السلطة العالمية، عن طريق تنظيمنا للماسونية التي لا يفهمها أولئك الخزائر من الأميين، لقد أوقعناهم في كتلة محافلنا التي لا تبدو شيئاً أكثر من شعار.

من البروتوكول الثاني عشر:

- الحرية هي حق عمل ما يسمح به القانون، وأن القانون لن يسمح إلا بما نرغب فيه نحن.

- إننا سنُسْرِجُ الصحافة وسنقودها بلجَمٍ حازمة وسنظفر بإدارة شركات النشر الأخرى، وسنجبر الناشرين على أن يقدموا لنا تأميناً لكي نحمي حكومتنا من كل أنواع الحملات من جانب الصحافة، وإذا وقع هجوم فسنفرض عليها غرامات عن يمين وشمال.

- وسنصادر النشرات بالحجة التالية، سنقول: النشرة التي صودرت تثير الرأي العام على غير قاعدة ولا أساس لصحة أخبارها .

- لن يصل طرف من خبر إلى المجتمع من غير أن يمر على إرادتنا. والقنوات التي يجد فيها التفكير الإنساني ترجماناً له، ستكون في أيدي حكومتنا التي سنتخذها هي نفسها وسيلة تربية تحقق أغراضنا.

-الأدب والصحافة هما أعظم قوتين تعليميتين خطيرتين، ولهذا السبب ستشتري حكومتنا العدد الأكبر من الدوريات، وبهذه الوسيلة سنعطّل تأثير كل صحيفة مستقلة ونظفر بسلطان كبير جداً على العقل الإنساني.

- ستكون لنا صحافة تتضمن معارضتنا وستظهر في إحدى طبقاتها مخاصمة لنا وسيتخذ أعداؤنا الحقيقيون هذه الصحيفة المعارضة معتمداً لهم وسيتركون لنا أن نكشف أوراقهم بذلك، وهذه المعارضة من جانب الصحافة ستخدم أيضاً غرضنا أو تجعل الناس يعتقدون أن حرية الكلام ما زالت قائمة. كما أنها ستعطي وكلاءنا فرصة تظهر أن معارضينا يأتون باتهامات زائفة ضدنا لنقض سياستنا وهدمها.

- هذه الإجراءات ستكون أنجح الوسائل في قيادة عقل الجمهور وفي الإيحاء إليه بالثقة والاطمئنان لحكومتنا ، إذ لن تكون لديهم وسائل صحفية تحت

تصرفهم يستطيعون أن يعبروا بها تعبيراً كاملاً عن آرائهم.

من البروتوكول الثالث عشر:

- وراء كلمة "تقدم" يختفي ضلال وزيف عن الحق، ماعدا الحالات التي تشير إليها بكشوفات علمية (وهي ليست علمية بل زائفة).
- يصبح التقدم هنا يعمل على تغطية الحق، حتى لا يعرف الحق أحد غيرنا نحن شعب الله المختار.

- حين نستحوذ على السلطة سيناقش خطباؤنا المشكلات الكبرى التي كانت تحير الإنسانية لكي ينطوي الجنس البشري في النهاية تحت حكمنا ، في حين أننا كنا نثير المشكلات وفق خطة سياسية لم يفهما إنسان طوال قرون مضت .

من البروتوكول الرابع عشر:

- حينما نمكن أنفسنا لكون سادة الأرض، لن نبيح قيام أي دين غير ديننا الذي ارتبط به مصير العالم، ولهذا السبب يجب علينا أن نحطم كل عقائد الإيمان ، تكون النتيجة تحويل الأجيال القادمة إلى ملحدين تصغي فقط إلى ديننا الذي وكل إلينا واجب إخضاع كل الأمم تحت أقدامنا.

- وسنصور الأخطاء التي ارتكبتها الأمميون (غير اليهود) في إداراتهم بأسوأ الألوان حتى تفضل الأمم حكومة السلام في جو العبودية، على الحرية التي دفعهم إليها جماعة من المغامرين لم يعلموا ما كانوا يفعلون.
- إن الأميين لم يلاحظوا أن خططهم، بدلاً من أن تحسن العلاقات بين الناس جعلتها تتجه من السيء إلى الأسوأ.

- سيفضح فلاسفتنا كل مساوئ الديانات الأممية (غير اليهودية) ، ولكن لن يحكم أحد على ديانتنا من وجه نظرها الحق ، إذ لن يستطيع أحد أن يعرفها معرفة شاملة نافذة إلا خواص شعبنا الذين لن يخاطروا بكشف أسرارها.

- سيقوم علماؤنا الذين تربوا لغرض قيادة الأميين بإلقاء الخطب ورسم خطط، وتسويد مذكرات، أملين بذلك أن تؤثر على عقول الرجال وتجذبها نحو تلك الأفكار التي تلائمنا.

من البروتوكول الخامس عشر:

- حين نحصل على السلطة سيكون تأليف أي جماعة سرية عقوبتها الموت، أما الجماعات السرية التي تقوم في الوقت الحاضر نحن نعرفها وقد خدمت أغراضنا إننا سنحلها وننفي أعضائها إلى جهات نائية من العالم، وبهذا الأسلوب سنتصرف مع كل الماسونيين الأحرار من الأميين الذين يعرفون أكثر من الحد المناسب لسلامتنا، وسنصدر قانوناً يقضي بالنفي للأعضاء السابقين في الجمعيات السرية من أوروبا.

- وإلى أن يأت الوقت الذي نصل فيه إلى السلطة سنحاول أن ننشئ ونضاعف خلايا الماسونيين الأحرار في جميع أنحاء العالم، وهذه الخلايا ستكون في الأماكن الرئيسية لنحملها على ما نريد من أخبار ، وستكون تحت قيادة واحدة

من علمائنا ومعروفة لنا وحدنا .

- كل الوكلاء في البوليس الدولي السري تقريباً سيكونون أعضاء في هذه الخلايا. ولخدمات البوليس أهمية عظيمة لدينا لأنهم قادرون على أن يلقوا ستاراً على مشروعاتنا، وأن يستنبطوا تفسيرات معقولة للضجر والسخط بين الطوائف. وأن يعاقبوا من يرفض الخضوع لنا .

- إننا الشعب الوحيد الذي يوجه المشروعات الماسونية والذي يعرف كيف يوجهها لأننا نعرف الهدف الأخير لكل عمل على حين أن الأميين (غير اليهود) جاهلون بمعظم الأمور الخاصة بالماسونية، ولا يفطنون إلى أن الفكرة كنا نحن الذين أوحيناها لهم، وأنهم يتشربون أفكارنا عن غفلة واثقين بصدق عصمتهم الشخصية، وبأنهم وحدهم أصحاب الآراء، وأنهم غير خاضعين لتأثير الآخرين، بل إن أعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم من أكابر الموظفين يتبعون نصائحنا اتباعاً أعمى.

- وعندما يأتي الوقت الذي نحكم فيه العالم جهرة ستكون السمة الرئيسية فيها هي الطاعة العمياء للسلطة.

- ولن يخدم أعضاء القانون في المحاكم بعد سن الخامسة والخمسين لسببين: أولهما: أن الشيوخ أعظم إصراراً وجموداً وأقل اقتداراً على طاعة النظم الحديثة. وثانيهما: أن مثل هذا الإجراء سيمكننا من إحداث تغييرات عدة في الهيئة التي ستكون خاضعة لأي ضغط من جانبنا، لأن أي إنسان يرغب في الاحتفاظ بمنصبه عليه أن يطيعنا طاعة عمياء. وسنختار قضائنا من الذين يفهمون أن واجبهم هو العقاب وتطبيق القانون، لأن حكام الأميين حين يعينون القضاة لا يشددون عليهم في أن يفهموا فكرة ما عليهم من واجب، لذا فهم متساهلون مع المجرمين .

- وسنستأصل كل الميول التحريرية من كل هيئة خطيرة في حكومتنا، وستكون المناصب الخطيرة مقصورة على من ربّيناهم تربية خاصة للإدارة .
(ممن نهلوا علم الاقتصاد السياسي الصهيوني وعلم إدارة الأعمال) .

- نعتبر في سياستنا السرية أن كل الأمم أطفال، وأن حكوماتها كذلك .
- إن كل مخلوق في هذا العالم خاضع لسلطة، إن لم تكن سلطة إنسان فسلطة ظروف، أي سلطة شيء أعظم منه قوة، فإذن لنكن نحن الشيء الأعظم قوة، وعندما يضع ملك إسرائيل على رأسه التاج الذي أهدته له كل أوروبا، سيصير البطريك لكل العالم .

من البروتوكول السادس عشر:

- بدلاً من أن نترك الطلبة يتخرجون من الجامعات حاملين أفكاراً لا تناسبنا، سنغيّر الجامعات ونعيد إنشائها حسب خططنا الخاصة.
- لن يسمح للجامعات أن تخرّج للعالم شباباً تحمل أفكاراً على إصلاحات
دستورية جديدة أو ذوي اهتمام شخصي بالمسائل السياسية التي لن يفهموها، كي
نتمكن من تحطيم بنيانهم الاجتماعي بنجاح كما قد فعلنا.

- سنطمس من ذاكرة الإنسان تاريخ العصور الماضية التي قد تكون شؤماً علينا، ونترك الحقائق التي ستظهر أخطاء الحكومات في ألوان قاتمة فاضحة.
- إن العبقريّة العارضة تعرف كيف تنفذ إلى طبقة أعلى، ولن نسمح لمثل هؤلاء الرجال بالنفاذ إلى المراتب العليا، لأنها مراكز من ولدوا ليملئوها منا نحن.
- سنعطي دروساً في النظريات الفلسفية الجديدة التي لم تنشر بعد على العالم، هذه النظريات سنجعلها عقائد للإيمان، متخذين منها مستنداً عن صدق إيماننا وديانتنا، لأن الشعب يتلقن الأفكار عن طريق التربية، لأننا بالتربية النظامية نراقب ما قد يظهر من الاستقلال الفكري الذي نستغله استغلالاً لغايتنا الخاصة منذ زمان مضى عندما وضعنا نظام إخضاع عقول الناس عن طريق نظام التربية البرهانية أي التعليم بالنظر الذي فرض فيه أن يجعل الأميين (غير اليهود) غير قادرين على التفكير المستقل، فينتظروا كالحوانات الطيعة برهاناً على كل فكرة قبل أن يتمسكوا بها.

من البروتوكول السابع عشر:

- إن احترام القانون (يجعل رجاله والظالمين) يشبون قساة عنيدين لأنه يجردهم من كل مبادئهم ويحملهم أن ينظروا إلى الحياة نظرة غير إنسانية بل قانونية محضة، يرونها من وجهة نظر ما يمكن كسبه من الدفاع (وليس من وجهة النظر الأخلاقية المستمدة من الدين وثقافة الحلال والحرام).
- لا يوجد محامي يرفض الدفاع عن أي قضية مهما كانت، إنه سيحاول الحصول على البراءة بكل الأثمان بالنقط الاحتمالية الصغيرة في التشريع ليفسد ذمة المحكمة.

- لقد عينا عناية فائقة بالحط من كرامة رجال الدين من الأميين (غير اليهود) في أعين الناس، وبذلك نجحنا في الإضرار برسالتهم لأنها عقبة كؤودة في طريقنا، وسيتضاءل نفوذ رجال الدين على الناس يوماً بعد يوم.
- ولن يطول الوقت إلا سنوات قليلة حتى تنهار المسيحية انهياراً تاماً وسيبقى ما هو أيسر علينا للتصرف مع الديانات الأخرى.
- سنختصر تعاليم رجال الدين على جانب صغير جداً من الحياة، وسيكون تأثيرهم وبالأعلى على الناس.

- حين يحين الوقت سنحطم البلاط البابوي تحطيماً تاماً، ولوقف المذابح فيه سنظهر كحماة له، وبهذا العمل سننفذ إلى أعماق قلب البلاط، ولن نخرج منه حتى نكون قد دمرنا السلطة البابوية، وتنصيب بابوات الكنائس المسيحية من مسيحيين أصلهم يهود.

- لقد استطعنا أن نحقق هدفنا لخلق الفوضى في الهيئات الإدارية للأميين، وأن نسخر وكلاء ذوي مراكز عالية يلوثون غيرهم خلال نشاطهم الهدام: بأن ينموا ميولهم الفاسدة لإساءة استعمال السلطة والانطلاق في تعاطي الرشوة.

من البروتوكول الثامن عشر:

- إننا دمرنا هيئة الأميين الحاكمين بواسطة عدد من الاغتيالات الخاصة

التي أنجزها وكلاؤنا: وهم قطيع من الخرفان العميان الذين يمكن بسهولة إغراؤهم بأي جريمة ما دامت هذه الجريمة ذات طابع سياسي، (كما يفعل كثير من أولي الأمر مع المناوئين لهم في بعض البلاد) .

- إننا سنكره الحاكمين على الاعتراف بضعفهم عندما يتخذوا علانية إجراءات بوليسية خاصة فتزعزع هيبة سلطتهم الخاصة، لأن حراسة الملك جهازاً تساوي الاعتراف بضعف قوته، لذا فإن حاكمنا سيكون دائماً وسط شعبه، وسيظهر محفوراً بجمهور مستطلع من الرجال والنساء كأنهم وُجدوا بالمصادفة وبأقرب الصفوف إليه مبعدين عنه الرعاع (لكي لا يعرف الرئيس معاناة شعبه)، وإذا وجد صاحب ملتمس بين الناس يحاول أن يسلم الملك ملتمسه ويندفع خلال الغوغاء فإن الناس الذين في الصفوف الأولى سيأخذون الملمس وسيعرضونه على الملك في حضور صاحب الملمس ليظن كل إنسان أن كل الملمسات تصل إلى الملك وأنه هو الذي يتصرف في كل الأمور، لأن الهيئة التي تحيط بشخص الملك تتلاشى بمجرد أن يرى حرس من البوليس حوله، وإننا لا ننصح الأممييين (غير اليهود) بهذا المذهب، وأنتم تستطيعون أن تروا النتائج التي أدت إليها اتخاذ الحرس العلني

من البروتوكول التاسع عشر:

- إننا سنحرم على الأفراد أن ينغمسوا في السياسة، لأن السياسة لن يفهمها أحد إلا الملك.

- ولكي ننزع عن المجرم السياسي تاج شجاعته سنضعه مع المجرمين الآخرين بحيث يستوي مع اللصوص والقتلة والأشرار المنبوذين المكروهين عندئذ سينظر الرأي العام إلى الجرائم السياسية في الضوء ذاته الذي ينظر فيها إلى الجرائم العادية وسيصمها بوصمة العار والخزي، التي توصل بها الجرائم العادية بلا تفريق .

من البروتوكول العشرين:

- سيكون فرض الضرائب التصاعديّة على الأملاك هو خير الوسائل لمواجهة التكاليف الحكومية.

- إن الضرائب التصاعديّة المفروضة على الفرد ستجبي دخلاً أكبر، وهذا النظام في الوقت الحاضر ضروري لنا لأنه يخلق النقمة بين الأممييين.

- وستكون هناك ضرائب دمغة تصاعديّة على المبيعات والمشتريات مثلها مثل ضرائب التراكات وإن أي انتقال للملكية بغير الدمغة يعتبر غير قانوني.

- ويكفي أن يحسب كم ضعفاً سيزيد به مقدار هذه الضرائب على دخل حكومات الأممييين.

- إن الأزمات الاقتصادية التي دبرناها بنجاح باهر في بلاد الأممييين (منذ أزمة الكساد عام ١٩٢٩ والأزمات الاقتصادية اللاحقة منذ عام ١٩٧١ ولغاية ٢٠١١ حتى فقد الدولار والعملات الورقية العالمية ٩٨% من قيمتها الذهبية) قد أنجزت عن طريق سحب العملة من التداول، فتراكمت ثروات ضخمة في أيدينا، وسحب المال من الحكومة (بافتعال الحروب انظر الصفحة ١٤٩) يضطرها إلى

الاستنجا بملك هذه الثروات لإصدار قروض، ولقد وضعت هذه القروض على الحكومات أعباء ثقيلة اضطرتها إلى دفع فوائد المال المقترض مكبلة بذلك أيديها.

- لقد جعلنا العملة الذهبية دماراً للدول التي سارت عليها عندما بذلنا أقصى جهدنا لتكديسها (في مصارفنا فقط) وسحبها من التداول، وسنجد عملتنا من الورق (ومن الرقم الالكتروني لحسابات الدول والأفراد في المصارف العالمية والبورصات التي يحررها الصهاينة) أو حتى الخشب وستكون كافية لكل فرد من رعايانا.

- إن الخطط التي سنتخذها لإصلاح المؤسسات المالية للأمة ستقوم بأسلوب لا يمكن أن يلاحظوه، وسنبين أن السبب الأول للحالات المالية السيئة يكمن في حقيقة أنهم يبدأون السنة المالية بعمل تقدير تقريبي للميزانية الحكومية وأن مقدارها يزداد سنة بعد سنة وعلى ذلك فهناك عجز في كل سنة نحو خمسين من المائة من المبلغ الاسمي تتضاعف عن السنة المالية بعد عشر سنوات ثلاثة أضعاف، فبفضل هذا الإجراء الذي اتبعته حكومات الأميين الغافلة استنفذت أموالهم الاحتياطية عندما حلت مواعيد الديون وقررت بنوك دولهم وجذبتهم إلى حالة الإفلاس.

- إن القروض الخارجية مثل العلق الذي لا يمكن فصله عن جسم الحكومة، وإن حكومات الأميين لا ترغب أن تطرح عنها ذلك العلق بل هي تزيد عدده فأوحينا إلى دولهم أن تموت قصاصاً بفقر الدم. لأن القرض الخارجي ماهو إلا علقه، والثابت أن هذه القروض تحت نظام الضرائب الحاضرة تُحصّل من دافع الضرائب الفقير كي تُدفع فوائد (ربوية) للرأسماليين الأجانب الذين اقترضت الدول منهم المال، بدلاً من جمع الكمية الضرورية من الأمة مجردة من الفوائد في صورة ضرائب (على الفقراء والأغنياء، أما الأغنياء المقربين من السلطة فهم يتهربون بمساعي المفسدين من المسؤولين من الضرائب أو برشوة محقق الضرائب).

- من جراء إهمال الحكام الأميين أو بسبب فساد وزراءهم أو جهلهم قد جرّوا بلادهم إلى الاستدانة من بنوكنا، حتى أنهم لا يستطيعون تأدية هذه الديون، ولو احتاطت هذه الحكومات كي لا يحدث تضخم مالي فلن تكون في حاجة إلا إلى قرضاً واحداً ذا فائدة قدرها واحد من المائة تكون سندات على الخزنة ولحمت بلادها أن يمتصها العلق، حيث أنهم كان أيسر لهم لو أنهم أخذوا المال من شعبهم دون حاجة إلى دفع فائدة، وهذا يبرهن على عبقرتنا.

- إن حكام الأميين الذين ساعدناهم كي نغريهم بالتخلي عن واجباتهم في الحكومة بالولائم والأبهة وتعيين المندوبين عنهم، هؤلاء الحكام لم يكونوا، إلا حجباً لإخفاء مكائنا ولساننا، لأن تقارير المندوبين الذين اعتيد إرسالهم لتمثيل الحاكم في واجباته العامة قد صنعت بأيدي وكلائنا، وإننا نعرف إلى أي مدى من الاختلال المالي قد بلغوا بإهمالهم الذاتي، فلقد انتهوا إلى الإفلاس رغم الجهود التي بذلها رعاياهم التعساء

من البروتوكول الحادي والعشرين:

- لقد استغلينا فساد الإداريين وإهمال الحكام الأميين لكي نجني ضعف المال الذي قدمناه قرصاً إلى حكوماتهم أو نجني ثلاثة أضعافه مع أنها في الحقيقة لم تكن بحاجة إليه قط، فمن الذي يستطيع أن يفعل هذا معنا كما معهم؟ ورعايا الأميين لا يفهمون في المالية. (لذا درّب الصهاينة اقتصاديين يسيرون على منهج علم الاقتصاد الصهيوني).

- القروض الداخلية تدعى ديون ذات الأجل القصير، وهذه البنوك تكون من المال المودع في بنوك الدولة أو بنوك الادخار، وهذا المال يستغل في دفع فوائد القروض، وتضع الحكومة بدل المال الذي سحبتته مقداراً مساوياً له من ضماناتها الخاصة في هذه البنوك، ونحن بدأنا بإزالة الثقة بسندات الديون الحكومية للأميين. - سنستبدل ببورصات الأوراق المالية أجهزة حكومية سيكون من واجباتها فرض ضرائب على المشروعات التجارية بحسب ما تراه الحكومة مناسباً. ويمكن لهذه الأجهزة أن تطرح في السوق ما قيمته ملايين من الأسهم التجارية، (وستشتري الحكومة بأموال هذه الضرائب أسهم) في اليوم نفسه، وهكذا ستكون كل المشروعات التجارية معتمدة علينا، ولننصّر أي قوة سنصير عليها.

من البروتوكول الثاني والعشرين: - هذه هي الخطط السرية التي نعامل بها الأميين، وكذلك سياستنا المالية. - في أيدينا تتركز أعظم قوة في الأيام الحاضرة وأعني بها الذهب، هل يمكن أن نعجز بعد ذلك؟ عن إثبات أن كل الذهب الذي ظللنا نكدسه خلال قرون كثيرة جداً انه لن يساعدنا في غرضنا في أن يصبح العالم تحت حكمنا ويعتصم بقوانيننا اعتصاماً صارماً. - إن سلطتنا ستكون لا عن طريق اتباع قوة الشعب وممثليه بل سنكسبها بإخضاع جميع الأمم. - لن تستسلم سلطتنا لأي حق حتى حق الله، ولن يجروء أحد على الاقتراب منها كي يسلبها ولو خيطاً من مقدرتها. (إن الله سيبيدهم بالموعدة القريبة جداً عندما سينطق الحجر والشجر: يا عبد الله يامؤمن ورائي يهودي تعال فاقتله).

من البروتوكول الثالث والعشرين: - سنتبنى الصناعات القروية واليدوية كي نخرب المصانع الخاصة. - إن الأمم لا تخضع خضوعاً أعمى إلا للسلطة الجبارة المستقلة عنهم استقلالاً مطلقاً القادرة على أن تربيهم سيفاً في يدها يعمل كسلاح دفاع ضد الثورات الاجتماعية، التي ستحل محل الحكومات القائمة التي ظلت تعيش على جمهور قد تمكنا نحن أنفسنا من إفساد أخلاقه خلال نيران الفوضى، هذه النيران التي تندلع اندلاعاً مطرداً من كل الجهات.

من البروتوكول الرابع والعشرين:

- والآن سنعالج الأسلوب الذي ستقوى به دولة الملك داوود حتى تستمر إلى اليوم الآخر. - إن أسلوبنا لصيانة الدولة سيشتغل على المبادئ ذاتها التي سلمت حكماءنا مقاليد العالم، أي توجيه الجنس البشري وتعليمه. - لقد فصلنا قوة الشعب وقوة الحاكم عن بعضهما في بلاد الأميين (غير اليهودية) بإبقائنا كلاً منهما في خوف دائم من الأخرى، وحين انفصلتا وقعتا تحت نفوذنا.

الملحق الثالث

مداخلة في كتاب : " ضياع العرب بين النفط والذهب "

في عام ١٩٨٠ صدر عن دار العلوم العربية في بيروت كتاب ضياع العرب بين النفط والذهب للمؤلف الأستاذ رشيد شهاب الدين . الذي تناول بجرأة وشفافية وعلم فضح اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) التي عبثت وتعبث ، ولا زالت تعبث في الأرض الفساد ، مستوحية من تلمودها وشياطين صهيون وبروتوكولاتهم سبل العلم الخبيث عن كيفية إخضاع أنظمة الحكم وحكومات العالم لإدارتها لتخضع بهم الشعوب .

نبتدى من الصفحة ١٠ والتي جاء فيها " نقول عنهم : باطل ولكنه باطل منظم ونقول عن أنفسنا : حق ... ولكنه حق غير منظم قالوا في بروتوكولاتهم : " في خلال يومين نستطيع أن نسحب أي مقدار من الذهب من حجرات كنزنا السرية " .

أما نحن العرب فلا نستطيع أن نسحب أي جزء من مليارات الدولارات المقدسة في البنوك الأوروبية والأمريكية ، هذه الأموال التي أجبرنا على تجميدها عندهم ، حسب السياسة النفطية التي فرضوها علينا ، وإذا كنا نعتقد أن لدينا القدرة الكافية على سحب أموالنا المجمدة في بنوك تلك الدول فإن اليد الخفية (الشيطنانية) الصهيونية العالمية تمتد لتسيطر على مقدراتنا الاقتصادية من حيث ندري أو لا ندري قالوا في بروتوكولاتهم " هل يمكن ولنا كل هذه الخيرات الضخمة أن نعجز بعد ذلك عن إثبات أن كل الذهب الذي ظللنا نكده خلال قرون كثيرة جداً لن يساعدنا في غرضنا الصحيح لإعادة النظام تحت حكمنا ؟ .

قولهم هذا يدل دلالة واضحة على تاريخ تنظيماتهم السرية يعود إلى قرون كثيرة جداً ، عملوا خلالها على التحكم بسوق الذهب واستطاعوا أن يفرضوا ستاراً ذهبياً حول هذا السوق ، فبزوا كل دول العالم مجتمعة في هذا المضمار واستأثروا بسوق الذهب دون أي منازع وأمسكوا بصلاصة قصوى بوريد الحياة الاقتصادية وشريانها أما السؤال الذي يطرح نفسه على القارئ حين يطالع عنوان هذا الكتاب فهو : ما هي حالة الضياع التي يتخبط العرب في بيدائها وهم ملوك الثروة النفطية في العالم؟ وما هي علاقة هذا الضياع بالذهب والنفط؟ وهل كانت تفليسة بنك انترا خطوة أولى على طريق المؤامرة العالمية الكبرى التي تقود الصهيونية العالمية لواءها بين صراع النقد والنفط والذهب؟

والى جانب الخطة الاقتصادية التي تسعى الصهيونية لتحقيق سيطرة اقتصادية مطلقة على العالم ، تسير خطة أخرى متوازية معها في خط سيرها ، هدفها " تحطيم عقائد الإيمان في العالم " فبروتوكولات حكماء صهيون تورد ما يلي : حينما نمكن لأنفسنا لكون سادة الأرض لن نبیح قيام دين غير ديننا الذي ارتبط حظنا باختياره إيانا ، كما ارتبط به مصير العالم ، وأن تكون النتيجة المؤقتة لهذا هي إثمار الملحدين لإخضاع كل الأمم تحت أقدامنا " من البروتوكول الرابع عشر

وهكذا يمكننا رؤية مخططات الصهيونية العالمية بعين بصيرتنا ولكننا نعجز عن إمساكها بالجزم المشهود للدلالة عليها بما تقترف من آثام بحق الإنسانية جمعاء واليوم يجتاز العالم معركة اقتصادية مصيرية .

من خلال هذه المعركة ، تستطيع قلة واعية أن ترى طيف السراب الذي تحركه اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) هذه اليد التي تعمل على إبعاد أنظار رجال الاقتصاد العالميين من الإلمام بفحوى خطتها السرية الجهنمية التي أوصلت العالم إلى حافة هاوية التضخم المالي في الوقت الذي تدعي فيه أبوابها الدعائية المسيطرة عليها عالمياً بأن التضخم المالي ناتج عن ارتفاع أسعار البترول .

أما الحقيقة التي لا تقبل الجدل عند الذين يعلمون ببواطن الأمور وأسرارها فإنها تظهر جلية واضحة حين تشير بأصابع الاتهام إلى الخطة الاقتصادية التي أوصلت العالم إلى شفير الهاوية الاقتصادية للأسباب التالية:

أ - أن أسباب انخفاض قيمة العملات النقدية ، وخاصة الدولار الأمريكي، وظهور بوارد التضخم المالي العالمي تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الذهب.

ب - أن ارتفاع أسعار الذهب بهذا الشكل المثير ، كان مؤشراً طبيعياً لارتفاع عالمي لأسعار النفط وغيره من السلع الرئيسية والغذائية . ولو لم تتجرأ الصهيونية العالمية التي تتحكم بسوق الذهب في العالم على رفع قيمته بهذه الدرجة الجنونية خلال فترة وجيزة لما كان هناك تضخم مالي ولما كانت بطالة في الدول الصناعية والفقيرة ولما تجرأت أية دولة مصدرة للنفط على رفع سعر نفطها بالشكل الذي نراه اليوم

وقبل الاسترسال في وضع نقاط الاتهام على الحروف ، لا بد لنا من استعراض لتاريخ الذهب فقد عرف العالم على صعيد النقد الدولي نظامين نقديين أساسيين هما : ١- نظام القاعدة الذهبية ٢- نظام الصرف بالذهب

وسنعمد على ما ورد في كتاب - أزمة الدولار - للدكتور هاشم حيدر عميد معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية لشرح النظامين :

١ - نظام القاعدة الذهبية :

ظهر هذا النظام في مطلع القرن التاسع عشر وساد العالم في الربع الأخير منه واستمر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، عرف العالم في ظل هذا النظام الذهبي مرحلة من الازدهار الاقتصادي والاستقرار المادي ، حتى أصبحنا نسمي هذا القرن بقرن الاستقرار والازدهار

نظام القاعدة الذهبية : هو النظام الذي يكفل التداول الحر لقطع المسكوكات الذهبية في الوقت نفسه يؤمن حرية تبديل الذهب بأشكال النقد المتداول ، كما يؤمن أيضاً على الصعيد الخارجي حرية تصدير المعدن الأصفر واستيراده دون قيد أو شرط

ويمكن الآن إظهار النقاط الرئيسية التي يستند إليها :

١ - يجب أن يحدد القانون سعر قانوني بين الوحدة النقدية وبين معدن الذهب

الصافي ؛ فينص القانون البريطاني مثلاً على أن وحدة النقد أي الجنيه يساوي غرامين من الذهب وينص القانون الفرنسي على أن الفرنك الفرنسي يساوي غراماً واحداً الخ يفيد هذا أن التداول عندما يكون معتمداً على المسكوكات الذهبية يجب على كل وحدة مسكوكة أن تحتوي مادياً على كمية الذهب التي نص عليها القانون .

وإذا كان التداول لا يعتمد على المسكوكات الذهبية وإنما على أشكال نقدية أخرى ، فإن المصرف المركزي يجد نفسه مجبراً بقوة القانون على تقديم الذهب لكل من يطلبه استناداً إلى السعر الرسمي .

٢ - من الشروط الأساسية لنظام القاعدة الذهبية أيضاً ، حرية التبدل المطلقة بالنسبة إلى الجميع ، أي حرية تبديل أشكال النقد الأخرى بالذهب وذلك استناداً إلى السعر الرسمي ، كما ذكر أعلاه إن لهذه الناحية أهمية أكثر من قصوى بالنسبة إلى ثبات قيمة الوحدة النقدية لأن المصرف المركزي يفضل هذه العملية لا يستطيع أن يصدر كميات كبيرة من الأوراق النقدية قابلة للتداول لأن من شأن ذلك زيادة كمية النقد عن حاجة النشاط الاقتصادي الأمر الذي يضعف من قيمة هذا الشكل من النقد ، وبالتالي يضعف ثقة الجمهور فيه ، فيسارع إلى تركه والحصول على الذهب مكانه وتؤول هذه الحركة إذا اشتدت إلى ذوبان الأرصدة الرسمية من الذهب في النهاية مما يؤدي إلى افلاس النظام النقدي بكامله

٣ - يجب أن يكفل هذا النظام للأفراد أيضاً حرية سك وصهر المعدن الاصفر أي أن كل فرد يملك نقوداً مسكوكة له الحق في صهرها وتحويلها إلى سبائك ذهبية .

٤ - ومن شروط هذا النظام حرية تصدير واستيراد الذهب للجميع من دون قيد أو شرط .

والصفة الرئيسية لهذا النظام هي قدرته التلقائية على تحقيق الاستقرار وتثبيت الوحدة النقدية على الصعيد الخارجي والداخلي على السواء والدليل على ذلك ، كانت الأرقام القياسية للأسعار بالذهب عام ١٩١٠ تقريباً في المستوى نفسه الذي كانت عليه في عام ١٨٩٠ (رأي الشريف المظلوم: وليس على ما هو عليه الآن من عام ١٩٧١ إلى ٢٠١١ حيث انخفض سعر الدولار ٥٠ ضعف و٩٨% من قيمته الذهبية التي كان عليها عام ١٩٧١ نتيجة لألاعب الصهاينة الربوية والقمارية في البورصات منذ أن ورط الصهاينة دول العالم في بريتون وودز بنظام صرف عملاتهم بالذهب والسماح بتقلبات تصل إلى ١% لزوم قمار البورصات للعملات الورقية العالمية؛ بينما تثبت الصهاينة سعر صرف الدولار بقيمة ثابتة من الذهب الذي يملكه اليهود وليست الحكومة وهو ٣٥ دولار للأونصة ليصبح الدولار مع الذهب رصيذاً للعملات الورقية العالمية . أي إن عملات العالم بقيت متقلبة القيمة الذهبية بنسبة ١% بينما أصبح الدولار ثابت القيمة الذهبية).

٢ - نظام الصرف بالذهب :

- في هذا النظام اشترط على الدول الأعضاء في مؤتمر بريتون وودز إعادة

ربط نقدها بالذهب : أي يجب أن تحدد كل دولة وزناً معيناً من الذهب الصافي لوحدها النقدية ولكن لا يسمح للأفراد أو لأية هيئة كانت بطلب الذهب مقابل الأوراق النقدية من المصرف المركزي ولكن الشيء الذي يجب أن يسترعي الاهتمام والتعجب أن الدولار الأمريكي وحده أعيد تبديله بالذهب بالنسبة إلى الأرصدية الخارجية من هنا نلاحظ أن الدولار الأمريكي أخذ يتميز عن سائر نقود العالم لأنه النقد الوحيد الذي اكتسب هذه الميزة (لأن هذا الدولار الذهبي ارتبط ارتباطاً وثيقاً باليهود الذين دعموه بالذهب واستعدادهم لدفع أونصة ذهبية مقابل كل ٣٥ دولار ليكتسب ثقة المتعاملين به من الحكومات والأفراد ليصبح طعماً ساماً فيما بعد) .

- اشترط مؤتمر بريتون وودز على الدول الأعضاء أن تعيد حرية التحويل بين نقدها والنقود الأجنبية الأخرى ، ويمنح الأفراد دون قيد أو شرط حق التبديل بأوراقهم النقدية الوطنية الأوراق النقدية الأجنبية

- اما الناحية الثالثة فتتعلق بتثبيت سعر الصرف ولكن هذا السعر يمكن أن يتقلب وبصورة عنيفة (في لعبة البورصات القمارية) لأن المؤتمر سمح بتقلبات هذا السعر بنسبة معينة هي واحد بالمائة فإذا تعدت التقلبات هذا الحد يجب على الحكومات أن تسارع إلى التدخل فوراً لوضع حد لها .

- وأما النقطة الأخيرة فتتعلق بعملية تخفيض قيمة الوحدة النقدية فإذا حدث اختلال في تقلبات السعر فيجب كما قلنا على الحكومة المسارعة إلى التدخل للقضاء عليه ، وإذا فشلت فإنها تجد نفسها عندئذ أمام وضع نقدي خطير يتمثل بضعف نقدها وقوة النقد الخارجي ومن أجل إصلاح الوضع لا يعود أمامها سوى حل واحد وهو تخفيض قيمة وحدتها النقدية (والصهاينة بسيطرتهن على البورصات مع السماح بتقلبات ١% للعملة مكنتهن من إجراء التقلبات العنيفة لسعر عملة أروا الدمار لها ولشعبها وحكومتها الوطنية واقتصادها إن حاولت حكومتها الوطنية أن تقف في وجه المخططات الصهيونية)

- **نظام الصرف بالذهب :** هو نظام تضخيمي بطبيعته ولقد ألح الاقتصادى الفرنسي جاك رويك كثيراً على هذه الظاهرة التي يرى فيها أهم وأخطر عيب يحتوي عليه هذا النظام عندما ننظر أولاً إلى أجهزته الميكانيكية نرى بالفعل أنها مهياة تلقائياً لتوليد التضخم النقدي ، أن البلد المطبق للنظام المذكور يحتفظ بأرصده على شكل نقد أجنبي قابل للتحويل إلى الذهب وأن الأرصدية هذه تُولف في الوقت نفسه عنصراً رئيسياً من عناصر الغطاء التي يستند إليها المصرف المركزي عند إصدار النقود الوطنية وبعد ذلك لأن المصرف لا يحتفظ بأرصدة الدولارات هذه خاملة في صناديقه كما هو الشأن بالنسبة إلى الذهب بل إنه يقرضها إلى مصرف أمريكي في الخارج فيستعملها هذا بدوره كقاعدة لإصدار النقود الائتمانية وتكون **النتيجة إذن :** أن كمية واحدة من الدولارات استعملت على الأقل مرتين لإصدار أشكال أخرى من النقود ، الأمر الذي يؤول إلى المبالغة في إصدارها وتوليد التضخم النقدي على الصعيد الدولي كما يسمح للبلد صاحب نقد الأرصدية بالبقاء في حالة عجز دائمة الأمر الذي يؤول مباشرة إلى تكويم كميات من نقده في الأرصدية

الخارجية (كأرقام وهمية تتضاعف رقمياً فقط بدلاً عن وجودها الورقي المخزون غير المتداول ولا بد أن قيمة هذه الأرصدة قد فاقت آلاف المليارات وعشرات المرات أثناء تداولها من دولة إلى أخرى ، إنها أفكار الصهاينة الشيطانية لتدمير العالم)

وتحت عنوان : كيف يتيح التضخم النقدي للمستثمر الأمريكي عملية سلب خيرات الشعوب الواردة في الصفحة ٣٢ من كتاب ضياع العرب : لقد أتاح التضخم النقدي الذي ظهر أثر رفع الغطاء الذهبي (اليهودي) عن الدولار الأمريكي ميزات عديدة لصاحب هذا النقد (الأمريكي في الظاهر واليهودي في الواقع) وهذا أمر مدروس بعناية فائقة تحركه اليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) كي تتلقف خيرات العالم وسيكون أساساً لخطة سرية رهيبية يتمكن من خلالها رجال الأعمال اليهود الأمريكيين من الاستيلاء على الصناعات الأوربية الهامة بعد أن استولوا على الاقتصاد الأمريكي برمته .

جرت العادة منذ القديم على أن تستثمر البلدان الغنية بعضاً من أموالها خارج بلادها ، ومن أجل تحقيق عملية الاستثمار هذه يجب على البلد المصدر لرأس المال أن يحقق أولاً فائضاً في ميزان مدفوعاته وتحقيق الفائض معناه تكوين أرصدة إما من الذهب أو من القطع الأجنبي أو من الاثنتين معاً ومعنى هذا أن الاستثمار الخارجي يجب أن يتحقق بالنقود الأجنبية وليس بالنقود الوطنية فالبلد الذي يريد أن يحقق مشروعاً اقتصادياً في الخارج أو يبتاع مشروعاً قائماً يجب أن يحصل في البداية على نقد البلد الأجنبي ولكن الوضع يختلف بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإذا أراد (أي أمريكي أو يهودي أمريكي) تحقيق أي استثمار خارجي – استخراج مواد أولية – إنشاء صناعات جديدة – الاستيلاء على صناعات قائمة فإنه يستطيع أن يحقق كل هذا بواسطة نقده الوطني أي بالدولار (الورقي أو الرقمي الذي أصبح بلا رصيد ذهبي والفاقد ٩٨% من قيمته الذهبية التي كان عليها قبل ١٩٧١) فعندما تريد الولايات المتحدة شراء مصنع في فرنسا فما عليها إلا أن تدفع ثمنه بالدولار وليس بالفرنك الفرنسي ، لأن الدولار هو نقد الأرصدة الدولية ، وهكذا نلاحظ سهولة عملية الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وصعوبتها لسائر البلدان الأخرى .

وتفيد الإحصاءات بأن القسم الأكبر من الدولارات التي تستثمر في الخارج يأتي من الادخار الخارجي وكيف ؟ إن البلدان التي تطبق نظام الصرف بالذهب تحتفظ بأرصدها بنقد أجنبي قابل للتحويل إلى الذهب وهو الدولار الأمريكي ، ولكن الشيء الأساسي هو أنها لا تحتفظ بأرصدها من الدولارات هذه خاملة وإنما تستثمرها في المصارف الخارجية ، أي أنها تقرضها للمصارف الأمريكية ؛ إذن فإن الأرصدة من الدولارات تصدّر إلى المصارف الأمريكية التي تقرضها بدورها إلى الأفراد الأمريكيين الذين يستعملونها في استثماراتهم الخارجية وقد أثارت هذه الناحية غيظ الرئيس الفرنسي الراحل ديغول الذي انتقدها بشدة فائقة ، حتى أنه نعتها بعملية سلب لأنها تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء – وهذا ما جرى فعلاً – على أحدث الصناعات الفرنسية ، بواسطة الادخار الذي جمعه فرنسا بعرق جبينها (لذلك تسعى

الصهيونية العالمية أن تجعل شركات العالم شركات مساهمة ليسهل الاستيلاء عليها عن طريق البورصات)

وهكذا نرى كيف تعمل اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) على استنفاد كل خيرات العالم تدريجياً فعندما كانت بريطانيا تسيطر على جميع الموازين التجارية شرقاً وغرباً في القرن التاسع عشر ، كانت اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) تمسك بجميع مقدراتها السياسية والاقتصادية معاً ولكي نتأكد كيف انتقلت اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد وكيف تمكنت من السيطرة والهيمنة على المقدرات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة العظمى ، لا بد لنا من مراجعة نبوءة أحد الرؤساء السابقين للولايات المتحدة بنيامين فرانكلين منذ أكثر من مائتي عام تقريباً ومما قاله " احذركم ايها السادة فإذا لم تطردوا اليهود نهائياً فسيلعنكم أبناؤكم وأحفادكم وأنتم في قبوركم إن أفكار اليهود ليست أفكار الامريكيين بالرغم من وجودهم بيننا لمدة عشرة أجيال فالنمر لا يستطيع تغيير جلده المرقط. إن اليهود يشكلون خطراً على هذه الأرض ، فإذا سمح لهم بالدخول عرضوا للخطر جميع مؤسساتنا اذن لا بد من طردهم بقوة القانون "

فلننظر كيف تحققت بعد أكثر من مائتي عام نبوءة هذا الرئيس الأمريكي المخلص لبلاده وحيث تبين الإحصاءات بأرقامها الرسمية عن يهود أمريكا اليوم ما يلي : "أن نسبة اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية لا تزيد عن ثلاثة بالمائة من مجموع ٢٤٠ مليون أمريكي فماذا تشكل هذه النسبة الضئيلة في المجتمع الأمريكي ككل ؟ إنها تشكل النسب التالية :

٣٩ بالمائة نسبة اليهود بين الموظفين المدنيين .

٧٠ بالمائة نسبة اليهود بين المحامين .

٤٣ بالمائة نسبة اليهود بين أقطاب رجال الصناعة .

٦٩ بالمائة نسبة اليهود بين المختصين في البحوث العلمية (وهي كل ما يتعلق بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يغذي الصناعات المدنية والحربية) .

٨٠ بالمائة نسبة اليهود بين رجال الأعمال .

٨٥ بالمائة نسبة اليهود من حاملي أسهم شركات الصحافة والتلفزيون والإذاعات ووكالات الأنباء .

إن من يملك هذه النسب المرتفعة من مقدرات الشعب الأمريكي يمسك بيد من قوة دفعة سير هذا الشعب ويوجهها للوجهة التي يشاء .

إن هذه الإحصائيات تعني كل حرف عناه الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين في نبوءته التاريخية ، وسيأتي يوم قريب تقوم فيه حرب أهلية أمريكية جديدة ليس بين الشماليين والجنوبيين : بل بين الأمريكيين من جهة وبين اليهود المتأمركين من جهة ثانية ، (رأي الشريف المظلوم : وهذا لن يكون إلا إذا وصل كتابنا مترجماً إلى الانكليزية وعلى الانترنت إلى الشعب الأمريكي لأن هذا هو مصير اليهود الذي حفروه لأنفسهم ؛ لأنهم كانوا لأنفسهم ظالمين وبرتوكولات حكماء شياطين صهيون تشهد عليهم من الصفحة ١٨٣ إلى ١٩٨ في البروتوكول

الخامس قالوا " إن عجالات جهاز الدول كلها تحركها قوة ، وهذه القوة في أيدينا تسمى الذهب).

وتحت عنوان : احتكار الصهيونية العالمية لتجارة الذهب في العالم ورد " كل الدلائل الصحفية والإعلامية التي طالعنا عام ١٩٧٦ أثار ظهور أزمة الذهب وتفاعلها عالمياً ، لم تكن لتشير إلى أي دور تلعبه الصهيونية العالمية في الجسم المالي والاقتصادي للعالم ككل

ويكفي أن نقرأ في بروتوكولاتهم كيف تملكوا الذهب بعد أن كانت الصحافة والاعلام خير معين لهم في هذا المضمار " ومن خلال الصحافة أحرزنا نفوذاً وبقينا وراء الستار وبفضل الصحافة كدسنا الذهب " من البرتوكول الثاني

إن هذه التعمية الإعلامية الملفتة لنظر قلة ضئيلة من الناس تزيد عندهم لتجعله يقيناً واتهاماً لليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) التي تسعى منذ أمد بعيد لاستكمال احتكار عالمي مطلق للصناعة والتجارة في جميع أنحاء العالم وعلى رأسها تجارة الذهب وهي في الوقت نفسه تتيح لرأس المال الذي تحركه بشكل غير ظاهري مجال العمل الحر ، بعد أن تفتح أمامه جميع السبل التي أغلقت عليه في أية بقعة من العالم. فلماذا نلمس تلك التعمية عن هذا الدور الصهيوني — حتى في وسائل الإعلام العربية — في معركة مالية عالمية مصيرية؟ (ولأن قرأنا يكشف مكرهم، إذن فالله حملنا أمانة كشف مخططاتهم).

واليوم تمر أمام أبصارنا المفتوحة وبصيرتنا المغلقة معركة اقتصادية : تعتبر أكبر شأنًا وأعمق أثراً في كل مجال حياتنا الحالية والمستقبلية من أية حرب عسكرية أو حتى نووية أنها معركة المال الذي هو عصب الحياة ووريده وشريانه. (الذهب)

وانطلاقاً من هذه النظرة الصهيونية إلى المال - والذهب قاعدته الأساسية - وضعت الصهيونية العالمية خطة جهنمية بعيدة المدى استولت بموجبها على احتكار مطلق لتجارة الذهب في العالم :

- فالشركات التي تستثمر مناجم الذهب في العالم غير الشيوعي هي شركات تملكها أو تسيطر عليها اليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) مثل شركة اليهودي المعروف " انجلو ميركان كوربوريشن دوبنها يمر " التي تستثمر مناجم الذهب في جنوب أفريقيا وتعتبر هذه الشركة أمبرطورية منجمية تزيد موجوداتها على (مئات المليارات من الدولارات وربما آلاف المليارات من الدولارات الورقية والرقمية الفاقدة لرصيدها الذهبي) .

- والشركات التي تعمل على تصفية الذهب الخام وتحوله إلى سبائك معترف بها دولياً وبنكياً بعد دمغها بطابعها الرسمي وهي شركات تملكها أو تسيطر عليها اليد الخفية الصهيونية .

- والشركات التي توزع السبائك الذهبية على البنوك العالمية وكذلك البنوك التي تتعاطى تجارة السبائك الذهبية وهي بنوك يهودية كبنك روتشيلد ، أو بنوك تسيطر عليها اليد الخفية كـ بعض البنوك السويسرية والانكليزية والأمريكية . أن الصهيونية العالمية لم تثر معركة الذهب إلا بعد أن أصبحت الثروة الذهبية ضئيلة جداً إذا ما قيست بالنسبة إلى الثروة النفطية التي طغت عليها عشرات المرات (مثال

للمقارنة : كان قيمة إنتاج الدول العربية من النفط عام ١٩٧٩ هو حوالي ١٩٢ مليار دولار ، وقيمة إنتاج جميع دول العالم من الذهب هو حوالي ٢٥ مليار دولار)

وتحت عنوان : مقدار الثروة الذهبية في العالم أشار الكتاب إلى : " قبل إلغاء التعامل على أساس القاعدة الذهبية ورفع الغطاء الذهبي عن غالبية النقد المتداول : كانت الثروة الذهبية تقدر بمقدار ما تملكه كل دولة من غطاء ذهبي لنفدها.

ولما توقفت غالبية صادرات الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية لم تجد هذه الدول أمامها إلا دولة وحيدة قادرة على مد يد المساعدة لها ، ولكن هذه المساعدة لم تكن إلا على حساب تغطيتها الذهبية لنفدها المتداعي خلال الحرب فاضطرت الدول المذكورة إلى إرسال القسم الأكبر من أرصدها الذهبية إلى الصناديق اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تجمع فيها آنذاك حوالي ٢٢ مليار دولار (والتي تعادل من الذهب :

$$\frac{22 \text{ مليار دولار}}{35 \text{ دولار للأونصة}} = \frac{628071428 \text{ أونصة}}{32258 \text{ أونصة بالطن}} = \frac{19517 \text{ طن من الذهب}}{19517 \text{ طن من الذهب}}$$

أما نسبة تصاعد الثروة النفطية في البلاد العربية تصاعداً مثيراً للغاية: من ١٧٥ مليون طن في سنة ١٩٥٨ إلى حوالي ٦٠٦ مليون طن عام ١٩٦٨ ثم في عام ١٩٧٩ إلى ١,١١٥,٥٠٠,٠٠٠ طن $\times 7,33$ ب/ط $\times 23.5$ دولار للبرميل = ١٩٢,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فاقدة لرصيدها الذهبي . (رأي الشريف المظلوم : وبمقارنة قيمة النفط العربي المنتج عام ١٩٧٩ وعام ١٩٦٨ يتبين أن الإنتاج تضاعف مرة واحدة من النفط وحوالي ٢٠ ضعف في قيمته من الدولارات المزيفة ولكن في الواقع تناقصت قيمته عن الضعف قياساً للذهب أي ازداد الرقم عشرين ضعفاً ولكن تناقص في القيمة الذهبية وبذلك يوحى الصهانية لشعوب العالم أن العرب ضاعفوا قيمة نفطهم خلال عشر سنوات إلى عشرين ضعفاً والواقع المنوه عنه أعلاه أن قيمة النفط تراجعت إلى الوراء في قيمته الذهبية حيث بدأ العد التنازلي لقيمة النفط الذهبية يوماً بعد يوم علماً بأن قيمة برميل النفط من الذهب وصل عقب حرب ١٩٧٣ إلى ٣٠ غرام ذهب تعادل آنذاك ٤٢ دولار ، ولكن مع غفلة دول النفط العربية ومؤامرات الصهيونية العالمية للاستيلاء على النفط العربي وصل قيمة برميل النفط من الذهب إلى ١ غرام أو ١٠ دولارات فقط ولعدة مرات فهل فرض على الشعب العربي تيهماً حديثاً في ببداء واسعة من حقول النفط وآبارها حتى أصبحنا نحترق بلهيب نارها وينعم العالم بدفع حرارتها، عندما يشتري العربي مشتقات النفط العربي من حكومته بأكثر مما يشتريها المواطن الغربي أو المواطن الأمريكي من الشركات الخاصة . والأجدر والأعدل أن تعود خيارات الأرض للشعوب وليس للحكام والحكومات وكان على الحكومات العربية المنتجة للنفط أن تبيع النفط لمواطنيها بكلفة الإنتاج فقط ، لا أن تذبحه بارتفاع أسعار مشتقات النفط التي تصبح سبباً مباشراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أجور النقل مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التجويع وهذا ما تريده اليد الخفية وتخطط له من أن تصبح الحكومات الوطنية عدوة لشعوبها) .

على هذا المنوال تعمل اليد الخفية وتعبث بمقدرات العالم ، فإن لها مئات الأيدي إلى تحركها في كل اتجاه على غرار الإله الهندي فشنو الذي تشبهت به في بروتوكولاتها .

ولكي تبقى اليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) المحرك الوحيد لدفة الثروة العالمية بما فيها الثروة النفطية عمدت إلى إتباع الأساليب التالية :

- أ- سيطرة خفية على شركات النفط في العالم .
- ب- استثمار أرصدة النفط للدول النفطية في بنوكها العالمية المنتشرة في كل مكان .
- ج- هيمنة سياسية لإبقاء دول النفط وحكوماتها تدور في حلقة مفرغة من وصايا غير منظورة .

د- تحريك الثروة الذهبية وتصعيد أسعارها بشكل غير منتظر ، وفي المقابل اتهام دول النفط بافتعال أزمات اقتصادية عالمية ومن كتاب " اليهود في فرنسا اليوم " الذي صدر في فرنسا منذ أكثر من خمس وعشرون عاماً يوضح للقارئ بشكل مذهل كيف تمكن اليهود في فرنسا من الإمساك بقوة بالمقدرات المالية والتوجيهية للشعب الفرنسي ، ولكي يتوصلوا إلى المراكز الحساسة والمسيطرة في شتى مرافق الدولة الفرنسية حيث انتقل كثير منهم وبشكل تدريجي من الدين اليهودي إلى الدين المسيحي بعد أن عمدوا إلى تغيير طفيف في أسمائهم اليهودية المعروفة كي يندمجوا كلياً في المجتمع الفرنسي وخلال بضعة أجيال ذاب هؤلاء تماماً في المجتمع الفرنسي الراقى ، بشكل لم يعد بمقدور أي إنسان التعرف إلى أصولهم السابقة ، ولكنهم في الواقع أصبحوا أكثر نفعاً واشد فعالية لليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) التي توجههم حسب ما تقتضيه المصالح الصهيونية العالمية .

في ضوء هذه الصورة الفرنسية يمكن أن ندرك كيفية تغلغلهم في جميع المجتمعات الأوروبية والعالمية وما أوردناه سابقاً عن نسبة تواجدهم في الإدارات الأمريكية ومن نبوءة الرئيس الأمريكي بنيامين فرانكلين عنهم يؤكد ذلك .

وتحت عنوان : هل تعني (زيادة الإنتاج العربي من النفط) تزايداً في الثروة العربية (تستفيد منها الشعوب العربية) ؟

الظاهر المخادع الذي تبديه لنا الأرقام من تزايد مذهش في ثروة النفط العربية يختلف تماماً عن حقيقة باطن هذه الأرقام تلك الحقيقة الخافية على الغالبية الساحقة من أبناء الشعب العربي في كل مكان .

إن الدول العربية غير المؤممة لنفطها والتي أنتجت ربع الإنتاج العالمي تقريباً فإنها تتقاسم أرباحها الهائلة مع شركات النفط الأجنبية المستثمرة لنفطها بموجب عقود طويلة الأمد ، فكم تبلغ أرباح هذه الشركات التي تقطع من حق الشعب العربي المتغافل

إن قيمة الإنتاج العربي لعام ١٩٧٩ هي ١٩٢,١٥٠ مليار دولار مزيف ، منها ١٤٠,٣٢٩ مليار دولار مزيف قيمة إنتاج الدول النفطية غير المؤممة لنفطها ، نحسم منها كحد أقصى ١٠% كلفة الإنتاج ، فتصبح قيمة هذه الدول هي :

$$١٤٠,٣٢٩ - ١٠\% \text{ كلفة الإنتاج} = ١٢٦,٢٩٦ \text{ مليار دولار مزيف .}$$

حصة الشركات الأجنبية ٤٠% من الأرباح : $١٢٦,٣٢٩ \times ٤٠\% = ٥٠,٥١٨$ مليار دولار تصبح حصة الدول العربية غير المؤممة لنفطها : $١٢٦,٣٢٩ \times ٦٠\% = ٧٥,٧٧٨$ مليار دولار مزيف .

من هذا ندرك مقدار الأرباح الخيالية السنوية التي تجنيها الشركات الأجنبية نسبة إلى رساميلها البسيطة (والتي يملكها أو يسيطر عليها الصهاينة) .

والى جانب ما تجنيه هذه الشركات المشبوهة من أرباح تفوق كل تصور ووصف ، فإن السياسة الضاغطة على هذه البلدان العربية تجعلها في وضع سياسي مهزوز ومتخوف بشكل مستمر من كل ما يحيط بها داخلياً وخارجياً وعربياً ودولياً هذا الوضع الذي يتطلب العون حتى من الشيطان للحفاظ على زمام السلطة والحكم

وإلى جانب مئات المليارات من الدولارات التي تجنيها الشركات الأجنبية كأرباح سنوية لقاء توظيف رأسمال لم يتجاوز بضع ملايين فإن اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) الكامنة وراء سياسة هذه الشركات تفرض على حكومات دول النفط إبقاء أرصدها ضمن البنوك التي تشرف عليها تلك اليد الخفية الصهيونية وهذا ما أشارت إليه مجلة عالم النفط في مجلدها الثاني عدد ١٤ صفحة ٨ حيث جاء ما يلي : " أصدرت الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب تقريراً اقتصادياً جاء فيه : " أن حجم الاستثمارات العربية في أمريكا تزايد بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة ١٩٧٤ بعد ارتفاع سعر الذهب فقد بلغ حجم الأصول الثابتة لهذه الدول في الولايات المتحدة حالياً بنحو ٣٦ مليار دولار .

أن عقلية الحكم العربية تبعد الأمة العربية عن أي تقدم حضاري ، بل تعيدها إلى فيافي الجاهلية قبل الإسلام إن كل الدلائل تشير إلى أن العالم العربي يقع تحت ضغط حرب اقتصادية باردة ، منذ أن تم اكتشاف آبار النفط العربية الأولى ، وقد خطط واضعوا استراتيجية هذه الحرب لإبقاء الجماهير العربية وخاصة المتجاوزة منها في حالة خصام دائم يصل في بعض الحالات إلى الاقتتال (وذلك منذ أن كان العرب في ظل الخلافة العثمانية) .

ولقد لعبت اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) دوراً رئيسياً في القضاء على الخلافة العثمانية وقد كانت وراء جميع الموجات الصليبية والحملات الانكليزية والفرنسية على بلاد المغرب العربي ومصر وبلاد الشام إلى أن تمكن اليهود الدونمة الذين تستروا بالإسلام من خلع السلطان عبد الحميد وتقويض دعائم الخلافة العثمانية (وقد كان الهدف هيمنة سياسية - اقتصادية - انطلاقاً من فلسطين) .

كانت انكترا قد أعلنت حمايتها لليهود في فلسطين منذ عام ١٨٣٨ باعتبارهم رعايا بريطانيين ، ثم أوفدت إلى أرض الدولة العثمانية بعثات أوربية - انجليزية وألمانية - هدفها التنقيب عن البترول إلى الموصل في العراق تحت ستار البحث عن الآثار التاريخية ، وقد علم السلطان أهداف هذه البعثات (فطردهم من البلاد) وقد علق على ذلك بقوله : أنني كنت سأوافق على التنقيب عن البترول بشرط مصارحتي بذلك ، ولكن أن يأتوني جواسيس فهذا ما لم أرضه أبداً .

ونظراً لهذه الحادثة فقد أرسل السلطان العثماني بعثة إلى أمريكا للتخصص في ميدان البترول ولكن البعثة التي بقيت سنة ، عادت بدون نتيجة ؛ لأن أمريكا رفضت هدف البعثة لأنها لا تريد منافساً لها في هذا الميدان .

ونوه الكتاب إلى كتاب " موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية

للأستاذ حسان علي الحلاق " في ص ٢٧٧ وما بعدها : " لقد دخل في جسم الدولة العثمانية ٢٠٠٠٠ يهودي في سالانيك أطلق عليهم اسم الدونمة - اليهودي فعلاً وباطناً والمسلم ظاهراً .

وكان اليهود قد حاولوا السيطرة على فلسطين منذ سنة ١٧٩٨ بعد أن وجه الإمبراطور نابليون نداء إليهم يدعوهم إلى المشاركة المالية في حملته على الأراضي المقدسة لاسكانهم في أرض الميعاد - وكان وزير مالية نابليون يهودياً .

ثم تحول النشاط الصهيوني - الفرنسي إلى نشاط صهيوني - بريطاني الأمر الذي أدى إلى شراء بريطانيا أسهماً في قناة السويس عام ١٨٧٥ وأن عملية الشراء تمت بواسطة دزرائيلي رئيس الوزراء البريطاني اليهودي وبأموال عائلة روتشليد اليهودية .

ويؤكد السلطان عبد الحميد في رسالته المرسلة إلى الشيخ محمود أبو الشامات ما يلي : " أنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية إلا بسبب المضايقات من جمعية الاتحاد المعروفة باسم تركيا الفتاة وتهديدهم ، إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأراضي المقدسة ، ووعدوا بتقديم ١٥٠ مليون ليرة ذهبية انكليزية ، فرفضت ، وأجبتهم : إنني لو دفعتم لي ملء الدنيا ذهباً فلن أقبل ، فاتفقوا على خلعي ، وحمدت المولى أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار .

لم يكن وصول الاتحاديين إلى الحكم بعد عزل السلطان عبد الحميد إلا تخطيطاً صهيونياً بعيد المدى ارتكز على المحافل الماسونية التي ساعدت على تقوية شوكة الاتحاديين المطعمين بيهود الدونمة ، حيث كانت الماسونية قد بدأت بالانتشار في الدولة العثمانية رغم بأن الدولة ناهضت الماسونية منذ عام ١٧٤٨ .

ونظراً للجهود المبذولة من قبل الماسونية تأسست محافل ماسونية عديدة في الأستانة وأزمير ، بحيث أصبح عدد الماسون الأتراك (من المسلمين المضللين) عام ١٨٨٢ نحو عشرة آلاف شخص ، من بينهم الوزراء والنواب وقادة الجيش وكبار المسؤولين . وإن جمعية الإتحاد والترقي ولدت في المحفل الماسوني المسمى : ماكدونيا رير تورا المؤسس من قبل قارصوه اليهودي السلانيكي الذي بلغ السلطان عبد الحميد كتاباً بخلعه " .

وقد تمكنت الأبواق الإعلامية الغربية التي تدار بأيدي صهيونية من قلب الأعراف وتبديل الأدوار ورسخت في أذهان العرب الكراهية والبغضاء للخلافة العثمانية التي رفضت بيع فلسطين ، وحببت إليهم الدول الاستعمارية التي سهلت إقامة إسرائيل " إن الأعمال الصهيونية في عهد السلطان عبد الحميد لم تكن ملائمة لتحقيق الأهداف الصهيونية وهذا ما يؤكد القنصل البريطاني في القدس - بلش - الذي يصف المصاعب التي وضعتها السلطات العثمانية لعملية انتقال ملكية الأراضي إلى الرعايا الأجانب لمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين " كتاب موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ص ٢٩٢ "

لقد كانت فترة الانتداب الفرنسي. البريطاني للشرق الأوسط عاملاً أساسياً

لتسهيل قيام الدولة الصهيونية ولتركيز دعائم سياسة الاستعمار الاقتصادي الذي حلّ بعد انحسار الاستعمار العسكري .

وهكذا لم تأذن (اليد الخفية الشيطانية الصهيونية) للاستعمار بالتخلي ظاهرياً عن مواقعه العسكرية في البلاد العربية إلا بعد أن غرس فيها إسرائيل .

ومن خلال إسرائيل فرضت علينا اليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) على الشعب العربي تيهاً حديثاً في بידاء واسعة من حقول النفط وآبارها ، حتى أصبحنا نحترق بلهب نارها (وارتفاع أسعارها) وينعم العالم بدفع حرارتها ،

تیه جهالة بين كثبان شاسعة من ذهب أسود ، تیه مدنية زائفة وقصور منيفة تیه تكديس السلع والأفكار المستوردة تنوعت اتجاهاتها ومقاصدها فهل سنعي واقع تیهنا الحاضر وتشتتنا المصطنع المفروض علينا ، قبل أن تلسع أسواط الحقيقة أحفادنا فتصب لعناتهم على عظامنا وهي في قيورها رميم ؟

وإذا ما توصلنا إلى معرفة تامة بكل ما يدور حولنا وما يطبخ لنا على نار بطيئة الاحتراق ساعتئذ يتاح لنا تحطيم هذا السور، الذي ضُرب حولنا (إذا توجهنا إلى الله في علمنا واقتصادنا وأخلاقنا وتربية أنفسنا وأولادنا وحسن اختيارنا لممثلينا من الحكام والنواب) .

(لقد عمدت اليد الخفية الشيطانية الصهيونية والغرب) إلى تمزيق أوصال الأمة العربية وأقام بين شعوبها خطوط طول وعرض وغرس فيها إتباعاً له من كل شكل ولون ثم غادر المنطقة عسكرياً بعد أن اطمأن إلى ما غرست يمينه ، التي رعت عملاءها بالسقيا ، حتى نموا وأصبحوا خير من يحفظ لأسيادهم مصالحهم الاقتصادية ، ويؤمنها لهم لقمة سائغة موفراً عليهم عناء الاحتلال ومبعداً عنهم معاداة الشعوب .

بدأت أبعاد هذه الخطة السياسية بما فيها من وعود كاذبة للأمة العربية (لقتال إخوانهم في الدين من الأتراك) بعد أن عرف الصهاينة والغرب بإمكانية وجود النفط في البلاد العربية - أي منذ أن أبعد السلطان عبد الحميد لبعثة الأثار الإنكليزية الألمانية التي كانت خُفِيَةً تبحث عن النفط .

وقد اعتمدت الانطلاقة اليهودية لسلامتها خطتها ونجاحها الأكيد ضمن العالم العربي خلال فترة طويلة من الزمن على عنصرين أساسيين هما :

أ - إمساك دفة التوجيه المالية والسيطرة التامة على جميع المرافق الاقتصادية في الغرب .

ب - هيمنة سياسة كاملة ، منظورة وغير منظورة موجهة بقوة رأس المال الذي لا يقهر .

إلى أن أصبح العالم الغربي أداة طيعة في يد الصهيونية تحركها أنى تشاء تمشياً مع مخططاتها الخفية . وحسب توجيهات الإعلام الغربي الذي تسيطر عليه اليد الخفية (الشيطانية الصهيونية) ترسخ في أذهان القيمين على الشؤون السياسية والاقتصادية لدول الغرب ، بأن مصلحة بلادهم تقتضي وجود إسرائيل رادعة ، تحمي مصادر الطاقة النفطية التي أصبحت تشكل عنصراً أساسياً ومصيرياً لحياة شعوبهم .

إلا أن الحقيقة تخالف هذا الواقع تماماً وإن كانت خافية على الشعوب الغربية بسبب وقوع ساسة الغرب في دائرة اللعبة الصهيونية ، بعضهم كعميل ملجوم لا

يستطيع البوح بما أكره عليه من عمالة والبعض الآخر جاهل مخدوع مشى شوطاً بعيداً في حلقات تلك الدائرة ولم يعد في استطاعته الخروج من دوامتها ومن دائرة اللعبة الصهيونية العالمية التي صهرت ساسة الغرب في بوتقتها تتضح لنا خطورة المعركة الاقتصادية التي تقود زمامها اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) في عالم المال ، بما فيه من ثروة ذهبية وثروة نفطية (من البروتوكول الرابع لشياطين صهيون الذي قالوا فيه) " إن الصراع من أجل التفوق والمضاربة المستمرة في عالم الأعمال ، ستخلفان مجتمعاً أنانياً غليظ القلب منحل الأخلاق ، هذا المجتمع سيصير مستهتراً كل الاستهتار ومبغضاً من الدين والسياسة وستكون شهوة الذهب رائده الوحيد ، وسيكافح في هذا المجتمع من أجل المال والذهب ، متخذاً اللذات المادية التي يستطيع أن يمد بها الذهب مذهباً أصيلاً "

إن أقوالهم هذه هي بمثابة عناوين لمجلد ضخم يتضمن تفاصيل خططهم السرية ومن عنوان كهذا يتراءى لنا كيف خططت الصهيونية عالمياً كي تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من قوة فاعلة تحرك بشكل لا يصدق بورصة الذهب في العالم وتتلاعب بها كيف تشاء .

لا يستطيع أن يضارب في أسواق الذهب بمبالغ كبيرة تتجاوز بأرقامها المليارات من الدولارات إلا من كان يملك هذه المبالغ الضخمة وهي البنوك العالمية التي تهيمن عليها اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) .

حيث تمكنت هذه اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) بضغطها على الإدارة الأمريكية من تحرير سوق الذهب في أمريكا بعد إقفال استمر إحدى وأربعين سنة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٧٥ وافتتحت في الوقت نفسه عدة بورصات للذهب في المدن الأمريكية الرئيسية ، استطاعت من خلالها أن تبيع وتشتري ما قيمته ١٥٠ طناً من الذهب في اليوم الواحد .

وبذلك تمكنت (بشيطنانية لا تخطر على بال إبليس نفسه) من إيجاد دورة بيعية تعادل بقيمتها إنتاج العالم السنوي من الذهب في فترة قصيرة جداً تتراوح بين ١٠-١٥ يوماً ، أي أن دورتها البيعية هذه تقلب قيمة الإنتاج السنوي للذهب من ٢٤ إلى ٣٦ مرة في السنة ، وتوفر لنفسها أرباحاً خيالية تقدر بمئات المليارات من الدولارات سنوياً . هذه الأرقام صادرة عن إحصائيات في سوق الولايات المتحدة وكذلك هناك دورات بيعية مماثلة في كافة أسواق العالم والبورصات التي تسيطر عليها اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية) وخاصة أسواق سويسرا ولندن وباريس وهونغ كونغ وغيرها من عواصم العالم .

[نعم بالقمار المحرم في شرائع السماء يتم التلاعب يومياً بأسعار الذهب لتحقيق دورات بيعية كما ذكرنا ولتخفيض القيمة الذهبية للدولار والعملات الورقية العالمية وامتصاص العائدات الضخمة جداً لنفط دول الأوبك من قبل اليد الخفية (الشيطنانية الصهيونية)] والتي تبيّننا الأرقام التالية : إذا اعتبرنا أن اليد الخفية سترفع سعر الأونصة الواحدة إلى ١٥٥٠ دولار عام ٢٠١١ فيصبح الإنتاج السنوي للثروة الذهبية العالمية والمقدرة بـ ٢٠٠٠ طن سنوياً ، عندئذ تصبح قيمة الثروة الذهبية سنوياً كما يلي :

٢٠٠٠ طن × ٣٢١٥٠ أونصة بالطن × ١٥٥٠ دولار = ٩٩.٦٦٥ مليار دولار .
(أما الثروة النفطية التي سيصبح معدل إنتاجها في السنة حوالي ٥ مليارات
طن سنوياً وحيث وصلت أسعارها إلى ١٥٠ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٧م،
(حيث كان سعر برميل النفط عام ١٩٧١ يساوي خمس غرامات ذهبية أو خمس
دولارات ذهبية عندما كان سعر الغرام يساوي دولاراً واحداً، وبعد أن يصبح الغرام
يساوي خمسين دولاراً عام ٢٠١١ يجب أن يباع برميل النفط بـ ٢٥٠ دولاراً وهذا
السعر يعادل سعر البرميل قبل عام ١٩٧١) فإنها سترتفع إلى أرقام خيالية إذا ما
قورنت بالثروة الذهبية وعلى هذا الأساس ستكون قيمة الثروة النفطية في العالم كما
يلي :

٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ طن × ٧,٣٣ برميل بالطن × ١٥٠ دولار بالبرميل
= ٥,٤٩٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي حوالي ٥.٥ تريليون دولار سنوياً .
وبذلك ستبلغ قيمة الثروة النفطية العربية والتي تتجاوز ٤٠% من الإنتاج
العالمي كمايلي :

٥,٤٩٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٤٠% = ٢,١٩٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي حوالي
٢ تريليون و ١٩٩ مليار دولار سنوياً .

وهذا يعني أن الثروة النفطية العالمية التي كانت أقل قيمة من الثروة الذهبية
في النصف الأول من القرن العشرين ستصبح في عام ٢٠١١ أكثر من ٥٥ ضعف
من الثروة الذهبية العالمية على اعتبار أن سعر الأونصة ستصبح بـ ١٥٥٠ دولار
..٢٠١١

كما أن قيمة الثروة النفطية العربية السنوية ستصبح أكثر من ٢٢ ضعف
من قيمة الثروة الذهبية العالمية وبذلك يستطيع العرب الاستيلاء على الثروة الذهبية
العالمية إذا تنازلوا عن أقل من ٣% من نسبة مدخول نفطهم السنوي) .

إن ما طمحت به الصهيونية العالمية من :

استبداد مالي " والمال كله في أيدينا " .

ب- خلق أزمة اقتصادية عالمية " والذهب كله في أيدينا"

أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق بفضل ما تملكه من وسائل الإعلام
على صعيد عالمي ، تطغى به على عقول البشر .

إن نسبة تشاؤنا تغلب اليوم على نسبة تفاؤنا ، لأن قلة ضئيلة من العرب تدرك
إبعاد هذه الأمور ، ولكنها عاجزة تماماً لأسباب كثيرة ، عن القيام بأي عمل يقف
كسد منيع بوجه سيل الصهيونية العرم الذي يتدفق من كل حذب وصوب ، وأن
الصهاينة قد اعتمدوا أساليب ذكية ، اقتصادية وسياسية ؛ للتغلب على التفاوت
الكبير والمتصاعد باستمرار بين قيمة الثروة الذهبية وقيمة الثروة النفطية .

أهم هذه الأساليب على الصعيد الاقتصادي :

أ- تنمية الثروة الذهبية برفع قيمتها من جهة ، وبجني أرباح هائلة من الدورات البيعية التي اعتمدها في بورصاتها العالمية ومن مضارباتها (القمارية المحرمة) اليومية من جهة ثانية .

ب- استيعاب ما يمكنها استيعابه من أرباح النفط عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية : التي تشارك الشعوب العربية استثمار نفطها وتسلبها أكثر خيراتها بين استخراج وتصدير و بشراكة غير متكافئة ، تستمر دون تأميم ، بفعل ضغوطات سياسية .

ج- توظيف فائض أرصدة النفط العربي في بنوكها العالمية المعروفة . وما يسمونه – فائض أرصدة – ليس في الواقع إلا نسبة متفق عليها ضمناً ، من مدخول الدول العربية غير المؤممة لنفطها ، وهو توظيف بالإكراه ، وبعد فترة من تجميد هذا الفائض ، يتحول تلقائياً إلى حقوق أسمية وسندات ورقية ، تتدنى قيمتها باستمرار

د- امتلاك واحتكار الموارد الصناعية والتجارية الرئيسية في العالم

هـ- خلق أزمة اقتصادية عالمية من جهة واتهام الدول المصدرة للنفط برفع أسعاره من جهة ثانية .

على صعيد سياسي :

فرض حالة مستمرة من التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ؛ وفي غيرها من البلدان النامية

تهديد مستمر باحتلال منابع النفط ، تارة بسبب ارتفاع أسعاره ، ولمنع استعماله كسلاح بأيدي العرب (كما استعمله الملك فيصل رحمه الله في حرب تشرين ١٩٧٣ ، فاضطر الغرب وأمريكا أن تدفع ٤٢ دولار للبرميل وكان يعادل ٣٠ غرام ذهب أي ارتفع سعر البرميل من ٥ غرام إلى ٣٠ غرام وفي عام ٢٠١٠ وصل سعر البرميل إلى ١٥٠ غرام).

هذه هي أهم الأساليب الضاغطة والخبثية التي تمتلكها وتستعملها الصهيونية ليتاح لها استمرارية الاستبداد والتحكم بالسوق المالي في العالم ، خاصة وأن هذه الأساليب هي التي جعلت أكبر نسبة من ثروة العالم تسيل بين أيدي (اليد الخفية الشيطانية الصهيونية) لتستقر أخيراً في بنوكها وخزائنها .

هنا نعود مرة أخرى للسؤال :

هل فرض على شعوبنا العربية تيه حديث في بيداء واسعة من حقول النفط وأبارها . نحترق ونتلظى بلهب نارها ، وينعم العالم – تقوده اليد الخفية بدفء حرارتها ؟ أم يفترض فينا أن نفتح أبواباً كثيرة عن وعي ومعرفة وإقدام في ذلك السور الذي ضرب حولنا ، بعد أن يهباً الله لنا يداً من عليائه تدفع بالأيدي المخلصة التي سيبقى الخير فيها إلى يوم القيامة – لتدك هذا السور الذي يحول بين الأخ و أخيه ، ويفرق بين ذوي القربى من أبناء الأمة الواحدة .

وهل سيبقى هذا الخير العميم ، الذي خص الله به هذه الأمة ، تحت رحمة الصهيونية ؟ أم هو بيت مال الشعب العربي ، كل هذا الشعب من محيطه الأطلسي

إلى خليجه العربي ، ومن جبال طوروس إلى مضائق تيران وسواحل عدن و
حضر موت وذلك بعد أن نعي بعمق النقاط التالية :

١. درس أبعاد الخطة الصهيونية الاقتصادية والسياسية عربياً وعالمياً .
٢. وضع خطة اقتصادية عربية شاملة تستوعب ما يسمونه بفائض أرصدة النفط.
٣. وضع خطة سياسية عربية تسير بخط متوازن مع الخطة الاقتصادية لخير الأمة العربية وشعوب العالم ولكي يعمل العرب على تفشيل هذه الخطة الصهيونية عليهم وضع خطة اقتصادية شاملة تركز على إصدار الدينار العربي وتكون تغطيته الفعلية (قيمة ثابتة من الذهب) وتلك الثروة الهائلة من مخزون النفط الذي يوازي بحقيقته المادية كل ثروات العالم

- فإذا ما اعتمد العرب الدينار العربي كنقد لبيع النفط وكبديل للدولار الأمريكي (الذي فقد ٩٨% من قيمته الذهبية التي كان عليها عام ١٩٧١ والذي يباع به النفط العربي) تمكنوا من التحكم بأسعار السلع الصناعية والغذائية (ومنعوا المضاربة القمارية بأسعارها في البورصات) ، وأبقوا فائض أرصدتهم النفطية في بنوكهم المحلية كي تستثمر في تنمية بلادهم في جميع أوجه التنمية .

إن مثل هذه الأمانى لن تتحقق إذا بقي العرب على ما هم عليه اليوم ، ولا بد من خطة سياسية عربية موحدة ، تجمع شملهم في مفهوم معتقدي واحد ، (يقوم على الإيمان المخلص لله) يبعد بهم عما يعانونه من تسلط فكري ، جاءهم تبعاً من شرق وغرب فجثم على صدورهم ؛ من الداخل ، ويعود لهم شأن أنفسهم ومقومات أمرهم ويمكنهم من تحقيق حياد إيجابي صحيح ، ليس كمثله هذا الحياد الذي يدعونه اليوم وتدعيه معهم دول عدم الانحياز ، متبعين قول الله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾ سورة البقرة آية ١٤٣ ، ووقود مسيرة حياتهم: إيمان قوي مترسخ في قلوب رجال غلاظ شداد ، لا يعصون الله فيما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

فهرب اليوم يواجهون بجهالة أثرياء الحرب " الأيدي الخفية لشياطين صهيون " تلك الأيدي المنتشرة في كل أرجاء العالم ، لقد تغلغلوا بيننا في غفلة من الزمن وغفلة من أنفسنا ؛ حتى بات عقلاً يعتقد ، أن من دخل منهم الإسلام (في مصر - ١٢٠٠ عائلة دخلت الإسلام ظاهرياً ما بين سنة ١٩٣٨-١٩٤٨) أصبح بعضهم من شيوخ الأزهر ، وأن مخططاتهم الخبيثة كما ذكرنا سابقاً ، تعمل على تحطيم عقائد الإيمان في العالم . وعقائد الإيمان الرئيسية التي يستهدفونها منذ أزمان بعيدة هي أولاً : المسيحية ثم الإسلام ، وليس ما نراه في مصر سوى دليل قاطع على ما توصل إليه هؤلاء "الدونمة" الجدد من تسلط على عقل الشعب المصري والقصة الحقيقية لبنك انترا ، تكشف الستار عن أحد أساليب الصهيونية العالمية ، ويدها الخفية الشيطانية التي تستطيع أن تصل بواسطة عملائها المنتشرين بين ظهرانينا إلى أهدافها ، بشكل لا يمكن الكشف عن بصمات تلك اليد المجرمة .

فمنذ أربعة عشر عاماً أفلس بنك انترا بالإكراه ، أفلسه العملاء الكبار الذين لم يدركوا ما هيّة الأسباب الكامنة وراء الأوامر التي نفذوها صاغرين .. خاصة بعد

أن اتضح للملأ أن بنك انترا لم يكن مفلساً : بل كان في طريقه لتحقيق أكبر معجزة اقتصادية – سياسية بمعاونة فرنسية لإنشاء مصفاة الذهب بعد خرق الستار الذهبي الصهيوني .

ففي الوقت التي دفعت به اليد الخفية الشيطانية الصهيونية إلى إفلاس قسري : كان مديره يوسف بيدس من باريس يفتح اعتماداً لعشرات الأطنان من الذهب كي يهدم ذلك الستار الصهيوني الحصين .. (فهدم الصهاينة وعملاءهم مشروع مصفاة الذهب في لبنان) وحطموه ودفنوه حياً ، " بعد أن سحبت البنوك الأمريكية ودائعها من بنك انترا – نيويورك (قبل توقف بنك انترا – بيروت عن الدفع بعد الهجوم المفاجئ للمودعين ونفاذ السيولة) لكي لا يتمكن مديره يوسف بيدس من تحويل ملايين الدولارات من الأموال المودعة في نيويورك إلى بيروت تخفيفاً للأزمة ، فأفلت الأمر من يد بيدس وتعرض بنك انترا للإفلاس المحقق) . من كتاب : بنك انترا قضية وعبر ٤٢,٤٣ .

كما نجد الإشارة إلى أن بيدس كان على ثقة تامة بأن بنك انترا – بقوته المادية والمعنوية – كان سيحقق له حلم إنشاء مصفاة للذهب ، تصبح مورداً عظيماً يفوق موارد عشرات البنوك ، وسيتمكن من الخروج بتجارة الذهب عن نطاق نفوذ (اليد الخفية الصهيونية) .

لذا أو عزت اليد الخفية الشيطانية الصهيونية إلى عملائها في المخابرات الأمريكية أن يوعزوا إلى عملائهم في لبنان لتوجيه الضربة القاضية إلى بنك انترا وفروعه المنتشرة في العالم ، بعد أن بدأت تشكل خطراً فعلياً على مخططات اليد الخفية و احتكاراتها التجارية .

وهكذا تحركت الدمى أحجار الشطرنج بفعل اليد الخفية وأصرت على إفلاس البنك ورفض كل صلح أو تعويم مكفول من بنوك سويسرية فرنسية (وبقيت اليد الخفية الصهيونية هي الوحيدة المسيطرة على استخراج وتصفية وتجارة الذهب في العالم) .

(نعم لقد كانت أهم أسلحة اليد الخفية الصهيونية لإخضاع العالم : تهديد الحكومات وتفجير الشعوب وشراء أصوات الفقراء بدولارات مزيفة في الانتخابات لصالح الأغنياء الذين سيدافعون عن مصالحهم بدل مصالح الغالبية الفقيرة .

وَأَعْيَابُهُمْ

اللهم انصرنا نصرًا مؤزرًا مؤيداً بمعجزاتك وكراماتك، ضد اليهود المغضوب عليهم، والضالين من الأمريكان وأعوانهم، من الكافرين والعلمانيين الذين ابتعدوا عن قرآنهم وإنجيلهم، والأغنياء الفاجرين المرابين، والحكام الظالمين المفسدين، والعلماء المنافقين الذين توقد بهم جهنم، والخونة والجواسيس والعملاء. اللهم شنت شملهم واجعلهم غنيمة للمؤمنين. اللهم إنك تعلم ما فعل اليهود بعبادك من النصارى والمسلمين وغيرهم، وكيف استخفوا بعقول العباد، ونهبوا الذهب منهم، وفرضوا الربا والقمار بين العباد فرضاً، فنشروا بهما الفقر والفساد، ودمروا بهما عامة الناس، وأفسدوا به خاصتهم. ولا رادَ لظلمهم يا رب إلا وعيدك، الذي وعدت اليهود به بالفناء التام، لهم ولنسائهم وأطفالهم، جزاءً بما افترقت أيديهم. اللهم أوقد ثورة المؤمنين، والفقراء المسحوقين والأغنياء المخدوعين، ثورة عارمة، حتى يقول الحجر والشجر: يا مؤمن ورائي يهودي، تعال فاقتله. اللهم إنه وعيدك الذي وعدت اليهود به، اللهم أنزله عليهم، عاجلاً غير آجل، فقد حان أوانه. إنك يا إلهي لا تخلف الميعاد. وصلى الله على حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار.

ونختم دعاءنا بآيات من كتاب الله تعالى، عسى أن يرى فيها المؤمنون بالله ضالتهم في هذه الحياة. لأنها الحقيقة التي توصل العاقل، الذي آمن وعمل صالحاً، إلى الجنة.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْلَىٰ آلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ^(١) وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ^(٢)﴾.

﴿وَالْعَصْرُ^(١)﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ^(٢)﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ^(٣)﴾.

وفي خطاب للكافرين من أهل الكتاب قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ^(١) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ^(٢) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ^(٣) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ^(٤) وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ^(٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ^(٤)﴾.

وفي سورة محمد ﷺ نقرأ:

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۗ ۚ ۛ ۜ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّم يَتَغَيَّر طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّن خَمْرٍ لَّذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّن عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ^(٥)﴾.

(١) سورة العنكبوت الآية: ١٠-١١.

(٢) سورة العصر.

(٣) سورة الكافرون.

(٤) سورة محمد الأيتان: ١٤-١٥.

بشرى

في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ قبل حرب لبنان وعلى أثر الانهيار المتلاحق للدولار الأمريكي مقابل الذهب خاصة عندما وصلت قيمة الأونصة الذهبية إلى ٧٢٥ دولاراً توقعت مع نهاية عام ٢٠٠٦ أن تنعي أمريكا للعالم دولارها وأن تصل الفوضى الاقتصادية (التي افتعلتها الصهيونية ونفذتها في ١٥ آب ٩٧١ وخطت لها منذ عام ١٩٤٣) إلى ذروتها ويعم الدمار الاقتصادي الشامل كل شعوب الأرض .

ولكن جاءت بشارة السماء لتحبط هذا المكر الصهيوني مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٢٠] حيث أكرم الله عباده عندما نصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده بأن نصر أمير وإمام المجاهدين السيد حسن نصر الله وأعز إخوانه المجاهدين في حزب الله، وهزم أحزاب الكفر الصهاينة والأمريكان وعملاءهم في حرب مقدسة لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها، في ثلاثة وثلاثين يوماً هزمت هذه الأحزاب الكافرة، فصحت المفاهيم وأيقن الكفرة من اليهود أن الموعدة التي وعدهم الله بها في التوراة تداهم بيوتهم، وإن الحجر والشجر بات ينتظر أمر الله القريب لينطق ويقول: يا مؤمن ورائي يهودي تعال فاقتله. كما بشر رسول الإنسانية محمد مؤمني هذا الزمان.....

لقد جاء نصر الله والفتح عندما بدد الله أحلام الصهاينة الذين حلموا بإقامة الإمبراطورية الصهيونية العالمية مركزها الشرق الأوسط الكبير وإخراج عملتها المزعومة الشيكل اليهودي الذهبي ليكون بديلاً عن الدولار الذي سينهار كلياً وفق مخططاتهم وسيتم نصر الله للمجاهدين في فلسطين ولبنان وسورية وتركيا وإيران وأفغانستان والعراق وسيطفي الله نار الشر الصهيوني التي أحرقت شعوب وشباب العالم عندما دمرت كفاياتهم وحياتهم المعاشية على مدى أربعة عقود، وسيعم باذن الله نور الإيمان الأرض التي تتهيأ مع مؤذنة العروس في الجامع الأموي بدمشق لنزول المسيح عيسى عليه السلام من السماء عليها ليقتل المسيح الدجال المتمثل باللوبي الصهيوني الذي بذر الشر عندما استولى بدولار مزيف على حكومات العالم ومراكز القوة العالمية.

ولقد جاء نصر الله على أيدي المجاهدين في غزة الذين لقنوا العدو الصهيوني الدرس بأن بالجهاد والمجاهدين سيتم دحر المحتلين اليهود الذين دنسوا الأرض المقدسة في فلسطين وسيتم خلاص البشرية عندما ستتحقق بشرى الرسول الأعظم محمد عليه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه الأخيار .

المعادلات التي كشفت هول الحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم

- رقم الصفحة
- معادلة الشريف المظلوم رقم ١ لانتهيار العملات العالمية بمقياس الذهب = $\frac{\text{قيمة أي عملة حالياً بالذهب}}{\text{قيمة نفس العملة بالذهب قبل ١٩٧١}}$ ص ٥٥
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٢ لانتهيار الدولار = $\frac{\text{قيمة الأونصة الذهبية بالدولار}}{\text{٣١ غرام وزن الاونصة}}$ ص ٥٣
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٣ لانتهيار العقود التجارية = $\frac{\text{قيمة العقد بالدولار}}{\text{مقدار انتهيار الدولار/الغرام الذهبي}}$ ص ٤٨
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٤ لانتهيار العملات بمقياس الدولار القديم = $\frac{\text{قيمة الدولار الذهبي القديم من أية عملة حالياً}}{\text{قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١ من نفس العملة}}$ ص ٥٤
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٥ لانتهيار العملات بمقياس الدولار الجديد = $\frac{\text{قيمة الدولار الجديد من أية عملة حالياً} \times \text{مقدار انتهيار الدولار}}{\text{قيمة الدولار القديم قبل عام ١٩٧١ من نفس العملة}}$ ص ٥٤
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٦ لبيان قيمة العملة المحلية القديمة بالدولار الحالي المزيف = $\frac{\text{قيمة نفس العملة عام ١٩٧١ بالدولار ص ٥٦}}{\text{مقدار انتهيار الدولار المزيف القديم}}$
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٧ لمعرفة نسبة انخفاض دخول العاملين = $\frac{\text{قيمة الدخل عام ١٩٧١} \times \text{مقدار انتهيار العملة المحلية}}{\text{قيمة الدخل اليوم لنفس العمل}}$ ص ٥٨
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٨ لمعرفة مقدار خسارة الأسهم من عملة ما = $\frac{\text{مقدار خسارة الأسهم من عملة ما}}{\text{قيمة غرام الذهب من نفس العملة}}$ ص ١١١
- معادلة الشريف المظلوم رقم ٩ قيمة برميل النفط من الذهب = $\frac{\text{سعر برميل النفط حالياً}}{\text{قيمة الغرام الذهبي اليوم}}$
- معادلة الشريف المظلوم رقم ١٠ قيمة المليون = $\frac{\text{مليون دولار}}{\text{قيمة غرام الذهب بالدولار}}$

ملخص البحث

يا أحرار العالم استفيقوا!!!

قبل فوات الأوان، واعلموا أن الذهب هو هبة السماء ونعمة من الله إلى العباد. ومن حكمة خلق الذهب تعرّفوا على أعدائكم الصهاينة من خلال هذا الكتاب الخطير: "الذهب والنفط ودولار يلفظ أنفاسه الأخيرة والصهاينة وعلاقتهم بانهيار العملات وتجويع الشعوب وتساقط أنظمة الحكم بعد أن نخر الفساد والرشاوى أركانها".

إن الصهاينة ومنذ عشرات العقود يسوقون الحكام والعلماء والأغنياء (وبهم) الشعوب كالبهائم والنعاج إلى حتفها من خلال التلاعب بالذهب والنفط والعملات الورقية والرقمية الالكترونية بدولار مزيف فقد ٩٨% من حياته وقيمتها الذهبية. ولأن الذهب غير قابل للتزييف لذلك استبدله الصهاينة بدولار قابل للتزييف من قبل أية دولة أو تنظيم أو عصابة منظمة يمكنها تزييفه كما زيفه اليهود (منذ أكثر من مائتي عام عندما سرقوا فكرة العملة الورقية من الزعيم المحرر لأمريكا بنيامين فرانكلين) نظراً لسهولة توفر امكانيات صناعة الورق والأحبار والطابعات لكل المزيفين وبأرخص الأثمان.

وقد كانت تكلفهم طباعة المائة دولار عشر سنتات، إذن فتكلفة الألف دولار هو دولار واحد فقط، وكانوا يبيعونها بـ ١٠٠٠ غرام ذهب، أي كانت طباعة المائة ألف دولار تكلف الصهاينة ١٠٠٠ غرام ويبيعونها للحكومات والأفراد بـ ١٠٠٠ كيلو من الذهب عندما كان الدولار والعملات العالمية مرتبطين بالذهب قبل عام ١٩٧١. وبلعبة الدولار وقمار البورصات استولى الصهاينة على ذهب العالم والعملات الورقية وغداً الأصول الثابتة بعد أن يتوقف الدولار عن التداول.

أما في ٢٠١١ فإن الصهاينة سيبيعون المائة ألف من الدولارات الورقية بـ ٢ كيلو فقط وبأخس من ذلك من أرقام الكترونية وهمية يصبونها في حسابات الحكام والأفراد الذين يسوقونهم كالبهائم والنعاج إلى حتفهم كما ذكرت.

فهل ستستيقظ هذه النعاج قبل أن يلفظ الدولار نَفْسَهُ الأخير ويتوقف التداول به، وقبل أن يبدأ الطوفان بأكل الأخضر واليابس وقبل أن تأكل الشعوب أنظمتها الحاكمة التي سكتت عن جرائم الصهاينة منذ عام ١٩٧١ ضد الفقراء والأغنياء على السواء عندما أكل الصهاينة ٩٨% من الكفاية المعيشة للفقراء و ٩٨% من القيمة الذهبية لمخزونات الأغنياء.

المحتويات

| | |
|--|----|
| الإهداء | ٥ |
| رسالة إلى كل غيور على الأمة ودور الاقتصاديين في تجويع الفقراء وإفساد الحكومات | ٦ |
| إلى أمراء المقاومة في غزة وفلسطين ولبنان | ١١ |
| إلى السادة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية والصديقة باللغة الإنكليزية | ١٣ |
| بروشور باللغة الإنكليزية | ١٤ |
| تقديم الدكتور عبد القادر مكي الكتاني | ١٥ |
| تقديم الدكتور محمود صالح خرنوب من الأرجنتين | ١٨ |
| تقديم المؤلف زكريا سعدية | ١٩ |
| تقديم الدكتور الشيخ عبد اللطيف فرفور | ٢٠ |
| آيات من القرآن الكريم تؤيد ما جاء في البحث العلمي الاقتصادي | ٢١ |
| مقدمة | ٢٣ |
| الباب الأول | ٢٥ |
| الفصل الأول : مداخل اللعبة الصهيونية للسيطرة على العالم | ٢٧ |
| الربا والادخار والإنفاق الذهبي في القرآن الكريم | ٣١ |
| وجهة نظر المؤلف حول القروض الربوية والقروض الحسنة والجمعيات | ٣٥ |
| الفصل الثاني : كيف استولى الصهاينة على حق إصدار | |
| وطباعة الجنيه الأسترليني والدولار | ٣٧ |
| منهج الاقتصاد السياسي بين علمانية الإلحاد الصهيونية | |
| المهلكة للشعوب وبين رسالات السماء | ٤٥ |
| الفصل الثالث : إلغاء معاهدة بريتون وودز وأثارها المدمرة | ٤٧ |
| الفصل الرابع : المعادلات الرياضية والاقتصادية لانهايار العملات الورقية العالمية | ٥٣ |
| الفصل الخامس : مقارنة لدخول المواطنين بين عهد الاستقرار الاقتصادي وعهد الفوضى | ٥٩ |
| الفصل السادس : البنوك الربوية والبورصات المالية ودورها في تخريب العالمي | |
| في ظل الكمبيوتر والانترنت | ٦٥ |
| الفصل السابع : تلاعب الصهاينة بعملات الدول الصناعية والدول الغنية والفقيرة | ٧٥ |
| مقالة للأستاذ نصر شمالي بعنوان: "الصين والعرب والنفط والدولار" | ٧٦ |
| الفصل الثامن : امتصاص العملة السورية وتأثير ذلك على معيشة المواطنين | ٨١ |
| الفصل التاسع : البورصة في الدول الفقيرة والغنية: قمار واحتيال | |
| وهيمنة الدولار الرقمي الالكتروني | ٨٥ |
| الفصل العاشر : النتائج المدمرة للحرب الاقتصادية الصهيونية | ٨٩ |
| انهيار زراعة القطن والزيتون | ٩٠ |
| تجارة الأسهم وبيع التقسيط | ٩٤ |

- رسالة إلى القادة الأحرار وأحرار العالم ٩٧
- الفصل الحادي عشر** : آثار الحرب الاقتصادية على شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة ٩٩
- الفصل الثاني عشر** : الحلول الجريئة للقضاء على الفوضى الاقتصادية في العالم ١٠٧
- لماذا وكيف قتل الصهاينة الرئيس رفيق الحريري ١١١
- الباب الثاني** ١١٣
- الفصل الأول** : دور المخابرات في تحطيم المناضلين والمناهضين للمخططات الصهيونية
- تنفيذ المخطط الصهيوني المرسوم للعالم والقائم على وضع العالم كله في قبضتها ١١٥
- تنفيذ المخطط الصهيوني لتحقيق ثلاثة أهداف: تمرير الحرب الاقتصادية
- لإخضاع الشعوب- لتحطيم الأنظمة لتحقيق حلم قيام الإمبراطورية الصهيونية ١١٦
- الفصل الثاني** : حاجة دول العالم إلى استقرار عملاتها ١١٩
- الفصل الثالث** : أربع مقالات ١٢١
- المقالة الأولى**: عن الإعانات الزراعية لمزارعي الدول الغنية لتزييف
- أسعار المنتجات التي تنتجها الدول الفقيرة ١٢١
- المقالة الثانية**: عن عصابة الـ ٢٥ صهيونياً وراء السياسة الأمريكية المعادية للعرب .. ١٢٣
- المقالة الثالثة**: الحرب على العراق من بنات أفكار عصابة الـ ٢٥ صهيونياً الذين
- دفعوا بوش إلى تلك المغامرة ١٢٥
- المقالة الرابعة**: عن اللاعب الصهيوني الخبيث جون بولتون الذي يعيثُ فساداً في عقول
- الساسة الأمريكيين والذي أشعل حرب العراق ١٢٦
- الفصل الرابع** : هيمنة الصهاينة على العالم ودورهم في تخريب أنظمة الحكم ١٣١
- بنوك التفكير ودورها في صنع القرار الأمريكي والتي توجه الإدارة الأمريكية
- إلى وجهات النظر الصهيونية على حساب مصالح الشعب الأمريكي ١٣١
- كيف دمر الصهاينة حياة المزارعين في الدول الفقيرة ١٣٣
- كيف فرض الصهاينة الربا والقمار على دول العالم فرضاً والآثار المفجعة
- لهما على القارة الإفريقية المسكونة بالاستسلام والحرب والمجاعة والموت ١٣٣
- الفصل الخامس** : مداخل في كتاب : (لصوص في مناصب مرموقة سرقوا بلدنا) ١٣٧
- الفصل السادس** : مقالات ومداخلات وتعليقات ١٤١
- المقالة الأولى**: عن بداية هيمنة اللوبي الصهيوني على الأمة الأمريكية وتحذير الزعيم الأمريكي
- بنيامين فرانكلين عام ١٧٨٩ من الخطر اليهودي ١٤١
- المقالة الثانية**: كيف تبنت الإدارة الأمريكية وعد بلفور المشؤوم بإقامة دولة يهودية
- لهم في فلسطين بعد أن هيمن اليهود على أمريكا ١٤٢
- تعليق على الفيلم الأمريكي قوس قزح عن أطفال سبجوا مع أشعة قوس قزح
- وسرق أحدهم بعض أطيافه الذهبية فاضطرب الكون ١٤٤
- تعليق على كتاب حرب العملات يفضح الدور اليهودي لتدمير الاقتصاد الصيني
- للكاتب الأمريكي سنو هونغبينغ كما حصل لبورصة لندن عام ١٨١٥ ١٤٧

| | |
|-----|--|
| | تعليق على انتحار المقامر السوري أحمد عادل شويحنة الذي خسر ٢٥٠ مليون |
| ١٥٢ | دولار في لعبة قمار البورصات |
| | توجيه انتقادات عنيفة من الخارجية الأمريكية إلى جريدة القاهرة التي أوردت |
| ١٥٣ | نبأ حول توجه أمريكي إلى إلغاء الدولار واستبداله بالأميرو |
| | تعليق على خيبة محافظ المصرف المركزي الإماراتي سلطان ناصر الدولار المزيف |
| ١٥٣ | الذي يؤيد ضرورة هيمنة الدولار على العالم أكثر من واشنطن |
| | صورة الرسالة المرسلة من الكاتب إلى محافظ المصرف المركزي الإماراتي |
| ١٥٤ | بـ ٢٠٠٩/٨/٣١ توضح له حقيقة الدولار الغائبة كلياً عن الاقتصاديين |
| ١٥٦ | مقال جريء للكاتب الأمريكي كريستوفر بولين- هكذا يسيطر الموساد على الغرب |
| | تقرير للدكتور مطانيوس حبيب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق ووزير النفط سابقاً |
| ١٦١ | للكتاب "الذهب والدولار المزيف والنفط" |
| | تعليق المؤلف على تقرير الدكتور مطانيوس حبيب بأن الصهاينة وليس الأمريكيين هم |
| ١٦٣ | وحدهم وراء الحرب الاقتصادية على الشعوب |
| ١٦٤ | الخاتمة |
| | رسالة للسيد الرئيس حول ضرورة دعم المنقبين عن الذهب لدعم الليرة |
| ١٦٥ | بالذهب بدل الدولار الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة |
| ١٦٧ | ملاحق الكتاب |
| | رسالة للرئيس ولكل غيور عن تجارة الهامش التي أخطر العمليات المالية |
| ١٦٨ | في لعبة البورصات العالمية التي يديرها الصهاينة من خلف الكواليس |
| ١٦٩ | ملحق أول : تجارة الهامش اليومية الأخطر في لعبة البورصات |
| ١٨٣ | ملحق ثان : مقدمة المؤلف وتعليقه على بروتوكولات حكماء صهيون |
| ١٨٤ | خناجر مسمومة من بروتوكولات ومخططات شياطين صهيون |
| ١٩٩ | ملحق ثالث : مداخلة في كتاب ضياع العرب بين النفط والذهب |
| ٢١٦ | الدعاء |
| ٢١٧ | البشرى |
| ٢١٨ | المعادلات الرياضية التي كشفت الحرب الاقتصادية الصهيونية على شعوب العالم |
| ٢١٩ | ملخص البحث |
| ٢٢١ | فهرس المحتويات |

